الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أحمد دراية – أدرار –
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير

تخصص: تسيير محاسبي وتدقيق

الموسومة ب:

قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA)

-دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك الجزائرية –

إعداد الطالبة: **إشراف الدكتور:**

عامر عائشة **بوعزة عبد القادر**

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:2018/12/02أمام اللجنة المكونة من السادة:

اللقب والاسم	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة في اللجنة
د. ساوس الشيخ	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أحمد دراية أدرار	رئيساً
د. بوعزة عبد القادر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أحمد دراية أدرار	مشرفاً ومقررا
د.بن الدين أمحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أحمد دراية أدرار	مناقش
أ.د بلعربي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة مولاي الطاهر سعيدة	مناقش
د. صديقي أحمد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أحمد دراية أدرار	مناقش
د.بوشرى عبد الغاني	أستاذ محاضر (أ)	جامعة أحمد دراية أدرار	مناقش

السنة الجامعية: 2018/2017

إهـــــــداء إلى

أبي وأمي أطال الله في عمرهما

عائلتي

وكل من ساندني في مشواري الدراسي

الشـــكـــر والتـقـدير

الحمد لله حمدا يليق بجلال قدره وعظيم سلطانه، والشكر لله أولا على ما أنعم به علي من نعم كانت خير عون لي في إنجاز هذا العمل

والشكر الموصول لأستاذي الدكتور بوعزة عبد القادر المشرف على أطروحتي الذي لم يدخر جهدا في سبيل إنجاز هذا العمل، والشكر كذلك لأعضاء لجنة المناقشة المحترمة لتكرمها بمناقشتي وهم:

الأستاذ الدكتور بلعربي عبد القادرن الدكتور ساوس الشيخ، الدكتور بن الدين أمحمد، الدكتور صديقي أحمد، الدكتور بوشرى عبد الغاني

وأشكر أيضا أساتذة وموظفي جامعة أدرار وجامعة سعيدة على مد يد العون لي خلال إنجاز هذا العمل وأيضا لموظفي مديرية التدقيق والتفتيش بولاية سيدي بلعباس على مساعدتهم القيمة والثمينة

وأتقدم بجزيل الشكر لكل من كان سندا لي خلال هذا المشوار الدراسي.

قائمة المحتويات

الإطار العام للدراسة

المقدمة العامة

1. **تمهيد**.....أ
2. **إشكالية الدراسة**.....ب
3. **فرضيات الدراسة**.....ب
4. **أهداف الدراسة**.....ج
5. **أهمية الدراسة**.....ج
6. **منهجية الدراسة**.....ج
7. **حدود الدراسة**.....د
8. **الدراسات السابقة**.....د

الفصل الأول:الأسس النظرية و العملية للبنوك

- **تمهيد الفصل**.....**2**
- **المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية**.....**3**

– المطلب الأول:النشأة و المفهوم.....3

– المطلب الثاني:أهدافها و دورها في الوساطة المالية.....11

– المطلب الثالث:تنظيم البنوك التجارية.....16

- **المبحث الثاني:مدخل تاريخي للبنوك الإسلامية و فلسفتها**.....**24**

– المطلب الأول:نشأة و تعريف البنوك الإسلامية.....24

– المطلب الثاني:الخصائص و السمات المميزة للبنوك الإسلامية.....31

– المطلب الثالث:صيغ التمويل.....38

- **المبحث الثالث: إدارة المخاطر البنكية**.....**49**

– المطلب الأول:مفهوم إدارة المخاطر و تطورها.....50

– المطلب الثاني:المقومات الأساسية لإدارة المخاطر و أهدافها.....59

– المطلب الثالث:منهج عمل إدارة المخاطر وفقا لمتطلبات لجنة بازل.....68

- **خاتمة الفصل**.....**78**

الفصل الثاني:نظرة في مضمون التدقيق الداخلي و آلية عمله

- **تمهيد الفصل**.....**80**
- **المبحث الأول:ماهية التدقيق الداخلي**.....**81**

– المطلب الأول:مفهوم التدقيق الداخلي و أهميته.....81

- المطلب الثاني:أهداف التدقيق الداخلي و أنواعه.....88
- المطلب الثالث: تطور معايير التدقيق الداخلي.....94
- **المبحث الثاني: أخلاقيات المدقق الداخلي وعلاقته بالأطراف الأخرى.....101**
- المطلب الأول: أخلاقيات المهنية للمدقق الداخلي.....101
- المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي ولجنة التدقيق.....106
- المطلب الثالث:إجراءات التدقيق الداخلي وصعوباتها.....113
- **المبحث الثالث: نظام الرقابة الداخلي 119**
- المطلب الأول:طبيعة نظام الرقابة الداخلي في البنوك و خصائصه.....120
- المطلب الثاني:أهداف و مكونات نظام الرقابة الداخلي.....127
- المطلب الثالث:دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلي.....136
- **خاتمة الفصل.....141**

الفصل الثالث:تحليل و قياس مخاطر التدقيق في البنوك

- **تمهيد الفصل.....142**
- **المبحث الأول:ماهية مخاطر التدقيق.....143**
- المطلب الأول:مفهوم مخاطر التدقيق و أنواعها.....143
- المطلب الثاني:عناصر خطر التدقيق.....145
- المطلب الثالث: أثر مخاطر الأعمال على التدقيق ومدى استجابة المدقق لها.....152
- **المبحث الثاني: دور الأهمية النسبية وأدلة الإثبات في عملية التدقيق.....157**
- المطلب الأول: أثر الأهمية النسبية على عملية التدقيق.....158
- المطلب الثاني:مكانة أدلة الإثبات في عملية التدقيق.....161
- المطلب الثالث:إجراءات تقييم مخاطر التدقيق.....170
- **المبحث الثالث: أسس قياس مخاطر التدقيق باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات 175**
- المطلب الأول: المرجعيات استخدام البرمجة الخطية في لتقييم مخاطر التدقيق.....175
- المطلب الثاني: مفهوم أسلوب تحليل مغلف البيانات.....180
- المطلب الثالث:نماذج أخرى أسلوب تحليل مغلف البيانات وتحليل الحساسية.....191
- **خاتمة الفصل.....195**

الفصل الرابع: محاولة قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية

- **تمهيد الفصل.....197**
- المبحث الأول: التعريف بمجتمع الدراسة وخصائصه 198
- المطلب الأول: مكانة التفتيش في البنوك محل الدراسة.....198

- المطلب الثاني:إدارة التدقيق الداخلي في البنوك محل الدراسة.....206
- المطلب الثالث: خصائص مجتمع الدراسة وأداة الدراسة.....210
- المبحث الثاني:نتائج قياس وتقييم مخاطر التدقيق، الأهمية النسبية وأدلة الإثبات.....214
- المطلب الأول: منهجية الدراسة.....214
- المطلب الثاني:علاقة مخاطر التدقيق بالأهمية النسبية وأدلة الإثبات.....221
- المطلب الثالث: محاولة قياس مخاطر التدقيق في البنوك باستخدام تحليل مغلف البيانات.....227
- المبحث الثالث:تحليل مدى ارتباط مخاطر الأعمال بمخاطر التدقيق.....237
- المطلب الأول:قياس مخاطر الأعمال في البنوك الجزائرية.....237
- المطلب الثاني:المخرجات المستهدفة للوصول لمرحلة عدم الخطر في التدقيق.....245
- **خاتمة الفصل.....249**
- **الخاتمة العامة.....251**
- **قائمة المراجع.....254**
- **الملاحق.....**

قائمة الجداول:

	العنوان	رقم الصفحة
01	أوزان المخاطر حسب أصناف الموجودات	71
02	نقاط الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	85
03	تطور مفهوم الرقابة الداخلية	122
04	أهم الفروقات بين التفتيش والتدقيق.	208
05	توزيع الاستبانات على مديريات التدقيق الداخلي للبنوك في الجزائر واسترجاعها	210
06	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.	211
07	توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة	211
08	توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي	212
09	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدورات التدريبية	212
10	معاملات ألفا لمحاور الاستبانة	213

11	اتجاهات أراء المدققين حول العلاقة بين مخاطر التدقيق، الأهمية النسبية وأدلة الإثبات.	221
12	معامل الارتباط بين الأهمية النسبية (المتغير المستقل) ومخاطر التدقيق(المتغير التابع)	223
13	معامل الارتباط بين أدلة الإثبات (المتغير المستقل) ومخاطر التدقيق(المتغير التابع)	224
14	معامل الارتباط بين الأهمية النسبية (المتغير المستقل) وأدلة الإثبات(المتغير التابع)	224
15	تقديرات المدققين حول عوامل مخاطر التدقيق	225
16	تقديرات المدققين حول الأهمية النسبية لأنشطة البنوك	226
17	تقديرات المدققين حول الوقت المستغرق في مراحل عملية التدقيق	227
18	درجات الخطر على مستوى الأنشطة الرئيسية	228
19	درجات الخطر على مستوى الأنشطة المساعدة	231
20	الوقت المستغرق في كل عملية تدقيق من طرف كل مدقق داخلي	234
21	تقدير خطر التدقيق في مراحل عملية التدقيق	235
22	الأوزان الترجيحية حسب أهمية كل واحد منها	238
23	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الخليج الجزائر	239
24	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك السلام–الجزائر	240
25	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الجزائر الخارجي	241
26	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى البنك الوطني الجزائري	242
27	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك التنمية المحلية	243
28	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية	244
29	الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة الرئيسية	246
30	الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة المساعدة لبنوك العينة	247
31	الحجم الساعي المستهدف لعملية التدقيق	

قائمة المخططات والأشكال البيانية:

	العنوان	رقم الصفحة
01	دورة تدفق الدخل القومي	13
02	مجموعة مؤلفة من نهج مجالات العمل والنهج الوظيفي	17
03	عناصر البيئة الداخلية	18

04	آلية عمل عقد الإجارة	43
05	إطار إدارة المخاطر	61
06	وسائل تحديد المخاطر	64
07	تحجيم المخاطر المنخفضة والمرتفعة	65
08	أهم ركائز اتفاقية بازل3	76
09	مفهوم التدقيق ودوره في المؤسسة	83
10	الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي	87
11	خطوات التدقيق المالي للقوائم المالية	91
12	آلية التدقيق التشغيلي	92
13	أنواع التدقيق الداخلي	93
15	العلاقة بين لجنة التدقيق والمستويات الإدارية المختلفة في البنك	110
16	مطالب كل من لجنة التدقيق والإدارة حول التدقيق الداخلي	112
17	أهم خطوات القيام بعملية التدقيق	116
18	مكونات الرقابة الداخلية كإطار متكامل	129
19	نموذج تقييم إدارة المخاطر	130
20	مكونات نظام الرقابة الداخلي من خلال نموذج COCO	131
21	مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية	133
22	موقع التدقيق الداخلي ضمن هيكل نظام الرقابة الداخلية	137
23	مخططيحدد ما إذا كانت بيانات المنشأة خالية من الأخطاء الجوهرية	147
24	العلاقة بين أدلة الإثبات ومخاطر التدقيق	170
25	العلاقة بين مخاطر المؤسسة محل التدقيق وبين تخطيط التدقيق	172
26	نموذج ثبات عوائد الحجم الثابت(توجه مدخلي)–CCR Input-Orientated DEA	188
27	نموذج عوائد الحجم المتغيرة(VRS) بالنسبة عوائد الحجم الثابتة(CRS) – CRS Input-Orientated DEA	190
28	نموذج التجميعي(additive model)	192
29	نموذج تحليل مغلف البيانات وأنواع عوائد الحجم	193
30	هياكل المفتشية العامة للمالية	205
31	موقع كل من التفتيش والتدقيق الداخلي ضمن هيكل بنوك العينة	210

32	نموذج الدراسة	219
33	درجات الخطر على مستوى الأنشطة الرئيسية لبنوك العينة	230
34	درجات الخطر على مستوى الأنشطة المساعدة لبنوك العينة	233
35	تقديرات خطر التدقيق في مراحل عمليةالتدقيق	237
36	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الخليج الجزائر	240
37	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك السلام –الجزائر	241
38	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الجزائر الخارجي	242
39	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى البنك الوطني الجزائري	243
40	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك التنمية المحلية	244
41	نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى الفلاحة والتنمية الريفية	245

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية وجود إدارة التدقيق الداخلي ضمن هيكل البنوك التقليدية والإسلامية، ومدى ارتباط التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر ولجنة الدقيق، ومعرفة أهم المخاطر التي يتعرض لها المدقق أثناء قيامه بعمله، وربط مخاطر التدقيق بكل من أدلة الإثبات والأهمية النسبية للبيانات الواردة في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدنا على أسلوب تحليل مغلف البيانات(DEA) باعتباره أسلوب لا معلمي يقوم على برمجة خطية رياضية، ودرسنا العلاقة بين نتائج هذا الأسلوب ونتائج نموذج **Sherrod** لقياس مخاطر الأعمال في البنوك عينة الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المدخلات والمخرجات المرتبطة بعمليات البنوك وكذا عمليات التدقيق الداخلي.

وقد توصلت الدراسة لتحديد مستويات خطر التدقيق على مستوى أنشطة البنوك، وكذا تحدد مدى ارتباط مخاطر الأعمال بعملية التدقيق.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية والإسلامية، التدقيق الداخلي، تحليل مغلف البيانات، مخاطر الأعمال، مخاطر التدقيق.

Abstract :

The objective of this study is to identify the importance of the internal audit department within the structure of traditional and Islamic banks, the extent of internal audit relevance to risk management, and to know the most important risks to the auditor during his work in Algerian banks.

In order to achieve the objectives of the study and test hypotheses, we relied on the method of data envelopment analysis (DEA) as a method of noparametric based on mathematical linear programming, and examined the relationship between the results of this method and the results of the Sherrod model to measure the business risk in banks sample study, the study relied on a set of inputs and outputs associated with operations Banks as well as internal audits.

The study has identified the levels of audit risk at the level of banking activity, as well as the extent to which business risk correlates with the audit process.

Keywords: the traditional and Islamic banks, the internal audit, data envelopment analysis (DEA), the business risk, the audit risk.

مقدمة

تمهيد:

تعد البنوك مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع، حيث تعدد البنوك وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات، وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة، وفي ظل هذه التطورات المهمة التي تحدث أد ى ذلك إلى حدوث تغيرات في مهنة التدقيق أيضا ، لأنها مهنة يتم بواسطتها إبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية والمعلومات التي تحتويها وتعتبر حلقة الوصل بين الملاك وإدارة المؤسسات، وبالنظر لعدة اعتبارات فرضتها مجريات الأحداث المهمة من إفلاس كبريات الشركات إلى اكتشاف الفضائح المالية على المستويين المحلي والدولي ،مما خلق واقع غير مرغوب فيه نتيجته كانت ظهور ضغوطات ترمي جميعها إلى تشخيص الأسباب والمبررات التي تحول دون أن يستشعر أو يكتشف مدقق الحسابات الإخفاقات المشار إليها سابقا، باعتباره الشخص المسؤول عن مراجعة القوائم المالية للشركات بهدف إصدار تقرير يبين فيه رأيه فيما إذا كانت البيانات المالية الواردة في تلك التقارير تمثل بعدالة المركز المالي لها، كما ينظر إليه على أنه شخص ينتمي إلى مهنة لها معاييرها ويطلب منه بذل العناية المهنية الكافية والملائمة عند أداء عمله، وعليه بالاستقلالية والحياد التام حتى لا يتأثر رأيه بمواقف الآخرين ويكون مستندا على حكمه المهني، ولكن من ناحية أخرى هناك العديد من القرارات التي يتخذها المدقق تعتمد على حكمه الشخصي وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتضمن رأيه حول صحة وسلامة البيانات المالية درج ات متفاوتة من الخ طر، وذلك نتيجة الفشل في اكتشاف الأخطاء الجوهرية الموجودة في المعلومات المالية التي تعتمد في القوائم المالية.

وعليه يترتب على مخاطر التدقيق الكثير من السلبية بالنسبة لمهنة التدقيق ومدقق الحسابات والرقابة الداخلية ومستخدمي القوائم المالية والمجتمع ككل، فإبداء رأي خاطئ على القوائم المالية يؤدي إلى ضعف الثقة في مهنة التدقيق وما تقدمه من خدمات، مما ينعكس سلباً على فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، ومن ناحية أخرى فإن عدم قدرة مدقق الحسابات على اكتشاف الأخطاء وعدم التقرير عنها قد يعرضه لمساءلة قانونية،ونظرا لطبيعة عملية التدقيق وما تنطوي عليه من عدم التأكد والاعتماد على الحكم الشخصي ، فلا يمكن تجاهل المخاطر المتعلقة بهذه الأخيرة ، والتي تأثر على الإجراءات التي يستخدمها مدقق الحسابات عند القيام بتخطيط وتنفيذ عملية التدقيق وما يترتب على هذه الإجراءات من النتائج، كما تشكل مخاطر التدقيق عناصر ذات أهمية في تحديد مفهوم جودة مهنة التدقيق حيث أن إمكانية الوصول إلى مستوى مرتفع من الجودة في عملية التدقيق يتحدد بمدى قدرة مدقق الحسابات على تدنيتي مخاطر التدقيق إلى أدنى مستوياتها، كما أن قياس مخاطر التدقيق يساعد على زيادة كفاءة تخطيط وتنفيذ عملية التدقيق بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة المهنية للمدقق الحسابات من جهة وزيادة جودة خدمات عملية التدقيق مما يؤثر على الفعالية الإيجابية لنظام الرقابة الداخلية في المؤسسة.

ونظرا لكل تلك المخاطر التي تواجه مدقق الحسابات فإنه قد يبدو من العقلانية الرجوع للأساليب ال تقييم الموضوعية والابتعاد عن إصدار الأحكام الشخصية في عملية التدقيق، وعلى إثر هذا يظهر أسلوب تحليل مغلف البيانات كطريقة أو بديل لترشيد عملية اتخاذ القرار من طرف مدقق الحسابات، وذلك على أساس علمي مدروس بعيد عن العشوائية في اتخاذ القرارات، وذلك نظرا للتطورات الحاصلة في هذه المهنة وما يترتب عليها من تعقيد وصعوبات في اتخاذ القرار، هنا تظهر أهمية هذا الأسلوب الرياضي القائم على منهج علمي واضح يهدف لترشيد عملية اتخاذ القرارات.

حيث يستند أسلوب تحليل مغلف البيانات إلى استخدام البرمجة الخطية الرياضية لغرض قياس الكفاءة النسبية لمخاطر التدقيق، وعلاقته بأدلة الإثبات والأهمية النسبية، وقياس مدى تأثيرها على فعالية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسات المصرفية، على اعتبار أن التدقيق في هذا النوع من المؤسسات ينطوي على العديد من المخاطر مثل مخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف، ولا يمكن التحديد هذه المخاطر إلا من خلال قياسها بشكل تقديري للتقليل منها، على أساس أن المدقق يقوم بالفحص من الأسفل إلى الأعلى ؛ أي اختبار نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي ليشكل رأي حول جودة النظام المحاسبي واكتمال السجلات ومد ى خلوها من التحريفات الممكنة، وهذه الطريقة تستند إلى عملية التحقق من نظام الرقابة الداخلية وتقييمه وتسجيل النتائج ، والتأكد من النتائج الأولية لتقييم نظام الرقابة الداخلية للبدء باختبارات الالتزام به ، ثم وضع برنامج للاختبارات التفصيلية بناء على اختبارات الالتزام.

الإشكالية:

تعتبر مخاطر التدقيق احتمال فضل المدقق بدون قصد في تعديل رأيه في قوائم مالية بها تحريف جوهري، وفي سبيل القيام بعملية التدقيق لا بد للمدقق أن يستخدم مدخل تدقيق ملائم، وكما بين المعيار الدولي للتدقيق رقم200 في فقرته 15 أن:" ينبغي على المدقق تخطيط وأداء التدقيق بواسطة التشكك المهني، مدركاً بأنه قد تتواجد ظروف تسبب أخطاء جوهرية في البيانات."؛ لذلك على المدقق إتباع منهج سليم يقوم على تقسيم عملية التدقيق إلى مراحل بهدف تقييم المخاطر والاستجابة لها والإبلا غ عنها، فالتخطيط يحتاج لتطوير إستراتيجية تدقيق شاملة تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الجوهرية على مستوى البيانات المالية ومستويات التأكيدات، بالاستعانة بأدلة الإثبات، على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة من خلال سؤال جوهري فحواه:

"***ماهية آلية استخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات لقياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية؟*** "

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية التي سنحاول الإجابة عنها والمتمثلة في:

- ما هي مخاطر التدقيق البنكي وكيف يمكن قياسها؟
- ما أصل العلاقة بين مخاطر التدقيق وكل من الأهمية النسبية وأدلة الإثبات؟
- ما مدى ارتباط مخاطر التدقيق بمخاطر الأعمال في البنوك الجزائرية؟

- ما المقصود بأسلوب تحليل مغلف البيانات؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية وكذا الأسئلة المطروحة يمكن التوصل لعدد من الفرضيات هي:

أ – هناك علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق وكل من الأهمية النسبية وأدلة الإثبات.

ب -ليس هناك تقارب في درجات المخاطر التي تواجه المدققين الداخليين.

ت -ليس هناك تقارب في درجات الأهمية النسبية لأنشطة البنوك الجزائرية للعينة المدروسة.

ث -هناك علاقة طردية بين مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال.

ج -اتساع مدى عملية التدقيق يقلل من عوامل مخاطر التدقيق.

أهداف الدراسة:

هناك عدة أسباب دفعتنا لاختيار هذا الموضوع، نوجزها على النحو الآتي:

- محاولة الإسهام في تحسين علم التدقيق؛ من خلال تطبيق برمجيات رياضية وإحصائية لقياس مخاطره.
- أهمية الموضوع خصوصاً في الوقت الراهن الذي يُعرف بديناميكيته ، من حيث تعقد أنواع المخاطر وطرق قياسها.
- تشجيع الباحثين على التوجه لمثل هذا النوع من الدراسات والبحوث.
- محاولة إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه النوع من الدراسات.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من عدة اعتبارات أولها التغيرات في استراتيجيات وعمليات البنوك مما يخلق جملة من العوامل التي تكون منشأ للمخاطر، وثانيا فإ ن مسؤولية المدقق الداخلي تكمن في اكتشاف الغش، الأخطاء وإعطاء رأي فني محايد فيما يتعلق بعدالة وصدق عرض القوائم المالية،لأن هناك أطراف عديدة تعتمد على هذه البيانات، وللوفاء بهذه المسؤولية فإن على المدقق الداخلي أن يبحث بجدية عن كل الأخطاء والمخالفات الموجودة في بيانات العملاء ، إذ كلما كان التزام المدقق كبيراً من حيث تحديد حجم المخاطر كلما كانت درجة المصداقية أكبر، مما يسهم في التحكم في مخاطر التدقيق وتحقيق جودة في عملية التدقيق، والتأثير إيجاباً على فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك.

منهج الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في ما يتعلق بالجانب النظري للموضوع من خلال مراجعة الأدبيات متعلقة بالإطار العلمي للبنوك التقليدية والبنوك الحديثة(الإسلامية)، وتقديم رؤية شمولية حول التدقيق الداخلي،نظام الرقابة الداخلية، ومخاطر التدقيق ومدى ارتباطها مخاطر الأعمال، والبحث فيها من

خلال الكتب والمنشورات العلمية المختلفة التي تعرضت له ا، والأمر نفسه بالنسبة للجانب النظري الخاص بالبرمجة الرياضية (تحليل مغلف البيانات)، سيتم البحث في الكتب ومنشورات التي تتناوله ، وذلك لفهم مكونات الموضوع وإخضاعه للدراسة الدقيقة وتحليل جل أبعاده بشكل من التوضيح والتفسير .

المنهج الاستقرائي؛ حيث سنقوم بعد الحصول على البيانات من مصادر مختلفة للتعرف على أهم المخاطر التي تستهدف عملية التدقيق.

المنهج الإحصائي تحليلي في الفصل التطبيقي ، والذي سيتناول تحليل العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية وأدلة الإثبات، وقياس خطر التدقيق باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات، ثم تطرق لنموذج قياس مخاطر الأعمال ثم ربطها بمخاطر التدقيق، وأخيرا وليس أخرا، تحديد مستويات المرغوبة أو المستهدفة لكل من الأهمية النسبية لأنشطة البنك، والحجم الساعي المناسب لعمليات التدقيق .

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: المدققين الداخليين في مفتشيات جهوية ومديريات التدقيق الداخلي لبعض البنوك الجزائرية ونذكرها كالآتي:

- بنك الخليج الجزائر(AGB)
- بنك السلام (alSalam Bank).
- بنك الجزائر الخارجي (BEA).
- البنك الوطني الجزائري (BNA).
- بنك التنمية المحلية (BDL).
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

الحدود الزمانية: تمت الدراسة التطبيقية الخاصة بهذا البحث فيما يتعلق بتوزيع الاستبيان في الفترة الممتدة من بداية شهر جويلية 2017 حتى نهاية شهر جانفي 2018 بالإضافة إلى الاستعانة بميزانية وجدول حساب النتائج لكل بنك من بنوك العينة للفترة الممتدة ما بين2014 -2016.

الدراسات السابقة:

1 -**Summers E. L.(1972)، مشكلة تعيين مدققي الحسابات:تحليل باستخدام برمجة خطية:**

تسعى هذه الدراسة لدراسة إشكالية تعيين موظفين لمراجعة الحسابات ومدى إمكانية التوفيق بين تعيين المدققين في عملهم وقيود عمل مكاتب التدقيق، وبذلك بهدف الوفاء بالأهداف المهنية والاقتصادية؛ كما أن عمليات التدقيق معقدة للغاية بحيث أن تعيين المدققين بشكل عشوائي أو مناسب لكل مدقق أمر مستحيل، وفي الوقت نفسه، لا تسمح مهارات التدقيق بسهولة إلى التحديد الكمي للمعلومات والعمليات ، لذلك يتعين على

الملائتب الاعتماد على معلومات غير مؤكدة وتقييما تنوعية وعمليات غير محددة وغير ثابتة في مهمة تخصيص الموارد.

هدف هذه الدراسة، مناقشة وتحليل نموذج برمجة خطية التي لا توفر فقط دالة خطية تصف الأهداف المهنية والاقتصادية لمكتب المراجعة، ولكنها توفر معلومات مفيدة أخرى لاتخاذ القرارات المناسبة.

النموذج المقترح من طرف الباحث له أفق محتملة كبيرة، حيث أنه يسعى ل تعظيم الاستفادة من البرمجة الخطية، باعتبار أن المدققين لا يسعون إلى تعظيم الأرباح أو الفواتير بل لخدمة الجمهور قدر الإمكان والحصول على تعويض مرضٍ لهم.

2 -Sherman, H. D.(1982)، تحليل مغلف البيانات كمنهج جديد للتدقيق الإداري: اختبار وتقييم:

أشار Sherman في دراسته إلى أن تحليل مغلف البيانات هو عبارة عن تقنية مناسبة تمامًا لتقييم الكفاءة في مجال التدقيق الإداري، حيث أشارت نتائج دراسته إلى أن تحليل مغلف البيانات صالحة ولكن بأخذ بعض التغييرات المهمة في الاعتبار عند تفسير النتائج، كما أشار إلى أن تحليل مغلف البيانات هو أداة تدقيق إدارية مفيدة.

كما أظهر تحليل مغلف البيانات على أنه قادر على تحقيق عدة أهداف، تتمثل في معرفة موقع وحدة اتخاذ القرارDMU غير الكفء نسبياً بين مجموعة من وحدات اتخاذ القرار التي تستخدم عدة مدخلات لإنتاج عدة مخرجات وتكون معادلة الإنتاج الكفء غير معروفة، بمعنى أنه يمكن ملاحظة وقياس المدخلات والمخرجات، لكن الكمية الكفء من المدخلات اللازمة لكل مخرج غير معروفة أو يمكن تحديدها بسهولة؛ هذا النوع من المعلومات يمكن أن يكون مفيدا لمحتوى التدقيق الإداري.

وتوصلت الدراسة إلى أن استخدام تحليل مغلف البيانات يقتصر على تحديد وحدات اتخاذ القرار الغير الكفؤة وحجمها .

3 - Miltz D. et al(1991)، التخصيص الأمثل لموارد التدقيق الداخلي: نموذج قائم على المخاطر:

تصف هذه الدراسة إطارًا نظريًا وتقدم دراسة حالة توضيحية لتخصيص موارد التدقيق الداخلي الأمثل باستخدام منهج قائم على المخاطر، يتم اشتقاق مؤشر المخاطر لمحفظة وحدة التدقيق الخاصة بشركة معينة بناءً على نموذج مضاف واستخدام مقارنات ثنائية ، حيث يتم استخلاص وزن عوامل الخطر ،وتطوير اختبارات للاتساق الداخلي وللمقارنات، و بعد ذلك تطوير خوارزمية صحيحة توظف مؤشر المخاطرة لتوجيه التخصيص الأمثل للموارد داخل إدارة التدقيق الداخلي، لهذا تكون المهمة الأولى هي تقدير مخاطر التدقيق المرتبطة بكل وحدة

تدقيق، بعد ذلك، يواجه التدقيق الداخلي التحدي المتمثل في بناء خوارزمية تخصيص الموارد لتقليل المخاطر المقدرة على النحو الأمثل.

ولهذا فالنموذج يتكون من جزئين، الأول هو تحديد مؤشرات الخطر في وحدات التدقيق باستخدام طريقة مقارنات ثنائية (Pairewise Comparisons)، أما الجزء الثاني فهو تخفيض المخاطر إلى الحد الأقصى لتتلائم مع موارد التدقيق، وقد ثبت أنه، في ضوء تناقص الحد الهامشي للمخاطر، يمكن حل مشكلة تخصيص الموارد باستخدام تحليل هامشي بسيط.

4 - Bradbury M. E.(2002)، تطبيق تحليل مغلف البيانات في تقييم خطر التدقيق:

بينت هذه الدراسة أنه مع تطور الاهتمام بالتدقيق القائم على المخاطر، فإنه من ضروري لفت الانتباه لتحسين وتطوير النماذج كمية لقياس مخاطر التدقيق؛ كما توضح هذه الدراسة كيف يمكن استخدام تحليل تغلف البيانات لتقييم مخاطر التدقيق ، حيث يتم استخدام بيانات من دراسة (Miltz et al) عام 1991،التي تستخدم عملية التحليل الهرمي ، وعليه قام الباحث في هذه الدراسة ب المقارنة بين الطريقتين أي طريقة التحليل الهرمي وطريقة تحليل مغلف البيانات،وقد وجد أن تحليل مغلف البيانات (DEA) يتميز بالعديد من المزايا، بما في ذلك القدرة على استيعاب مجموعة من آراء الخبراء ومدققين حول أهمية عامل خطر محدد في عملية التدقيق ، وبدلاً من استخدام القيمة المتوسطة يمكن استخدام تحليل مغلف البيانات لتوفير تقييمات للمخاطر سواء كانت مرتفعة أو منخفضة، كما توفر وحدات مراجعة قياسية يمكن من خلالها تقييم الوحدات الأخرى الغير كفؤة.

5 -Kamyabi Y., Salahinejad M.(2014)، استخدام تحليل مغلف البيانات لاختبار كفاءة تدقيق العملياتي في الشركات:

توضح هذه الدراسة أن تدقيق العملياتي(التشغيلي) هي مراجعة مستقلة بما في ذلك جميع جوانب أي منظمة ولدى المدقق هدف عام وهو تقييم جودة الضوابط الداخلية بما في ذلك فعالية وكفاءة العمليات وموثوقية التقارير المالية والامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها ، يحدد التدقيق التشغيلي كيف يمكن أن يستخدم المدير أو المسؤول الموارد بكفاءة لتحقيق نتائج أكثر فعالية ، الهدف من البحث هو دراسة ما إذا كان تطبيق التدقيق القائم على المخاطر قد أدى إلى زيادة عملية كفاءة المراجعة في التدقيق العملياتي(التشغيلي)، في هذا البحث، تم استخدام تقنية تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس الكفاءة،حيث يمكننا حساب الكفاءة عن طريق استخدام بعض المدخلات و المخرجات.

يتم تحديد كفاءة التدقيق التشغيلي باستخدام تحليل مغلف البيانات ، واختبارات إحصائية، غير المعلمية(أو خالية من التوزيع) الإحصائية ، حيث قامت هذه الدراسة با ستخدم برامج SPSS و LINGO للمقارنة والقياس،كما تم تقسيم نتائج اختبار T لمقارنة متوسطات الكفاءة، وتظهر أن متوسط الكفاءة المستندة إلى المخاطرة أكثر فائدة من الحالة غير النموذجية ، لذلك، خلصت إلى أن تطبيق نموذج التدقيق القائم على المخاطر يؤدي إلى زيادة كفاءة عمليات التدقيق التشغيلية.

6 -**Suleyman U., Esin Y**(2015)،**استخدام البرمجة الخطية في تخطيط مهام التدقيق:**

تسعى هذه الدراسة لاختبار إمكانية استخدام البرمجة الخطية في تخطيط عملية التدقيق، ويرى الباحث أنه مرحلة التخطيط تعد من بين أهم المراحل في عملية التدقيق، وقد أجريت هذه الدراسة على شركة التدقيق(ABC) بحيث قام الباحث بتقسيم المدققين كل بحسب مسؤولياتهم في الإدارة من مدقق رئيسي إلى مبتدئ، كما قام بتقسيم نشاطات الشركة إلى عدة تسعة أنشطة، وذلك ليسهل عملية بناء نموذج خطي للعملية، ودالة الهدف؛ ومن بين نتائج الدراسة هو أن التخطيط في الوقت المناسب يسهم في الرفع من كفاءة عملية التدقيق كما يوجه جهد المدققين في الاتجاه الصحيح وتخفيض التكاليف، فخصائص شركة التدقيق ومهارات وخبرات الموظفين المدققين تحدد الموارد الضرورية لكل عملية تدقيق.

7 -أماني إبراهيم أحمد كلاب، قياس خطر الأعمال باستخدام تحليل الإستراتيجية بغرض رفع كفاءة وفعالية عملية التدقيق(دراسة على مكاتب التدقيق في قطاع غزة)، 2015:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مخاطر الأعمال باستخدام مدخل تحليل إستراتيجية العميل بهدف رفع كفاءة وفعالية عملية التدقيق، كما تقوم الدراسة بمعرفة المخاطر التي تواجه المدقق عند القيام بعملية المراجعة بغرض تحقيق أفضل قياس لخطر الأعمال ومن ثم رفع كفاءة وفاعلية المراجعة، حيث تبين من خلال إستراتيجية العميل قدرة المدققين على كشف مخاطر الإستراتيجية الداخلية والخارجية وبالتالي العمل على رفع كفاءة عملية التدقيق وتلافي الأخطاء المادية في القوائم المالية وزيادة قدرة المدققين على اكتشاف الأخطاء يخفض من الخطر الحتمي.

من بين أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي أن تلافي أي أخطاء مادية في القوائم المالية وزيادة القدرة على اكتشاف الأخطاء المادية يعمل على خفض مستوى الخطر الحتمي، كما أن دقة ووضوح المعلومات الناتجة من النظام المحاسبي ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يشير إلى تخفيض خطر التشويه الجوهري للقوائم المالية.

8 -نسيم إبراهيم زقوت، استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي(دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة بقطاع غزة)، 2016:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي، وذلك من خلال إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالعاملين، وإشارات خطر المراجعة متعلق بالإدارة، و إشارات خطر المراجعة المتعلقة بالتقارير المالية ، و إشارات خطر المراجعة المتعلقة بسوء استخدام الأصول، وخلصت الدراسة إلى أن إشارات خطر المراجعة لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال، ليوليها المراجع المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل.

كما سعت هذه الدراسة إلى البحث عن مدى كفاءة مراجع الحسابات الخارجي في الكشف عن الاحتيال المالي من خلال دراسة وتحليل مدى استخدام إشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة في قطاع غزة.

ومن بين نتائج الدراسة أن إشارات خطر المراجعة لا تجزم بوجود الاحتيال، ولكنها توفر علامة تحذيرية لاحتمال وجود الاحتيال، ليوليها المراجع المزيد من الاهتمام والفحص والتحليل؛ كما توصي بضرورة الرفع من الكفاءة المهنية والعلمية لتحسين مستوى الأداء.

9 -مامر هايل الصباغ، أثر القياس الكمي لمخاطر الأخطاء الجوهرية في تحسين دقة تقييم خطر التدقيق(دراسة تطبيقية)، 2016:

هدفت الدراسة إلى اختبار أثر القياس الكمي لمخاطر الأخطاء الجوهرية في تحسين دقة تقييم خطر التدقيق، بالإضافة إلى بيان معنوية الاختلافات في مدى الإجراءات الجوهرية الناجمة عن طريقتي قياس مخاطر الأخطاء الجوهرية(الكمية/النوعية)، حيث اقترحت هذه الدراسة إطار للقياس الكمي لمخاطر الأخطاء الجوهرية، والذي يحوي على (238)خطوة إجرائية موزعة كما يلي: (67) مؤشرا لمخاطر الاحتيال، (9) عوامل للمخاطر الكامنة، و(162) اختبارا لمخاطر الرقابة، حيث يسهم هذا الإطار في إثراء الممارسة العملية لمدققي الحسابات المزاولين للمهنة في سورية.

توصلت الدراسة إلى أن القياس الكمي لمخاطر الأخطاء الجوهرية يؤثر على تحسين دقة تقييم خطر التدقيق، عبر تحديد الحجم الملائم لمدى الإجراءات الجوهرية الذي يعمل على تحقيق التوازن بين كفاءة وفعالية عملية التدقيق.

ما يميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات هو دراسة قطاع البنوك التجارية والإسلامية، وكذا دور إدارة المخاطر بالنسبة للبنوك العامة والخاصة، وعلاقتها بالتدقيق الداخلي واختلافها عن التدقيق الخارجي في عدة نواحي، منها كيفية دراسة وتحليل المخاطر على مستوى مراحل عملية التدقيق وتقييمها بالشكل الذي يدعم أهداف البنوك التي تهدف لتحقيقها، كما تتطرق هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة الإثبات، والأهمية النسبية للبيانات المتضمنة في القوائم المالية، إضافة إلى هذا فإن الدراسة تقدم نموذج لقياس مخاطر التدقيق يعتمد على برمج خطية تسمى تحليل مغلف البيانات.

الفصل الأول

الأسس النظرية والعملية للبنوك

تمهيد

لطالما اعتبر وجود قطاع بنكي قوي ذو كفاءة على حفظ أموال المودعين والمستثمرين مطلب رئيسي يسهم في تحسين الاقتصاد الوطني، ولكن مع قدوم العولمة والتقدم التكنولوجي أصحبت الأعمال البنكية تتميز بشدة تعقيداتها وتشعبها مما خلق تحديا في مجال الرقابة عليها، كما ألقى بمسؤولية كبرى على عاتق متخذي القرار، وهذا ما أدخل القطاع البنكي في دوامة المخاطر التي تمثل جانب من جوانب النشاط الاقتصادي، فهذه المخاطر تعتبر عنصرا ملازم للعمل البنكي، لأن المخاطر بشتى أشكالها تؤثر على أداء البنوك ونتائج أعمالها وحتى استمرارية وجودها، وبسبب قلة القواعد والمبادئ المسيرة للأعمال البنكية، وجدت البنوك نفسها أمام سلسلة أزمات خلفت آثاراً سلبية على اقتصاديات دول العالم، وكانت سبب رئيسي في اتخاذ خطوة نحو التفكير في إصدار معايير تكون بمثابة الموجه والداعم للنظام البنكي لتقليل المخاطر البنكية المتعددة، كما انجر عن ذلك توجه الكثير من الباحثين في مختلف التخصصات لدراسة الاقتصاد الإسلامي والبنوك الإسلامية بنظرياته في التعامل على أسس التشاركية بدل من النظام الفوائد.

كما تشكلت لجنة بازل في سويسرا عام 1974 وسمحت بوضع مقررات تهدف إلى ضمان مستوى معين من السلامة والمنافسة المتوازنة بين البنوك، فقد أعطت اهتماما بحجم كفاية رأس المال، ورفع درجة الشفافية للمخاطر التي تتعرض لها البنوك، وتحسين الأساليب الفنية وتبادل المعلومات.

ولهذا سنتطرق في هذا الفصل إلى أهم النقاط، وهي:

- المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية وأسسها النظرية
- المبحث الثاني:مدخل للبنوك الإسلامية واعتبارات الشرعية التي تقوم عليها
- المبحث الثالث:إدارة المخاطر البنكية في ظل مقررات لجنة بازل

المبحث الأول:ماهية البنوك التجارية

إن نجاح البنوك التجارية في الوصول إلى المخرجات المستهدفة إنما يعتمد على الفهم الصحيح وبالتحليل الموضوعي لمتطلبات الأداء وظروفها الداخلية والخارجية، وعلى الإدراك الصحيح لخصائصها ومميزات مواردها المتاحة، ومن ثم الإعداد والتخطيط والتنفيذ لعملياتها وأنشطتها بشكل متوازن، كما أن فعالية البنوك التجارية في سوق الأعمال يعتمد على مدى تناسقها مع أهداف واستراتيجيات القطاعات الناشطة على الساحة العملية.

المطلب الأول: مفهوم و نشأة البنوك التجارية

يتناول هذا المطلب بدايات تطور النقود كوسيط للتعامل بين الأشخاص، وظهور البنوك ونشأتها كوريث لكبار التجار سابقا، حيث تبنت عدة أدوار أساسية في الاقتصاد بفضل خصائصها، ثم نعرج على أبرز النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية.

الفرع الأول:تطور النقود ونشأة البنوك التجارية

ترجع نشأة البنوك إلى العصور الوسطى نتيجة ازدهار التجارة و تطور النقود و ظهور الذهب كوسيلة للتداول، فالنقود في أول الأمر لم تكن ورقية أو قطع معدنية، ولكن كانت سلعة كإحدى السلع المستهلكة أو المستخدمة في الإنتاج كالأرز و القطن...الخ، إلا أن هذه السلع واجهت الكثير من المشاكل إذ يمكن فقدها كما يصعب حفظها وتجزئتها، فاتجه الإنسان إلى استخدام المعادن كوسيط للتبادل باعتبارها إحدى السلع التي برأت من عيوب السلع الأخرى، نظرا لسهولة حملها، وكبر قيمتها رغم صغر حجمها، إضافة إلى ما تتمتع به من مزايا وصفات كيماوية وطبيعية تقيها من التلف، كما أنه يمكن التحكم فيها عن طريق الصهر والسبك، فاستخدم في بادئ الأمر الحديد و النحاس و البرونز في شكل سبائك وأطواق.

وفي مرحلة متقدمة ظهر المعدنان الثمينان الذهب و الفضة كوسيط للتبادل نظرا لتميزهما عن باقي المعادن بشدة الطلب عليهم وارتفاع قيمتهما ومقاومتهما للصدأ والتآكل وقابليتهما للتجزئة، والتشكيل والصقل والبصم، إضافة إلى سهولة الحمل ولعل الأهم هو تمتع هذين المعدنيين بثبات القيمة نظرا لقلة ما يكتشف على مر السنين، فمحدودية الوجود تعطي للكمية القليلة قيمة كبيرة طبقا لقانون الندرة.[1]

وظهور البنوك في صورتها الحالية لم يكن دفعة واحدة متكاملة وإنما كان وليد تطورات على مر الزمن توالت حتى تمكنت من التشكل على صيغتها الحديثة:

---

[1] زينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات– DEA–، مذكرة ماجستير، العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص03.

1 1 كبار التجار:

فالبنوك الحديثة هي وريثة أولئك التجار الذين كان لشهرتهم موضع ثقة التجار المحيطين بهم، وكانوا يساعدون بأموالهم على تنشيط التجارة ومساعدة التجار، ومن هنا ائتمنهم الأفراد و استودعوهم نقودهم، ومن هنا أيضا بدأ التاجر يصبح وديعا تودع لديه نقود الأفراد ويحصلون في مقابلها على شهادات إيداعها، وفي هذه المرحلة كان التاجر يتعهد بحراسة النقود نظير عمولة يحصلها.[1]

1 2 الصاغة:

الصاغة وبصفتهم تجار للحلي كانوا يقرضون من أموالهم الخاصة، حيث بدأوا يدفعون للمودعين نسبة من الفوائد التي يحصلون عليها من القروض التي يمنحونها، بعد أن كانوا في أول الأمر يأخذون من المودعين عمولة خدمة.

وتطورت الفكرة وتقدمت خطوة إلى الأمام، وعلى الرغم من ذلك، فإن الأمر لم يتوقف عند ذلك الحد، بل حدثت خطوة أخرى مفادها أن أولئك الصاغة والصيارفة بعد أن اتسعت أعمالهم، وبدأوا يتخصصون في عمليات تلقي الودائع، ومنح القروض أطلقوا على أنفسهم لقب المصارف، وقاموا بخطوة جريئة اعتبرت ثورة في المسألة النقدية والمصرفية، وهي منح قروض من ودائع ليس لها وجود فعلي لديهم، بل حتى سمحوا لبعض عملائهم بسحب مبالغ تتجاوز أرصدتهم الدائنة، وهذا يعني أنهم بدأوا بالفعل يخلقون الودائع و يصنعون السيولة النقدية وقد نتج عن توسع الصياغ و الصيارفة في السماح للمودعين بتجاوز أرصدتهم الدائنة، حيث أفلس عدد من أولئك الصياغ والصيارفة، الأمر الذي دفع عدد من المفكرين في الربع الأخير من القرن السادس عشر، إلى المطالبة بإنشاء مصارف حكومية، تقوم بحفظ ودائع الأفراد، والسهر على سلامتها فأنشئ أول بنك حكومي في مدينة البندقية عام 1587م، وفي أمستردام عام 1609م.[2]

وهكذا تطورت البنوك وأصبحت عماد الحركة الاقتصادية والمالية في كل الدول باشتراكها في إصدار العملة الورقية وتداول الأوراق التجارية، وقيامها بكل ما يتعلق بتجارة النقود والأوراق المالية، [3] وتعددت وظائف البنوك التجارية وتنوعت، وقامت إلى جانبها بنوك أخرى عديدة يقدم كل منها ائتمانا من نوع معين، وبذلك أصبح للبنوك مجموعة من الوظائف تتلخص في توفير الائتمان ولكنها تتمثل في وظيفتين أساسيتين إحداهما نقدية والأخرى تمويلية، أما الوظيفة الأولى فتتلخص في تزويد الجماعة بالنقود وتنظيم تداولها فيها، وأما الوظيفة الثانية

---

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود و البنوك، مؤسسة لورد العالمية للشئون الجامعية للنشر، البحرين، الطبعة غير مذكورة، 2006، ص90.

[2] حسين علي بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2013، ص204.

[3] حسن أحمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2011، ص53.

فتختص بتوفير رؤوس الأموال وتنظيم تداولها، وهي تباشر زعمها هذا مستهدية برغبتها في تحقيق أرباح ومن خلال سعيها إلى الربح استطاعت هذه البنوك أن تطور وظائفها وتنوعها.[1]

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية

ترجع كلمة بنك(Bank) إلى كلمة إيطالية الأصل وهي بانكو(Banco) ومعناها مقعد أو مصطبة وكان يقصد بالمصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور فيما بعد لكي يقصد بالكلمة المنضدة التي يتم فوقها عد وتبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي يوجد فيه تلك المنضدة و تُجر فيه المتاجرة بالنقود؛ ويقابل كلمة بنك في اللغة العربية كلمة مصرف و جمعها مصارف وجاء في المعجم الوسيط: أن المصرف هو مكان الصرف و به سمي البنك مصرفا، والصرف عند الفقهاء هو بيع الأثمان بعضها ببعض، كبيع الذهب بالذهب أو الذهب بالفضة.[2]

حيث أن تعريف البنوك التجارية ورد غالبا من خلال التشريعات والقوانين المنظمة للحياة الاقتصادية والمالية في البلدان المختلفة، وقد اتفق جميعها على أن البنك هو مؤسسة أو وحدة اقتصادية تتعامل بالنقود، من خلال قبولها للودائع والمدخرات من مصادر مختلفة، وإعادة استثمارها في شتى نواحي الاستثمارات المختلفة، بما فيها منح التسهيلات المصرفية لعملائها أو للغير، والحصول على عوائد نتيجة قيامها بهذا النشاط، [3] كما يمكن تعريفها على أنها: "مؤسسات ائتمانية غير متخصصة، تقوم بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب، أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان القصير الأجل،[4] وعليه فأن للبنوك التجارية خاصيتان أساسيتان:

- ✓ يكون راعيا لأصول الغير، بمعنى أنه يتحمل مسؤولية رعاية الأصول بطريقة تضمن سلامتها.
- ✓ يكون عملا تجاريا منظما لتحقيق أرباح لمالكيه.

ذلك أن البنوك تعتبر وصية على أموال الغير، فلا يمكنها فرض درجة عالية من المخاطرة للقروض، ومن ناحية أخرى، في نظام المؤسسات الحرة، يكون الربح مكافأة على المخاطرة، يجب أن يسير المصرفيون على الخيط الرفيع الفاصل ما بين تحقيق الأرباح الكافية و المخاطرة بخسارة بعض الأصول الموكلة إليهم.[5]

---

[1] أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص92.

[2] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2016، ص75.

[3] لؤي عبد الرحمان وديان، العمليات المصرفية، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص09.

[4] حسين علي بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص206.

[5] وجدي حامد حجازي، القروض المصرفية:البيئة المصرفية–تحليل وإدارة المخاطر–أسباب الاقتراض–أشكال مؤسسات الأعمال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2014، ص15

وتأسيسا على ما تقدم يمكن أن نضع تعريفا للبنك التجاري استنادا إلى وظائفه الرئيسية فيمكن القول أنه المنشأة التي تتخذ من الاتجار في النقود حرفة لها، أو هي وسيط بين الأموال التي تبحث عن الاستثمار وبين الاستثمار الذي يبحث عن التمويل اللازم.[1]

وعليه فإن للبنوك التجارية عدة أدوار أساسية في الاقتصاد، نذكر منها:[2]

- ✓ تقديم القروض بعد الاقتناع من الهدف والغاية من القرض الذي يطلبه العميل، حيث يؤدي إلى تحقيق مصلحة اقتصادية للعميل و للمجتمع على حد سواء.
- ✓ من خلال قيام البنوك في المشاركة في تأسيس الشركات على اختلاف أنواعها ضمن القانون.
- ✓ تقديم الاستشارات المالية للعملاء كعمل دراسات جدوى اقتصادية.
- ✓ تشجيع التجارة المحلية الداخلية و الخارجية (من خلال تقديم قروض على شكل اعتمادات مستندية).
- ✓ تساهم في تنمية الأسواق و المؤسسات المالية، كما تلعب دورا مهما في التخفيف من مشكلة البطالة من خلال التوظيف المباشر.
- ✓ تقوم البنوك بتنفيذ السياسة الاقتصادية، حيث تكون الأداة التي من خلالها تقوم الحكومات بتنفيذ سياساتها الاقتصادية وبشكل خاص النقدية منها، تحقيقا للأهداف الاقتصادية العامة للحكومة.[3]

كما تتميز البنوك بعدة خصائص تتمثل في:[4]

- ✓ أن البنوك التجارية مشروعات رأسمالية تهدف إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل قدر ممكن من النفقات، وذلك بتقديم خدماتها المصرفية أو خلقها نقود الودائع، فالبنوك التجارية تأخذ عادة شكل شركات مساهمة سواء كانت مملوكة للأفراد أو للمشروعات، وعادة ما تتدخل الدولة خاصة في الدول النامية عن طريق مراقبتها.
- ✓ تعدد البنوك التجارية وتتنوع بقدر اتساع السوق النقدي، والنشاط الاقتصادي، وحجم المدخرات، وما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها وإدخال عنصر المنافسة بين أعضائها.

وقد يكون التعدد رأسيا أو جغرافيا، ومع ذلك فالاتجاه نحو التركز هو الطابع الغالب في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة، وهذا التركز يساهم في خلق وحدات مصرفية ضخمة تقوم بدور احتكاري أو شبه احتكاري،

---

[1] حسين جميل البدري، البنوك:مدخل إداري ومحاسبي، مؤسسة الوراق للنشر، عمان الأردن، 2003، ص16.

[2] سامر بطرس جلدة، النقود و البنوك، دار البداية للنشر و التوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2008، ص91.

[3] عبد الحليم غربي، مبادئ الأعمال المصرفية، مطبوعات KIE(www.Kie.university)، المملكة العربية السعودية، 2017، ص39.

[4] سوزي عدلي ناشد، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، 2007، ص211-213.

للسيطرة على أسواق النقد والمال والتحكم في التمويل، وتحقيق مزايا الإنتاج الكبير من توفير النفقات وتنظيم الخدمات بكفاءة وأسعار أقل، وزيادة ثقة الأفراد في المعاملات المصرفية، وزيادة قدرة البنوك في الاقتراض و الإقراض، بالإضافة إلى توزيع المخاطر وتقليل احتمالات الإفلاس وتقوية المركز المالي للبنك وقدرته على مواجهة الأزمات الطارئة.

وما يترتب على ذلك من التخلص، ولو جزئيا من رقابة البنك المركزي، وفرض أسعار محددة لخدماتها، وخاصة سعر الفائدة في عمليات الإقراض و الاقتراض، بطريقة مشابهة لما تفعله المشروعات شبه الاحتكارية.

✓ إن أهم ما تختص به البنوك التجارية هو قدرتها على خلق نقود الودائع، وهي متباينة ومتغايرة وليست نهائية، أي يمكن تحويلها إلى نقود قانونية، وهي عادة ما تختص بقطاع المشروعات و الأعمال دون غيره من القطاعات الأخرى.

الفرع الثالث: النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية وطبيعة عملها في الدول النامية حيث يتضمن هذا الجزء أبرز النظريات التي تحدثت وبررت أنماط وطبيعة عمل البنوك التجارية، وانعكاس ذلك على الدول النامية.

أولا: النظريات المفسرة لنشاط البنوك التجارية ومن بين هذه النظريات نذكر ما يلي:

1 – نظرية الكلاسيكية (classical theory):

هي نظرية القرض التجاري (Commercial Loan Theory)، وتعتبر هذه النظرية تاريخيا أول نظرية تعرضت لهذا الموضوع، وقد نشأت من خلال ممارسات البنوك التجارية الإنجليزية المتأثرة بالفكر التقليدي، ويقول مؤيدوها بأن سيولة البنك تعتبر جيدة مادام أن أموالها يتم استغلالها في قروض قصيرة الأجل، وحسب بعضهم فإن القروض القصيرة الأجل يجب ألا يتجاوز أجلها مدة سنة وأن تكون موسمية ومتكررة ومتناسقة مع تقلبات الأعمال وأسعار الفائدة ولا يجب أن تنصرف إلى تكوين رؤوس الأموال أو المساهمة في المشروعات، أي أن تكون لها طبيعتها التجارية والمتعلقة بحركة تداول البضاعة، وتنصرف إلى الأوراق التجارية مثل: الكمبيالة أو السند الاذني أو الاعتمادات المستندية، ولذلك تسمى قروضا تجارية؛ ووفقا للتيار التقليدي يمكن القول بأن القروض التي يقدمها البنك التجاري يجب أن تتم بخاصيتين أساسيتين هما: [1]

[1] عبد الكريم منصوري، محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA)–دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2010، ص10.

- **خاصية التصفية الذاتية** (Self-liquidation): إذ يجب توجيه هذه القروض إلى سلع حقيقية – كالمحاصيل الزراعية– تتحول قبل تاريخ الاستحقاق إلى نقود لسداد القرض، أي أن تسديد القروض يتحقق من الموارد التي يولدها استعمال القرض في الإنتاج والتسويق.
- **قروض آلية التعديل** (Self-Regulation): أي لا توجد مشكلة بشأنها حيث أن قيمة بيع الإنتاج الحقيقي سوف تغطي قيمة القرض، ويشير مؤيدو النظرية إلى أن الموارد المالية للبنوك التجارية هي من النوع الذي يستحق عند الطلب أو خلال فترة قصيرة، ولذا فمن المنطقي أن توجه هذه الموارد إلى قروض قصيرة الأجل بما يتناسب مع طبيعة الودائع التي لديها، كما أن الودائع هي ملك الغير فمن الواجب أن توجه استخداماتها إلى تمويل سلع حقيقية مما يضمن استرداد قيمة القروض.

إلا أن لهذه النظرية معارضين كثر، ومن أهم الانتقادات التي وجهت لها:[1]

✓ فشلها في سد احتياجات التنمية الاقتصادية خاصة في البلدان النامية فالتقيد بها يمنع البنوك التجارية من تمويل التوسعات في المصانع وزيادة خطوط الإنتاج وشراء آلات جديدة وغير ذلك من المجالات الضرورية لعملية التنمية الاقتصادية.

✓ تحتاج التنمية الاقتصادية إلى قروض متوسطة وطويلة الأجل مما وضع البنوك التجارية في موقف صعب فإما أن تختار التمسك بالقروض قصيرة الأجل دون غيرها مما يدفع المقترضين إلى اللجوء إلى أسواق رأس المال لتغطية احتياجاتهم وهو ما يؤدي إلى نزع صفة الوساطة المالية عن النظام الاقتصادي (Disintermediation) مما يؤدي إلى تسرب الودائع من البنوك التجارية أو أن تقوم البنوك بتقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل إلى جانب القروض القصيرة الأجل.

✓ تعتبر التصفية الذاتية للقروض البنكية ظاهرية فقط، وذلك بسبب وجود سلسلة الائتمان المترابط، وتحويل القروض من سلسلة إلى أخرى بدلا من تصفيتها نهائيا، كما أن وجود الرقابة الحكومية وانتشار البنوك المركزية التي تضمن سلامة إجراءات وقرارات الإقراض، وتدخلها بالمساعدة إذا لزم الأمر يوحي بالطمأنينة وبالتالي يشجع على عدم اقتصار البنوك التجارية على قروض تسدد نفسها.

✓ لم تأخذ هذه النظرية بعين الاعتبار الثبات النسبي للودائع بمختلف أنواعها ففي الحالة الاعتيادية يكون السحب والإيداع في البنك بشكل مستمر، كما أن الودائع الجارية لا يتم سحبها كلها في وقت واحد (إلا في حالة أزمات)، وبالنسبة لودائع التوفير فإن كثرة عدد تلك الحسابات وطبيعتها (المتناسبة في الحالة الاعتيادية)

[1] عبد الكريم منصوري، نفس المرجع، ص 11.

تجعلها تتمتع بصفة الثبات النسبي، أما بالنسبة للودائع فإن تواريخ استحقاقها معروفة للبنك التجاري، ولا يحق لصاحبها السحب منها إلا في مواعيد استحقاقها.

2 -نظرية التبديل(Displacement Theory):

وهذه النظرية أكثر تطورا حيث تمثل صورة أكثر عمومية وتهتم بتوسيع قاعدة التوظيف أو الأصول وما تعبر عنه من عمليات، فهي لا ترى في القروض التجارية أنها غير صالحة، ولكنها تريد أن تقصر عمليات البنوك التجارية على تلك الأصول كما لا تعتبرها الأكثر مناسبة لمركز البنك ونشاطه،فعندما يقوم البنك التجاري بعمليات عديدة من قروض قصيرة أو استثمارات في السوق المفتوحة أو تدعيم محفظة أوراقه المالية، ثم يطالب أصحاب الودائع بسحب أموالهم، فإن مركز البنك التجاري لن يتأثر إذا كان يتمتع بمرونة التبديل والتحويل، والقدرة على بيع الأوراق أو إعادة خصم بعض الأوراق الخاصة أو تحويل بعض الأصول لسيولة للمحافظة على سيولته وتدعيم مركزه المالي، وهذه المرونة في التحويل والتبديل تتوقف على تنوع وتعدد حجم الأصول والعمليات التي يقوم بها البنك.[1]

3 -نظرية الدخل المتوقع (Expected income theory):

هذه النظرية تختلف عن نظرية القروض التجارية، من حيث تشجيعها للقروض طويلة الأجل والقروض الاستثمارية وغير المتعلقة بالتمويل الجاري، وتبدأ تلك النظرية تحليلها بانتقاد القروض قصيرة الأجل وخاصة فكرة استمرارية السيولة من خلال إمكانية السداد، فليس هناك أية ضمانة في أن بعض القروض وخاصة المتعلقة بتجارة السلع تحقق إمكانية السداد في المواعيد المقررة وتحافظ بالتالي على مركز السيولة للبنك التجاري، فلا يمكن توافر ضمان مؤكد لبيع السلع، ناهيك عن مخاطر الإفلاس وتقلبات الأسعار ومخاطر التضخم وتغيرات مرونة الطلب وغيرها من العوامل التي قد تؤثر في إمكانية السداد واستيراد قيمة القرض؛ وعليه فالأمر الهام في هذه النظرية، هو أن منح الائتمان أو القرض يتوقف على دراسة البنك لمدى جدية العملية، ومقدار الدخل المتوقع.[2]

4 -نظرية إدارة الخصوم (Liability Management Theory):

وتعد من أحدث النظريات، وتختلف عن النظريات السابقة حيث أن هذه الأخيرة ركزت اهتمامها على جانب الأصول أو العمليات وهي تتعلق بإدارة السيولة في البنك التجاري، وتقتضي هذه النظرية بأن السيولة لا تتوقف فقط على فترة استحقاق القروض أو على ما يمتلكه البنك من أوراق مالية سهلة التحويل إلى نقدية كما رأينا في نظرية إمكانية التبديل، بل تعتمد أيضا على إمكانية البنك للحصول على موارد مالية من مصادر

---

[1] ميراندا زغلول رزق، النقود والبنوك، التعليم المفتوح، كلية التجارة، جامعة نبها، مصر، 2009، ص120.

[2] أسامة كامل، عبد الغني حامد، مرجع سبق ذكره، ص119.

خارجية، مثل إصدار السندات، فأساس هذه النظرية هو كون مفردات الخصوم (كالودائع ورأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة والقروض التي يحصل عليها البنك) تمثل في الواقع مصادر الأموال التي يستخدمها البنك في تمويل استثماراته، أي في تمويل الأصول (بما فيها القروض الممنوحة) وتهدف إدارة الخصوم إلى تحقيق زيادة في موارد البنك تمكنه من الاستجابة إلى المزيد من طلبات الاقتراض.[1]

5 -نظرية أو نموذج إبرام القروض ثم توزيعها (Originate-To distribute):

بدأ هذا النموذج يتجلى منذ 1970 حيث تمكنت البنوك من توريق مختلف بنود أصول ميزانيتها المتمثلة في القروض الاستهلاكية، القروض الموجهة للمؤسسات الاقتصادية، محفظة السندات، بطاقات الائتمان، القروض الموجهة للطلبة، القروض العقارية، والحصول في الحال على السيولة، وهذا يعني طريقة الائتمان في الحال على السيولة، وهذا يعني طريقة حديثة في التمويل؛ ففي النظريات السابقة كانت البنوك تقدم القروض من خلال الودائع التي بحوزتها ومختلف بنود الخصوم، وتنتظر آجال التسديد وقد تتعرض لمختلف الأخطار، لكن بفضل هذا النموذج الذي يعتمد على التوريق فالبنك ينقل مختلف الأخطار إلى السوق ويتحصل على التمويل اللازم، ويسمح هذا النموذج للبنوك ببيع السندات لمجموعة متنوعة من المستثمرين، كما أثبت هذا النموذج فعاليته في دعم النمو وتحقيق الرفاهية الاقتصادية.[2]

ثانيا:طبيعة عمل البنوك التجارية في الدول النامية

يمكن تلخيص عمل البنوك التجارية في الدول النامية والمشاكل التي تعاني منها الصيرفة التجارية في هذه الدول بما يأتي:[3]

أ – هناك عدم تطور في العادات المصرفية لدى الجمهور تطورا كافيا حيث أن معظم التعاملات تتم على أساس نقدي مباشر وليس هناك استخدام واسع للصكوك.

ب –يكاد أن يكون دور البنوك التجارية في الدول النامية محصورا بمنح الائتمان دون أن يكون لها دور واسع في الوساطة المالية في أسواق المال بسبب عدم تطور هذه الأسواق من جهة وندرتها من جهة أخرى.

ت –تحتفظ البنوك التجارية في الدول النامية باحتياطات نقدية فائضة كبيرة بسبب عدم وجود مجالات استثمارية مربحة أو تحسبا لتعرض هذه البنوك لموجات سحب مفاجئة لا يمكن التنبؤ بها لأسباب سياسية واقتصادية مختلفة.

---

[1] عبد الكريم منصوري، مرجع سبق ذكره، ص12.

[2] بوترية وهيبة،علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية–دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008في الو.م.أ–، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران 2، 2016، ص17.

[3] مصطفى كمال السيد طايل، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الطبعة الأولى، الاسكندرية مصر، 2014، ص44.

ث –وجود منافسة من قبل البنوك التجارية الأجنبية للبنوك المحلية مما انعكس سلبا على قدرة الأخيرة على ممارسة عملها بشكل أفضل في ظل هذه المنافسة غير المتكافئة.

ج – محدودية استخدام التكنولوجيا في البلدان النامية أدت إلى تخلف العمل المصرفي واستخدامه طرق ووسائل تقليدية لا تسمح له بمواكبة التطورات المصرفية في العالم.

المطلب الثاني: أهداف ووظائف البنوك التجارية ودورها في الوساطة المالية سنتطرق هنا لأهداف البنوك التجارية ووظائفها التي تسمح لها بلعب دور مهم وبارز للمتعاملين من خلال توفير تدفقات للدخل القومي.

الفرع الأول: أهداف البنوك التجارية

للبنوك التجارية عدة أهداف تسعى لتحقيقها وهي الربحية، السيولة، الأمان والضمان، ونتطرق إليها بالتفصيل كما يلي:

1 –السيولة: وهي تعني سهولة تحويل الأصول إلى نقود سائلة دون تعرض القيمة الأصلية للأصل لأي خسارة، وأن الأصل يعتبر أكثر سيولة كلما أمكن تحويله إلى نقد بأقل جهد وتكلفة وفي أسرع وقت ممكن، ويعتبر الأصل غير كامل السيولة أي تقل درجة سيولته كلما استغرق الأصل وقتا وزادت تكلفة تحويله إلى نقود سائلة، ومن الأصول الكاملة السيولة نجد النقود من العملات المحلية، والنقود من العملات الأجنبية، والشيكات المصرفية، أما الأصول الأقل سيولة أو الجامدة فهي مثل العقارات والأراضي، وبين هذا وذاك من الأصول ذات درجة سيولة وسط مثل الأوراق التجارية والأوراق المالية.[1]

2 –الربحية: فالأمر الذي لا شك فيه، أن هدف تحقيق الربح وتعظيمه، هو أول ما تهتم به البنوك التجارية، لأنه إذا تدهورت أحوال البنك التجاري وحقق خسائر، فإن المساهمين فيه عادة ما يهربون عند أول فرصة وذلك ببيع أسهمهم وربما يتفق أكثر المساهمين و يقومون ببيع البنك إلى أي جهة تستطيع إدارته بصورة أفضل.

3 –الضمان والأمان: ويقصد بالأمان أن تجعل البنوك التجارية نفسها في مستوى أمان مقبول من المخاطر كمخاطر التصفية الإجبارية، مخاطر عدم تسديد العملاء للقروض التي منحت لهم، ومخاطر السرقة والاختلاس...الخ، لأنه إذا حدث أي خلل، فإن جمهور المودعين يتأثرون وربما يقومون بسحب ودائعهم.

4 –الانتشار الجغرافي: ترى بعض القيادات العليا في كثير من البنوك التجارية، أنه لابد من الانتشار الجغرافي في كل منطقة تجمع شركات، أو منطقة مدخرات مهما كانت الربحية، ومهما كانت الحصة في السوق

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص80.

المصرفي، لأن تلك القيادات تعتبر أن التواجد في كل مدينة، وفي كل قرية مسألة ضرورية، لهذا فإنها تضع أهداف الانتشار الجغرافي نصب عينها، حتى ولو كانت بعض الفروع تحقق خسائر؛

5 -نمو الموارد: تعتمد البنوك التجارية في تحقيق أهدافها على رأسمالها، وعلى الودائع التي تستقطبها، لأن حجم البنك يقاس عادة بحجم الودائع التي تستطيع جذبها واستقطابها.

6 -الحصة في السوق المصرفي: لا يكتفي البنك التجاري عادة بزيادة حجم الودائع التي يتمكن من استقطابها، بل يسعى لأن تكون حصته في السوق المصرفي كبيرة، لأنه كلما كان للبنك التجاري حصة كبيرة في السوق، أعطى له ذلك سمعة وتميزا تنافسيا.

7 -كفاءة وفعالية الجهاز الإداري: ترى بعض البنوك التجارية أن الربحية والسيولة والأمان والحصة في السوق المصرفي، أمور غير كافية، ولذلك فإنها تضع أهدافا مرتبطة بكفاءة المديرين والموظفين وبالتطوير للمستقبل، وتهتم بدرجة التزام الموظفين وانسجامهم.

8 -أهداف الابتكار: القيادات الإدارية الكفء في البنوك التجارية، لابد وأن تضع أهداف الابتكار، وأهداف الاستعداد للمستقبل، بالإضافة إلى أهداف التشغيل اليومية، حتى تتمكن من منافسة البنوك الأخرى في السوق المصرفي.[1]

الفرع الثاني: دورها في الوساطة المالية

للبنوك التجارية دور في تسوية العمليات التجارية بين التجار، أعوان اقتصاديين، أفراد عاديين من خلال قبولها لدفع الأوراق التجارية مثل الصك، الكمبيالة والأمر بالدفع، هذه العمليات تنفرد بها البنوك التجارية والتي تسمى عمليات السحب والدفع، [2] بمعنى أن البنوك التجارية ومن خلال الوساطة المالية تسمح للمتعاملين التجاريين والمستثمرين من معرفة الجودة والملاءة المالية للمعاملات دون تكاليف زائدة فهي تمثل آلية مساعدة على التمويل المباشر،[3] ولتوضيح دور البنوك التجارية في الوساطة المالية نستعرض الشكل التالي الذي يبين دورة تدفق الدخل القومي:

---

[1] حسين علي بني هاني، مرجع سبق ذكره، ص207-209.

[2] عبد القادر بحيح، الشامل لتقنيات أعمال البنوك دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع الإشارة إلى اقتصاد البنكي الإسلامي كبديل لنظام بنكي الكلاسيكي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص30.

[3] Benamghare mourad,la réglementation prudentielle des banques et des établissements financiéres en algérie et son degré d'adéquation aux standards de bale1et bale2,mémoire de magister,sciences economiques,universite de tizi-ouzou,algérie,2012,p16.

مخطط بياني رقم(01): يبين دورة تدفق الدخل القومي.[1]

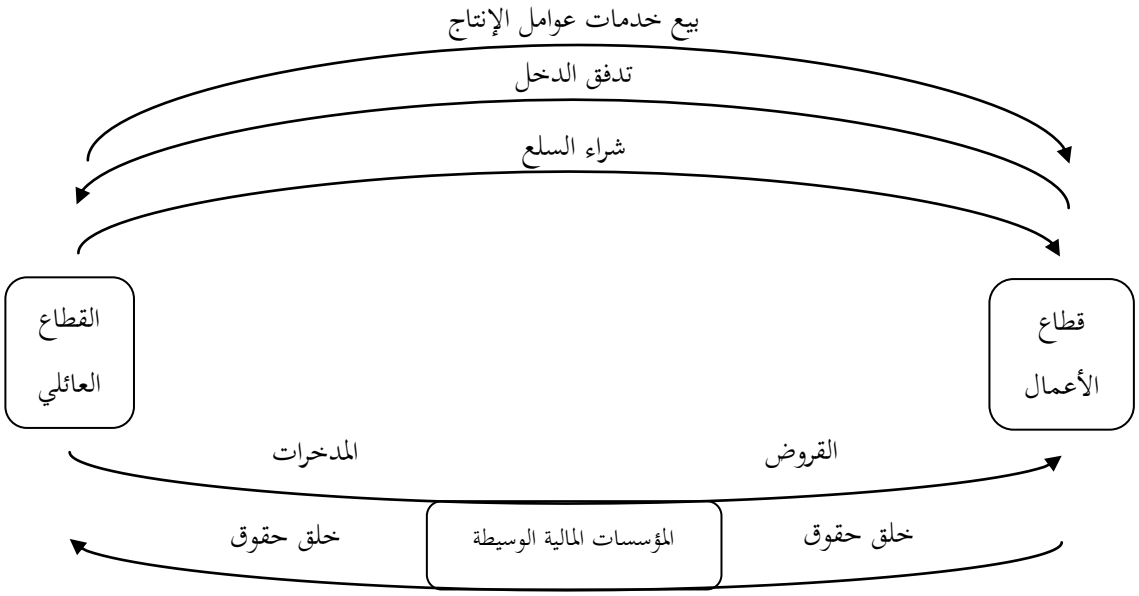

يبين المخطط أعلاه أن القطاع العائلي يبيع خدمات عوامل الإنتاج (العمل ورأس المال والإدارة والتنظيم) إلى قطاع الأعمال ومقابل ذلك يتدفق الدخل من قطاع الأعمال إلى القطاع العائلي على شكل أجور ورواتب نظير خدمة عوامل الإنتاج، وقسم من الدخل ينفق لشراء السلع الاستهلاكية من قبل القطاع العائلي، والباقي يكون على شكل مدخرات تتجه للإيداع لدى المؤسسات المالية الوسيطة فتخلق حقوق للقطاع العائلي على هذه المؤسسات، ولكن هذه المدخرات لا تمكث في المؤسسات المالية الوسيطة وإنما تتدفق على شكل قروض إلى قطاع الأعمال تقدم لهذا القطاع من قبل البنوك التجارية أو قيامه بإصدار أسهم وسندات وبيعها عن طريق المؤسسات المالية الوسيطة ومنها البنوك تتوسط بين القطاع العائلي الذي يمثل جهة الفائض وبين قطاع الأعمال الذي يمثل جهة العجز المالي.[2]

الفرع الثالث:وظائف البنوك التجارية

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف منها الرئيسية (تقليدية) وأخرى ثانوية(فرعية) نذكر منها:

1 4 الوظائف الأساسية: تقوم البنوك التجارية بالعديد من الوظائف المهمة و التي تعد تقليدية بالمقارنة مع الوظائف الحديثة، ومن بين الوظائف التقليدية نجد:

[1] هيل عجمي جميل الجنابي،إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان الأردن، 2015،ص16.
[2] هيل عجمي جميل الجنابي، نفس المرجع، ص17.

- **قبول الودائع:**

حيث أن البنوك التجارية تتلقى ودائع الأفراد والمنشآت ومن ثم تعمل على تعبئة المدخرات بالمجتمع،وتمثل الودائع المصدر الأساسي لموارد البنوك التجارية،وتأخذ الودائع لدى البنوك التجارية عدة صور أهمها:[1]

✓ ودائع جارية:وهي تلك الودائع التي ترتفع درجة السحب منها والإضافة إليها،وتتداول من خلال الشيكات وتعكس وظيفة النقود كوسيط للتبادل لأنها تمثل جزء من العرض النقدي بمجتمع النقود المصرفية،ولا تدفع البنوك التجارية عادة فوائد مقابل هذا النوع من الودائع وذلك لأنها تكون تحت تصرف أصحابها في أي وقت، وهذا الأمر يحول دون إعطاء البنوك التجارية فرصة في استخدامها وتقديم قروض بالاستناد إليها.

✓ ودائع لأجل: وهي تلك الودائع التي لا يتم السحب منها إلا بعد انقضاء فترة معينة يكون متفق عليها بين البنك والعميل، ولذا تدفع عنها البنوك التجارية فوائد وذلك مقابل التنازل من قبل أصحابها عن حق استخدامها في أي وقت، حيث يعطي هذا الأمر للبنوك حرية استخدامها من خلال تقديم قروض للراغبين في ذلك، وكلما طال أجل الوديعة المتفق عليه بين البنك والعميل يرتفع معدل الفائدة عليها، والعكس صحيح.

✓ ودائع ادخارية: وهي تلك الودائع التي لا يتم السحب منها إلا في حدود معينة ويتم ذلك من خلال قيود دفترية في دفاتر البنك وذلك مثل ودائع دفاتر التوفير، وتدفع عنها البنوك التجارية فوائد غير أنها تكون أقل مقارنة بالفوائد على الودائع لأجل.

- **الاتجار في الائتمان:**

وتنقسم هذه الوظيفة إلى جزئين أساسيين هما:[2]

أ – قبول الودائع: وكما تم الإشارة إليها من قبل فالوديعة عبارة عن نقود يقوم شخص ما (طبيعي أو معنوي) بإيداعها لدى البنوك على أن يلتزم هذا الأخير بردها إليه لدى الطلب أو وفقا لشروط متفق عليها مضافا إليها الفوائد بحسب الاتفاق القائم بينهما.

ب –منح القروض: عندما يقوم البنك بمنح القروض للعملاء سواء كانوا أفرادا أو منشآت، يعني إعطائهم مبلغ من المال بضمان ما يقدمونه من ضمانات كبضائع أو أوراق مالية أو أوراق تجارية أو عقارات أو حتى

---

[1] علي عبد الوهاب نجا وآخرون، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الاسكندرية مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص158.

[2] عصام عمر أحمد مندور، البنوك الوضعية والشرعية(النظام المصرفي–نظرية التمويل الاسلامي–البنوك الاسلامية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2013، ص34.

ضمانات شخصية على أن يقوم العملاء بسداد هذا المبلغ زائد مبلغ إضافي كفائدة على أقساط أو على مرة واحدة بعد فترة ما تسمى أجل القرض.

1 2 الوظائف الثانوية: من بين الوظائف الفرعية التي تقوم بها البنوك التجارية نجد أهمها:[1]

أ – إصدار خطابات الضمان: وهو تعهد كتابي يصدر من البنك بناءا على طلب من العميل مبينا فيه اسمه واسم المستفيد من الضمان ومبلغ الضمان والغرض منه ومدة صلاحية هذا التعهد يقضي بأن يدفع البنك نيابة عن العميل إلى المستفيد مبلغ الضمان إذا أخل العميل بشيء من التزاماته نحو المستفيد، وهذه الخطابات لها أهمية كبيرة في عقود المقاولات والتوريدات، وتوجد أنواع متعددة لخطابات الضمان منها ما يكون ابتدائي ومنها ما يكون مؤقتة وقد تكون خطابات ضمان نهائية؛ ويقوم البنك التجاري بتقديم هذه الخدمة بطريقتين، الأولى إذا لم يكن لدى العميل مبلغ يغطي مبلغ خطاب الضمان، يقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل على أن يقوم العميل بتقديم ضمانات تغطي مبلغ خطاب الضمان ومن ثم يكون مبلغ الخطاب كقرض مقابل فائدة، ومن ثم يترتب على تلك الخدمة عملية ائتمان؛ أما الثانية إذا كان لدى العميل مبلغ يغطي خطاب الضمان، يقوم العميل بعمل وديعة مشروطة بمبلغ مساوي أو أكبر لمبلغ خطاب الضمان ولمدة مساوية لمدة خطاب الضمان بحيث لا يستطيع العميل سحبها إلا بعد انتهاء مدة خطاب الضمان فيقوم البنك بإصدار خطاب الضمان للعميل مقابل ضمان هذه الوديعة، وهذه العملية يترتب عليها أيضا عملية ائتمان لكنها من قبل العميل للبنك، حيث أنه أعطى البنك وديعة مقابل فائدة.

ب -فتح الاعتمادات المستندية: تقوم البنوك بفتح الاعتمادات المستندية بهدف تسهيل عملية الاستيراد من الخارج، أي يفتح البنك التجاري للعميل (المستورد) حساب بعملة أجنبية بأحد البنوك في دولة المصدر ليسدد منه قيمة وارداته والشحن والنقل والتأمين وخلافه، حيث تعد هذه الخدمة من أهم الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك، لأنها أساس الحركة التجارية الدولية (الاستيراد والتصدير) في كافة أنحاء العالم والتي تنفذ من خلال المراسلين، ويختلف نوع الاعتماد المستندي حسب رغبة المصدر وهذا يتوقف على مدى ثقته في المستورد.

إضافة إلى هذا هناك وظائف أخرى: زيادة على الوظائف السابق ذكرها نجد وظائف أخرى تقوم بها البنوك التجارية حاليا منها:[2]

---

[1] محمد الفاتح محمود بشير المغربي، مرجع سبق ذكره، ص78.

[2] عصام عمر أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص38.

1 -خصم الأوراق التجارية وتحصيلها في ميعاد استحقاقها أو تسديد قيمة أوراق الدفع نيابة عن العملاء، ويقصد بخصم الأوراق التجارية أن يقوم صاحب الورقة بتقديمها للبنك لتحصيل قيمتها وذلك قبل ميعاد استحقاقها فيقوم البنك بخصم جزء من قيمة الورقة وإعطائه الباقي على أن يقوم البنك بتحصيل قيمتها كاملة من الشخص المسحوبة عليه في ميعاد استحقاقها.

2 -تحصيل الشيكات المسحوبة على بنوك أخرى لصالح عملاء البنك ودفع الشيكات المسحوبة على فروع البنك المختلفة.

3 -إصدار أسهم وسندات لحساب الشركات سواء في عمليات الائتمان عند تأسيسها أو لزيادة رؤوس أموالها.

4 -إعطاء بيانات الحالة المالية للعميل إلى البنوك الأخرى التي يريد العميل الاقتراض منها.

5 -صرف مرتبات المعاشات الدورية لمستحقيها.

6 -شراء وبيع الأوراق المالية وحفظها، وتحصيل الكمبيالات نيابة عن العملاء أو دفعها نيابة عن الشركات.

7 -شراء وبيع العملات الأجنبية.

8 -كما تقوم البنوك التجارية بالمتاجرة بالذهب والصكوك المقومة بالذهب، بالإضافة إلى تأجير الأصول، والتأمين عن طريق شركات شقيقة.[1]

المطلب الثالث:البناء التنظيمي للبنوك التجارية وتأثر بيئتها الداخلية والخارجية بالتحولات العالمية

ينظر للبنوك التجارية كأي نظام له مدخلات يتم معالجتها، ومخرجات يتم تقييمها، وفي هذا المطلب نبين تقسيمات الهيكل التنظيمي لها وعلاقتها ببيئتها الداخلية والخارجية.

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية

لا يوجد نموذج تنظيمي قياسي للبنوك، حيث أن الهيكل التنظيمي يرتبط بحجم البنك، وتاريخه، والأهداف التي تحددها إدارة البنك، عموما يتم تنظيم البنوك غالبا طبقا لمجموعة مؤلفة من المعايير التالية:[2]

- طبقا لنوعيات العملاء: ينتج عن ذلك غالبا تقسيم لهيئة العمل المصرفي إلى مجموعة لخدمة الشركات ومجموعة لخدمة الأفراد، مع تخصص كل مجموعة في جميع الوظائف المطلوبة لخدمة قاعدة عملائها.
- طبقا لتقسيم الجغرافي: في هذه الحالة يتم تخصيص المهام المصرفية لمجموعات جغرافية محددة، أو مناطق.
- طبقا لمجالات العمل: يتعلق ذلك بالتقسيم طبقا لمجالات العمل المحددة، مثل خدمات القروض التجارية أو القروض الاستهلاكية، أو إدارة النقدية.

[1] عبد الرزاق حبيب، خديجة خالدي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] وجدي ماجد حجازي، مرجع سبق ذكره، ص24.

- طبقا للوظيفة: هذا الهيكل مشابه لنهج مجالات العمل، حيث يتم تقسيم الوظائف مثل العمليات، والتسويق، والموارد البشرية إلى أقسام منفصلة.

وعليه فإن الرسم البياني التالي يتناول مجموعة مؤلفة من نهج مجالات العمل والنهج الوظيفي:

مخطط بياني رقم(02): يوضح مجموعة مؤلفة من نهج مجالات العمل والنهج الوظيفي[1]

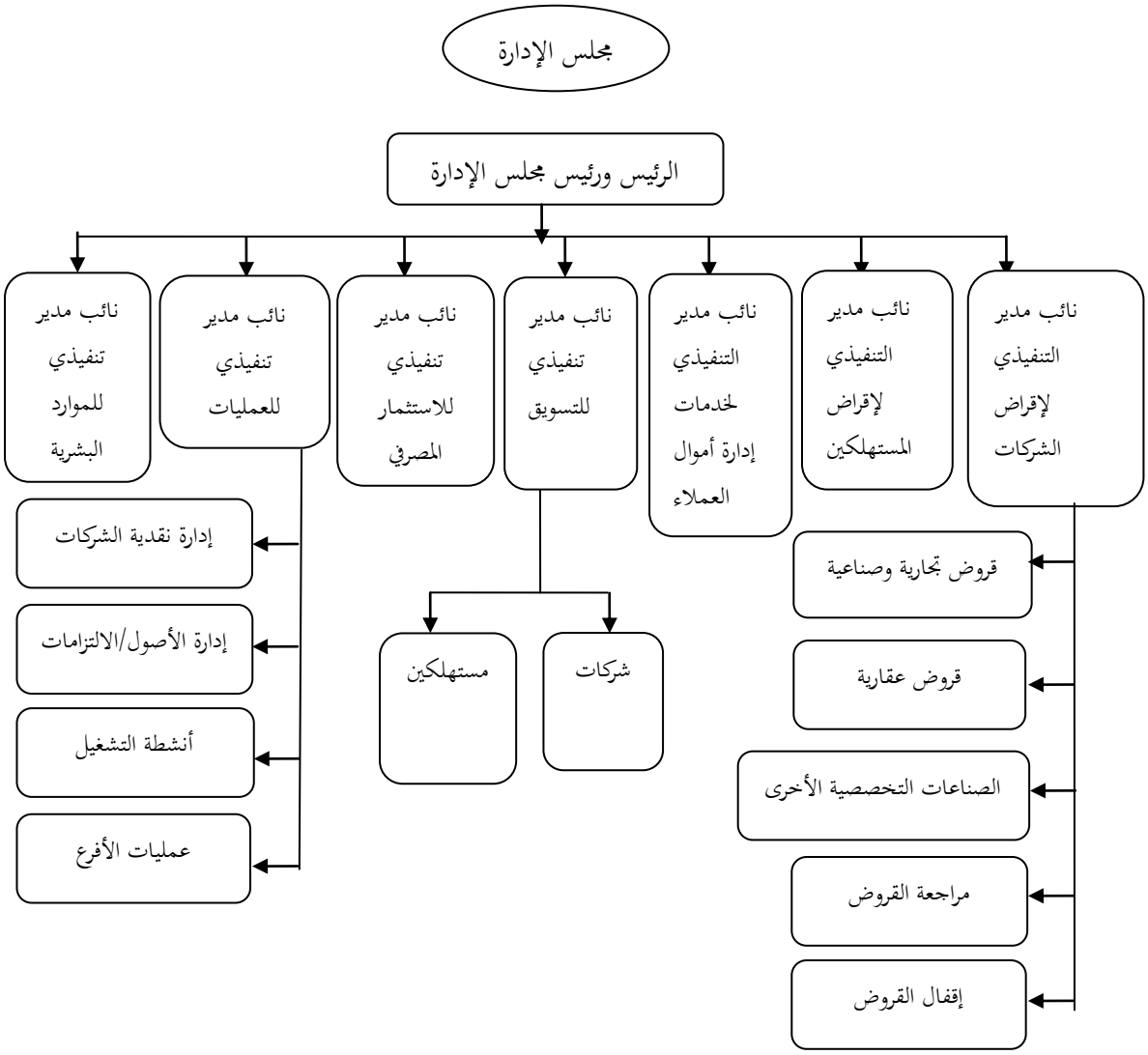

[1] وجدي ماجد حجازي، نفس المرجع، ص25.

الفرع الثاني:عناصر البيئة الداخلية والخارجية للبنوك التجارية يندرج ضمن هذا ما يلي:

أ – البيئة الداخلية للبنوك التجارية:

يواجه البنك مجموعة من التحديات في أحد عناصر البيئة الداخلية والتي تؤثر بصورة سلبية أو إيجابية على نشاط المصرف في تحقيق أهدافه المتمثلة بتعبئة الأموال واستثمارها وتعظيم العائد على حقوق الملكية، فالبيئة الداخلية هي مجموعة من المتغيرات الموجودة في داخل المصرف والمؤثرة على قدرة إدارة البنك في التحكم بالنشاط البنكي والتي يستطيع التأثير عليها خلال فترة زمنية معينة، [1] كما تعتبر العناصر الداخلية عبارة عن نقاط قوة وضعف بالنسبة للبنك، فنقاط القوة هي القدرات والمواقف الداخلية الإيجابية التي تمكن البنك من امتلاك قدرة إستراتيجية في انجاز أهدافه، أما نقاط الضعف فهي قدرات داخلية ضعيفة يؤدي النقص في أحد مجالاتها إلى عدم إمكانية تحقيق الأهداف.[2]

وتشمل عناصر البيئة الداخلية على مجموعتين هما الموارد البشرية والموارد المادية كما هو مبين في الشكل التالي:

مخطط بياني رقم(03): يبين عناصر البيئة الداخلية[3]

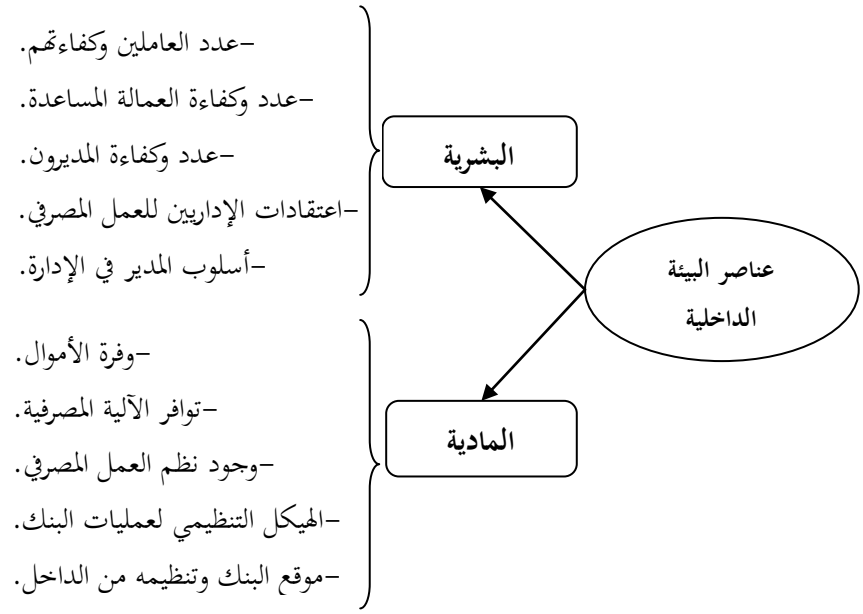

- مجموعة العوامل البشرية: وتتعلق بمدى وفرة العمالة المصرفية بالعدد والخبرة بالإضافة إلى توافر العمالة المساعدة التي تقدم خدمة مساعدة للعمالة المصرفية كالمحاسبين والاستشاريين والقانونيين والخدمات الفنية، وهذا يؤثر بصورة مباشرة على العمليات التقليدية للبنك ومستوى وجودة الخدامات المصرفية، أما المدراء

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص37.

[2] محمود علي الروسان، العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئي –دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني، مجلة الإدارة والاقتصاد، العراق، العدد63، 2007، ص147.

[3] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص38.

فالأمر يتعلق كذلك بعددهم وخبرتهم باختلاف المستويات، كما أن اعتقاد العاملين في البنك نحو تحديد الخدمة المصرفية والابتكار والتنوع لخدمة العملاء يؤثر على حجم العمليات المصرفية المقدمة من قبل المصرف، ويؤثر كذلك أسلوب المديرين في قيادة البنك على دوافع وحوافز العاملين في أداء الخدمات المصرفية للعملاء.

- مجموعة العوامل المادية: وتشتمل هذه المجموعة على الآتي:

-وفرة الموارد المالية.

-وفرة الأجهزة المصرفية ويرتبط ذلك بإمكانية البنك على شراء هذه الآلات التي تساهم في تقديم الخدمة المصرفية بسرعة ودقة.

-توافر نظم العمل المصرفي ويرتبط بوجود نظم العمل المصرفي واستخدام هذه النظم وتحديثها وتطبيقها في تخطيط الودائع ورأس المال والقروض وإدارة المحفظة المالية.

-الهيكل التنظيمي للمصرف، ونعني به تحديد المستويات الإدارية والعلاقة بين هذه المستويات بحيث ينعكس ذلك على تحديد سلطة اتخاذ القرارات الخاصة بالعمليات المصرفية المقدمة للجمهور.

-موقع البنك: وتتعلق بقرب البنك من العملاء وتنظيم بناية البنك من الداخل وموقع الخدمات المصرفية وكل ذلك يترك أثر على سرعة أداء الخدمة للعميل وتحقيق الراحة له.

ب -البيئة الخارجية للبنوك التجارية:

يقصد بالبيئة الخارجية مجموعة من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على العمليات المصرفية المقدمة للعملاء، وهذه المتغيرات لا يستطيع البنك التحكم بها، وتعود إلى مجموعة من الفرص والتهديدات التي يجب على إدارة البنك أن تقوم بتحليلها بدقة لتقليل مخاطرها وتعظيم الفرص الناجمة عنها، [1] فالفرصة هي مجموعة من الظروف المواتية للهدف بالوقت المناسب كما تمثل اتجاه بيئي يؤثر إيجابيا في أرباح البنك، أما التهديدات فهي موقع غير مناسب وغير منسجم مع الاتجاهات العامة للبنك فتضطر للتعامل معها دون دراية كافية حول كيفية السيطرة عليها،[2] ومصادر الفرص والتهديدات الخارجية فتأتي من:[3]

أ -الفرص والتهديدات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية: وتتضمن مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية والنقدية التي تؤثر بصورة إيجابية وسلبية وتشمل:

---

[1] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص43.

[2] محمود علي الروسان، مرجع سبق ذكره، ص146.

[3] هيل عجمي جميل الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص43.

– التضخم: فانخفاض معدل التضخم يساهم في رفع سعر الفائدة الحقيقي على الودائع ويشجع الأفراد والمشاريع نحو الادخار في البنوك، والعكس فارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما يترك أثر في تراجع المدخرات لدى البنوك.

– تحديد السقف الائتماني: وهو يفرض من قبل البنك المركزي لتنظيم الائتمان ومحاربة التضخم، ولكن هذا يمثل تهديدا للبنوك بعدم قدرتها على التوسع في منح القروض وبنفس الوقت يؤدي لارتفاع كلفة الودائع وتكلفة القروض مما يحد من الزيادة في الطلب على القروض.

– ضعف قدرة القطاع الخاص والعام على التسديد: بسبب وجود خلل في الهياكل المالية للمشروعات وارتفاع الأسعار وعدم استقرار القوانين والتغير في أسعار الصرف، مما يخلق تهديدات تتمثل في عدم القدرة على التوسع في العمليات المصرفية والتردد في منح القروض وارتفاع السيولة وزيادة المخصصات لمواجهة الديون المشكوك بها.

– العجز في الموازنة وفي ميزان المدفوعات: يمثل فرصة للبنوك لتوسيع عملياتها الائتمانية والاستثمار في أذونات الخزينة، أما انخفاض العجز في ميزان المدفوعات يعطي فرصة لاستثمار العملات الأجنبية من قبل البنوك التجارية على شكل منح قروض لاستثمارات جديدة.

– حجم الدين الخارجي: انخفاض ديون الخارجية يخفض من الضغط على حصيلة النقد الأجنبي لدى البنوك التجارية، ويعطي فرصة في زيادة استثمارات المختلفة في توظيفات جديدة، والعكس صحيح.

– القيود المفروضة على الصرف الأجنبي: يؤدي إلى انخفاض الودائع بالعملات الأجنبية أو المحلية، وما يزيد من هروب رؤوس الأموال من البنوك الوطنية هو عدم استقرار سعر العملة الوطنية وانخفاض سعر الفائدة على الودائع، مما يقلل من حوافز الأفراد نحو الإيداع.

– تطبيق نظام التأمين على الودائع: يزيد من ثقة المودعين بالبنوك وبالتالي حجم الودائع فيها، حيث أن هذه العملية تتم من خلال شركات التأمين على الودائع، حيث تقوم البنوك بوضع نسبة معينة من الودائع لدى شركة التأمين كقسط تأميني لمواجهة المخاطر، والتوجه لهذه الخطوة يجعل البنوك تتساهل في طلب الضمانات مقابل القروض.

ب -فرص والتهديدات القانونية: وهي التشريعات والقوانين الصادرة عن البنك المركزي والحكومة، ومن أهمها:

- نسب السيولة: يلزم البنك المركزي البنوك التجارية بالاحتفاظ بجزء معين من الودائع على شكل أرصدة سائلة، ومن هذه النسب نجد نسبة الاحتياطي القانوني والهدف منه حماية أموال المودعين من الضياع، ونسبة السيولة القانونية و التي تحدد هي من خلال مذكرة مرسلة من البنك المركزي.

- الضوابط الائتمانية: وتتمثل في:

– ضرورة الإيفاء بمعيار كفاية رأس المال لا يقل عن نسبة معينة من الموجودات المرجحة بالمخاطر.

– السماح بإنشاء مكاتب للصرافة والذي يساعد البنوك على الحصول على العملات الأجنبية .

– مدى تطور السوق المالية للمساعدة على استثمار الموارد من خلال الاكتتاب في الأوراق المالية.

ح –التهديدات المرتبطة بالمنافسة بين البنوك: ونجد من بين هذه التهديدات

– المنافسة الناجمة عن اختلاف الحجم والنشاط أو الأهداف التي تؤدي إلى تباين في الخدمات المصرفية.

– زيادة عدد المكاتب قد لا يقابله تجديد في الخدمات المصرفية أو ابتكار لها.

خ –التهديدات الناجمة عن التغيرات الاجتماعية: وتشمل

– زيادة عدد السكان بمعدل يفوق الادخار الوطني.

– زيادة معدل البطالة.

– انخفاض الوعي المصرفي الذي يقاس بمدى استخدام العملاء للخدمات المصرفية.

الفرع الثالث:أثر التحولات العالمية في أداء القطاع البنكي

للتطور الاقتصادي أثر واضح على التحولات التي تطرأ على القطاع البنكي خلال العقدين الماضيين، على نحو كان لكل مرحلة ظروفها الخاصة، ويمكن الإشارة إلى عدة أثار من خلال: [1]

✓ **إعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية** : حدث تغير كبير في أعمال البنوك، وتوسعت مساحة ودائرة ونطاق أعمالها البنكية سواء على المستوى المحلي أو العالمي؛ حيث أخذت البنوك تتجه إلى أداء خدمات مصرفية ومالية لم تكن تقوم بها من قبل، وينعكس ذلك بوضوح على هيكل ميزانيات البنوك، حيث تنوعت مصادر الأموال ومجالات توظيفها فلم يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك يتحقق من الائتمان المصرفي؛ نتيجة لتزايد أعمالها في الأنشطة الأخرى غير الإقراض، وامتد أثر العولمة بشكل غير مباشر إلى دخول المؤسسات المالية غير المصرفية مثل شركات التأمين وصناديق التقاعد كمنافس للبنوك في مجال الخدمات التمويلية.

✓ **تنويع النشاط المصرفي**: في ظل العولمة وإعادة هيكلة صناعة الخدمات البنكية؛ زاد تحول البنوك إلى المصرفية الشاملة، ويشمل تنويع الخدمات البنكية على مستوى مصادر التمويل، وعلى مستوى الاستخدامات والتوظيفات المصرفية، من خلال تنويع القروض الممنوحة والاتجاه إلى التعامل في المشتقات المالية (العقود المستقبلية)، وإنشاء الشركات القابضة المصرفية والتوريق (تحويل المديونيات المصرفية إلى أوراق

[1] عبد الحليم عمار غربي، مرجع سبق ذكره، ص59.

مالية)، كما أن تزايد تأثر البنوك باتجاه تنويع الأنشطة المصرفية تغذيه سياسة التحرر من القيود التي عليها أن أصبح النشاط المصرفي التقليدي غير مربح. الاتجاه نحو سياسة تنويع الخدمات المصرفية له عدة أهداف منها تقليل مخاطر الائتمان الأصول من خلال توزيع المخاطر المالية على قاعدة عريضة من القطاعات المختلفة، وتنشيط السوق الأولية في بعض القطاعات الاقتصادية مثل العقارات والسيارات وغيرها.[1]

✓ **الالتزام بالمعايير المصرفية الدولية:** مع تزايد العولمة أصبح العمل المصرفي يتعرض للمخاطر المصرفية سواء كانت خارجية أو داخلية، أصبح لزاما على البنوك أن تتحوط ضد المخاطر بعدة وسائل من أهمها: تدعيم رأس المال والاحتياطات، وقد اتخذ معيار كفاية رأس المال أهمية متزايدة منذ أن أقرته لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأصبحت البنوك ملزمة به كمعيار عالمي.

✓ **اشتداد المنافسة في السوق المصرفية:** مع تزايد العولمة المالية تحررت التجارة الدولية في الخدمات المصرفية من القيود، وقد اتخذ التحرير المالي والمصرفي إطارا رسميا وتنظيميا في إطار منظمة التجارة العالمية؛ حيث جعلت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات المنافسة تشتد في السوق المصرفية وخاصة في ظل إزالة الحواجز الجغرافية وتلبية احتياجات العملاء، وقد أدت هذه المنافسة إلى دخول المؤسسات المالية بخلاف البنوك إلى السوق المصرفية، ومن المتوقع أن تزيد هذه المنافسة مع دخول شركات التأمين وشركات الأوراق المالية في تقديم الخدمات المالية التي ترتبط بالنشاط المصرفي.

✓ **الاندماجات المصرفية:** إن أحد الآثار الاقتصادية للعولمة هو ما حدث من موجة اندماجات مصرفية بين البنوك الكبيرة والصغيرة وفيما بين البنوك الكبيرة، وعملية الاندماج المصرفي من كثرتها وسرعتها أصبحت ظاهرة عالمية تأثرت بها كل البنوك في العالم؛ والاندماج المصرفي يكون نتيجة معانات بنك من وضع مالي صعب يقترب من الإفلاس لعدم القدرة على مجابهة الأزمات المالية وقصور منظومة الخدامات المقدمة وضعف المساهمين، كما لعملية الدمج عدة فوائد كتنويع مصادر التدفق النقدي والمداخيل لجعل البنوك أكثر استقرارا وتوفير رؤوس أموال إضافية للبنك المدمج لزيادة الأرباح وتحسين قيمة الأسهم السوقية وارتفاع نسبة الإنتاجية، وتنويع قاعدة الودائع وتحديث الخدامات لرفع تصنيف البنوك المدمجة، وبالتالي مواجهة التطورات النقدية والمالية والمحلية والدولية كافة بما في ذلك الحفاظ على السلامة والشفافية وترسيخ الثقة بين كل أطراف العمليات المصرفية.[2]

---

[1] محمد عبد الخالق، الإدارة المالية والمصرفية، دار أسامة لنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص49.

[2] محمد عبد الخالق، نفس المرجع، ص51.

✓ **التوسع في الخدمات الإلكترونية:** تعتبر البنوك من أكثر المؤسسات استخداما لتكنولوجيا المعلومات، فقد استفادت من هذه التكنولوجيا في تطوير وتوسيع الخدمات التي تقدمها، وفي زيادة انتشار الخدمات المصرفية، وفي الرفع من كفاءة وفاعلية العمل المصرفي، كما يتميز القطاع المصرفي بسرعة تبنيه للتطورات التقنية المتلاحقة والاستفادة منها في إعادة تعريف الخدمات المصرفية، وفي استحداث الكثير من الخدمات الجديدة التي لم يكن ممكنا أن تتواجد لولا الثورة التكنولوجية وإفرازاتها المتلاحقة؛ إن التطورات التكنولوجية الحديثة في مجال الأجهزة والبرمجيات والاتصالات قد ساعدت البنوك على إعادة هندسة عملياتها الإدارية وتنويع خدماتها المصرفية وتقديمها من خلال شبكة الإنترنت لتضيف أبعادا غير مسبوقة للعمل المصرفي.

✓ **تزايد حدوث الأزمات المصرفية:** إن من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية هي تلك الأزمات القوية التي يتعرض لها القطاع المصرفي في عدد من الدول، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن إتباع سياسات التحرير المالي يرفع من احتمال حدوث الأزمات المصرفية والمالية؛ حيث كان لهذه الأزمات تأثير شديد على الاقتصاديات الوطنية، وبما أن الانهيارات المصرفية تؤدي إلى زعزعت الاقتصاد، فإن السلطات النقدية تتجه عادة نحو التنظيم المصرفي، بهدف تحقيق الأمان المصرفي للبنوك، وقد شملت هذه الإجراءات التنظيمية: التأمين على الودائع، واشتراط حد أدنى لرأس المال، وتطبيق الحوكمة المصرفية.

✓ **تزايد مخاطر أنشطة غسل الأموال:** إن زيادة التحرير المالي الناتج عن العولمة المالية زاد من عملية غسيل الأموال القذرة حتى وصل حجم غسيل الأموال في العالم حوالي (500) مليار دولار سنويا، وهو ما يعادل 2% من الناتج المحلي العالمي، وتأتي هذه الأموال من الأنشطة غير المشروعة التي تمارس من خلال ما يسمى بالاقتصاد الخفي وأهمها المخدرات والرشاوى والاختلاسات والفساد الإداري والسياسي وتجارة الأسلحة المحظورة والقروض المصرفية المهربة، ويستعمل الجهاز البنكي كوسيط لعمليات غسيل الأموال، حيث تمر هذه العملية بثلاث مراحل هي مرحلة الإيداع النقدي، ثم مرحلة التعتيم ثم مرحلة التكامل، مع العلم إن عملية غسيل الأموال لها آثار سلبية واسعة على الاقتصاد القومي، مما دفع بالحكومات المختلفة والمنظمات العالمية لمواجهة هذه الظاهرة.[1]

✓ **تنامي العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة:** تحتل المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة حيزا مهما في إطار تقديم الأنشطة التمويلية المبتكرة، وهناك منافسة كبيرة من أجل اكتساب حصة معتبرة في سوق متنامية، وخاصة مع تزايد أعداد الذين يرغبون في المعاملات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

[1] عبد الرزاق حمد حسين، علي خضير عباس، العولمة وآثارها على الجهاز المصرفي في البلدان النامية(الجزائر حالة دراسية)، جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العراق، المجلد7، العدد24، 2012، ص160.

المبحث الثاني:مدخل للبنوك الإسلامية

إن رسالة الإسلام هي دعوة واضحة إلى بذل الجهد، وتعبئة الموارد التي خلقها الله ووضعها في خدمة الإنسان، واستكشاف الكون والتوسع المستمر في المعرفة، والتوجهات العالمية للتنمية الاقتصادية والمالية تتوافق مع النظرة الإسلامية للعالم، شرط توفر المبادئ والأخلاق الإسلامية وكذا قواعد الشريعة، وهذا ما تقوم عليه البنوك الإسلامية.[1]

المطلب الأول: الأسس النظرية للبنوك الإسلامية

سنحاول بداية عرض جملة من المفاهيم حول الاقتصاد الإسلامي ونشأته، ثم تعريف البنوك الإسلامية باعتبارها حديثة النشأة نوعا ما، والأهمية التي تحض بها وأهم الركائز التي تقوم عليها.

أولا:نشأة الاقتصاد الإسلامي

منذ ظهور الإسلام منذ أربعة عشر قرنا، وبالذات من وجهة نظر الاقتصاد في العهد البدائي، فكان من المفروض أن يعبر مذهبه الاقتصادي عن تلك المرحلة التاريخية، ولكن الإسلام كتشريع اقتصادي إلهي صالح لكل زمان ومكان، تجاوز في أصوله ومذهبه الاقتصادي هذه المرحلة البدائية، وجاء منذ البداية مقررا المساواة الفعلية، وضمان حد الكفاية أو الغنى لكل مواطن، وتحقيق التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع، ومبدأ الملكية المزدوجة الخاصة والعامة، ومبدأ الحرية الاقتصادية المقيدة وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.[2]

قبل أن نعرف الاقتصاد الإسلامي يحسن بنا أن نعرف المعنى اللغوي لكلمة الاقتصاد، حيث جاء في لسان العرب: القصد استقامة الطريق، والقصد العدل، والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير، والقصد في المعيشة أن لا يسرف ولا يقتر، [3] وعلم الاقتصاد هو علم له أصوله وقواعده، ومقومات اعتباره، وأسباب انتعاشه أو ركوده، فلا شك أن المشاكل الدولية في المجتمعات وبين الأفراد والدول، إنما تنشأ في الغالب من اختلاف وجهات النظر في شؤونه.[4]

أما الإسلام فمعناه: من الشريعة إظهار الخضوع وإظهار الشريعة والتزام ما أتى به الله عز وجل ويقال فلان مسلم أي مستسلم لأمر الله، ومخلص لله في العبادة.[5]

---

[1]Ridha Saadallah, Finance Islamique et Développement, Les Cahiers de la Finance Islamique, Ecole de Management Strasbourg, Université de Stasbourg, No.03, p:04.

[2] محمد شوقي الفنجري، ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الإقتصاد الإسلامي، دار النهضة العربية، القاهرة مصر، 1993، ص24.

[3]عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف، مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، السعودية، الطبعة الحادية عشرة، 2009، ص18.

[4] عبد الله بن سليمان المنيع، بحوث في الاقتصاد الإسلامي، المكتب الإسلامي، مكة المكرمة، السعودية، الطبعة الأولى، 1996، ص173.

[5]عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سبق ذكره، ص18.

ومنه يمكننا أن نعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه مجموعة من الأصول العامة الاقتصادية التي نستخرجها من القرآن والسنة، والبناء الاقتصادي الذي نقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر؛ أو هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي، وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية، كما يقصد به ذلك العلم المنبثق عن الأحكام الشرعية العملية.

كما يعرف على أنه علم يبحث في أوجه أنشطة الأفراد والجماعة بما يجلب منفعة معتبرة شرعا مع مراعاة الحفاظ على الخط التوازني بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة بحيث لا تطغى إحدى المصلحتين على الأخرى بما يعود على الأخيرة بالضرر والنقيصة، ومنه يتضح أن كل نشاط اقتصادي استهدف المنفعة المادية من خلال المساس بالعقيدة الإسلامية من نشر مبادئ مناهضة لها سواء في ذلك التأليف أو الترويج، بأي وسيلة من وسائل النشر فهو اقتصاد مردود وليس من الاقتصاد الإسلامي في شيء.[1]

يظن البعض أنه هناك اتفاق عام حول مفهوم الاقتصاد الإسلامي على أنه علم يبحث في أسباب المشكلة الاقتصادية وكيفية علاجها في إطار الشريعة الإسلامية، ويقوم هذا المفهوم على أمر واحد فقط وهو الاتفاق العام على التقيد بالشريعة الإسلامية عند بحث أسباب وكيفية علاج المشكلة الاقتصادية، ولكن إذا تطرقنا إلى تفصيلات لماهية المشكلة الاقتصادية أو كيفية علاجها فسوف نجد أنفسنا أمام عديد من التعريفات لعلم الاقتصاد الإسلامي تدل على اختلاف وجهات النظر الخاصة، ولا شك أن الاختلاف من طبيعة البشر وقد اختلفت وجهات نظر أصحاب المذاهب الفقهية الكبرى حينما تطرقوا إلى التفصيل علما بالتزامهم جميعا بالأصول الثابتة للشريعة الإسلامية.[2]

والاقتصاد الإسلامي وإن ارتبط منذ البداية بمبادئ وأصول اقتصادية صالحة لكل زمان ومكان، إلا أنه في مجال إعمال هذه المبادئ والأصول يفتح باب الاجتهاد على مصراعيه ليختار كل مجتمع إسلامي الأسلوب الذي يراه متفقا وصالحه حسب ظروفه المتغيرة، وعليه فقد يتوسع أحد المجتمعات الإسلامية في الملكية العامة على حساب الملكية الخاصة، وقد يضيق آخر من الملكية العامة لحساب الملكية الخاصة، ولكن يظل الاقتصاد في كلا المجتمعين إسلاميا، طالما لم يخرج عن المبدأ الاقتصادي الإسلامي من حيث الإبقاء على الملكيتين الخاصة والعامة، ولهذا الاقتصاد عدة نظم حيث أنه لا يلتزم بنظام معين بل بالعكس ينبغي أن تتعدد التطبيقات الاقتصادية الإسلامية بحسب ظروف كل مجتمع، وذلك في إطار المبادئ والأصول الاقتصادية الإسلامية، فلكل نظام

---

[1] عبد الله بن سليمان المنيع، مرجع سبق ذكره، ص175.

[2] عبد الرحمن يسري احمد، الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة السعودية، الطبعة الثانية، 2000، ص18.

اقتصادي إسلامي تطبيق بحسب ظروف العصر الذي تكون فيه، ولكن المهم في كل نظام هو إيجاد الصيغة الملائمة لكل مجتمع بغية إعمال المبادئ الاقتصادية الإسلامية، ولكن برغم من تعدد التطبيقات الاقتصادية الإسلامية فهو اختلاف في الفروع والتفاصيل لا في المبادئ والأصول، إذ كلها تستمد من مصدر واحد ألا وهو نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة،[1] ضف إلى ذلك أن إمكانات تطبيق فكر اقتصادي إسلامي يتوقف أولا على مدى الالتزام بمفهوم علمي صحيح للاقتصاد الإسلامي، ففي حين يعتقد البعض انه يكتب في الاقتصاد الإسلامي فهو في الواقع يكتب في قواعده الشرعية أو الفقهية، فإذا أتينا إلى مجال التطبيق اكتشفنا أننا مازلنا بحاجة ماسة إلى ترجمة هذه القواعد في شكل فروض أساسية صالحة للإحاطة بجوانب المشكلة التي نحن بصددها، أي أننا مازلنا في بداية الطريق حيث إن عملية التحليل الاقتصادي للمشكلة لا تبدأ إلا بعد تكوين الفروض الأساسية، وعلى ذلك ينبغي لنا أن نتعجب إذا وجدنا أنفسنا أمام مشكلة حقيقية حينما يتصور البعض أن بإمكانه الاعتماد على القواعد الشرعية مباشرة في وضع سياسات اقتصادية تكون في غالب الأحيان مرتجلة وقد تنجح بالمصادفة المحضة ولكن احتمال فشلها سيكون كبيراً، وهذه هي الأزمة التي يمكن أن يقع فيها العمل الاقتصادي الإسلامي حينما يتصور رجال الفقه أو رجال الدين الإسلامي أن بإمكانهم القيام بدور رجال الاقتصاد أيضا.[2]

ويرجع إغفال تطبيق الاقتصاد الإسلامي في البلدان الإسلامية، لعدة أسباب منها:[3]

فترات الاستعمار التي عصفت بالدول الإسلامية تاركة آثار سيئة على حياة المسلمين، بالإضافة إلى:

- تشتيت الدراسات الإسلامية وإبعادها عن مناهج التعليم مما حرم الأمة الإسلامية من إيجاد طلاب يلمون بالأحكام الشرعية حتى لا يتمكنوا من إيجاد الحلول لما يستجد من قضايا حديثة.
- منع الفقه الإسلامي من التطبيق داخل المحاكم، واستبدال القوانين الوضعية به، وبالتالي إبعاد القضاء الشرعي من المشاركة في حل ما يستجد من تعامل الناس بعضهم مع بعض وفق شرع الله وهديه.
- سن الأنظمة، والقوانين التي تخدم الاتجاه الاشتراكي أو الرأسمالي.

مما نتج عنه توسع التعامل الاقتصادي هو ظهور مسائل جديدة لم تكن موجودة في كتب الفقه مما دفع الناس إلى التعامل بها في غياب الفقه الإسلامي.

---

[1] محمد شوقي الفنجري، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] عبد الرحمن يسري احمد، مرجع سبق ذكره، ص39.

[3] عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، مرجع سبق ذكره، ص24.

ثانيا: مفهوم وأهمية البنوك الإسلامية

كان أول ظهور لنظام البنوك الإسلامية يتمثل في بيت مال المسلمين، حيث كان يتولى شؤون المسلمين ويعني باحتياجاتهم أفرادا كانوا أم جماعات، من منطلق قيام بيت مال المسلمين بمتطلبات التمويل اللازم للمجتمع، كما جاء في تاريخ الطبري أن هند بنت عتبة قامت إلى عمر بن الخطاب –رضي الله عنه–فاستقرضته من بيت مال المسلمين أربعة آلاف درهم، تتجر فيها وتضمنها، فأقرضها، فخرجت إلى بلاد كلب، فاشترت وباعت، فلما أتت إلى المدينة شكت الوضيعة (أي الخسارة) فقال لها عمر "لو كان مالي لتركته ، لكنه مال المسلمين". [1]

أما في العصر الحديث فبدأت أول محاولة لتنفيذ فكرة البنوك الإسلامية، وتحويلها إلى واقع عملي مع بداية الستينات بمصر، وذلك عام 1963م متمثلة في بنوك الادخار المحلية التي أسست بناءاً على نبذ التعامل بالفائدة، وأعقبها محاولات مماثلة في باكستان ثم في مصر (بنك ناصر الاجتماعي– 1971) ثم البنك الإسلامي للتنمية بالسعودية عام1974م ثم بنك دبي الإسلامي عام 1975م، فبنك فيصل السعودي وبيت التمويل الكويتي وبنك فيصل الإسلامي المصري عام 1977، والبنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار عام 1978م...، ثم توالى إنشاء هذه البنوك في الدول الإسلامية والغربية بعد ذلك، هذا بخلاف الكثير من المصارف الإسلامية حديثة النشأة وكذلك الفروع التابعة للمصارف غير الإسلامية والتي ترغب في كسب شريحة تسويقية والحفاظ على عملائها من الانتقال إلى المصارف الإسلامية الجديدة. [2]

وعليه هناك العديد من المفاهيم التي تناولت تعريف البنوك الإسلامية، حيث عرفت على أنها: "المؤسسة المالية التي تقوم بالمعاملات المصرفية وغيرها من المعاملات المالية والتجارية وأعمال الاستثمار وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية فلا تتعامل بالربا أخذاً ولا عطاء سواء في صورة فوائد أو أي صورة أخرى وذلك بهدف المحافظة على القيم والأخلاق الإسلامية وتطهير النشاط المصرفي من الفساد وتحقيق أقصى عائد اقتصادي اجتماعي لتحقيق التنمية الاقتصادية في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني مما يؤدي إلى مجتمع قوي متكافل متعاون، [3] أو هي المؤسسات التي تنشط في إطار الوساطة المالية وتعمل على تحقيق أرباح في إطار احترام الشريعة الإسلامية وذلك

---

[1] مصطفى كمال السيد طايل، الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص56.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، مكتبة الملك فهد الوطنية، البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية، الطبعة الأولى، 2004، ص83.

*كتاب تاريخ الطبري، تاريخ الرسل والملوك لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ألفه عام 310 هجري.

[3] أمين قسول، متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية–دراسة تجارب دول عربية–، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، جامعة شلف، الجزائر، 2016، ص65.

استجابة لحاجة المسلمين للتعاملات قائمة وفقا للقرآن الكريم والسنة كما للبنوك الإسلامية ميزة تميزها عن البنوك التقليدية وهي ارتباط هذه الأخيرة بمخاطر مع عملائها.[1]

كما ينظر لها على أنها آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع المبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، ذلك أنه يبعد الفائدة عن تعاملاته بخلاف البنوك التقليدية التي تعتمد نظام القرض بفائدة وبالتالي فإن العلاقة بين البنوك الإسلامية وعملائها هي علاقة دائن ومدين، كما يعتمد على نظام المشاركة في الربح والخسارة لذا تعتبر العلاقة بين البنك ومودعيه هي علاقة شريك مع شريكه.[2]

حيث أن اتجاه النظام المصرفي الإسلامي، فهو يدرس أرباحه ليس بلغة الأرقام المادية فحسب، بل يأخذ في حسبانه المكاسب العظيمة التي يحققها بعمله بأشرف رسالات السماء إلى الأرض، ويجب أن يعي جميع أطراف هذا النظام خاصة المساهمين والعاملين والعملاء أعباء التجربة والتضحية ببعض الأرباح في الأجل القصير، وعلى البنوك الإسلامية الاجتهاد لبحث البديل الإسلامي لكافة المعاملات المصرفية والمالية لرفع الحرج عن المسلمين، والعمل على تثبيت القيم العقائدية والخلق الحسن والسلوك السوي لدى العاملين والمتعاملين معها لتطهير هذا النشاط من الفساد.[3]

ويتضمن مفهوم البنوك الإسلامية عناصر أساسية هي:[4]

- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية من حيث عدم التعامل بالربا والالتزام بالحلال والابتعاد عن الحرام.
- حسن اختبار القائمين على إدارة الأموال بهدف ضمان تنفيذ الأحكام الشرعية في المعاملات المصرفية.
- الصراحة والصدق والشفافية في المعاملات حتى يتبين لعملاء البنك الإسلامي كيفية تحقيق الربح ومعدل العائد على أموالها المستثمرة في البنك.
- تنمية الوعي الادخاري وعدم حبس المال واكتنازه، والبحث عن مشروعات ذات جدوى اقتصادية للاستثمار فيها.
- تحقيق التوازن في مجالات الاستثمار المختلفة وفقا للأولويات الإسلامية، الضروريات فالحاجات فالكماليات.
- أداء الزكاة شرعا على كافة أموال ومعاملات ونتائج أعمال البنك الإسلامي.

---

[1] Amine mokhefi, Les banques islamiques:Fondements theoriques,Journale Ouahate de la Recherche et études, algérie, Vol 12,2011,p02 .

[2] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر واقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد04، 2006، ص23.

[3] بوترشة أحمد، دور البنوك الإسلامية في التنمية المستديمة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011، ص18.

[4] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية، 2010، ص109.

إن الظهور المتنامي للصناعة المصرفية الإسلامية وتطوره خلال العقود الثلاثة الماضية حركته مجموعة من العناصر الأساسية التي نستطيع إيجازها فيما يلي:[1]

- وجود جاليات إسلامية كبيرة في جميع أنحاء العالم وارتفاع عدد المسلمين إلى أكثر من 1.3مليار مسلم (أي 20% من سكان العالم).
- زيادة حجم الفوائض المالية في الدول الإسلامية سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أم على مستوى المؤسسات والحكومات.
- إن طبيعة عمل البنوك الإسلامية من حيث مشاركتها للمخاطر مع العملاء وعدم تحملها لوحدها مخاطر الأعمال البنكية (أي تقاسم المخاطر) يجعلها أقل عرضة للمخاطر الناجمة عن الأزمات الاقتصادية والمالية.
- القدرة المتطورة للبنوك الإسلامية على تطوير الأدوات والآليات والمنتجات المالية الإسلامية، وتشير التجربة إلى أن صيغ التمويل الإسلامية تتميز بمرونة كبيرة مما يجعل من الممكن تطويرها وابتكار صيغ أخرى مناسبة لكل حالة من حالات التمويل.
- المقدرة العالية والمرونة الكبيرة للبنوك الإسلامية في مجال إدارة المخاطر البنكية وذلك لأن منهجية العمل البنكي الإسلامي تبنى على أساس المشاركة وليس الإقراض والاقتراض.
- الدور المتنامي للبنوك الإسلامية كأحد العوامل الأساسية المساعدة على تعزيز تعبئة الموارد لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتخفيف الفقر.

ثالثا: الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والتقليدية

تختلف البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية (الربوية) في العديد من النواحي تتمثل في، تقرير العمل كمصدر للكسب بديلا عن اعتبار المال المصدر الوحيد للكسب في النشاط المصرفي، وتقرير مبدأ المشاركة في الغنم والغرم المتمثل في المضاربة والمشاركة الإسلامية بديلا عن مبدأ الغنم المضمون في سعر الفائدة الثابت، وكذا تصحيح وظيفة رأس مال في المجتمع كخادم لمصالحه لا ككيان مستقل ينمو في معزل عن المجتمع وفي معزل عن مصالحه أو احتياجاته الضرورية،[2] وعليه سنحاول التفصيل في أركان الاختلاف السابقة الذكر كالآتي:

1. أوجه التشابه بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية(الربوية)

للبنوك الإسلامية وكذا التقليدية عدة نواحي تتشابه فيها، نوجزها في النقاط الآتية:[3]

---

[1] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2016، ص30.

[2] عوف محمود الكفراوي، النقود والمصارف في النظام الإسلامي، دار الجامعات المصرية للنشر، الاسكندرية مصر، الطبعة وسنة النشر غير مذكورة، ص128.

[3] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص124.

-تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الاسم، فكلاهما بنوك.

-تتفق البنوك الإسلامية مع البنوك التقليدية من حيث الوظيفة، إذ أن كلا منهما يعمل كوسيط مالي بين المدخرين والمستثمرين.

-تتفق البنوك الإسلامية وع البنوك التقليدية في مجموعة من الخدمات المصرفية مثل: تحويل الأموال والصيرفة وتحصيل الديون بالإنابة عن الدائن وتأجير الخزائن الحديدية وإصدار الشيكات السياحية وعمليات الاكتتاب بالأسهم.

-تتفق كلا من البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في الودائع الجارية المبنية على أساس القرض بدون فائدة، حيث يتعهد البنك بردها دون زيادة أو نقصان، مع ما يرافق هذه السلعة من خدمات كإصدار الشيكات واستخدام آلات السحب النقدي وإصدار بطاقات الائتمان.

-كما تتفق كلا من البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الاستثمار بأسهم الشركات دون السندات.

-تخضع البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية إلى رقابة البنك المركزي على حد سواء.

2. أوجه الاختلاف بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية (الربوية)

وككل علاقة بين متغيرين، وكما يوجد نقاط تشابه يكون هناك نقاط اختلاف نستعرضها كالآتي: [1]

-يتضمن اسم البنك الإسلامي عقيدته بينما لا يشير اسم البنك التقليدي إلى منهجه اشتراكي أو رأسمالي مثلا.

-يقوم مبدأ الوساطة المالية على أساس الربح في البنوك الإسلامية بينما يقوم على أساس الاقتراض بفائدة لدى البنوك التقليدية.

-يحتل الاستثمار في البنوك الإسلامية جزءا كبيرا من معاملاته، كالمرابحة والمشاركة والإيجارة المنتهية بالتمليك، بينما يمثل الإقراض الأهمية القصوى في البنك التقليدي.

-تخضع البنوك الإسلامية إلى الرقابة الشرعية لمراقبة مدى مطابقة أعمال البنك للشريعة الإسلامية، إضافة للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي، بينما لا تخضع البنوك التقليدية إلا للرقابة المصرفية من قبل البنك المركزي.

-تتطلب استثمارات البنك الإسلامي امتلاك الأصول الثابتة والمنقولة، بينما يمنع على البنوك التقليدية هذا التمليك خوفا من تجميد أموالها.

[1] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص126.

-تتطلب بعض الأعمال المصرفية للبنك الإسلامي ممارسة التجارة في السلع، بينما لا يسمح للبنوك التقليدية بهذه الممارسات خوفا من الاحتكار.

-لا يطلب البنك الإسلامي ضمانات من قبل المستثمرين كون التمويل مشارك بالربح والخسارة، وفي غالب الأحوال تكون هذه الضمانات لغايات التعدي أو التقصير في إدارة المشروعات، بينما تطلب البنوك التقليدية ضمانات على الأصول الثابتة والمنقولة من المستثمرين والمقترضين.

-للبنوك الإسلامية مسؤوليات تنموية واقتصادية واجتماعية قد لا تكون من أولويات البنوك التقليدية التي ليس لها هدف سوى تحقيق الربح.

-ينشأ عن أعمال البنوك الإسلامية وضع أمر الله بتحريم الربا موضع التنفيذ وما يحققه ذلك من عدل وإنصاف في المعاملات وإبراز عنصر العمل البشري في الأنشطة المصرفية بوصفه مصدرا للدخل مما يؤدي لسيادة معيار العمل والإنتاج، والعمل على توفير فرص العمل وتفجير الطاقات، ويساعد الاهتمام بركن الزكاة في إشارة روح المحبة ونزع الحقد من المجتمع مما يساعد على تقديم العلاج لكثير من مشكلات المجتمع.[1]

-تركز البنوك الإسلامية على تمويل المشروعات النافعة للمجتمع وبحسب أولويات الحاجات الإنسانية، بينما لا تهتم البنوك التجارية سوى بالضمانات والقدرة على تسديد القروض.

-تقبل البنوك الإسلامية حسابات الاستثمار الخيرية والتبرعات من الأفراد والهيئات الذين قد يشترطوا تخصيص عوائد هباتهم لغرض معين من الأغراض الآتية:[2]

- إجراء مسابقات لتحفيظ القرآن الكريم،
- إرساله داعية إسلامي لمراكز تجمعات الأقليات الإسلامية بالخارج،
- معاونة وتشجيع أبناء المسلمين في أفريقيا وجنوب آسيا للدراسة،
- رعاية الأطفال الأيتام،
- رعاية الطلاب المحتاجين بالجامعات والكليات والمدارس المختلفة،
- العلاج والأجهزة التعويضية للطلاب الفقراء.

المطلب الثاني: الخصائص وأسس المعاملات في البنوك الإسلامية لإظهار مميزات البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية حاولنا توضيح خصائص البنوك الإسلامية وأساس معاملاتها.

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة السعودية، 2004، ص98.

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، نفس المرجع، ص100.

الفرع أول:خصائص البنوك الإسلامية ومسؤولياته

للبنوك الإسلامية جملة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، والمسؤوليات التي تقع عليها في المقابل، نتطرق بالتفصيل إليها.

أولا:خصائص وأهداف البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية كغيرها من البنوك يعبر عنها بأنها مؤسسة تقوم بصفة معتادة على قبول الودائع وتقديم القروض للغير، وقد نشأت البنوك على ممارسة هاتين الوظيفتين، ومن ثم يعتبر بنكا أي مؤسسة تمارسهما بصفة معتادة، حتى ولو لم تحمل اسم بنك، ذلك أنها تمارس مهنة البنوك، ومن ثم فلا تعدو الوظيفة الثالثة للبنوك، وهي ممارسة وتقديم الخدمات المصرفية والمالية، سوى أن تكون إضافة تطويرية كان الهدف من ورائها، ولا يزال، هو خدمة الوظيفتين الأوليتين، جذب الإيداعات والترويج لها، وجذب المقترضين والمستخدمين للأموال، [1] غير أن هناك بعض الخصائص التي تميز البنوك الإسلامية عن غيرها من البنوك التقليدية، والتي تتمثل في:

1 - استبعاد الفوائد الربوية: إن أول ما يميز المصرف الإسلامي عن غيره من المصارف الربوية هو استبعاد المعاملات غير الشرعية من أعماله وخاصة نظام الفوائد الربوية الذي يمثل خيط الروح بالنسبة للمصارف الربوية، وبذلك ينسجم المصرف الإسلامي مع البيئة السليمة للمجتمع الإسلامي ولا يتناقض معها؛

2 - الاستثمار في المشاريع الحلال: يعتمد المصرف الإسلامي في توظيف أمواله على الاستثمار المباشر أو استثمار المشاركة وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، وبذلك يخضع نشاطه لضوابط النشاط الاقتصادي في الاقتصاد الإسلامي.[2]

3 - أصبحت أكثر مقدرة وكفاءة متميزة على تجميع الأرصدة النقدية والأموال القابلة للاستثمار بما جعلها تطور النظام المالي الإسلامي بشكل لم يسبق له مثيل كما أن ارتفاع أداء المصارف الإسلامية وإمكاناتها العالية في إدارة الأموال واستثمارها وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على قيادة مسيرة التطوير والازدهار في العمليات الاقتصادية من خلال تحقيقها فرص نجاح، وضخامة المعاملات المالية الإسلامية يؤكد قدرتها العالية على إدارة الإصدارات المالية الكبرى وفسح المجال الواسع أمام المستثمرين والمشاريع الاستثمارية للاستفادة من أصحاب رؤوس الأموال الإسلامية التي تخشى من التعامل مع المصارف التقليدية كونها تلبي حاجات جميع العملاء وترفع من نوعية هذه الخدمات والمنتجات المالية التي تطرحها المصارف وعندها سيكون العميل هو المستفيد الأول والأخير؛

---

[1] الغريب ناصر، أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل، دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996، ص47.

[2] قادري محمد الطاهر وآخرون، المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول، مكتبة الحسن العصرية للنشر، لبنان، الطبعة الأولى، 2014، ص29.

4 - لهذه الصناعة من الإمكانيات والمقدرة العالية والمتميزة من خلال الكفاءات المتاحة والمتميزة في إدارة الأزمات المالية التي حدثت وتحدث والمثال على ذلك عندما حدثت أزمة جنوب شرق آسيا والأزمة الأخيرة في بورصة وول ستريت لم تتأثر بها هذه المصارف مثلما تأثرت بها المصارف التقليدية، أي أن المصارف الإسلامية كانت أقل صدمة وتأثرا، كما أنها حصلت على تقدير المؤسسات المالية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن خلال إمكاناتها فإنها اخترقت الأسواق وتغلغلت بها عن طريق إصدار الصكوك الإسلامية في كثير من البلدان الغربية؛

5 - إن الصناعة المصرفية الإسلامية وخلال عمرها القليل نجحت بصورة فائقة في تطوير منتجات وخدمات وآليات مصرفية تعمل وفقا لأحكام الشريعة وهذا ما جعلها تتميز بسرعة انتشارها وتطورها وتكيفها لمنتجات جديدة وأن تتغلغل في السوق المصرفية العالمية، وأن تحقق نموا سنويا زاد بـ 20% واستطاعت أن تستحوذ على 40-50% من المدخلات الإسلامية العالمية وتحول ما يزيد عن 30% من زبائن المصارف التقليدية من خلال انتقالهم إلى التعامل بمعاملات لا تشوبها شبهة الربا وأصبح حجم ودائعها يزيد عن 370 بليون دولار أمريكي وبعدد مؤسسات زاد عن 400 مصرفا ومؤسسة مالية، لكونها أوجدت ثقافة مصرفية جديدة على أساس التطور والابتكار وبدأت تنافس المصارف المحلية والأجنبية في تقديم المنتجات المتوافقة مع حكم الشريعة وفي 53 دولة موزعة على خمس قارات؛

6 - لها المقدرة والكفاءة لدفع النشاط الإنتاجي نحو النمو بأعلى معدلات ممكنة لاعتمادها على النوايا الصادقة والحرص الواجب وبالأخص من القائمين عليها من خلال تمسكها بأحكام الشريعة بما جعلها أكثر مقدرة ومرونة في إدارة المخاطر المصرفية وذلك من خلال دخوله كمشارك أو مضارب وكذلك من خلال صيغ المرابحة وبيع السلم والاستصناع ومقدرته على دراسة المشاريع المستهدفة وذات النفع العام والتي تجعله بعيد كل البعد عن المخاطر المختلفة التي تتعرض لها المؤسسات المالية والصيرفة التقليدية كما تتضمن بعدا اجتماعيا وإنسانيا واقتصاديا للمعاملات المالية الاستثمارية من خلال الزكاة والقرض الحسن والعديد من أنظمة التكافل الاجتماعي والإنساني، من خلال إيجاد مؤسسات إستراتيجية داعمة لأنشطتها مثل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية في ماليزيا والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين وهذه المؤسسات المالية الإسلامية والمصارف بما يحقق دورها الأساسي في تحقيق التكامل المصرفي الإسلامي؛

7 - كما أن الانتشار الكبير والواسع لأعداد المسلمين في جميع أرجاء العالم والذين لديهم الرغبة الشديدة والملحة على أن تكون عوائدهم من طرق مشروعة وبعيدة كل البعد عن الشبهة، والالتزام بتحقيق مقاصد الشريعة

في الكسب الحلال وعدم تركز الثروة بأي فئة قليلة منعا لاستغلال الآخرين، وتحقيق الضروريات من جميع المعاملات والتصرفات بعيدا عن شبهة أكل أموال الناس بالباطل وبالتالي ابتغاء أقصى كفاءة في إدارة الأعمال؛

8 - هناك ضغوط كثيرة واجهتها الصناعة المصرفية الإسلامية في العالم، مما حفز القائمين على المصارف الإسلامية، والفقهاء من أن يطوروا ويكيفوا قوانين خاصة بالمنتجات الإسلامية؛

9 - التأكيد على العمولة باعتبارها أجرة عمل والاهتمام الواسع والكبير بتوسع الدخول التي تدر عنها وكذلك ابتعادها عن فائدة القرض أخذاً وعطاء أو التعامل بها بكل شكل باعتبارها أجرة عن رأس مال ونستخلص من كل ذلك بأن الشريحة الأكبر من المتعاملين تزداد وعيا بالصيرفة الإسلامية من خلال الصيغ والمنتجات التي قدمتها وتترك التعامل مع المصارف التقليدية.[1]

10 - ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية: إن للمال وظيفة اجتماعية في الإسلام، لذلك كان الاهتمام بالنواحي الاجتماعية أصلا من أصول هذا الدين وهذا ما يميز المصرف الإسلامي بالصفة الاجتماعية، فباعتباره مؤسسة اقتصادية مالية مصرفية اجتماعية، يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمارها في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي خدمة لمصالح المجتمع، ومن هنا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية لذلك يهتم المصرف الإسلامي بالعائد الاجتماعي إلى جانب العائد الفردي، وهذا أحد المعايير الرئيسية التي تحتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.[2]

11 - أداء الزكاة المفروضة شرعا على كافة معاملات البنك ونتائج الأعمال، لقوله تعالى: "خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها " التوبة (الآية 103)، فالبنك الإسلامي يقوم بتحصيل وتوزيع زكاة أمواله وأموال عملاءه ومن يرغب من المسلمين، كما يقوم بإنفاقها في مصارفها الشرعية التي حددها الله سبحانه وتعالى في قوله: "إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم" (التوبة الآية 60)، ولتحقيق التوازن بين مجالات التوظيف المختلفة يتم ذلك بين مجالات التوظيف قصيرة، طويل ومتوسط الأجل، ومناطقه المختلفة حيث يتحقق التوازن الجغرافي، وفي مجال التوظيف وفقا للأولويات الإسلامية، ضروريات – حاجات – كماليات.[3]

---

[1] صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص164.

[2] قادري محمد الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص29.

[3] خبابه عبد الله، الاقتصاد المصرفي النقود–البنوك التجارية–البنوك الإسلامية–السياسة النقدية–الأسواق المالية–الأزمة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر، 2013، ص236.

كما يهدف البنك الإسلامي إلى تحقيق الربح الأمثل، وهو مفهوم إنساني يقوم على الكم والكيف معا، فالهدف تحقيق القيمة المثلى للربح، وهذا بمراعاة مصلحة الآخرين فضلا عن المحافظة على البيئة، بالإضافة إلى: [1]

-تهدف البنوك الإسلامية إلى إدخال التصور الإسلامي على النظام المصرفي العالمي للتصرف في المال.

-جذب وتجميع الفوائض المالية وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي وتنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

-توظيف الأموال في المشاريع الاستثمارية التي تساعد على تحقيق أهداف التنمية في الوطن الإسلامي.

-القيام بالأعمال والخدمات المصرفية مع الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية فيما يخص تحريم الربا ومنع الاستغلال.

ثانيا:مسؤوليات البنوك الإسلامية

البنك الإسلامي ليس مجرد شركة تهدف إلى الربح والأمان والاستمرارية، ولكنه مؤسسة من مؤسسات العمل الإسلامي ذات المنطلقات الفكرية، وجزء من منظومة الاقتصاد الإسلامي ذا الأهداف السامية، وعليه، فلا تقتصر أهداف البنك على ما سبق، وإنما تمتد إلى مجموعة من المسؤوليات التي يجب على البنك الإسلامي أن يأخذها بعين الاعتبار ويسعى إلى تحقيقها في طريق تحقيقه لأهداف الربحية، ومن هذه المسؤوليات: [2]

1 -مسؤولية عقائدية: تتمثل في تعميق مبادئ العمل الإسلامي والنظام المصرفي الإسلامي لدى العاملين في البنك والمتعاملين معه.

2 -مسؤولية تنموية: وذلك من خلال إيجاد المناخ المناسب لجذب رأس المال الإسلامي الجماعي، وإعادة توظيف الأرصدة الإسلامية داخل المجتمعات الإسلامية، والعمل على تمويل السلع والخدمات الأساسية والإستراتيجية، وتنمية الحرفيين والصناعات الحرفية والصغيرة كونها الأساس الفعال لتطوير البيئة الاقتصادية والصناعية للمجتمعات الإسلامية، والتوظيف الفعال الهادف إلى زيادة قاعدة العاملين في المجتمع، وتأسيس وترويج المشروعات في كافة القطاعات بهدف توسيع القاعدة الاستثمارية وتنمية الطاقة والأصول الإنتاجية.

3 -مسؤولية استثمارية: تشمل نشر وتنمية وتطوير الوعي الادخاري ومنع الاكتناز وترشيد الاستهلاك بهدف تعبئة الموارد وتوظيفها، وابتكار صيغ مصرفية ومالية جديدة تتوافق والشريعة وتتناسب مع متغيرات الزمان والمكان، وإنماء وتنشيط الاستثمار في مختلف الأنشطة الاقتصادية عن طريق الاستثمار المباشر كتأسيس الشركات الجديدة والمساهمة في توسعة الشركات القائمة، والعدالة في توزيع الاستثمارات والتوظيفات.

---

[1] قادري محمد الطاهر وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص114.

4 –مسؤولية اجتماعية: فهي الالتزام بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها والمجتمع المحلي ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد، [1] وذلك من خلال الموازنة بين الربحية المالية والعائد الاجتماعي، باستخدام وسائل ذات أهداف اجتماعية مثل الحث على الزكاة وإنشاء دور العلم ذات الصيغة الإسلامية والمستشفيات التي تقدم خدماتها للفقراء مجانا ولغيرهم بأسعار معتدلة.

5 –مسؤولية ثقافية: من خلال نشر الكتب والمجلات والدراسات في الثقافة الإسلامية والمعرفة المصرفية الإسلامية وإحياء وبعث التراث في المعاملات المالية والتجارية والمصرفية.

الفرع الثاني:أسس معاملات البنوك الإسلامية

تقوم البنوك الإسلامية على مجموعة من قواعد المصرفية والشرعية، وعملها تحكمه أسس تختلف عن ما هو متعارف عليه في البنوك التقليدية، وعليه من بين أهم الأسس التي تقوم عليها معاملات المصرفية الإسلامية نجد: [2]

1. القواعد الشرعية: والتي نوجزها في النقاط التالية:

–الاستخلاف: بمعنى أن الإنسان الفرد مستخلف من قبل رب العالمين في الأرض، فالمال مال الله، مما يستوجب استخدام كافة الثروات طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية.

–لا ضَرر ولا ضِرار: أي مراعاة الحقوق والواجبات وتخفيف إلحاق الأذى والضرر بالآخرين أو بأموالهم.

–الغنم بالغرم: أي لا يضمن الفرد لنفسه العائد، ويلقى الخسارة على عاتق غيره.

–الأمور بمقاصدها: أي أن كل قول أو عمل إنما هو بالمقصد، والأصل في العقود أنها صحيحة، أما إذا كان القصد من إبرامها غير مشروع أصبحت العقود باطلة.

–العادة مُحَكَّمَةٌ: أي يتم اللجوء إلى العُرف حال انعدام مصدر في الشريعة الإسلامية، ويشترط أن لا يخالف العُرف الشَريعة أو الآداب العامة.

–الخراج بالضمان: أي استحقاق صاحب المال الربح مقابل استخدام أمواله في المضاربة، واستحقاق المضارب الربح مقابل عمله.

2. القواعد المصرفية:

–عدم التعامل بالفائدة: وتعد هذه القاعدة أحد الركائز المميزة لنشاط المصارف الإسلامية، حيث أنها لا تتعامل بالفائدة أيا كانت صورها وأشكالها أخدا أو عطاء.

–الالتزام بقواعد الشريعة الإسلامية: حيث تقوم المصارف الإسلامية بتقديم خدماتها في إطار الشريعة الإسلامية، إذ لا تقوم بتوجيه استثماراتها إلى أنشطة تدخل في دائرة التحريم، ولذا يوجد بكل مصرف من

---

[1]World bank, Opportunities and Options for Governments to Promote Corporate Social Responsibility in Europe and central Asia : Evidence from Bulgaria,Croatia and Romania.working paper.

[2]مصطفى كمال السيد طايل، مرجع سبق ذكره، ص 61.

المصارف الإسلامية هيئة للرقابة الشرعية يكون شاغلها الأول هو التحقق من مدى التزام المصرف بالشريعة الإسلامية في جميع أعماله ونشاطاته، خاصة عمليات التوظيف الاستثماري الإسلامي.

-الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح والخسارة: وهو أساس العلاقة بين العملاء والمصارف الإسلامية، حيث تستقبل المصارف الإسلامية أموال المستثمرين للمضاربة بها، بهدف تحقيق الربح الذي يتم توزيعه بعد تحققه فعليا، بينها وبين أصحاب حسابات الاستثمار حسب الاتفاق، كما يتحمل الطرفان الخسارة حال عدم وجود تقصير من إحدى الطرفين.

-حُسن اختيار القائمين على إدارة الأموال: حيث من المفترض أن تبذل المصارف الإسلامية جهدا واضحا لاختيار القائمين بغدارة الأموال، يضمن حين إدارتها، والحفاظ عليها من الضياع، مع الحفاظ التام على سرية معاملات العملاء.

الفرع الثالث: علاقة البنك المركزي بالبنوك الإسلامية

لابد من الإشارة والتأكيد على موضوع الإشراف والرقابة من قبل البنوك المركزية على البنوك الإسلامية فقد أصبح أمرا ملحا وهاما في الوقت الحاضر، وذلك لزيادة الشفافية في ممارسة نشاطاتها، ومن هنا تنبع الحاجة لتطوير معايير تنظم الصفقات التي تجريها البنوك الإسلامية، فعلى الرغم من أن معظم البنوك الإسلامية أسست كشركات مساهمة خاصة/مختلطة، إلا أن مرجعيتها القانونية تنوعت، فبعضها تم تأسيسه بموجب مرسوم/قانون خاص يعرفها وينظم أعمالها، وأخرى تأسست وفق أحكام القوانين المصرفية السائدة مع بعض الإعفاءات/الاستثناءات لطبيعتها الخاصة، وثالثة تأسست وتعمل وفق أحكام قانون خاص ينظم أعمال البنوك الإسلامية عموما، ولاشك أن تجربة تركيا والفلبين وكذلك المحاولات في دولة الإمارات العربية المتحدة، الجديرة بالاهتمام، ولعل هذا الاتجاه الأكثر قبولا حاليا وسيجد له متسع من العمل مستقبلا.[1]

وعليه تحدد العلاقة بين البنوك الإسلامية و البنك المركزي في ضوء الإشارات التالية:[2]

-إن البنوك المركزية تلزم المصارف جميعها بإيداع نسبة معينة من مجموع ودائعها على شكل نقد لدى البنوك المركزية، للمحافظة على المركز المالي للمصارف مع حماية أموال المودعين، علما أن هذه النسبة تستخرج من الوعاء الاستثماري للمصارف.

[1] أحمد سفر، مرجع سبق ذكره، ص210.

[2] صادق راشد الشمري، مرجع سبق ذكره، ص98.

-تقوم البنوك المركزية أحيانا بإصدار سندات دين وبفائدة سنوية لتمويل عجز معين، وطالما أنها بفائدة فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع أن تتعامل بها باعتبارها بعيدة عن نشاطها على اعتبار أنها فائدة.

-وهناك أداة أخرى أيضا باعتبار البنوك المركزية كملاذ أخير من أجل إقراض المصارف مقابل فائدة، تلجأ إليها المصارف عندما تحتاج إلى سيولة، لذلك فإن المصارف الإسلامية لا تستطيع الاستفادة منها لكونها مقابل فائدة تدفع للبنوك المركزية، بإمكان البنوك المركزية أن تعين المصارف الإسلامية في حالة حاجتها إلى سيولة مؤقتة أن تمولها وبدون فائدة.

-إن البنوك المركزية ومن خلال عملها في المحافظة على أموال المودعين وبالتالي السيطرة على سياسات منح الائتمان في حالات التضخم أو الانكماش فإنها تقوم بتحديد سقوف ائتمانية للمصارف في مدة معينة بهدف تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف وحماية أموال المودعين حيث لا تميز بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي علما أن المصرف الإسلامي يتعامل بأنشطة تمويلية استثمارية وفقا لمبدأ الربح والخسارة وليس الإقراض.

-تلزم البنوك المركزية المصارف كافة عن طريق تحديد نسبة كفاية رأس المال أي نسبة رأس المال إلى كافة الودائع وذلك حسب متطلبات بازل 2 حيث ألزمت المصارف بنسبة 12% حيث لم يتم التفريق بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي في حساب مدى تغطية رأس المال المصرف للمخاطر الائتمانية باستثناء الحسابات الجارية بالنوعين من المصروفات حيث لا تعتبر الودائع قرضا على المصارف الإسلامية وإنما أموال مساندة ومعززة لحقوق الملكية وتشترك معها بالربح والخسارة لذلك ينبغي أن تستثنى المصارف الإسلامية من هذا المؤشر.

المطلب الثالث: خدمات البنوك الإسلامي حيث أنها تسعى لتوفير العديد من الخدمات التي تتلائم مع رغبات واختيارات متعامليها.

الفرع الأول:نظرية التمويل الإسلامي

يعني التمويل التغطية المالية لأي مشروع أو عملية اقتصادية، أما التمويل الإسلامي فنعني به: "تقديم ثروة عينية أو نقدية، بقصد الاسترباح، من مالكها إلى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛[1] ونعني به هو نوع أو أسلوب في التمويل، يستند إلى قاعدة فقهية أساسية، وهي أن الربح يستحق في الشريعة بالملك أو بالعمل، أي أن التمويل الاسترباحي يرتبط ارتباطا وثيقا بمبدأ استحقاق الربح بالملك

[1] أمل حسني عبد العزيز الحيلة، أخلاقيات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية في فلسطين، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة فلسطين، 2016، ص58.

أو بالعمل، وهذا يعني أن عنصر العمل يمكن أن يدخل النشاط الاقتصادي على أساس الربح، فالتاجر الذي لديه خبرة العمل التجاري يمكن أن يدخل السوق بدون مال، ويعمل بمال غيره على طريقة تقاسم الربح بنسبة يتفقان عليها،[1] ويمكن تقسيم التمويل إلى عدة تقسيمات مختلفة من حيث الحجم أو الطبيعة أو المصدر، لكن التقسيم المستعمل كثيرا في واقعنا المعاصر هو الذي يكون حسب المدة أو الأجل وعليه يمكن أن تقسم إلى:[2]

- التمويل قصير الأجل: ومدته سنة واحدة في الغالب ويجب ألا يتجاوز السنتين كحد أقصى، وإن كان بعض الاقتصاديين يجعل هذا الحد هو(18) شهرا فقط، أما الحد الأدنى فيمكن أن يصل إلى يوم واحد.
- التمويل متوسط الأجل: وتتراوح مدته من سنتين إلى خمس سنوات، وقد يمتد حده الأقصى إلى سبع سنوات.
- التمويل طويل الأجل: ومدته تزيد على خمس أو سبع سنوات، وليس له حد أقصى، إذ يمكن أن يصل إلى عشرين سنة أو أكثر.

الفرع الثاني:صيغ التمويل الإسلامي الإسلام قد وضح عدة صيغ للتمويل تكون قائمة على تقاسم الربح والخسارة بين الطرفين، ومن بين هذه الصيغ نذكر الآتي:

1 –**صيغة المرابحة:** هو بيع بما قامت به السلعة مع زيادة ربح، وبيع المرابحة نوع من البيوع الجائزة بلا خلاف بين الفقهاء، غير أن بيع المساومة أولى منه، فيقول ابن الرشد"البيع على المكايسة والمماكسة أحب إلى أهل العمل، وأحسن عندهم"وذلك لأن بيع المرابحة كما يقول الإمام أحمد: "تعتريه أمانة واسترسال من المشتري ويحتاج إلى تبيين الحال على وجهه ولا يؤمن فيه من هوى النفس في نوع تأويل أو غلط فيكون على خطر وغرر، وتجنب ذلك أسلم أولى، ويشترط في البيع المرابحة ما يشترط في البيع بصفة عامة، وإن اختصت بشروط هي:[3]

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري فإن لم يكن معلوما له كان العقد فاسدا.
- أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال وهو شرط جواز المرابحة على الإطلاق وذلك كالموزونات.
- ألا يكون الثمن في العقد الأول مقابلا بجنسه من أموال الربا.
- أن يكون العقد الأول صحيحا، فلو كان فاسدا لم تجز المرابحة.

---

[1] عصام عمر أحمد مندور، مرجع سبق ذكره، ص237.

[2] أمل حسني عبد العزيز الحيلة، مرجع سبق ذكره، ص58.

[3] الغريب الناصر، مرجع سبق ذكره، ص169.

وتمارس المصارف الإسلامية التمويل بالمرابحة بطريقتين رئيسيتين:[1]

أ – **بيع المرابحة العادية:** وهي التي تتكون من طرفين هما البائع والمشتري، ويمتهن فيها البائع التجارة فيشتري السلع دون الحاجة إلى الاعتماد على وعد مسبق بشرائها، ثم يعرضها بعد ذلك للبيع مرابحة بثمن وربح يتفق عليه، وتسمى كذلك بالمرابحة الفقهية، ونظرا لأن هذه الصيغة لا تتلاءم مع طبيعة نشاط البنك، عمل الباحثون على إيجاد صيغة أخرى تتلاءم وطبيعة نشاطه والتي تتمثل في بيع المرابحة للأمر بالشراء.

ب –**المرابحة المصرفية(المرابحة للآمر بالشراء):** وهو من صور المرابحة المنتشرة في واقعنا المعاصر، التي يشتري فيها البنك السلعة بناء على طلب المشتري وذلك على أساس وعد منه بشراء تلك السلعة مرابحة، وبيعها له بزيادة معلومة مع بيان الثمن الأساسي للسلعة وسداد الثمن على أقساط معينة وعلى ذلك يتكون عقد المرابحة للآمر بالشراء من وعد بالشراء صادر من الطالب لشراء السلعة بالمرابحة من البائع الأول إذا تحققت الأوصاف المتفق عليها والثمن والربح، وعقد الشراء بين البائع الأول والبنك الإسلامي، وعقد الشراء بين الواعد بالشراء والبائع الأول للمرابحة، وقد أجاز مجمع الفقه الإسلامي الدولي صورة المرابحة للآمر بالشراء إذا وقعت على سلعة بعد دخولها في ملك البنك الإسلامي، وحصول القبض المطلوب شرعا، طالما كانت تقع على البنك الإسلامي مسؤولية التلف قبل التسليم، وتبعة الرد بالعيب الخفي ونحوه من موجبات الرد بعد التسليم، وتوافرت شروط البيع، فالبائع لابد أن يكون مالكا وحائزا للسلعة ومتحملا مخاطرها حتى لا يكون بائعا لما ليس عنده.

2 –صيغة السَّلَم: وهو يشبه المرابحة في مجال تطبيقه من طرف البنك الإسلامي، لكنه يختلف عنها في تقديم ثمن السلعة عند طلبها من البنك على أن يتم التسليم لاحقا، وقد شُرع أساسا في مجال الزراعة قديما، لكنه أصبح حاليا يطبق صيغ تمويلية أخرى كالمزارعة والمساقاة والمغارسة، إلا أن تطبيقها من طرف البنوك الإسلامية يبقى ضعيفا بالمقارنة مع الصيغ الأخرى، [2] وتجدر الإشارة إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أن يبيع الإنسان ما ليس عنده، ورخَّص في السَّلم استثناءً، ولهذا الاستثناء حكمة واضحة وأهمية عظيمة في الميزان الاقتصادي، حيث أن عنصري المال والعمل قد يفترقان في كثير من الأحيان فيتعطلان، فيتيح عقد السلم للمنتج المحتاج إلى رأس المال ثمن ما سينتجه مسبقا لكي يتمكن من إنتاجه، وبهذا يجمع بين عنصري الإنتاج المتفرقين، وقد أقر الفقهاء شروطا لصحة عقد بيع السَّلم وهي:[3]

---

[1] شوقي بورقبة، مرجع سبق ذكره، ص47.

[2] سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد الرابع، جامعة ورقلة، الجزائر، 2006، ص24.

[3] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص95.

- أن يكون رأس المال معلوما؛
- دفع رأس المال في مجلس العقد، مع جواز تأخيره ليومين أو ثلاثة عند المالكية بشرط وبغير شرط؛
- أن تكون السلعة مما يجوز بيعه ويمكن ضبط صفاته ويثبت دينا في الذمة؛
- أن تكون السلعة معلومة علما يرفع الجهالة من حيث النوع والكيف والمقدار؛
- معلومية أجل التسليم السلعة؛
- أن تكون السلعة من النوع الذي يكون متوفرا في العادة في الوقت الآجل الذي يتم تحديده للتسليم؛
- ألا تشترط السلعة مع رأس المال في علة ربوية، وذلك بأن لا يجمع البدلان أحد وصفي علة ربا الفضل حتى لا يتحقق في سلم أحدهما بالآخر ربا النسيئة، فلا يجوز إسلام التمر بالتمر مثلا.

والبنك الإسلامي عنده عدة خيارات لتطبيق عقد السلم هي:[1]

- **السلم البسيط:** وفي هذه الحالة يدفع البنك الإسلامي ثمن السلعة عاجلا للعميل، وبعد أن يتسلم السلعة في الأجل المتفق عليه يعمل(أي البنك) على تصريفها بنفسه، فيبيعها في السوق مساومة أو مرابحة، بثمن حال أو مؤجل كليا أو بالتقسيط.
- **السلم مع توكيل البائع:** قد يقوم البنك بتوكيل البائع بالسلم بتصريف السلعة وبيعها للغير نيابة عنه لمعرفته الأوسع(أي العميل) بالسوق والمتعاملين فيه، وقد يكون هذا بأجر أو بدونه حسب الاتفاق بينهما.
- **السلم الموازي:** وفق هذه الطريقة يعمد البنك الإسلامي بعد إتمام عقد بيع السلم الأول إلى تنفيذ عقد سلم موازي بكون فيه هو البائع وعميل آخر هو المشتري، وسلعة تكون بمواصفات السلعة في عقد السلم الأول، وأجل التسليم يكون بعد أجل السلم الأول حتى يتسنى للبنك قبض بضاعة السلم الأول، وبهذا يكون البنك قد وفر التمويل للعميل الأول والسلعة للعميل الثاني.
- **السلم المقترن بالوعد بالشراء:** قد يحصل البنك الإسلامي على وعد من طرف ثالث مستفيد يلتزم بموجبه ببيعها إلى هذا الطرف الثالث الواعد بالشراء.

3 -صيغة الاستصناع: هو عقد مع صانع على عمل شيء معين في الذمة، أي العقد على شراء ما سيصنعه الصانع وتكون العين والعمل من الصانع، فإن كانت العين من المستصنع لا من الصانع فإن العقد يكون إجارة

[1] أمين قسول، مرجع سبق ذكره، ص95.

لا استصناع، وبعض الفقهاء يقول،إن المعقود عليه هو العمل فقط، لأن الاستصناع طلب الصنع وهو العمل.[1]

أو هو شراء شيء محدد المواصفات، يكون ممكن الصنع، في موعد معلوم بثمن معلوم والربح هنا مفترض إلى أن يجري التسلم والتسليم، ويتم بيع بضاعة الشيء المصنوع بعد استلامه،وقد ثبتت مشروعيته في السنة المشرفة والإجماع العملي والحاجة تودعوا إليه، [2] وينعقد الاستصناع بالإيجاب والقبول من المستصنع والصانع، ويقال للمشتري(مستصنع) وللبائع(صانع) وللشيء(مصنوع) كاتفاق شخصين على صنع أحذية أو آنية أو مفروشات ونحوها فهو لا يكون إلا فيما يتعامل فيه الناس، وهو عقد يشبه الإجارة لكنه يفترق عنها من حيث أن الصانع يضع مادة الشيء المصنوع من ماله،[3] وله عدة شروط نذكر منها:[4]

- أن يكون المعقود عليه معلوماً ببيان الجنس والنوع والقدر، وفق المواصفات المطلوبة والمتفق عليها،
- أن يكون الاستصناع في الأشياء المتعامل بها، ولا يتنافى مع الشريعة الإسلامية،
- لا يشترط في بيع الاستصناع أن يكون المستصنع هو الذي يقوم بنفسه فعلا بصناعة السلعة.
- لا يلزم في الاستصناع دفع الثمن وقت التعاقد، إذ تعجيل دفع الثمن شرط في السلم لا في الاستصناع.

- **الاستصناع الموازي:** وتتم هذه الصيغة من خلال إبرام عقدين منفصلين: أحدهما مع العميل يكون فيه البنك الإسلامي صانعا، والآخر مع الصُنّاع أو المقاولين يكون فيه البنك مستصنعاً، ويتحقق الربح عن طريق اختلاف الثمن في العقدين، والغالب أن يكون أحدهما حالا(وهو الذي مع الصُنّاع أو المقاولين) والثاني مؤجلا(وهو الذي مع العميل)، وعليه يمكن للبنك إبرام عقد استصناع موازي بصفته مستصنعاً مع طرف آخر بنفس مواصفات ما اشتراه ذلك أن هذا العقد وعقد الاستصناع الأول عبارة عن صفقتي استصناع لا يوجد ربط بينهما فلا يفضي إلى بيعتين في بيعة المنهي عنه، والذي يمنع كذلك من تحول الاستصناع الموازي إلى إقراض ربوي، [5] ويرجع الهدف منه هو تلبية حاجات ورغبات الجماعات والأفراد، والتي لا يمكن تمويلها بعقود البيوع الأخرى وذلك من خلال تصنيع السلع وسداد الثمن مؤجلا أو على أقساط،وفقا لقدرات المستصنع وموافقة الصانع على ذلك.[6]

---

[1] ياسر عبد طه الشرفا، أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي–دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين–، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، فلسطين، العدد الخامس، يوليو 2013، ص127.

[2] أمل حسني عبد العزيز الحيلة، مرجع سبق ذكره، ص64.

[3] ياسر عبد طه الشرفا، مرجع سبق ذكره، ص127.

[4] أمل حسني عبد العزيز الحيلة، مرجع سبق ذكره، ص64.

[5] ياسر عبد طه الشرفا، مرجع سبق ذكره، ص128.

[6] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص219.

كما للاستصناع الموازي شروط حيث اشترط أهل العلم:[1]

- أن يكون عقد البنك مع المستصنع منفصلا عن عقدها مع الصانع؛
- أن يمتلك البنك السلعة امتلاكا حقيقيا، وتقبضها قبل بيعها على المستصنع؛
- أن يتحمل البنك نتيجة إبرامه عقد الاستصناع بصفته صانعا كل تبعات المالك، ولا يحق له أن يحولها إلى عميل آخر في الاستصناع الموازي.

4 -صيغة الإجارة: هي عبارة عن تملك المنافع مقابل الأجرة وهناك نوعان من الإجارة تشغيلية وإجارة منتهية بالتمليك، أما الإجارة التشغيلية فهي اتفاق يتم بمقتضاه استئجار أصل معين أو استخدامه بواسطة مستأجر في مقابل قيام هذا الأخير بسداد مبالغ دورية لفترة زمنية محدودة في العقد إلى مالك الأصل(المؤجر)، أما الإجارة المنتهية بالتمليك فهي شكل من عقود الإجارة التي تقدم للمستأجر خيارا بامتلاك الموجود عند نهاية فترة الإجارة أما بشراء الموجود مقابل ثمن رمزي أو بدفع القيمة السوقية أو بموجب عقد هبة، أو دفع قسط الإجارة خلال فترة الإجارة شريطة أن يتم الوعد بشكل منفصل ومستقل عن عقد الإدارة الأساسي، أو يتم إبرام عقد هبة معلق على الوفاء بجميع التزامات الإجارة فتنقل الملكية تلقائيا عند تحقق ذلك،ويمكن توضيح آلية عقد الإجارة بالشكل التالي:

مخطط بياني رقم(04): يبين آلية عقد الإجارة[2]

ويتضح لنا من الشكل أعلاه، أن البنك قيوم بشراء الأصل من المورد، ثم يقوم بدوره بتأجير الأصل إلى العميل لقاء دفعات أقساط منتظمة حيث يبقى الأصل باسم البنك، أما في حالة الإجارة المنتهية بالتمليك فإن الأصل يحول باسم العميل أما بشكل تدريجي طيلة مدة العقد أو في نهاية انتهاء العقد.[3]

---

[1] خالدي خديجة، بن حبيب عبد الرزاق، نماذج وعمليات البنك الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 220.

[2] إبراهيم الكراسنة، البنوك الإسلامية:الإطار المفاهيمي والتحديات، معهد الدراسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة، رقم24، 2013، ص12.

[3] إبراهيم الكراسنة، نفس المرجع، ص12.

5 -صيغة المشاركة: هي اتفاق بين البنك الإسلامي والعميل للمساهمة في رأس المال بنسب متساوية أو تفاوتة في إنشاء مشروع جديد أو تطوير مشروع قائم أو تملك عقار أو أصل منقول سواء على أساس دائم أو متناقص بحيث يشتري العميل حصة البنك الإسلامي بشكل متزايد، وتتم المشاركة في الأرباح التي يدرها المشروع أو العقار أو الأصل وفقا لشروط اتفاقية المشاركة، بينما تتم المشاركة في الخسائر وفقا لنصيب المشارك في رأس المال.[1]

أ – المشاركة الدائمة: يتمثل هذا الأسلوب في تقديم المشاركين للمال بنسب متساوية أو متفاوتة، من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل مشارك ممتلكا حصة في رأس المال بصفة دائمة، ومستحقا لنصيبه من الأرباح، وتستمر هذه المشاركة في الأصل إلى حين انتهاء الشركة ولكن يمكن لسبب أو لآخر أن يبيع أحد المشاركين حصته في رأس المال للخروج أو التخارج من المشروع وتستخدم المصارف الإسلامية أسلوب المشاركة في العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة فهي تقوم بتمويل العملاء بجزء من رأس المال نظير اقتسام نتائج المشروع حسبما يتفقان، كما أنها كثيرا ما تترك مسؤولية العمل وإدارة الشركة على العميل الشريك مع المحافظة على حق الإدارة والرقابة والمتابعة.[2]

ب -المشاركة المتناقصة: هي المشاركة التي يتم فيها تحديد حصة كل طرف من البنك والعميل في رأس مال المشروع وعندما يبدأ هذا المشروع في تحقيق الأرباح يتنازل البنك تدريجيا عن حصته في رأس المال ببيعها إلى العميل إلى أن يصبح هذا المشروع بعد مدة زمنية يتفق عليها مملوكا بكامله من طرف العميل، ويأخذ هذا النوع من المشاركة ثلاث صور هي:[3]

– يتفق البنك مع الشريك على تحديد حصة كل طرف في رأس مال المشاركة والشروط المرتبطة بذلك ثم يكون بيع حصة البنك إلى العميل بعد ذلك بعقد مستقل، بعد انتهاء آجال المشاركة؛

– يتفق البنك مع الشريك على المشاركة في تمويل كلي أو جزئي لمشروع ذي دخل متوقع مقابل حصة من الأرباح مع اقتطاع جزء من أرباح الشريك لتسديد حصة البنك من رأس المال؛

– يتفق البنك مع الشريك على أن يكون رأس المال المشاركة في شكل أسهم تمثل مجموع قيم المشروع المتفق عليه، ويحصل كل منهما على نصيبه من الإيراد المتحقق مع قيام الشريك بشراء جزء من أسهم البنك سنويا إلى أن يصبح المشروع بالكامل ملكا للشريك.

---

[1] شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص31.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، خديجة خالدي، أساسيات العمل المصرفي، مرجع سبق ذكره، ص 247.

[3] بوتريشة أحمد، مرجع سبق ذكره، ص90.

ولتطبيق التمويل بالمشاركة أهمية تتمثل في:[1]

- إعطاء فرص جديدة وملائمة لتمويل المشروعات في المدى المتوسط والطويل للمستثمرين بعيدا عن مشكلات القروض وما يتبعها من مشاكل سعر الفائدة والضمانات وتأخير السداد كما تقوم به البنوك التقليدية.
- نقل الخبرات والاستفادة منها بين البنك والشركاء، إضافة إلى تحقيق الأرباح وتقوية القدرات المالية لكل منهما.
- توزيع المسؤولية والمخاطر توزيعا عادلا بين البنك والشركاء.

6 -صيغة المضاربة: وهي تقديم المال من طرف والعمل من طرف آخر على أن يتم الاتفاق على كيفية تقسيم الربح، والخسارة على صاحب المال، ويتلقى البنك الإسلامي الأموال من المودعين بصفته مضاربا بينما يدفعها إلى المستثمرين بصفته ربا للمال، [2] أو هي عقد شراكة في الربح بين طرفين يقدم أحدهما مالاً ويسمى رب المال إلى الطرف الذي يقوم بالعمل ويسمى المضارب، ويتحدد اقتسام الربح المتحقق من المضاربة بينهما بحسب النسبة المتفق عليها سلفا، أما الخسارة غير الناتجة عن التعدي والتقصير فتكون على رب المال ويخسر المضارب عمله، وتستخدم المصارف الإسلامية هذه الصيغة لتمويل مختلف القطاعات التجارية والصناعية والزراعية وبصفة خاصة الشركات والمؤسسات الكبيرة التي تتميز بالخبرة والسمعة الجيدة، إلا أن هذه الصيغة تبدو قليلة الاستعمال نظرا لخطورتها، وعدم وجود الثقة الكبيرة في العملاء.[3]

وصيغة المضاربة على نوعين:[4]

- **المضاربة المطلقة:** وهي المضاربة التي لم تقيد بزمان ولا بمكان ولا عمل، ولا ما يتجر فيه المضارب، ولا من يتعامل معه دون أي قيد من القيود.
- **المضاربة المقيدة:** وهي التي قيدت بشيء من تلك القيود ونحوها، وتقييد المضاربة بالشرط صحيح-وإذا خالف المضارب ما قيد به كان ضامنا-.

- شروط صحة المضاربة: يجب أن تتوافر في عقد المضاربة بعض الشروط الهامة، وقد حرص الباحث على عرضها في شكل مصنف بحيث يسهل تفهمها أو الرجوع إليها، فتم تقسيمها إلى ثلاثة مجموعات بعضها

---

[1] بوتريشة أحمد، نفس المرجع، ص90.

[2] سليمان ناصر، مرجع سبق ذكره، ص24.

[3] شوقي برقبة، مرجع سبق ذكره، ص60.

[4] الغريب الناصر، مرجع سبق ذكره، ص149.

يتعلق برأس المال وبعضها يتعلق بالربح والباقي يختص ببعض الشروط التنفيذية،وفيما يلي أهم هذه الشروط[1]:

- أن يكون رأس المال دينا في ذمة المضارب والمقصود هو ألا يكون ذلك عند ابتداء المضاربة بأن يكون شخص مدينا لآخر بمبلغ من النقود فيقول له الدائن ضارب بمالي عليك من دين.
- أن يكون رأس المال معلوما، فلا يصح على مجهول القدر، والمقصود من ذلك تحديد المال المضارب عليه، باعتبار هذا المال المدفوع سوف تجرى إعادته عند تصفية المضاربة، فإذا لم يكن معلوما فإن ذلك يفضي إلى منازعة، والمعلومة تكون في القدر والجنس والصفة.
- أن يكون رأس المال مما يستخدمه أهل بلد معين: بمعنى أن يكون رأس المال هو ما يستخدمه أهل البلد واعتيادهم التعامل به وبالطبع أن يكون معترفا به .
- أن تكون حصة العامل في الربح جزءا معلوما شائعا ويشترط الفقهاء النص على حصة العامل في الربح، ولم يشترطوا النص على حصة صاحب رأس المال،مع ضرورة أن يكون الربح بينهما(المضارب ورب المال) معلوما بالنسبة كالنصف أو الثلث مثلا، وإن كان البعض لا يشترط في المعلومية البيان باللفظ الصريح بل يكتفي بالقرينة الدالة عليها.
- بالنسبة لأجل المضاربة فيجب أن يعلم كل منهما الوقت الذي تنتهي فيه هذه العلاقة والأجل يجب أن يكون معقولا فقد يكون عاما أو أقل من ذلك.
- الضمان في المضاربة حيث يجوز لصاحب المال أن يشترط على المضارب من الشروط ما يحفظ له ماله

7 -صيغة التمويل الزراعي(المزارعة _المساقاة_المغارسة): هو عقد على الزرع ببعض الخارج منه، فالمزارعة عبارة عن دفع الأرض لمن يزرعها أو يعمل عليها والزرع بينهما، وهي جائزة في رأي الكثير من الفقهاء، وتعتبر المزارعة عقد شركة بمال من أحد الشريكين وعمل من الآخر فهي جائزة اعتبارا بالمضاربة، ولهذه الصيغة عدة شروط واجبة التنفيذ منها:[2]

- أهلية المتعاقدين.
- صلاحية الأرض للزراعة.
- بيان المدة بأن يقول إلى سنة أو سنتين.
- أن يكون الناتج بينهما مشاعا وبالنسبة التي يتفق عليها.

---

[1] الغريب الناصر، نفس المرجع، ص150.

[2] الغريب الناصر، نفس المرجع، ص179.

- أن يخلى صاحب الأرض بينهما وبين العامل.
- أن يكون ما يزرع فيها معلوم.
- أن تكون الأرض عند أحدهما وعلى الآخر العمل(والبذور بينهما).
- بيان من يقدم البذر منهما ومن لم بقدم لأن المعقود عليه يختلف باختلاف البذر فإذا كان م قبل صاحب الأرض كان المعقود عليه منفعة الأرض، وإذا كان من قبل العامل فالمعقود عليه منفعة العمل.

والمزارعة في الواقع هي مشاركة، لأن النماء الحادث قد تم من منفعة أصلين هما: منفعة العامل(سواء بيديه أو بحيوانه أو بآلاته وأدواته)، ومنفعة الأرض قدمها صاحبها صالحة لزراعة،والمزارعة ليست إجارة أو مؤاجرة، لذلك فإنه إذا لم تأت الأرض بمحصول ولم يكن للزارع ما يأخذه نظير ما بذل في الأرض من عمل، فليس له أن يطالب بأجره، وصاحب الأرض قد خسر منفعة أرضه،لأن الزارع شريك لصاحب الأرض؛ كما تقوم المزارعة على أربعة عناصر هي: الأرض، البذور، العمل، المعدات أو الحيوان.

كما للمزارعة الصحيحة صورتين هما:

- أن تكون الأرض والبذور والمعدات من جانب صاحب الأرض والعمل من جانب العامل(الزارع).
- أن تكون الأرض من جانب صاحب الأرض والعمل والبذور والمعدات من جانب العامل.

8 -**القرض الحسن**: تقوم البنوك الإسلامية بتقديم قروض بدون فوائد في بعض الحالات وذلك كنوع من المساعدات الاجتماعية لأفراد المجتمع، وعادة ما يسترد المصرف الإسلامي أصل القرض بدون أية زيادة، ويُفضل عادةً ألا نستخدم أموال الزكاة عند تقديم القروض الحسنة، لذلك تقوم البنوك الإسلامية باستثمار نسب معينة من الحسابات الجارية بعد أخذ موافقة أصحابها في تمويل القُرُوض الحَسَنة للمحتاجين.[1]

الفرع الثالث: تحديات الصيرفية الإسلامية

بل الرغم من النجاحات التي حققتها البنوك الإسلامية في الآونة الأخيرة إلا أن ذلك الإنجاز التنموي المتواضع تقف عدة تحديات في طريقه نحو الوصول إلى المستوى المأمول وتقف حائل دون ترجمة الإطار النظري الذي يحكم أعمالها على أرض الواقع، ومن بين هذه التحديات نجد:[2]

1 -غياب النظام الاقتصادي والملي الإسلامي بشكله المتكامل يجعل البنوك الإسلامية تعمل في ظروف صعبة تحد من قدرتها على العمل وتضعف من حجم إنجازها، فالبنوك الإسلامية تشكل جزءا من النظام الاقتصادي

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، www.Kotobarabia.com، ص561.

[2] أحمد سفر، المصارف الإسلامية–العمليات،إدارة المخاطر،والعلاقة ومع المصارف المركزية والتقليدية، إتحاد المصارف العربية، بيروت لبنان، 2005، ص247.

والمالي الإسلامي، حيث تعمل هذه البنوك بما ينسجم ومبادئ هذا النظام وبما يحقق أهدافه، فعدم اكتمال هذا النظام وضعف الدور الحالي الذي يلعبه في تسيير الحياة الاقتصادية، وضآلة مساهمة البنوك الإسلامية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 –ضعف سوق رأس المال الإسلامي وأدواته، يعاني العمل المصرفي الإسلامي عدم اكتمال سوق رأس المال الإسلامي، خاصة السوق الثانوي الذي تستطيع من خلاله البنوك الإسلامية استثمار سيولتها الفائضة، وكذلك الحصول على حاجاتها من السيولة عند الحاجة، وقد أدى الوضع إلى اضطرار البنوك الإسلامية إلى استثمار جزء كبير من سيولتها في الاستثمار السلعي في الأسواق الدولية على شكل مرابحة في السلع الدولية وتبذل حاليا جهود كبيرة من قبل رجال المصارف الإسلامية والاقتصاديين الإسلاميين بالاشتراك مع فقهاء المسلمين من أجل التوصل إلى أدوات استثمارية لاستثمار فوائض الأموال، بحيث تلبي هذه الأدوات احتياجات السيولة وتنسجم أيضا مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجري التفكير الآن بإيجاد أدوات استثمارية شرعية لسد الفجوات القائمة في سوق رأس المال الإسلامي، ومن هذه الأدوات سندات المقايضة والأسهم غير المشاركة في التصويت وسندات وأذونات الخزينة المخصصة للاستثمار الإسلامي، والتي تمثل بديلا لسندات الدين المستندة إلى سعر الفائدة.

3 –لم يتم حتى الآن وضع إطار قانوني وتنظيمي موحد للنظام المالي الإسلامي واللوائح المصرفية المطبقة في البلدان الإسلامية تقوم على أساس النموذج المصرفي الغربي، كما أن المؤسسات المالية الإسلامية تواجه صعوبات عندما تعمل في البلدان غير الإسلامية بسبب عدم وجود هيئة تنظيمية تعمل وفقا للمبادئ الإسلامية، ومن شأن وضع إطار للتنظيم والإشراف يتناول القضايا الخاصة بالمؤسسات الإسلامية أن يؤدي إلى تعزيز اندماج الأسواق الإسلامية والأسواق المالية الدولية[1].

4 –تأهيل الموارد البشرية: لا تزال البنوك الإسلامية تعتمد في تأهيل الموارد البشرية على جهود متفرقة لإكساب منسوبيها مقدارا كافيا من المعرفة بخصوصيتها، من خلال المعاهد المصرفية العامة التي بدأت منذ فترة وجيزة بإدراج التدريب على المصرفية الإسلامية في اهتماماتها في البحرين والكويت والإمارات والأردن والسودان، ولم تحظ حتى الآن بما يتوافر للبنوك الإسلامية من وجود كليات متخصصة لها، وترتب هذا على اعتماد المصارف الإسلامية على مؤهلين بخبرة مصرفية تقليدية كثيرا ما لا تنجح الدورات التدريبية في تحويلها وتطويرها بما يتلاءم مع احتياجات العمل المصرفي الإسلامي.[2]

---

[1] خالدي خديجة، البنوك الإسلامية:نشاة،تطور،أفاق–، بحث منشور ضمن دفاتر MECAS، جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان، العدد الأول، 2005، ص114.

[2] شوقي بورقبة، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص43.

5 –مازال النشاط التسويقي لهذه المؤسسات يحتاج إلى أساليب جديدة للترويج لفكرة الاستثمار في البنك الإسلامي، وتشجيع وتعريف رجال الأعمال بنظام عقود المشاركة، المضاربة والمرابحة بالإضافة إلى تسويق كافة خدمات البنك الإسلامي.[1]

6 –تأثير أسعار الصرف وتغيرها المستمر على أنشطة وعمليات البنوك الإسلامية التي تتم بالعملات الأجنبية.[2]

بما أن البنوك الإسلامية لا تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية فحسب بل تتسع لتشمل الجوانب الاجتماعية مما يساهم في تحقيق الاستقرار والرفاهية الاجتماعية، ولكي تتمكن من أداء دورها على أحسن ما يرام وتساهم بفعالية في تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة لا بد من توفير جملة من العوامل التي تساعد على ذلك منها:[3]

- ضرورة قيام البنوك المركزية بتقديم الرعاية والمساندة لها وهذا لإعادة الثقة بالبنك الإسلامي لدى جمهور المتعاملين.
- لا بد على البنك المركزي أيضا التفريق بين الحسابات الجارية والحسابات الاستثمارية عند فرض الاحتياطي القانوني نظرا لاختلاف فلسفة الضمان في البنوك الإسلامية عنها في البنوك التجارية.
- ضرورة دخول البنوك الإسلامية في التجارة الالكترونية لأن ذلك من شأنه اختصار كثير من الخطوات في مباشرة عملياتها.
- محاولة توحيد الفتاوى المعمول بها في البنوك الإسلامية قدر الإمكان.
- مضاعفة الجهود من طرف السلطات المعنية لتطوير التشريعات التي تعيق حركة تطبيقات البنوك الإسلامية لتمكينها من دعم خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الثالث إدارة المخاطر البنكية

من الضروري أن تقوم التقارير المالية بتصوير ملائم للحالة المالية للبنوك وبالموازات ضرورة إدارة المخاطر الكامنة في تعاملاتها، ومن ناحية أخرى، لا تنتج كل المخاطر بالضرورة عن أخطاء الإدارة، فهي قد تنشأ بفعل

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، مرجع سبق ذكره، ص594.

[2] أسامة عبد الخالق الأنصاري، نفس المرجع، ص594.

[3] زينب عمراوي، قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات– DEA–، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص99.

ظرف خارجي مفاجئ يخرج عن نطاق سيطرة وتحكم إدارة البنك، وبالتالي على إدارة المخاطر أن توضح نوع الخطر الموجود فيما إذا كان بسيط ويتلاشى بسرعة أم أنه خطر يتطور ليتحول إلى مشكلة لها أبعاد أخرى.

المطلب الأول: مفهوم الخطر و تطوره من المهم بما كان أن نفهم معنى الخطر وأهمية تحليل بشكل علمي ونحدد مصدره.

الفرع الأول:تعريف الخطر وأهمية تحليله

إن جوهر العمل التجاري والاستثماري هو التعرض للمخاطر،فأي عملية تجارية أو استثمارية تنطوي على سلسلة من الوظائف لها مستويات متخلفة من المخاطر، [1] وقد اختلف الكتاب والعلماء في إعطاء تعريف أو مفهوم للخطر، فنجد ابن القيم الذي يرى أن المخاطرة مخاطرتان: مخاطر التجارة، وهو أن يشتري سلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك، والخطر الثاني: الميسر أكل الذي يتضمن أكل المال بالباطل، فهذا الذي حرمه الله تعالى ورسوله.

والمخاطرة تعني التعرض لاحتمال الهلاك أو التلف، أي وقوع الخسارة، وهو ما عبر عنه ابن تيمية وابن القيم بمخاطرة التجارة؛ لكن الدخول في التجارة والمشاريع الاستثمارية لا يعتمد النجاح فيها على الحظ، بل يكون للإنسان فيها رأي وتدبير، وقد اكتسبت كلمة المخاطرة معنى جديدا في لغة العرب المعاصرة، إذ جاءت ترجمة لكلمة(Risk) الإنجليزية، وأصبحت مصطلحا جديدا في علم المالية، ولذلك لا يوجد في كلام الفقهاء القدامى ما يمكن اعتباره إشارة إلى هذا المفهوم، ولا يعني ذلك أن المعاملات المالية والتجارية في القديم لم تكن تتضمن المخاطر المعروفة، لأن الخطر موجود في كل عقد يتضمن عملا يتم في المستقبل، ولا ريب أن هذا كان معروفا عندهم.[2]

عرفها آخرون على أنها: الخسارة المادية المحتملة نتيجة لوقوع حادث معين، وفي هذا التعريف بيان لنوع الخسارة حيث حصرها بأنها خسارة مادية قابلة للقياس بشكل كمي.[3]

كما ورد بمعان متعددة كمقامرة والغرر والضمان:[4]

- المقامرة فلأنها تقع على أمر قد يحدث أو لا يحدث.
- الغرر لأنها ترتبط بعوامل تدفع إلى عدم اليقين، والتي يمكن أن تتولد عن العلاقة التعاقدية.

---

[1]بلعزوز بن علي، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية، ورقة بحثية مشاركة في ملتقى الخرطوم النسخة الرابعة للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان"التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"، السودان، 5-6أبريل2012، ص03.

[2]عادل عبد الفضيل عيد، نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2014، ص60.

[3]شقيري نوري موسى وآخرون، إدارة المخاطر، دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2016، ص25.

[4]موسى عمر مبارك، مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2، أطروحة دكتوراه، تخصص المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008، ص17.

- الضمان على اعتبار أن الفقهاء يستخدمون الضمان بمعنى تحمل تبعة الهلاك التي تعني المخاطرة.

ففي الاقتصاد الإسلامي وباعتبار المخاطرة احتمال وقوع خسارة فإن هذا غير مرغوب به، لأن تعريض المال للتلف والضياع ينافي مقاصد الشريعة في حفظ المال وتنميته، وليس في النصوص الشرعية ما يأمر بالتعرض للمخاطر، وإنما فيها اشتراط الضمان في الربح وهو اشتراط لتحمل المسؤولية الناشئة عن الملكية وهو مدلول الحديث النبوي الشريف: "الخراج بالضمان" الذي اتفق الفقهاء على قبوله والأخذ به، وعليه فالمخاطر المقبولة هي تلك التي تتبع النشاط الاقتصادي الذي يولد الثروة بخلاف المخاطرة التي لا تولد الثروة فهي ضارة بالنشاط الاقتصادي، وهذا فرق جوهري بين المخاطرة المقبولة وتلك الممنوعة في الاقتصاد الإسلامي.[1]

يعتبر الخطر من أهم المشاكل الحيوية التي تؤثر على المشاريع تأثيرا فعالا ولذا يجب أن نفهم ونعرف معنى كلمة الخطر بشكل علمي لأن ازدياد الخطر يتحول إلى مشكلة، وحيث إن كل المشاريع تتعرض للمخاطر فإنه يمكن من خلال الدراسة العملية أن نقنن أنواع هذه المخاطر أو نحددها بشكل أكثر دقة على النحو التالي:[2]

-بعض المخاطر تعتبر بسيطة وتتلاشى ولا تؤثر على سير المشروع.

-بعض المخاطر يتطور إلى مشكلة لها أبعادها ويجب وضع خطة لإصلاحها سريعا.

-نسبة قليلة من المخاطر تتحول إلى أزمات قد تعصف بالمشروع بالكامل.

تحليل المخاطر هو القاسم المشترك الأعظم لكل القرارات المالية تقريبا وليس الغرض من تحليل المخاطر هو تفادي الخطر لأن ذلك أمر مستحيل، ولكن الغرض هو التعرف على وجود الخطر وقياسه والسيطرة عليه وإدارته بطريقة تمكن من تقليل أثرها السيئ على نتيجة القرار الذي نريد أن نتخذ والتأكد أن متخذ القرار يحصل على التعويض المناسب بقدر ذلك الخطر؛ إن الباعث على طلب التعويض بقدر الخطر هو أن الناس بصفة عامة ينزعون إلى تجنب المخاطر أي أنهم يفضلون دائما قدرا أقل على قدر أعلى من المخاطر، فالناس مستعدون لتحمل مخاطر عالية في استثماراتهم إذا قابلها احتمال تحقق عوائد مجزية، وهم يرضون بعوائد متدنية إذا كانت المخاطر متدنية والمستثمر يعتني بقياس الخطر حتى لا يتحمل مخاطر عالية مقابل عوائد متدنية، إن تحليل القوة التي يمكن أن تؤدي إلى انحراف الأحداث عن مسارها المتوقع هو بالضبط ما يشار إليه بدراسة إدارة المخاطر.[3]

---

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية ومصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص27.

[2] عاطف عبد المنعم وآخرون، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث،الطبعة الأولى، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص05.

[3] ابراهيم خريس، إدارة المخاطر الائتمانية ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية، مجلة الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي،المجلدالرابع، العدد الأول، الأردن، 2015، ص47.

الفرع الثاني:مسببات الخطر

مسببات الخطر هي مجموعة الظواهر الطبيعية والعامة التي تؤثر تأثيرا مباشرا أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص، وتنقسم المسببات من حيث النشأة إلى:[1]

- **مسببات الخطر الطبيعية أو الأساسية:** وهي العوامل الطبيعية المادية التي ليس للإنسان دخل في وجودها أو تحققها مثل الوفاة الطبيعية، الزلزال، الحريق الذي يحدث بالغابات أو نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، وهذه العوامل الطبيعية تؤثر على قرارات الأفراد المتعلقة بالممتلكات التي يؤدي تحقق هذه الظواهر الطبيعية إلى حدوث خسارة كلية أو جزئية لها.
- **مسببات الخطر المساعدة:** على الرغم من أن الأخطار يرجع سببها المباشر إلى عوامل طبيعية ليس للإنسان دخل فيها إلا أن هناك مجموعة من العوامل المساعدة التي يكون للإنسان دخل فيها وتؤدي غلى زيادة فرص تحقق الأخطار من ناحية أو إلى زيادة حجم الخسائر الناتجة عنها في حالة حدوثها من ناحية أخرى؛ وتنقسم العوامل المساعدة إلى نوعين:

1. **مسببات الخطر المساعدة الموضوعية:** ويقصد بها مسببات الخطر الناتجة عن تغيير الإنسان لنوعية وطبيعة الأشياء والتي تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث الحوادث من ناحية وإلى زيادة حجم الخسائر الناتجة عنها من ناحية أخرى، ومثال على ذلك:إنتاج سيارات ذات سرعات عالية وأثرها على زيادة احتمال حدوث الحوادث وإلى زيادة حجم الخسارة الناتجة عنها سواء بالنسبة لخطر حوادث السيارات أو بالنسبة لخطر الوفاة المبكرة.
2. **مسببات الخطر المساعدة الشخصية:** يقصد بها مجموعة العوامل التي تترتب على تدخل الإنسان في زيادة فرص حدوثه أو زيادة حجم الخسائر المترتبة عليها ولكن دون أن تغير في طبيعة أو نوعية الأشياء، وتنقسم مسببات الخطر المساعدة الشخصية إلى:

2.1. **مسببات الخطر المساعدة الشخصية اللاإرادية:** هي مجموعة العوامل المساعدة التي تؤدي إلى زيادة معدلات تكرار الظواهر الطبيعية والناتجة عن تدخل العنصر البشري ولكن بدون عمد.

2.2. **مسببات الخطر المساعدة الشخصية الإرادية:** هي مجموعة العوامل المساعدة التي تؤدي إلى زيادة معدلات تكرار الظواهر الطبيعية والناتجة عن تدخل العنصر البشري عن عمد.

الفرع الثالث:أنواع المخاطر التي تواجه البنوك

1. مخاطر نظامية ومخاطر غير نظامية: حيث تمثل المخاطر النظامية تلك التي تنتج عن حوادث غير المتوقعة أي أنها يمكن أن تحدث بشكل متزامن أكثر من كونها مترتبة على فرصة حقيقية، وبالتالي لا يمكن التغلب على هذا النوع من المخاطر بتشكيل محفظة ضخمة لا ارتباط بين مخاطر مكوناته، ويندرج تحت هذا

[1] ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، إدارة الخطر التأمين، دار النشر غير مذكورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2003، ص22.

النوع من المخاطر الخسائر المتولدة عن الظروف الاقتصادية العامة والتي تصيب كل المتعاملين بالسوق في هذا الوقت،أما المخاطر غير المنتظمة فهي تلك التي تتولد عن سلسلة من الأحداث والتي يكون حدوث أي منها صدفة،وهذه المخاطر تحدث وفقا لتوزيعات احتمالية مختلفة،ويكون هذا النوع من المخاطر محددا و/أو محدودا بالنسبة لكل وحدة اقتصادية.[1]

2. مدى قدرة الإدارة على توقع حدوث هذه المخاطر: فنجد هناك خسائر تكون متوقعة وخسائر أخر غير متوقعة وكذا الاستثنائية؛[2]

- **الخسائر المتوقعة:** وهي الخسائر الخاصة بمخاطر الائتمان، وتتصف بأن قيمتها منخفضة وتكرارها مرتفع، وتتحوط لها المصارف من خلال تكوين المخصصات الملائمة وتستطيع الأرباح السنوية استيعاب مثل هذه الخسائر.
- **الخسائر الغير المتوقعة:** وهي أعلى مستوى مخاطرة يمكن أن تتحمله المصارف، وتتصف بأن قيمتها مرتفعة وتكرارها قليل، ويتم تغطية خسائرها من خلال حسابات رأس المال، وبالتالي يتم التحوط لها من خلال رأس المال.
- **الخسائر الاستثنائية:**وتتصف بقلة حدوثها، وحجم الخسائر كبير جدا بشكل يجعل رأس المال لا يكفي لتغطيتها مما يؤدي لإفلاس المصرف.

3. مخاطر مالية وأخرى غير مالية:

أ – مخاطر الائتمان

وهي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان، وهناك عدة صور للمخاطر الائتمانية نحدد منها:

- **المخاطر المتعلقة بالعميل وبالقطاع الذي ينتمي إليه**، وتنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي وبالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل والإنتاج لوحدات هذا القطاع؛
- **المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله:** إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها وكذا مدتها، مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها؛

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص13.

[2] موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص19.

- **مخاطر المتعلقة بالظروف العامة:** وتحدث نتيجة الظروف الاقتصادية والتطورات السياسية والاجتماعية وغيرها، وهذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها والتحكم فيها وأخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها؛
- **المخاطر المتصلة بأخطاء البنك:** كثيرا ما تقع البنوك ضحية أخطائها هي وليست فقط أخطاء الغير، وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته؛

بالإضافة إلى صور المخاطر الائتمانية السابقة والتي حملت في معناها أن البنك والمقترض من نفس البلد فلو افترضنا أن المقترض من بلد مختلف عن بلد البنك فإن هذا الأخير يتعرض لمخاطر يمكن أن نطلق عليها خطر البلد والذي يعني عدم التزام المدين أو المقترض الأجنبي بتسديد القرض لعدم قدرته أو لوجود أزمات سياسية بين البلدين.[1]

ب – المخاطر التشغيلية

وهي المخاطر الخاصة بالبنك نفسه والناجمة عن طبيعة العمل المصرفي، إذ تتوسع البنوك عادة في توظيف الأموال المتاحة لديها وتشكل أموال المودعين نسبة عالية من هذه الأموال، وتزداد إيرادات البنك ومن ثم أرباحه نتيجة التوسع في توظيف هذه الأموال، إلا أن زيادة التوظيف يقابلها في العادة زيادة في حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك، للعلاقة العكسية بين توظيف الأموال والمخاطر وللعلاقة الطردية بين العائد والمخاطر فكلما زاد التوظيف ارتفعت المخاطر وزادت العوائد، ومن أهم أسباب التعثر المصرفي ثم الإفلاس يعود إلى عدم الموازنة بين الزيادة في توظيف الأموال وزيادة المخاطر، ومخاطر الأعمال المصرفية تتضمن جميع المخاطر المتصلة بغدارة الموجودات والمطلوبات المصرفية، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشرافا مستمرين من قبل إدارات البنوك وفقا لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة، وتحقق البنوك عن طريق أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحا أو خسارة.[2]

ت – مخاطر السيولة:

يقصد بها المخاطر التي تواجهها منشآت الأعمال عندما لا تتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحدد لها وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر قصيرة الأجل ومخاطر طويلة الأجل علما بأن كل مؤسسات الأعمال بحاجة إلى إدارة مخاطر السيولة التي تبقى في مأمن من الإفلاس.

لابد للمصرف من مواجهة الطلب على السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعها أو في حصولهم على القروض، ويقوم النظام المصرفي المعاصر على قاعدة الاحتياطات الجزئية، حيث يستقطع جزء من

---

[1] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية–دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية–حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري، مذكرة ماجستير، نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ص 05.

[2] دريد كامل آل شبيب، إدارة البنوك المعاصرة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص240.

الودائع المنسابة للمصرف ويحتفظ به لدى المصرف المركزي كاحتياط قانوني نقدي هذا بالإضافة إلى ما يحتفظ به المصرف لنفسه من احتياطي نقدي اختياري، فإدارة مخاطر السيولة عملية معقدة، إذ أن أمام المصرف مصدران للسيولة هما: الموجودات والمطلوبات، وإذا كان المصرف يمتلك استثمارات قابلة للبيع لمواجهة الطلب على سيولة، فإن تلك المخاطرة تنخفض غير أن مسك استثمارات سائلة يؤدي إلى تخفيض المردود، لأن المصرف يستطيع تحقيق مردود أعلى من القروض والاستثمارات طويلة الأجل، أما المصدر الثاني للسيولة فهو الاقتراض من الغير، هذا ما تفعله المصارف الكبيرة عندما تواجه الطلب المتزايد على السيولة، وبالتالي فهي توظف نسبا أعلى من موجوداتها في القروض ذات الربحية الأعلى،إذن المصارف لا تستطيع تعظيم عوائدها بسبب قيود السيولة على عملياتها ولابد أن يكون المصرف ساهرا على سيولته، فالسيولة المرتفعة تعني التضحية بالعائد في حين السيولة المنخفضة تجبره على الاقتراض.[1]

ث – مخاطر السوق:

يمكن تعريف مخاطر السوق على أنها"التغير في صافي قيمة الأصول نتيجة للتغيرات في العوامل الاقتصادية الأساسية مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف، والأسهم وأسعار السلع"، أو بمعنى أخر هي"المخاطر الحالية أو المستقبلية التي يمكن أن تؤثر على إيرادات البنك ورأس ماله والناجمة عن التغيرات غير المتوقعة في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع":

- **مخاطر سعر الفائدة:**وتنشأ هذه المخاطر عن تقلبات أسعار الفائدة مما يؤدي إلى تحقيق خسائر ملموسة للمصرف في حالة عدم اتساق آجال إعادة تسعير كل من الالتزامات والأصول، وتتصاعد هذه المخاطر في حالة عدم توافر نظام معلومات يتيح المعلومات المطلوبة لتحديد هذه المخاطر،
- **مخاطر أسعار الصرف:**وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية، وحدوث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يقتضي إلماما كاملا ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار.[2]
- **مخاطر أسعار الأوراق المالية:** هي مخاطر احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للسندات والأسهم والسلع، ويعتبر قياس مخاطر الأسعار في غاية الأهمية من أجل إدراك الخسائر المحتملة والتأكد من أن هذه الخسائر لا تؤثر بشكل كبير على رأس المال.[3]

---

[1]نصر رمضان احلاسه، دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة"دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2013، ص57.

[2]ميرفت علي أبو كمال، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3]رنده محمد سعيد ابو شعبان، دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، مذكرة ماجستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص41.

إضافة إلى هذه المخاطر نجد مخاطر التضخم فبالرغم من عدم ذكرها ضمن مخاطر السوق إلا أنه لا يمكن إنكار وجودها، حيث أن التضخم ينعكس في سعر الصرف، فارتفاع معدل التضخم في دولة ما مع ثبات العوامل الأخرى على حالها، لابد أن يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملتها، أي انخفاض قوتها الشرائية؛ أما تأثير التضخم على أسعار السلع، فليس في حاجة إلى توضيح، أما تأثير التضخم على أسعار الأسهم العادية والمؤشرات أي حقوق الملكية، والذي يأتي نتيجة لكون التضخم يؤثر على معدل الخصم أي معدل العائد المطلوب على الاستثمار، ومن ثم يؤثر عكسيا على أسعار الأوراق المالية المتداولة.[1]

ج – المخاطر القانونية:

تظهر هذه المخاطر بسبب التزام البنك نتيجة للقوانين والتشريعات السيادية الحكومية، كزيادة النسبة القانونية من الاحتياطي الإلزامي إلى رأس المال أو فرض شروط تؤدي إلى تخفيض قيمة الموجودات المصرفية بسبب التشريعات، كإلزام البنك بالمساهمة في التكافل الاجتماعي، ومخاطر قانونية أخرى ترتبط بتوثيق العقود غير القابلة للتنفيذ، مما يؤدي إلى أن تظهر الأصول بأقل من قيمتها أو تظهر الالتزامات أكبر مما هو متوقع.[2]

ح – مخاطر السمعة:

حدث نتيجة فقدان الشهرة والعلامة التجارية بسبب انطباع سلبي عن الوحدة الاقتصادية تؤدي إلى حدوث خسائر في مصادر التمويل أو تحول العملاء إلى شركات منافسة، وقد تكون ناتجة عن سلوكيات غير أخلاقية وغير قانونية وممارسات غير مقبولة من قبل العاملين أو الإدارة.[3]

خ – المخاطر الالكترونية:

جاءت هذه المخاطر بسبب التوسع في استخدام الأجهزة الالكترونية والوسائل الالكترونية في التعامل المصرفي(أجهزة الصراف الآلي، بطاقة الائتمان، تبادل المعلومات والبيانات)، كل هذه العناصر زادت من أخطار العمل المصرفي كعمليات الاحتيال والنصب أو كشف أسرار العملاء وتسرب بعض المعلومات عن حساباتهم إلى آخره من المخاطر المرتبطة بالتوسع في استخدام أجهزة الحاسوب والبرمجيات، وتعتبر هذه الجرائم من أكثر الجرائم شيوعا وتتمثل في مجالات الرئيسية التالية:[4]

- أجهزة الصراف الآلي.
- بطاقات الائتمان.

---

[1] منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات–الجزء الأول:التوريق، سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية، القاهرة، مصر، ص06.

[2] دريد كامل آل شبيب،مرجع سبق ذكره،ص243.

[3] هيا مروان ابراهيم لظن،مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وفق إطار COSO–دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة،مذكرة ماجستير،المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين، 2016،ص46.

[4] دريد كامل آل شبيب،المرجع سبق ذكره،ص243.

- نقاط البيع.
- عمليات الاختلاس بسبب التعامل الالكتروني.
- تبادل البيانات آليا.
- عمليات الاختلاس الخارجي بالوسائل الالكترونية.
- عمليات التجزئة الآلية.

4. مخاطر تختص بها البنوك الإسلامية:

مبدئيا فإن ما ينبغي أخذه بعين الاعتبار عند دراسة المخاطر التي تواجه المؤسسات المالية الإسلامية هو طبيعة هذه المؤسسات في ذاتها، والضبط ما تعلق بهيكل الموجودات(ميزانية المؤسسة المالية)، حيث نجد نوعين هما:[1]

- المؤسسات المالية أو البنوك الإسلامية التي تعمل على أساس المضاربة في جانب الأصول وفي جانب الخصوم، وتكون صيغة المشاركة في الربح هي التي تحل محل التمويل التقليدي، ووفقا لهذا النموذج، فإن جميع الأصول يأتي تمويلها من خلال أموال استُقطبت على أساس المشاركة في الربح.
- نموذج المضاربة من طرف واحد جانب الخصوم مع استخدام صيغ تمويل متعددة في جانب الأصول.

وعموما نجد مجموعة من المخاطر في الصيغ التمويلية للبنوك الإسلامية:[2]

– **مخاطر التمويل بالمرابحة:** تعتبر صيغة المرابحة أكثر صيغ التمويل استخداما في المصارف الإسلامية، حيث وصلت نسبة الاستخدام إلى حدود 85 من مجموع صيغ التمويل في جل المصارف الإسلامية وذلك بسبب قلة المخاطر الائتمانية في هذه الصيغة، حيث تأتي المخاطرة في المرابحة من خلال تأخر الزبون في سداد ما عليه في الآجال المحددة، كما أن المصارف الإسلامية لا تأخذ بمعيار الزيادة في سعر البيع في حالة التأخر عن السداد ولا يجوز لها أن تفرض غرامات التأخير لأنه عين الربا.

– **مخاطر التمويل بالسلم والاستصناع:** يتمثل التمويل بالسلم في عقد يبرم بين المصرف الإسلامي وطالب التمويل حيث يتم بموجبه تقديم المصرف مبلغ من المال بشكل عاجل لاستلام سلعة متفق عليها بمواصفات محددة في وقت محدد بشكل آجل، وعلى هذا الأساس تتضح أن المخاطر تتمثل في عدم تسليم الآخر السلعة في الوقت المحدد الأمر الذي يؤدي ربما إلى انخفاض سعر السلعة في السوق، أو تسليم نوعية مختلفة عما اتفق عليه في عقد السلم،كما أن عقود السلم والاستصناع لا يتم تداولها في الأسواق المنظمة، فهي اتفاق بين طرفين ينتهي بتسليم سلعة عينية وتحويل ملكيتها، مما يؤدي إلى احتمال تحمل مخاطر أسعار الصرف.

---

[1] بلعزوز بن علي، إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية، مرجع سبق ذكره، ص 05.

[2] بوعظم كمال، شوقي بورقبة، تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية، مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي الثاني"الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية–النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي خميس مليانة، الجزائر، يومي06/05ماي 2009، ص05.

– **مخاطر التمويل بالمشاركة والمضاربة:** تعتبر المشاركة في الربح والخسارة من أقل صيغ التمويل استخداما في المصارف الإسلامية، رغم أن هذه الصيغ كانت الأساس النظري لقيام هذا النوع من المصارف، ونظرا للمخاطر الائتمانية العالية المرتبطة بهذه الصيغ حالت دون تطبيق صيغ المشاركة وذلك بسبب:

- عدم وجود ضمانات كافية خاصة الضمانات الأخلاقية للزبائن.
- ضعف كفاءة المصارف الإسلامية في تقييم المشاريع الاستثمارية المراد تمويلها.
- طبيعة مصادر الأموال في البنوك الإسلامية التي يغلب عليها طابع الحسابات الجارية قصيرة الأجل يفرض عليها استخداما قصير الأجل من خلال المرابحة والإجارة وفي حالة استخدام هذه الأموال في شكل مشاركة أو مضاربة لأجال طويلة فإن البنك سيتعرض لنوع من مخاطر عدم التوازن المالي.

– **مخاطر القدرة الكفائية:**

وهي تهدف لتقييم قدرة الشركة على مواجهة الخسائر بتوفير الأموال اللازمة لتغطية الخسارة من خلال: [1]

- **حجم رأس المال:** يشترط عند تكوين رأس مال المؤسسة من الشركاء أن يكون حاضرا لأن الربح يستحق بمقابل الحجم المال المشارك بالنسبة للمشاركين برأس المال كما تخضع السيولة النقدية كرأس المال المؤسسة للزكاة والخسارة توزع على قدر المشاركة في رأس المال والضمان يتحمله المقصر والمعتدي فقط إذا حدث التقصير والتعدي.
- **الاحتياطات:** فإنه لا ربح دون سلامة رأس المال فإذا اتفق على تصفية الاستثمارات جزئيا فإنه يجوز توزيع الاحتياطات لكن في حال كانت المؤسسة المضاربة فإنه لا يجوز توزيع الاحتياطات أو المصروفات الخاصة بعمل المضارب ثم توزيع الأرباح لأنها تمثل جزء من ربح رب المال ولكن يجوز الاتفاق على نسبة الربح بزيادتها لتناسب عمل المؤسسة وجهدا الإداري، وهي تتفق مع توفير احتياجات المؤسسة للسيولة في وقتها المناسب وبالكميات المناسبة وبالعملات المناسبة خاصة بالنسبة للمصارف، إضافة لإدارة الاستثمارات أي الموجودات من خلال رأس المال والتعامل بالائتمان وليس الفائدة سواء بالشراء بالتقسيط أو الأجل وهي تمثل إدارة الالتزامات.

[1] عبد الله ابراهيم نزال، محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص248.

المطلب الثاني: المقومات الأساسية لإدارة المخاطر والوقابة عليها

بعد أن تم تحديد المخاطر ومصادرها نحتاج إلى جدول عمل لكيفية التحكم؛ فلا يكفي أن تحدد أنواع المخاطر التي قد تتعرض لها البنوك وإنما وجوب معرفة كيفية التعامل معها في حالة حدوثها بشكل لا يؤثر على سير العمل.

الفرع الأول:إدارة المخاطر:تعريفها ومبادئها

أولا:تعريف إدارة المخاطر

إن التعرف على المخاطر المصرفية له أهمية كبيرة للحفاظ على استقرار القطاع المصرفي ويجب التعرف على المخاطر على الرغم من اختلاف المخاطر التي يتعرض لها مصرف عن مصرف آخر، [1] وتعتبر إدارة المخاطر جزء أساس من التحكم المؤسسي والتي يمكن تعريفها بأنها "النظام الذي يتم من خلاله توجيه أنشطة المنظمة ومراقبتها من أعلى مستوى من أجل تحقيق أهدافها والوفاء بالمعايير اللازمة للمسؤولية والنزاهة والشفافية".[2]

عرفتها لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية(Financial Services Roundtable-FSR-) "تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها، ومراقبتها، والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة، والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر"،[3] وذلك لتأكد من أن:[4]

- الأشخاص الذين يقومون بإدارة المخاطر يتمتعون بفهم كامل للمخاطر التي تواجه المصرف، وأنها تُدار بأسلوب فعال وكفء، وذلك للحيلولة دون وقوع الخسائر المحتملة.
- قرارات الدخول في المخاطر يتوافق مع إستراتيجية وأهداف مجلس الإدارة.
- تعرض المؤسسة المصرفة للمخاطر يتم وفق الحدود المعتمدة من مجلس الإدارة.
- العوائد من الأنشطة المصرفية تفوق المخاطر التي قد تتعرض لها.
- كفاية رأس المال لمقابلة المخاطر المصرفية .

---

[1] رنده محمد سعيد ابو شعبان، مرجع سبق ذكره، ص38.

[2] إيهاب ديب مصطفى رضوان، أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية، مذكرة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص31.

[3] موسى عمر مبارك، مرجع سبق ذكره، ص19.

[4] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية"بازل 2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، مذكرة ماجستير، إدارة أعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص68.

ثانيا:مبادئ إدارة المخاطر

لإدارة المخاطر عدة مبادئ الواجبة التطبيق بصورة سليمة، وهي كالتالي [1]:

1) مسؤوليات مجلس الإدارة:

فمجلس الإدارة يعتبر هو الجهة المسئولة عن وضع الأهداف الكلية، والسياسات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر، كما يحرص على قدرة والتزام الإدارة التنفيذية بإدارة الأنشطة في المصرف ضمن إستراتيجية وسياسات إدارة المخاطر الموافق عليها من قبل المجلس، وأنها تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها؛ ويكون لأعضاء مجلس الإدارة دور حيوي في مراقبة العمليات من خلال المراجعة الداخلية المستقلة لنظام إدارة المخاطر، كما تتم مراجعة النتائج المالية بصورة دورية، وبناء عليها يتم تحديد التغيرات اللازمة في الإستراتيجية، ضف إلى ذلك وجوب مراقبة كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة،وبناء إستراتيجية تتواءم والتقلبات الاقتصادية والتغيرات في العمليات المصرفية.[2]

2) إطار لإدارة المخاطر:

يجب أن يكون لدى المصرف إطار لإدارة المخاطر، يتصف بالشمولية، حيث يغطي جميع المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، حيث يتم خلاله تحديد أنظمة إدارة المخاطر وإجراءاتها، كما يجب أن يتصف بالمرونة حتى يتوافق مع التغيرات في بيئة الأعمال ويكون إطارا فاعلا لإدارة هذه المخاطر، حيث يجب أن يشتمل على:

أ – تحديد واضح لسياسات إدارة المخاطر وأساليب قياسها ومتابعتها والسيطرة عليها.

ب -هيكل تنظيمي يحدد بوضوح وبصورة خاصة مسؤوليات الأشخاص التي تبني قرارات أعمالها على المخاطر، وعملية إدارة المخاطر اللازمة،وبالإضافة إلى ذلك، كما أن الأشخاص القائمين بوظيفة مراجعة المخاطر والتدقيق الداخلي، يجب أن يتمتعوا بالاستقلالية عن الأشخاص الذين يتخذون القرارات التي قد يتولد عنها المخاطر، وترفع التقارير مباشرة لمجلس الإدارة.

ت -وجود نظام معلومات إدارية فاعل، يضمن تدفق المعلومات من المستويات التشغيلية إلى أعلى المستويات الإدارية.

ث -يجب أن يخضع إطار إدارة المخاطر للمراجعة المستمرة، من حيث مراجعة سياسات إدارة المخاطر وإجراءاتها،حتى تتوافق مع التغيرات الداخلية والخارجية.

ويمكن تلخيص عناصر إطار إدارة المخاطر في المخطط البياني التالي:

---

[1] بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2008، ص62.

[2] ميرفت علي أبو كمال،مرجع سبق ذكره،ص83.

مخطط بياني رقم(05): يبين إطار إدارة المخاطر

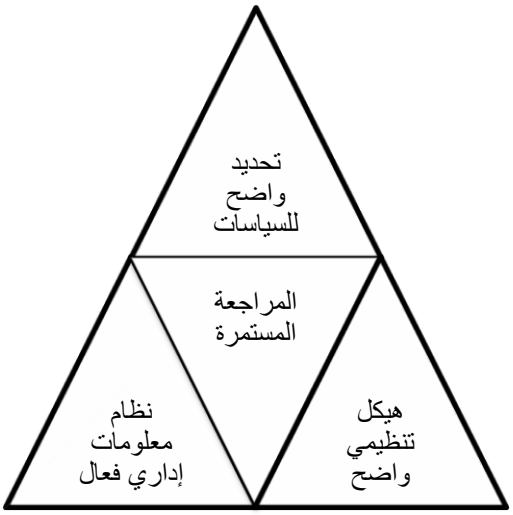

3) **تكامل إدارة المخاطر:**

يجب أن لا يتم مراجعة وتقييم المخاطر المصرفية بصورة منعزلة عن بعضها بعضا، ولكن بصورة متكاملة، نظرا لأنه يوجد تداخل بين المخاطر، ويتأثر كل منها بالآخر.

4) **محاسبة خطوط الأعمال:**

إن أنشطة المصرف يمكن أن تقسم إلى خطوط أعمال مثل أنشطة التجزئة ونشاط الشركات، وعليه فإن كل خط من خطوط الأعمال يجب أن يكون مسئولا عن إدارة المخاطر المصاحبة له.

5) **تقييم وقياس المخاطر:**

جميع المخاطر يجب أن تقيم بطريقة وصفية وبصورة منتظمة، وحيثما أمكن يتم التقييم بطريقة كمية، ويجب أن يأخذ تقييم المخاطر في الحسبان تأثير الأحداث المتوقعة وغير المتوقعة.

6) **المراجعة المستقلة:**

أحد أهم ما يميز إدارة المخاطر، أن يتم الفصل بين مهام الأشخاص التي تتخذ قرارات الدخول في مخاطر، ومهام الأشخاص التي تقوم بقياس ومتابعة وتقييم المخاطر في المصرف، وهذا يعني أن تقييم المخاطر يجب أن يتم من قبل جهة مستقلة، يتوافر لها السلطة والخبرة الكافية لتقييم المخاطر، واختبار فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، وتقديم تقاريرهم للإدارة العليا ومجلس الإدارة.

7) **التخطيط للطوارئ:**

يجب أن تكون هناك سياسات وخطط لإدارة المخاطر في حالة الأزمات الطارئة وغير العادية، ويجب مراجعة هذه الخطط بصورة دورية، للتأكد من تغطيتها للأزمات المحتملة الحدوث، التي قد تؤثر على المصرف.

الفرع الثاني:مهام إدارة المخاطر وأهدافها

يعتبر مجلس الإدارة المسئول بصفة أساسية عن إدارة المخاطر وتحميل هذا الدور على المدراء الآخرين لتسيير المخاطر كل حسب نشاطه، كما يمكن أن تكون وظيفة مستقلة في المؤسسة متمثلة في قسم إدارة المخاطر والتي يترأسها مدير المخاطر بالإضافة إلى مساعدين في ذلك يملكون مؤهلات ومهارات، ويمكن إبراز مهام إدارة المخاطر فيما يلي:[1]

1. وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدات العمل، والعمل على إنشاء بيئة ملائمة.
2. التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر.
3. بناء الوعي الثقافي داخل المؤسسة، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر.
4. إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة وأصحاب المصالح.
5. اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي.
6. تحليل كل خطر من المخاطر التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى.
7. قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة.

واختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

من خلال هذه المهام تتضح لنا جملة من الأهداف التي تسعى إدارة المخاطر في البنوك لتحقيقها ومنها:[2]

- المحافظة على أصولها وحمايتها من الخسائر التي قد تتعرض لها من خلال تقديم خدماتها لعملائها بهدف استمرارية البنك وسلامة وجوده.
- استقرار الأرباح أو المكاسب:حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح.

---

[1] إبراهيم رباح إبراهيم المدهون، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة(دراسة تطبيقية)، مذكرة ماجستير، المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2011، ص37.

[2] ابراهيم رباح ابراهيم المدهوم، مرجع سبق ذكره، ص39.

- استمرارية النمو، عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي في البنك.
- تعظيم قيمة البنك:تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية.

الفرع الثالث:مراحل إدارة المخاطر وأساليبها

أولا:مراحل عملية إدارة المخاطر

يسعى متخذي القرار في البنوك عادة لوضع برنامج لإدارة المخاطر وذلك لتوضيح الخطوط العريضة لهذه العملية، بدء من الإطار الزمني إلى تحديد المخاطر الأساسية التي يمكن إدارتها من خلال تحليلها وتقييمها، بما يقترحه فريق إدارة المخاطر ويصادق عليه مجلس إدارة البنك، ويكون هذا البرنامج حجر أساس لأي نظام لإدارتها، وهذه العملية تتضمن مراحل رئيسية تتضمن تعريف و تحديد المخاطر، ومراقبتها، كما أن هذه العملية تبدأ بصفة عامة من الشيء المادي ثم تنتقل إلى القضايا الإستراتيجية، وتحديد نقطة أو وحدة البدء بالعملية يكون من طرف الإدارة العليا،[1] ومراحل عملية إدارة المخاطر نذكرها كالآتي:[2]

1) **تحديد الخطر:**

في تفكير عن مفهوم تحديد الخطر يجب أن نتذكر الأخذ بوجهة نظر أكثر شمولية، فليس الموضوع القلق بخصوص ما يستوجب التأمين عنه أو ما يجب السيطرة عليه، وعلينا أن نبدأ بالسؤال البسيط:كيف تتعرض الأصول أو القدرة الإيرادية إلى الخطر؟، وبدءا من هذا المركز نبحث عن نوع الخطر الذي يعيق من الوصول للأهداف المسطرة، من خلال رؤية تفاعل كل قسم من الأقسام، نقاط الخلاف الممكنة ومواطن التركيز في العمليات وفيما إذا كان هناك نوع من الاعتمادية، وفي ذات الوقت الذي يتم دراسة ما يدور داخل البنك يجب دراسة العوامل الخارجية، فهذا يمكن البنك من تحديد كافة أشكال المخاطر وليست المخاطر المؤمن عليها فقط أو المخاطر التي تم معرفتها من الماضي.

---

[1] عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، يومي20و21أكتوبر2009، ص12.

[2] خالد وهيب الراوي، إدارة المخاطر المالية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص13.

إلى جانب تعيين الشخص المسئول عن تحديد المخاطر،يجب توفير أداة تحديد الخطر للشخص المسئول والمناط به وظيفة تحديد المخاطر والتي يقصد بها الطريقة المناسبة لتحديد الخطر، والتي يمكن إظهارها في الشكل الآتي:

مخطط بياني رقم(06): يبين وسائل تحديد المخاطر[1]

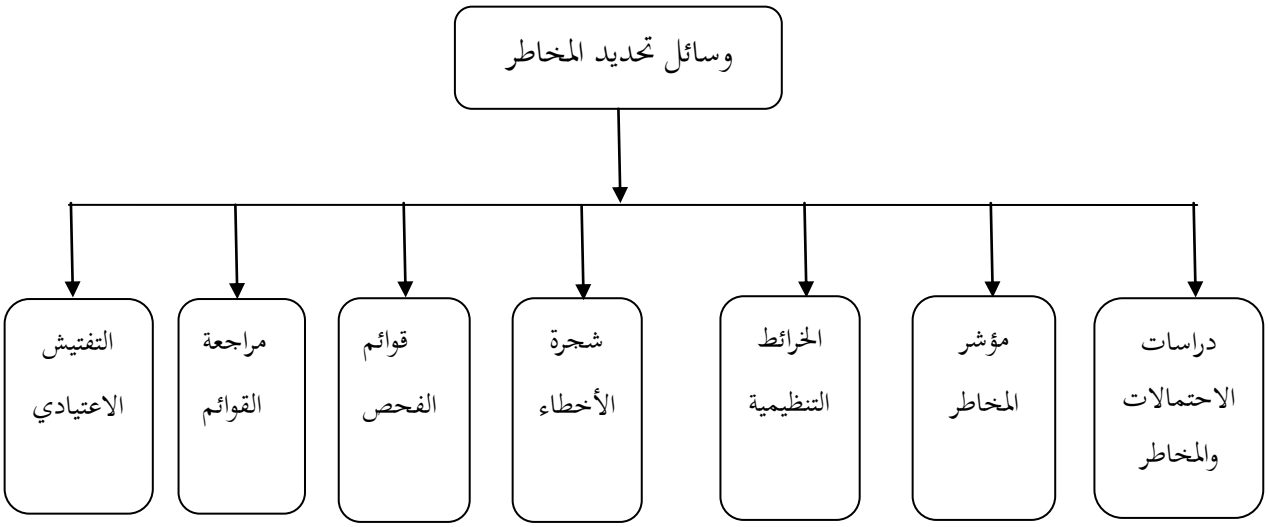

وكل طريقة من هذه الطرق لها دور تعلبه في تعريف وتحديد المخاطر وتسليط الضوء على مواطن الخطر وبتالي سلسلة الأحداث التي تؤدي إلى الخسائر.

2) تحليل المخاطر:

بعد تحديد وتشخيص الخطر فالخطوة التالية هي قياس تأثير الخطر بالضرر الذي من الممكن حدوثه على البنك، ومن المحتمل أن يتبع ذلك بتحليل كمي للمخاطر، تسعى هذه المرحلة إلى قياس مدى أهمية الخطر من وجهة نظر مالية، وبالاعتماد على خبرات المسئولين يتم تصور ثلاثة نقاط التي من الممكن حدوثها وهي:[2]

- أن تفاصيل ما حدث في الماضي تعتبر بداية جيدة للبدء بالتحليل من نقطة معينة لما يتوقع حصوله في المستقبل، ذلك أن الخبرة تشكل معلومات مفيدة على اتجاه ونوع الخطر.
- يجب النظر إلى الخسائر على أساس تأثيرها على البنك ككل، بصورة أساسية فإنه يمكن تحديد محصلة الخسائر، والتي تكون إما محصلة دنيا تتصف بترددها العالي وانخفاض شدتها، وإما محصلة عليا تحمل بين طياتها خسائر ذات شدة عالية ولكن بتكرار منخفض، والتعبير عن هذه الخسائر من حيث المتحصلات تساعد في فهم تأثير الخسائر.

[1] خالد وهيب الراوي، نفس المرجع، ص13.

[2] خالد وهيب الراوي، نفس المرجع، ص17.

وعليه فإن نظام إدارة المخاطر يلجأ إلى تحجيم المخاطر سواء ذات الخسائر المنخفضة أو المرتفعة والتي يمكن تلخيصها في المخطط البياني التالي:

مخطط بياني رقم(07): يبين تحجيم المخاطر المنخفضة والمرتفعة[1]

1	2
-التحوط(التغطية) -الخروج من مكان العمل	-التوريق - التحوط
3	4
-التأمين -الاستيعاب - المخصصات	-التوريق - التأمين -المخصصات

درجة تقلب الخسائر

- النقطة الأخيرة هي أن تحليل الخسائر قد يكون جاهزا من قبل جهة أخرى في نفس البنك بصورة تقرير تم إعداده يعبر عن الخسائر المحتملة وتأثيرها، بطريقة يسهل فهمها من قبل الآخرين، شرط تخصص هذه الجهة في تحليلها لهذه المخاطر، وعليه وجوب القدرة على التفاهم بين المدراء والمسئولين لتسهيل تحليل المخاطر بشكل المناسب والمفهوم.

ثانيا:أساليب إدارة المخاطر

بتعدد أنواع الخطر ومواصفاته والظروف التي تحيط به، يصعب وضع سياسة لإدارة خطر بعينه يمكن تطبيقها في جميع الحالات دون استثناء، فهناك من عوامل البيئة المحيطة بالخطر ومتخذ القرار والقائم على إدارة الخطر ما يستدعي تعدد الأساليب التي تستعمل في إدارة الخطر، [2] وبهذا الصدد نشير إلى الأساليب المعروفة في إدارة المخاطر وهي:

أ – أسلوب تجنب المخاطر:

يرفض الفرد أو المؤسسة أحيانا قبول خطر معين، وينشأ ذلك نتيجة عدم الرغبة في مواجهة خسارة معينة،مثل ذلك تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل وعاء ادخاري أخر أقل خطورة، وعدم شراء

[1] محمد أحمد عبد النبي، الرقابة المصرفية، دار زمزم لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص58.

[2] سلامة عبد الله، الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية، دار النهضة العربية للنشر، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، 1974، ص53.

سيارة لتجنب حوادث السيارات، ومن أمثلة ذلك في المؤسسات امتناع البنك عن منح القروض مرتفعة المخاطر وذلك لتجنب المخاطر الائتمانية، أو عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الفائدة. ورغم أن تجنب الخطر يقلل من احتمال وقوع الخطر إلى الصفر، إلا أنه قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة، هذا بالإضافة إلى صعوبة تجنب بعض الأخطار مثل تفضيل السير على الأقدام لمسافات كبيرة لتجنب أخطار الطيران، ورغم أن تجنب الخطر هو أحد أساليب مواجهة الخطر، إلا أنه يعد أسلوبا سلبيا وليس إيجابيا في التعامل مع الأخطار، ولأن التقدم الشخصي والتقدم الاقتصادي كلاهما يتطلب التعامل مع الأخطار بطريقة إيجابية، فإن هذا الأسلوب يعد أسلوبا غير مناسب في التعامل مع كثير من الأخطار.[1]

ب -أسلوب تقليل المخاطر:

إن تقليل المخاطر يكمن في جميع التقنيات التي تم تصميمها للحد من الخسارة أو الشدة المحتملة لتلك الخسارة التي تحدث، ومن الشائع التمييز بين تلك الجهود الرامية إلى منع الخسائر من الحدوث وتلك التي تهدف إلى التقليل من شدة الخسارة في حالة حدوثها، فتقليل وقوع الخسارة يكون مثلا بوضع تدابير رامية إلى خفض عدد إصابات الموظفين عن طريق تركيب أجهزة وقائية وهذا يهدف إلى الحد من وتيرة الخسارة والتقليل من شدة الخسائر التي تحدث في الواقع، كما يشتمل هذا الأسلوب على طرق أخرى للتقليل من حجم الخسائر تتمثل في فصل الأصول وإبعادها عن بعضها فهذا يقلل من عدد الحرائق التي قد تحدث وبالتالي تقليل تكاليف الناتجة عن مثل هكذا مخاطر، وطريقة تصنيف تدابير الحد من المخاطر يعتمد بالدرجة الأولى على توقيت تطبيقها، فقد يكون قبل وقوع الخسارة كتدريب السائقين مثلا، وقد يكون أثناء وقوع الحادث كتصميم أكياس هوائية لتخفيف من كمية الضرر، وقد يكون بعد وقوع الخسارة كالتفاوض مع المتضررين والتسوية خارج المحكمة.[2]

ت -أسلوب تحويل المخاطر

ينشأ عن بعض العقود القانونية أن يتم نقل أو تحويل المخاطر من طرف إلى طرف آخر مقابل سداد تكلفة نقل وتحمل هذه الأخطار، وفيما يلي بيان لأهم العقود القانونية:

- عقد تأمين المخاطر: هو نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد الموجودة لدى صاحب الخطر وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلى الهيئة التي تتعهد بتعويضه عن كل أو جزء من الخسارة التي يتكبدها أصحاب الخطر، وهذه الهيئة تكون منفصلة عن الأفراد والمشروعات يطلق عليها هيئة التأمين يكون شغلها

[1] بلعزوز بن علي، استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية، مجلة الباحث، العدد 07، 2009-2010، ص335.

[2] Emmett J.vaughan, Therese M.vaughan, Fundamentals of risk and insurance, John wiley &sons, inc., USA, Tenth edition, 2007, p18.

الشاغل هو تجميع الأخطار وفرزها وتنويعها ونقل عبء الخطر إليها في نظير أن يتحمل كل واحد من أصحاب الأخطار تكلفة الخطر الذي يدفعه مقدما في معظم الأحوال، بمعنى أن التعويض الذي تدفعه الهيئة الخاصة بالتأمين لصاحب الخطر يتجمع من الأموال التي يدفعها أصحاب الخطر لها نظير عملية التجميع هذه.[1]

– عقد النقل: بموجب هذا العقد يتحمل الناقل مسئولية وصول البضائع سليمة في مقابل زيادة في أجر النقل الأساسي أو الأصلي وهذه الزيادة تمثل تكلفة نقل الخطر من صاحب البضاعة إلى الناقل.[2]

– عقد التشييد أو البناء: بمقتضاه يمكن لصاحب البناء أن يحمل مقاول البناء الأخطار المختلفة أثناء عملية البناء أو التشييد كأخطار السرقة لمواد البناء أو حريق، في مقابل زيادة في أجر عقد المقاولة وهذه الزيادة تمثل تكلفة نقل الخطر.[3]

– عقد الإيجار: ينص في بعض الحالات على تحمل المستأجر للخسائر المترتبة على تعرض المبنى للتهدم أو تصدع بما في ذلك المسؤولية المدنية قبل الغير،حيث أن المالك يكون مسئولا أصلا عن هذه الخسائر فإنه يتم الاتفاق على تحمل المالك لتكلفة تحويل الخطر إلى المستأجر وتتمثل هذه التكلفة في تخفيض عقد الإيجار وأيضا يستطيع المستأجر أن يحول إلى المالك الخسائر التي تنتج عن تعرض المبنى لحادث حريق كان من المفروض أن يتحملها هو، وتتم عملية التحويل مقابل زيادة في إيجار المبنى عن الإيجار العادي.[4]

أما بالنسبة للبنوك الإسلامية فهي تختلف عن البنوك التقليدية في بعض الجوانب، ذلك أنها تتبع مجموعة من الطرق والأساليب للتقليل من حدة المخاطر التي يمكن أن تواجهها، ومن أهم الأساليب الفعالة في عملية إدارة المخاطر نجد:[5]

- الالتزام بالوعد: الرأي الراجح بين الفقهاء هو جواز إلزامية الوعد، لأن فيه مصلحة، وأن ذلك يعفي أطراف العملية التمويلية من الخسارة وإلحاق الضرر، ويزيد الثقة في المعاملات، ويجوز لدائرة إدارة المخاطر أن تطبق مسألة إلزامية الوعد في العقود المختلفة.
- التصكيك وصناديق الاستثمار:والهدف منها مراعاة عدة أمور أهمها:

–تقليل مخاطر الاستثمار بتوزيعها من خلال تعدد منافذ الاستثمار.

–التخلص من التركيز الشديد في التمويل قصير الأجل المسيطر على أعمال البنوك الإسلامية.

---

[1] سلامة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص71.

[2] شوقي سيف النصر سيد، الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين، دار النشر غير مذكورة، الطبعة الثالثة،مصر، 1998، ص38.

[3] شوقي سيف النصر سيد، نفس المرجع، ص39.

[4] ممدوح حمزة أحمد، ناهد عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص185.

[5] طهراوي أسماء، حبيب عبد الرزاق، إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 19، العدد1، 2013، ص60.

- تنويع وتوزيع الاستثمار:لتخفيف من حدة المخاطر على البنوك الإسلامية القيام بتنويع محفظتها الاستثمارية توزيع استثماراتها على عدة قطاعات ومناطق جغرافية وفئات مختلفة من الزبائن.
- غرامات التأخير:أي تغريم المدين المماطل على الدفع بقدر تخلفه عن السداد في الأجل، وهي وسيلة ردع تمنع المماطلة ولا تقع في الربا المحرم.
- تطوير وسائل تسيير الأخطار ونقلها كالتأمينات التكافلية، وتوريق حقوق ملكية الأسهم، واللجوء إلى عقود السلم والاستصناع،..).
- أخذ ضمانات حقيقية:وذلك لمواجهة الحالات الخاصة مع مراعاة أحكام الشريعة الإسلامية في هذا الجانب.
- الالتزام بمعايير الرقابة الدولية والمتمثلة في معايير بازل(1، 2و3).

المطلب الثالث: منهج عمل إدارة المخاطر وفقا لمتطلبات لجنة بازل

تعتبر لجنة بازل بالغة الأهمية لتفعيل إدارة المخاطر في البنوك، حيث أنها تمثل دعامة تقوم عليها العديد من القواعد المنظمة لعمليات البنوك، كما أنها تلفت عناية الإدارة لمستويات الحيطة الواجب اتخاذها، وعليه فإن المنهج الذي تقوم عليه إدارة المخاطر في إطار لجنة بازل يعتبر عامل أساسي لتقييم أداء البنوك.

الفرع الأول:مفهوم لجنة بازل وأهدافها

أولا:نشأة لجنة بازل

يعتقد البعض أن الاهتمام بموضوع كفاية رأس المال يعود إلى أزمة الديون العالمية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث يعتبر السبب الحقيقي الوحيد لصدور مقررات بازل المعروفة باسم"بازل 1"، والواقع أن الاهتمام بكفاية رأس المال يعود إلى فترة طويلة قبل ذلك، ففي منتصف القرن التاسع عشر، صدر قانون لبنوك الولايات المتحدة الأمريكية يحدد الحد الأدنى لرأس مال كل بنك وفقا لعدد السكان في المنطقة التي يعمل فيها، وفي منتصف القرن العشرين زاد اهتمام السلطات الرقابية عن طريق وضع نسب مالية تقليدية مثل حجم الودائع إلى رأس المال وحجم رأس المال إلى إجمالي الأصول، ولكن هذه الطرق فشلت في إثبات جدواها خاصة في ظل اتجاه البنوك نحو زيادة عملياتها الخارجية، وعلى وجه التحديد البنوك الأمريكية واليابانية، وهو ما دفع بجمعيات المصرفيين في ولايتي "نيويورك وإلينوي" بصفة خاصة سنة 1952م إلى البحث عن أسلوب مناسب لتقدير كفاية رأس المال عن طريق قياس حجم الأصول الخطرة ونسبتها إلى رأس المال.[1]

[1] ميساء محي الدين كلاب، دوافع تطبيق دعائم بازل2 وتحدياتها "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2007، ص26.

ونتيجة التطورات التي حدثت بعد عام1974م من انهيار لبعض البنوك، ظهرت مخاطر جديدة لم تكن معروفة في السابق مثل مخاطر التسوية ومخاطرة الإحلال لذلك تشكلت لجنة بازل للرقابة المصرفية من مجموعة الدول الصناعية العشر في نهاية 1974م تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل السويسرية، وقد أقرت لجنة بازل عام1988 معيارا موحد لكفاية رأس المال ليكون ملزما لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي،كمعيار دولي أو عالمي، وفي عام 2001 تقدمت لجنة بازل بمقترحات أكثر تحديدا وتفصيلا حول الإطار الجديد لمعدل الملائمة المصرفية، ووضعت مهلة التطبيق حتى عام2005 وسميت باتفاقية بازل2.[1]

ثانيا:أهداف لجنة بازل

من بين الأهداف التي ترمي إليها اتفاق بازل1نذكر:[2]

- المساعدة على تقوية النظام المصرفي الدولي، وخاصة بعد تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، فقد توسعت المصارف كثيرا في تقديم قروضها لدول العالم الثالث، مما أضعف مراكزها المالية إلى حد كبير.
- إزالة مصدر مهم للمنافسة غير العادلة بين المصارف والناشئة من الفروقات في المتطلبات الرقابية الوطنية بشأن رأس المال المصرفي.
- تحسين الأساليب الفنية على أعمال المصارف وتسهيل تبادل المعلومات حول تلك الأساليب بين السلطات النقدية.
- العمل على إيجاد آليات للتكيف مع التغيرات المصرفية العالمية والتي تنبع من التحرر المالي وتحرير الأسواق النقدية من المصارف، بما في ذلك التشريعات واللوائح والمعوقات التي تحد من اتساع وتعميق النشاط المصرفي للمصارف عبر أنحاء العالم في ظل الثورة التكنولوجية والمعرفية.

من بين الأهداف التي ترمي إليها اتفاق بازل 2 والمتعلقة بإدارة المخاطر:[3]

- وضع طرائق قياس منظورة لإدارة المخاطر المصرفية.
- التقريب لأكبر درجة ممكنة بين حجم رأس المال المطلوب وحجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف.
- إيجاد مدخل للتفاهم بين مسئولي البنك والسلطات الرقابية فيما يتعلق بقياس إدارة المخاطر والعلاقة بين حجم رأس المال والمخاطر.

---

[1] هيثم عبد القادر الجنابي، قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل 2 دراسة تطبيقية، مجلة كلية المأمون الجامعة، العراق، العدد الثامن عشر، 2011، ص76.

[2] زهراء ناجي عبيد المالكي، أحمد محمد فهمي سعيد، دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل 1و2 في المخاطر الائتمانية:دراسة حالة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، العدد 24، مجلد8، الفصل 3، 2013، ص227.

[3] وفيق حليمي الأغا، نسيم حسن أبو جامع، توافق معايير بازل 2 وإدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العراق، العدد 105، مجلد33، 2011، ص146.

- رفع درجة الشفافية للمخاطر التي يتعرض لها المصرف بأن تتاح المعلومات الكافية وفي الوقت المناسب للزبائن الذين يتعاملون مع المصرف، حيث أنهم يشاركون في المخاطر التي يتعرض لها المصرف.

الفرع الثاني:مقررات لجنة بازل حيث تم وضع ثلاثة مقررات تمثل ثلاثة دعامات لإدارة المخاطر:

أولا:مقررات لجنة بازل1

يقصد بمفهوم كفاية رأس المال مقدار رأس المال المناسب للهيكل المالي للمصرف، ومن المفترض أن رأس المال الممتلك يخدم أغراضا معينة، ومستوى رأس المال قد يصبح غير كافي إلى المدى الذي لا يخدم هذه الأغراض، وقد جرى الاتفاق في إطار مباحثات لجنة بازل 1 على تقسيم رأس المال على شريحتين، وذلك لتحقيق أهداف رقابية:

- الشريحة الأولى: وتمثل رأس المال الأساسي، وتشمل رأس المال المدفوع المتمثل بالأسهم العادية، والاحتياطات المعلنة
- الشريحة الثانية: ويمثل رأس المال المساند أو التكميلي، ويشمل احتياطات تقييم الموجودات ومخصصات الاحتياطات العامة، لخسائر القروض، والقروض طويلة الأجل من الدرجة الثانية.[1]

وفقا للمعايير التي حددتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، ينبغي أن تكون نسبة كفاية رأس مال المصارف المحسوبة على أساس عنصر المخاطر 8% على أقل تقدير،[2] وعلى الرغم من صعوبة تحديد كفاية رأس المال لمصرف ما بسبب صعوبة التنبؤ بسلوك المودعين والمقترضين في المستقبل تمكن الخبراء من وضع عدة مؤشرات لاحتساب مدى كفاية رأس المال لعل أهمها:[3]

1. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع: وتقيس هذه النسبة قدرة المصرف على رد الودائع من رأسمالها.
2. نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات: وتوضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يذهب إليه المصرف في الاعتماد على حق الملكية في تمويل الموجودات، وزيادة هذه النسبة تحقق الحماية الأفضل للمودعين، وهو ما تهدف إليه إدارة البنك، إلا أن هذه النسبة لا تمثل مقياسا دقيقا لكفاية رأس المال لأنها لا تميز بين موجودات المصرف تبعا لدرجة المخاطرة.
3. نسبة حق الملكية إلى مجموع الموجودات ذات المخاطرة: وتعد هذه النسبة منطقية إلى حد ما، لأن حق الملكية هو الحارس الأخير ضد المخاطر التي يتعرض لها المصرف في موجوداته وليس في ودائعه، فالودائع في حد

---

[1] مصطفى كامل رشيد، مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67، 2007، ص238.

[2] لوقا إريكو، ميترا فرح بخش، النظام المصرفي الإسلامي:قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة، ورقة صندوق النقد الدولي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد الإسلامي، مجلد13، 2001، ص45.

[3] سجى فتحي محمد، متطلبات بازل1وبازل2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، مجلة تنمية الرافدين، العدد91، المجلد30، 2008، ص264.

ذاتها لا تحوي خطورة إلا إذا استخدمت في القروض والاستثمارات، وتشير هذه النسبة إلى استبعاد الموجودات التي لا تشمل على مخاطر ائتمانية مثل الأرصدة لدى البنك المركزي والمصارف التجارية وأذونات الخزانة والسندات الحكومية، ويستدل من هذا المعيار قدرة حق الملكية على مواجهة مخاطر عدم التسديد الناجمة عن الموجودات ذات المخاطرة التي تمثل كل موجودات المصرف باستثناء القروض المضمونة من قبل الحكومة، فضلا عن الموجودات غير الخطرة، إذ تختلف درجة المخاطرة باختلاف طبيعة الموجودات التي يتم تمويلها بالودائع، وعليه فإن حجم رأس المال الملائم للمصرف يتوقف على حجم الموجودات المعرضة للمخاطر ودرجة المخاطرة في كل من هذه الموجودات، ومن خلال الجدول التالي يتضحأوزان المخاطر حسب أصناف الموجودات والذي ورد حسب بازل1:

جدول رقم(01): يبين أوزان المخاطر حسب أصناف الموجودات[1]

درجة المخاطرة	الفقرات
%0	الموجودات النقدية والمطلوبات المعززة بضمانات في دولOECD؛ والمطلوبات من الحكومات والمصارف المركزية.
%20	المطلوبات من التنمية الدولية، المطلوبات المعززة بضمانات وأخرى لمصارف مسجلة في OECD وكذا القروض المضمونة من قبل مصارف مسجلة خارجOECD (لأجل أقل من سنة)؛ المطلوبات لمؤسسات عامة غير مسجلة فيOECD .
%50	القروض المضمونة بالكامل بمرهونات على العقارات السكنية المشغولة أو التي سوف تشغل من قبل المقترض أو تلك التي تؤجر.
%100	المطلوبات من القطاع الخاص؛ والمطلوبات من المصارف المسجلة خارج OECD؛ والمطلوبات على الحكومات المركزية خارج OECD؛ المباني والآلات والمعدات وغيرها من الموجودات الثابتة؛ العقارات والاستثمارات الأخرى؛ أدوات رأس المال الصادر من قبل مصارف أخرى.

وعليه أصبح رأس المال يتكون من ركيزتين، أولهما: رأس المال الأساسي الذي يمثل الحسابات الدائمة لحقوق المساهمين، والتي تمثل أمانا حقيقيا لحقوق المودعين من رأس المال الأساسي، الذي يتضمن الأسهم العادية والممتازة والاحتياطات المعلنة، مثل الاحتياطي القانوني والاختياري والأرباح المدورة، ويجب أن لا يقل رأس المال الأساسي إلى مجموع الموجودات عن(4%)، وثانيهما: رأس المال المساند الذي يمثل الاحتياطات غير المعلنة، التي تتكون من الأرباح غير المفصح عنها والتي لا يترتب عليها أية التزام، وإعادة تقييم المصرف لموجوداته الثابتة،

[1] إخلاص باقر النجار، اتفاقية بازل2وانعكاساتها على المصارف العربية، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 20، 2008، ص29.

والمخصصات المرصودة لدرء مخاطر متوقعة، ويجب أن لا يزيد رأس المال المساند إلى مجموع الموجودات عن(100%) من رأس المال الأساسي، وبذلك تصبح الركيزتين قابلة للشمول في قاعدة رأس المال.[1]

قاعدة رأس المال= (رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)/ إجمالي الموجودات المرجح.

بالرغم من أن إطار بازل 1 وبعد تعديله عام 1995، قد ساعد على تقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي العالمي، كما عزز المساواة التنافسية بين المصارف الناشطة عالميا، وقد تطور النظام المالي والصناعة المصرفي بشكل كبير ومتواصل، الأمر الذي جعل بازل 1 مؤشرا غير كاف لقياس الصحة المالية للمؤسسة المصرفية، وإن تثقيل القديم لمخاطر الموجودات يساهم في توفير مقياس للمخاطرة الاقتصادية، نظرا لأن درجات التعرض لمخاطر التسليف تعد غير كافية من أجل التمييز بشكل مناسب بين مخاطر عدم سداد المقترضين المتنوعة.

وهناك نقطة ضعف أخرى تتعلق بقدرة المصارف على مراجحة متطلبات رأس المال من قبل سلطاتها الرقابية، واستغلال الفروقات بين المخاطر الاقتصادية الحقيقية، كما أن بازل 1 لا يوفر الحوافز المناسبة لتقنيات إدارة المخاطر التسليفية، وأنه يضخ متطلبات رأس مال دنيا بالنسبة للمصارف الناشطة عالميا؛ بحيث يتضمن كشوف بنود خارج الميزانية ونظاما لتشغيل المخاطر، بحيث تهدف جزئيا إلى التأكيد على أن المصارف لم تعرقل من حمل أصول ذات مخاطر متدنية، كما أن التصنيف الهش لديون المصارف، حيث يحدد(0%) لديون حكومات دولOECD و(20%) للتسليفات بين مصارف هذه الدول، و(50%) للمرهونات العقارية و(100%) لباقي الالتزامات، وإن هذا التصنيف يبتعد عن الواقعية، إذ أن هذا التصنيف يطبق بغض النظر عن وضعية الدين الفعلية للطرف المدين، حيث أن الحكومة التي تنتمي إلى دولOECD، والذي يتميز بتصنيف ائتماني متدن هو أرخص لتمويله من دين موجه إلى مقترض تجاري، حيث يفترض في حالة هذا المقترض الالتزام بنسبة(8%) لكفاية رأس المال أوزان المخاطرة حسب أصناف الموجودات، ضف إلى ذلك قدرة المصارف على التلاعب بمتطلبات رأس المال من خلال منتجات مالية ابتكارية كالمشتقات، قد طرحت مشكلات إضافية عند التطبيق فمن خلال مراجحة رأس المال الرقابية المتطورة، استطاعت بعض المصارف تجنب متطلبات رأس المال المحددة وفق بازل1 وتتضمن تقنيات توريق الديون والمشتقات والمنتجات والأدوات المالية المماثلة.

ثانيا:مقررات لجنة بازل2

شهدت الساحة المصرفية في السنوات الأخيرة جهودا حثيثة من قبل لجنة بازل لوضع صيغة جديدة لمقررات كفاية رأس المال المعروفة ببازل2 مكملة لاتفاقية بازل1 التي وضعت عام1988 لتدعيم الملاءمة المالية

[1]إخلاص باقر النجار، نفس المرجع، ص23.

للمصارف، مما شكل تحديا مهما أمام الصناعة المصرفية، [1] وقد جاءت مقررات لجنة بازل 2 لتتلافى الأخطاء الحاصلة في مقررات لجنة بازل 1، وإن الأهمية التي انبثقت منها إجراء التعديل لصالحها، حيث جاءت مقررات بازل2 بما يلي:[2]

1 -زيادة كفاية رأس المال المصرفي لتصبح (12%) بدلا من (8%) وتتمتع السلطة الرقابية بصلاحية فرض زيادة على رأس المال، و/أو حدود على جميع مخاطر الكبيرة، إذا اقتضى الأمر، بما في ذلك بالنسبة للمخاطر التي لا ترى السلطة الرقابية أنه تم التحوط لها بشكل كاف من خلال العمليات التي أبرمها المصرف، وتدرج المخاطر سواء في ميزانية أو خارج الميزانية في عملية احتساب متطلبات رأس المال المقرر، [3] كما تعكس متطلبات رأس المال المحددة، حجم المخاطر وأهمية المصارف في النظام المصرفي، في إطار الأسواق وظروف الاقتصادية الكلية التي تعمل فيها المصارف وتقيد تراكم الرفع المالي في المصارف والقطاع المصرفي، وقد تنص القوانين والأنظمة في دولة ما على معايير أعلى لكفاية رأس المال الكلي من المتطلبات الحالية.[4]

2 -استخدام التصنيف الداخلي للقروض كأحد أسس احتساب درجة وأوزان المخاطر؛ وبموجب التصنيف الداخلي على البنوك تقسيم مخاطر الإقراض لديها تحت البنود التالية:[5]

أ - شركات كبيرة ومتوسطة الحجم.

ب -بنوك.

ت -الحكومات.

ث -قروض التجزئة، قروض الاستهلاك، والقروض العقارية.

ج -تمويل المشاريع، وبالأخص المشاريع الفردية والقروض العقارية التجارية.

ح -الملكية: استثمارات رأس المال المبادر.

3 -قياس المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية بمعناها الواسع.

4 -زيادة مستوى الشفافية والإفصاح.

5 -الأسس العلمية الخاصة بقواعد الملاءمة المالية للمصارف فإن يمكن إيجازها بالآتي:

- نظام إدارة المخاطر المصرفية الخاص بكل مصرف والمراجحة المفروضة عليه من البنك المركزي.
- نظام التصنيف الداخلي للمقترضين والقروض والتسهيلات.
- السماح باستخدام أدوات التحوط وكيفية مراقبتها وفي الإطار الذي يحدده البنك المركزي.

---

[1] سجى فتحي محمد، مرجع سبق ذكره، ص268.

[2] مصطفى كامل رشيد، مرجع سبق ذكره، ص254.

[3] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)، صندوق النقد العربي، 2014، ص81.

[4] اللجنة العربية للرقابة المصرفية، نفس المرجع، ص82.

[5] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص274.

- زيادة مستوى الإفصاح في ميزانيات المصارف، ولاسيما فيما يتعلق بحجم المخاطر الثلاث سالفة الذكر وحجم المخصصات الواجب تجنب كل منها.
- نوعية البرامج التكنولوجية التي تستخدم في تحديد هذه المخاطر وقياسها وإصدار الإحصائيات المختلفة المتعلقة بها.
- أن تكون كفاءة السلطات الرقابية على أعلى مستوى لضمان رقابة فاعلة.
- وضع أساس الكمي لقياس مخاطر العمليات.

من الجدير بالذكر أن معيار بازل 2 يهدف إلى رفع الأمان والمتانة في الجهاز المالي وإلى زيادة المنافسة النوعية، ويسهم المعيار الجديد في إيجاد مدخل شامل للتعامل مع المخاطر، ويركز على البنوك النشطة دولي والتي لديها مستويات مختلفة من التعقيد،[1] حيث سمحت هذه الاتفاقية بتغطية كبيرة للمخاطر البنكية.

وبما أن معيار كفاية رأس المال المعدل جاء ليعكس التغيرات في هيكل وممارسات الأسواق المالية والبنوك، فقد كان للبنوك الإسلامية نصيب في هذا،وذلك بالتنسيق بين مجلس الخدمات الإسلامية ولجنة بازل بإصدار عيار كفاية رأس المال للمؤسسات(عدا مؤسسات التأمين) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، وفي 2005 تم إصدار وثيقة تتضمن معادلة نسبة كفاية رأس المال:[2]

[إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل]
ناقصا
إجمالي الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها المملوكة من حسابات الاستثمار المقيدة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)
ناقصا
(1-α)[أوزان الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من حسابات الاستثمار المطلقة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)]
ناقصا
α[الموجودات المرجحة حسب أوزان مخاطرها الممولة من احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار التابعة لحسابات الاستثمار المطلقة(مخاطر الائتمان+مخاطر السوق)]

وفي نفس العام تم إصدار المبادئ الإرشادية لإدارة المخاطر للمؤسسات(عدا المؤسسات التأمينية) التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية، وحدد من خلالها أنواع وأصناف المخاطر التي تتعرض لها المصارف الإسلامية، وذلك من خلال توزيعها على ستة أنواع تتمثل في مخاطر الائتمان، والسوق، والتشغيل، والسيولة، ومعدل العائد، بالإضافة إلى مخاطر الاستثمار في رؤوس الأموال، وحدد الإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر والتي

[1] شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص272.
[2] موسى عمر مبارك أبو محيميد، مرجع سبق ذكره، ص60.

يتوجب على المصارف الإسلامية اتبعها لمواجهة كل نوع من أنواع هذه المخاطر، [1] كما بينت بازل2 أن توفر نظام جديد للتقييم الداخلي والمراقبة الجيدة لخطر الأصول من شانه أن يطور ثقافة إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، كما يسهل تطبيق المعايير الدولية للتنظيم شريطة أن تأخذ الجانب الإسلامي بعين الاعتبار. [2]

ثالثا:مقررات لجنة بازل3

توصلت لجنة بازل في بداية يوليو 2010 إلى عقد اتفاقية جديدة سميت بـ"بازل 3"، أعادت صياغة كل م مفهوم رأس المال والسيولة، وقد تضمنت المعايير الجديدة التي وضعتها اللجنة الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال المطبق على البنوك من أجل تعزيز صلابة الجهاز المصرفي ضد الأزمات، وتعد الاتفاقية الجديدة عنصرا مهما في برنامج خاص وضعه مجلس الاستقرار المالي(CSF) بهدف تأسيس نظام مالي قوي ومرن أمام فترات الضغط، جاءت نتيجة لما خلفته الأزمة المالية العالمية التي كشفت عن وجود عدة نقائص على مستوى البنوك في إدارة المخاطر، وفي الإجراءات المتبعة من أجل المراقبة والمراجعة....إلخ، كما أكدت الأزمة على ضرورة تواجد نظام رقابي فعال وقادر على ضمان التنفيذ الكامل لقوانين الحيطة والحذر لتجنب مشكلة المخاطر المعنوية التي تتواجد في البنوك الكبرى وتشجيع التطبيق الصارم لإدارة المخاطر والحصول على المعلومات الجيدة والصحيحة الخاصة بالعملاء، [3] والشكل التالي يلخص أهم معالم الاتفاقية الجديدة.

[1] محمد عبد الحميد عبد الحي، مرجع سبق ذكره،ص32.

[2] طهراوي اسماء، بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص73.

[3] طهراوي اسماء، بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص70.

مخطط بياني رقم(08): يبين أهم ركائز اتفاقية بازل3[1]

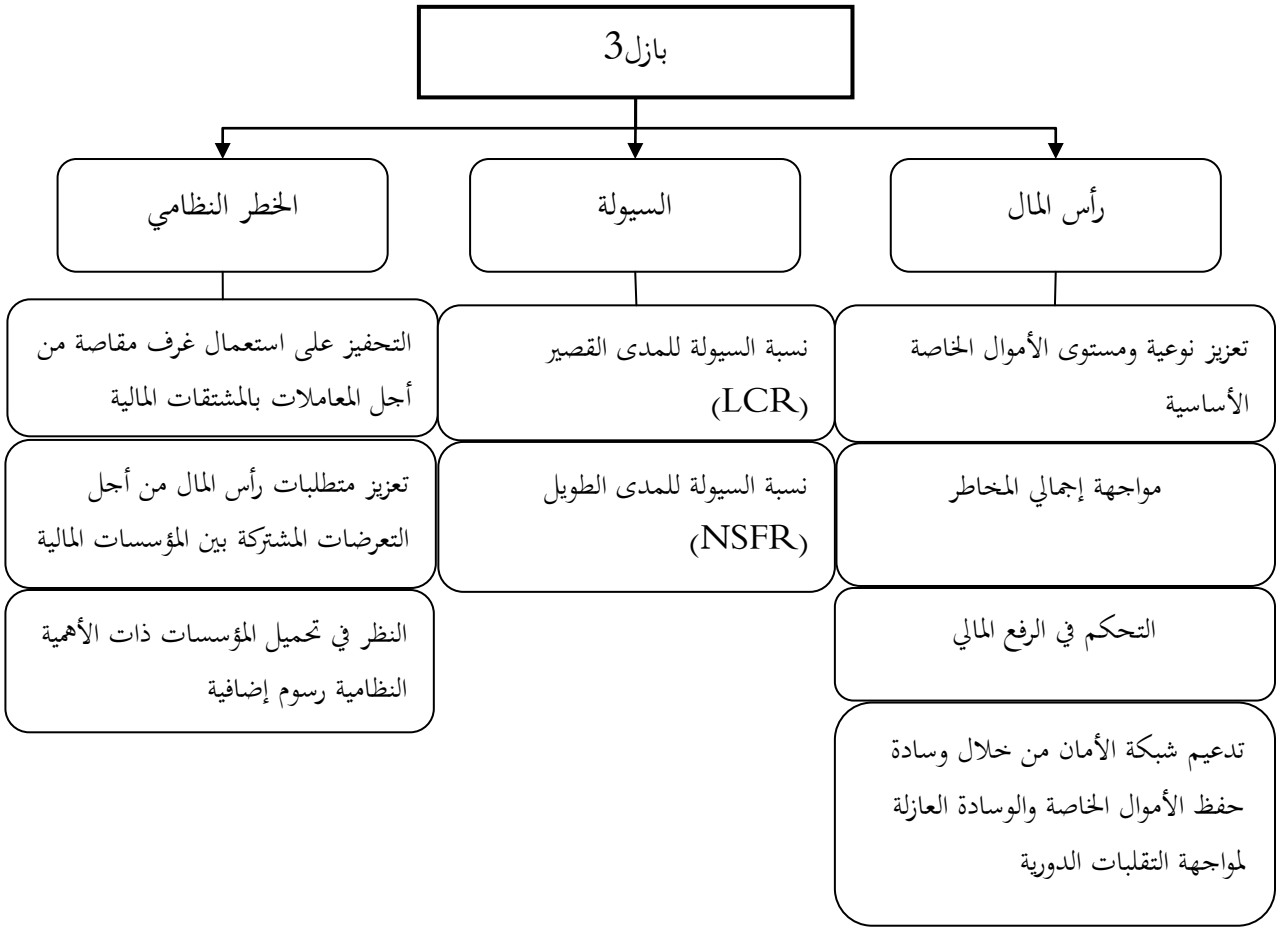

ومن خلال الشكل يتضح لنا أن تملك اتفاقية بازل3 تأثير على الأعمال المصرفية لأنها:[2]

– تحسن من نوعية وبنية وشفافية قاعدة رأس مال المصرف: إذ إن تحسين نوعية رأس المال يؤدي إلى تحسين القدرة على استيعاب الخسائر وبالتالي متانة وصلابة البنوك في وجه الأزمات.

– ترفع نسبة كفاية رأس مال البنوك: إذ يعد من أهم المعايير المعتمدة لقياس متانة المؤسسات المصرفية من الناحية المالية، حيث يتوجب من جهة الرفع في الحد الأدنى لرأس المال من(2%) إلى(4,5%)، وكذا بالنسبة لرأس المال الأساسي يتوجب رفعها من(4%) إلى(6%)، ومن جهة أخرى يجب على البنوك أن تمتلك صندوقا لاحتياطي رأس المال الإضافي الذي يقدر بـ(2,5%) من أسهمها المشتركة، لأنه في حالة عدم توفر هذا الاحتياطي سيكون هناك تأثيرات مباشرة، فكلما كانت رؤوس الأموال تقترب من متطلبات الحد الأدنى كانت البنوك أكثر محدودية في توزيع الأرباح، وهذا الاحتياطي سيسمح للبنك دعم عملياته في فترات الضغط، وبالتالي فإن الزيادة في الحد الأدنى لرأس المال في البنوك(على مستوى العالمي) كان من أجل استيعاب

[1] ذهبي ريمة، مرجع سبق ذكره، ص103.

[2] طهراوي اسماء، بن حبيب عبد الرزاق، مرجع سبق ذكره، ص 81.

الخسائر(امتصاص الخسائر) في فترة الأزمات دون النزال تحت الحد الأدنى، حيث تم الرفع من معدل الملاءمة لرأس المال من 8%إلى 10,5%، وهذا يعني أن على البنوك الالتزام بهذا البند وتوفير رؤوس أموال إضافية.

– تخفيض من المخاطر النظامية: التعديل الذي شمل رأس المال يهدف من جانب آخر إلى مواجهة الخطر الذي يمس النظام برمته، أي الخطر الذي يسبب اضطرابات في النظام المالي ومن ثم زعزعة الاستقرار للاقتصاد الكلي، وبالتالي فإن تعزيز متطلبات الحيطة في القطاع المالي على النحو المقترح من طرف لجنة بازل سيكون له تأثير كبير على تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات، وقد تطرقت الاتفاقية إلى عنصر مهم يتمثل في متطلبات الحد الأدنى للسيولة، ومن الواضح أن لجنة بازل ترغب في بلورة معيار عالمي للسيولة، فهي تقترح اعتماد نسبتين.

– معيار السيولة على المدى القصير: ويعرف بنسبة تغطية السيولة (LCR)، وتم تنفيذه في 2015، وهو يهدف إلى جعل المصرف يلبي ذاتيا احتياجات السيولة في حال طرأت أزمة.

– معيار السيولة على المدى الطويل (NSFR) ويهدف إلى أن يتوفر للمصرف مصادر تمويل مستقرة لأنشطته.

الفرع الثالث:ضرورات الالتزام بمتطلبات لجنة بازل بالنسبة للدول العربية

في ظل التحديات المنافسة وحتمية التكيف مع تطورات العالمية الرامية لتوحيد المعايير في شتى المجالات، كان هناك أيضا ضرورة للالتزام بمتطلبات لجنة بازل، وهي تتحدد من خلال أربعة ضرورات:[1]

1. أن البنوك العربية لم تكن يوما ما منغلقة على ذاتها أو إطارا دولها أو وطنها العربي فقط، بل على العكس من ذلك فقد باتت منفتحة وبشكل واسع على الأسواق العالمية،وما يؤشر على هذا التوجه المصرفي العربي بالخارج والأجنبي في الدول العربية، والتزايد المطرد لحجم المعاملات والذي يمكن أن يعبر عنه بحجم الموجودات والمطلوبات والتي بلغت عام 2002 ما يزيد عن 150 مليار دولار لتصل في نهاية 2004 إلى 173مليار دولار.
2. لم تغب الدول العربية ممثلة في أنظمتها المصرفية المركزية وسلطاتها النقدية عن الاجتماعات العالمية التي مهدت لاتفاق لجنة بازل 2 وقررت محدداته ومتطلباته، ولقد جاء التمثيل العربي للأنظمة المصرفية العربية في إطار لجنتين على تواصل التنسيق مع لجنة بازل.
3. اتخذت المصارف العربية ومنذ تسعينات القرن الماضي سياسات واضحة تقضي بالتواجد المصرفي العربي على الساحة الدولية وذلك من خلال التزامها باعتماد القواعد والمعايير التي جاء بها الاتفاق الأول والتي

[1]حبار عبد الرزاق، الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي–حالة دول شمال إفريقيا–، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، ص88.

عملت بموجبها الصناعة المصرفية العربية وقتذاك، فضلا عن أخذها بالتوجه العالمي في العديد من المجالات الدولية على غرار مبادئ وقواعد المحاسبة المالية، مبادئ وتوصيات الـFATF في مجال غسيل الأموال...الخ.

كما تشكل الصعوبات والتحديات التي تواجه القطاع المصرفي العربي الدافع القوي للأخذ بأحكام لجنة بازل.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق كل الجوانب المتعلقة بالبنوك التقليدية وكذا البنوك الإسلامية، والدور الذي تلعبه في كافة مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان، ومدى أهميتها في الدول النامية خاصة باعتبارها عامل من عوامل التنمية الاقتصادية، للبنوك تأثير كبير ليس فقط على الملاك (المساهمين)، بل أيضا على المقترضين في حالة تعثرها فذلك يؤدي إلى ضياع حقوق المودعين وقد يمتد تأثيره على البنوك الأخرى والقطاع الاقتصادي في البلد، لهذه الأسباب فإنها تخضع للرقابة من عدة جهات التي يكون هدفها هو تعزيز أنظمة الضبط والرقابة الداخلية وخطوط الدفاع للحد من حالات الاحتيال وغسيل الأموال وارتكاب الأخطاء، ومن بين الهيئات الرقابية نذكر إدارة المخاطر، التي تسهم في كشف، تقييم وتحليل المخاطر التي تواجه البنوك، بالإضافة إلى التدقيق الداخلي الذي سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الموالي.

الفصل الثاني

نظرة في مضمون التدقيق الداخلي وآلية عمله

تمهيد

بالرغم من أن الكثير من المؤسسات لا تولي أهمية كبيرة لدور التدقيق ضمن عملياتها، إلا أنه يعد صمام الأمان بالنسبة لها، وذلك لما يوفره من مزايا تكسب المؤسسات كفاءة وفاعلية في أداء عملياتها، وفي تعاملها مع المحيط سواء الداخلي أو الخارجي، فهو يكشف الفرص الواجب انتهازها، والمخاطر الواجب التحوط منها، كما يبين نقاط الضعف في المؤسسة وكذا نقاط القوة؛ وبما أن عمل المدقق الداخلي هو التأكد من عرض صادق لأرصدة القوائم المالية، فعليه أن يوجه جُل اهتمامه لنظام الرقابة الداخلية، ذلك أن هذا الأخير مرتبط بباقي خطوات عملية التدقيق؛ بوجه عام، هدف نظام الرقابة الداخلية، ليس فقط التوفيق بين تصرفات وسلوكيات الموظفين بأهداف المؤسسة التي تسعى لتحقيقها، وإنما يوجه عنايته أيضا لأساليب الرقابة المحاسبية والإدارية، وعلى المدقق الداخلي مراعاة مدى الالتزام بذلك والتحقق من عدم وقوع أي مخالفات أو انحرافات.

ولهذا فإننا سنتطرق لعدة نقاط في هذا الفصل، وهي كالتالي:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي.
- المبحث الثاني:أخلاقيات المدقق الداخلي وعلاقته بالأطراف الأخرى.
- المبحث الثالث:نظام الرقابة الداخلية.

المبحث الأول:الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي

في هذا المبحث ارتأينا البدء من بدايات ظهور التدقيق حتى وقتنا الحالي، والتطرق لأنواع التدقيق من حيث الشخص القائم بالعملية وكذا ومن حيث نطاق العملية المراد القيام بها، كما عرجنا على أهمية وظيفة التدقيق الداخلي ضمن هيكل التنظيمي للبنوك، وأهم عمليات التدقيق الداخلي بداية بمتابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها، ووصولا إلى مراعاة التزام الموظفين بها، وأيضا معايير التدقيق الداخلي المنظمة لعمل المدقق.

المطلب الأول:مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته

يتناول الجزء نشأة التدقيق، مفهومه، أنواعه، وتعريف التدقيق الداخلي، خصائصه، ووضعيته ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات.

الفرع الأول:نشأة التدقيق ومفهومه

يرجع أصل التدقيق إلى العصور الوسطى والتدقيق في المعنى الحديث يعود إلى عصر دخول الشركات الصناعية الكبرى إلى حيز الوجود وتطور التدقيق مع تطور تلك الصناعة ويعود التدقيق في شكله البسيط إلى التطور في النّظام المحاسبي بشكل أساسي حيث أصبح من الضروري أن يعهد إلى شخص يقوم بالتحقق من حسن استغلال الموارد المتاحة لدى شخص أخر، حيث أن قدامى المصريين كانوا يقوموا بتعيين شخصين لتسجيل الأمور التي ترد، ويقوم شخص أخر بعملية التدقيق لما قاما به هؤلاء الأشخاص من تسجيل؛ [1] بعد ذلك تحسنت عمليات التسجيل والتدقيق بعد تنظيم الحسابات على أساس الطريقة المزدوجة التي اكتشفها العالم الإيطالي لوكا باشيلو(LucaPaciolo) ونشرها في كتابه الذي ظهر في مدينة البندقية في القرن الخامس عشر عام1494؛[2]ويسجل التاريخ أن المدقق اليوناني كان يستمع إلى القيوم المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على صحتها وسلامتها فكلمة تدقيق مشتقة من كلمة لاتينية (Audiure) وتعني يستمع.

وكنتيجة للثورة الصنّاعية والاختراعات وازدهار التجارة في أوروبا أدى إلى ظهور المشروعات الكبيرة واتساع نشاطها وزيادة رأسمالها وذلك ما يعتبر من أهم العوامل التي ساعدت على تطوير مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات وزيادة الطلب على خدمات المحاسبين، فقد ظهرت الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة، مما ساهم في انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى زيادة رغبة الملاك المساهمين إلى خدمات المحاسبين والمدققين لحماية مصالحهم وحقوقهم وحسن تصرف الإدارة، وبهدف تنظيم هذه المهنة وتوجيه العناية المهنية ظهرت حركة التنظيم المهني لمهنة المحاسبة والتدقيق، فأنشئت أول منظمة مهنية في بريطانيا في جمعية المحاسبة بادنبره سنة1854 ثم في

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص13.

[2] احمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2015، ص24.

كندا سنة 1880 وفي فرنسا سنة 1881 والولايات المتحدة سنة 1882 وألمانيا سنة 1896 واستراليا سنة 1904 وفنلندا سنة 1911، كما أدى تزايد الطلب على خدمات المحاسبين والمدققين إلى ظهور معاهد وجمعيات مهنية لتنظيم المهنة ورعاية مصالح أعضائها في المجتمعات العريقة في المحاسبة وأهم ذلك الموجودة في بريطانيا والولايات المتحدة، أما في العالم العربي فكان السبق لمصر في مزاولة مهنة التدقيق دون تنظيم من سنة 1909.[1]

ولا شك في أن المدقق باعتباره مواطنا مسؤولا وشخصا مهنيا، على قدر عال من التأهيل العلمي والعملي يدرك تمام الإدراك أهمية الدور الذي يلعبه في تطور مهنة تدقيق الحسابات ومفهومها، فقد نشرت لجنة المفاهيم الأساسية للتدقيق عام 1972 تعريف علمي للتدقيق كما يلي:"تدقيق الحسابات عبارة عن عملية منظمة لجمع وتقييم أدلة وقرائن الإثبات عن (افتراضات)، بوقائع وأحداث اقتصادية بطريقة موضوعية، وذلك لمعرفة مدى صحة هذه(الافتراضات)، ومدى تماشيها مع المعايير المحددة، وإيصال نتيجة ذلك إلى الأطراف المعنية(مستخدمي المعلومات)"، ويعني هذا التعريف أن التقارير المحاسبية التي تحتوي على معلومات عن وقائع وأحداث اقتصادية يتم تدقيقها بواسطة المدقق، وتظل هذه الوقائع والأحداث بالنسبة للمدقق افتراضات، إلى أن يتأكد من صحتها، ويبدأ بجمع أدلة وقرائن الإثبات عن البيانات الأساسية لهذه العمليات، للتأكد من أنها تمت فعلا، وأن تلك العملية كان إعدادها على أساس سليم، ثم يفحص النتيجة النهائية لكل ذلك وهي التقارير المحاسبية، ليتحقق من أنها تعكس الصورة السليمة الحقيقية، ومن ثم يوضح نتائج عمله في شكل تقرير يعبر عن رأيه المحايد، ويحكم المدقق في هذه الخطوات مجموعة من المعايير.[2]

بينما إذا عدنا إلى مفهوم التدقيق(عملية التأكيد المعقول) الجديد الصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي وفقا للإطار الدولي لعمليات التأكيد فإنه يشير إلى أن التدقيق:"عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين باستثناء الجهة المسئولة بشأن تقييم أو قياس موضوع مقابل المقاييس، ونتيجة تقييم أو قياس الموضوع هي المعلومات التي تنجم عن تطبيق المقاييس بهدف تخفيض مخاطر العملية إلى مستوى مقبول في ظل الظروف كأساس لشكل إيجابي من التعبير عن استنتاج الممارس"؛ [3] والشكل الموالي يوضح مفهوم التدقيق ودوره في المؤسسة:

---

[1] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **تدقيق الحسابات(1)**، مكتبة المجتمع العربي، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص ص17-18.

[2] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة غير مذكورة، عمان، الأردن، 2008، ص16.

[3] احمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

مخطط بياني رقم(09): يبين مفهوم التدقيق ودوره في المؤسسة[1]

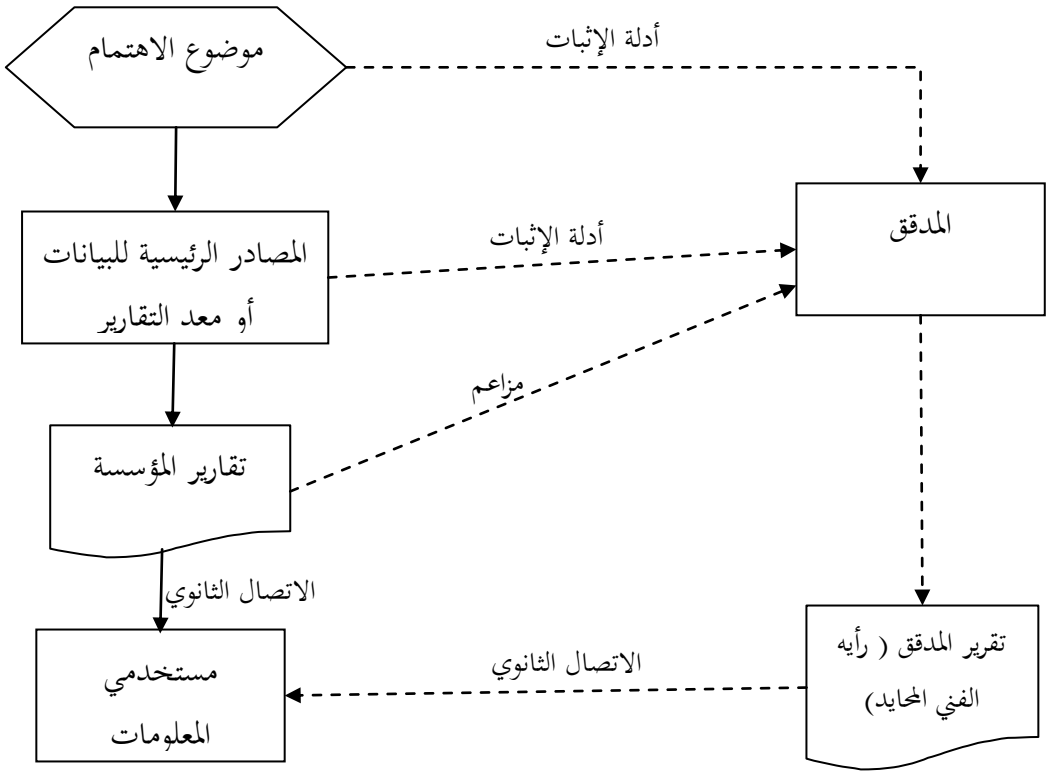

ومهما تعددت التنظيرات حول موضوع التدقيق، فجميعها أجمعت على أنه يركز على ثلاثة نقاط هي: الفحص، التحقيق، والتقرير؛ كما يعتبر التدقيق أحد آليات حوكمة المؤسسات وله دور كبير في تفعيلها من خلال توسيع نطاقه ليشتمل على الخدمات الاستشارية بجانب خدمات التأكيد والفحص والتقييم، فمدقق الحسابات الخارجي يعتبر وكيل عن المساهمين لسد جميع أوجه الاختلاسات، وبالتالي يمكن أن يؤدي إلى تطبيق الجيد لمبادئ حوكمة المؤسسات، من جانب أخر فإن التدقيق ينظر له على أنه معيار لجودة المعلومات المالية فهو يلعب دوراً في تعزيز والنهوض بالخصائص النوعية للمعلومات المالية.[2]

وينقسم التدقيق إلى:

أ – من حيث حدود أو مجال التدقيق: وتقسم إلى تدقيق كامل وتدقيق جزئي:[3]

– التدقيق الكامل(الشامل): وهو تدقيق يخول للمدقق أن يراجع ويدقق أي بيانات أو عمليات دون استثناء، ودون قيود أو شروط محددة له، حيث يتناول التدقيق في هذه الحالة القيود الخاصة بالأحداث المالية التي تمت

---

[1] وليم توماس، امرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية التطبيق**، دار المريخ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 1989، ص31.

[2] فاطمة الزهراء رقايقية، **مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات** ، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 1، ديسمبر 2014، ص55.

[3] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

فعلا، وتدقيق المراكز المالية لجميع الحسابات،فحص وتقييم جميع عناصر القوائم المالية الختامية التي يتم إعدادها بمعرفة المؤسسة محل التدقيق،وهذا يعني أن المدقق مسؤول عن تدقيق الحسابات كاملة.

- التدقيق الجزئي: ويقصد بها تدقيق الحسابات التي تقتصر على بعض العمليات أو جزء محدد من النشاط داخل المؤسسة لغرض معين، يتحدد حدوده ومجاله بدقة، مثل تكليف المدقق بدراسة درجة السيولة أو تدقيق المخزون أو النقدية، ولا يكون فيها المدقق مطالب بتقديم تقرير فني محايد، يوضح مدى دلالة وعدالة القوائم المالية ونتائج الأعمال بمعناها الجزئي، وتحدد فقط في إطار ما كلف به واتفق عليه.

ب –من حيث الهيئة القائمة بالتدقيق: وهناك نوعان من التدقيق، التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي:[1]

- التدقيق الخارجي: يجد أصحاب المؤسسة من الأفضل لهم الاعتماد على مراجع مستقل عنهم ومن خارج جهاز المؤسسة لكي يفحص لهم أوضاعها المالية بغية زيادة التأكد من أن أمورها هذه تسير سيرا صحيحا وعلى ما يرام وما يبتغيه أصحابها ومؤسسوها سواء أكان المؤسسون أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين كالحكومات والمؤسسات العامة. مثل هذه المراجعة ضرورية جدا للذين يتعاملون مع المؤسسة من دائنين ومدينين ومؤسسات حكومية، إذ أن تقارير المدققين الخارجيين ما هي إلا دلائل على مدى كفاءة الإدارة حيث تعطي هذه التقارير لمن يستعملونها ولمن يهمهم الاطلاع عليها فائدة في التوصل إلى قرارات معينة حول مدى وكيفية التعاون مع تلك الإدارة.
- التدقيق الداخلي: وهي فعالية تقييميه مستقلة ضمن مؤسسة ما عملها فحص العمليات كأساس لخدمة الإدارة، كما توكل لها العديد من المهمات، نتطرق إليها بالتفصيل في الفرع الموالي.

والفرق بين التدقيق الخارجي والتدقيق الداخلي هو أن التدقيق الخارجي يعتبر رقابة الغير على المؤسسة بالدرجة الأولى، أما التدقيق الداخلي فهي رقابة المؤسسة على نفسها ومراجعتها الذاتية لأعمالها مما يؤدي إلى الاستفادة من الأخطاء التي حصلت ومعرفة نقاط الضعف الإجرائية والعمل على تلافيها. ومن الملاحظ أن هذين النوعين يكملان بعضهما فكلما اكتشف المدقق الداخلي نقاط الخلل وتمكن من الإشارة إليها وتم تلافيها كلما ساعد ذلك المدقق الخارجي وزاد في ثقته واعتماده على بيانات المؤسسة مما يخفف عنه وعن المؤسسة كثيرا من الوقت والجهد، والجدول التالي يبين أهم نقاط الاختلاف:

[1] ماهر واكد، **التدقيق المصرفي من الناحية العملية**، اتحاد المصارف العربية، البحوث المصرفية، الورقة رقم 23، سنة النشر غير مذكورة، ص 11.

جدول رقم(02): يبين نقاط الاختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي[1]

البيان	التدقيق الخارجي	التدقيق الداخلي
1/الهدف من التدقيق	-كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لديها. -اكتشاف التلاعب والأخطاء والغش. -إبداء الرأي في صحة وسلامة القوائم المالية.	- خدمة الإدارة عن طريق التحقق من سلامة البيانات المقدمة في النظام المحاسبي. اكتشاف ومنع الأخطاء والغش والتلاعب.
2/الشخص الذي يقوم بالتدقيق	شخص مهني مستقل من خارج المؤسسة.	موظف من داخل المؤسسة يعين من قبل إدارة المؤسسة.
3/توقيت أداء التدقيق	-يتم التدقيق لمرة واحدة في نهاية السنة المالية. -قد يكون على فترات متقطعة خلال السنة (مستمر).	يتم التدقيق بصورة مستمرة على مدار السنة المالية.
4/نطاق التدقيق	يتحدد نطاق عمل المدقق عن طريق العقد معه والعرف السائد،وما تنص عليه التشريعات والمعايير.	يتحدد نطاق عمله عن طريق الإدارة وفقا للصلاحيات والمسؤوليات المعطاة له.
5/الاستقلالية	يتمتع المدقق استقلالية تامة،لأنه شخص محايد ومن خارج المؤسسة.	يوجد لديه استقلال جزئي حيث أنه يخدم الإدارة ويعين من قبل الإدارة.
6/من يقوم بتعيينه	يعين من قبل الملاك لذلك فهو مسئول أمام الملاك ليقدم التقرير النهائي لهم.	يعين من قبل إدارة المؤسسة ويقدم تقريره بعد عملية التدقيق للإدارة.

ورغم وجود نقاط خلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي إلا أنه هناك نقاط تشابه تتمثل في أن هدف كل مدقق هو ضمان وجود نظام رقابة داخلية فعال يحد من حدوث الأخطاء التلاعب، ويقوم بتوفير المعلومات اللازمة والتي تساعد في إعداد القوائم المالية يعتمد عليها من قبل الأطراف المعنية.

الفرع الثاني:تعريف التدقيق الداخلي

ينظر إلى التدقيق الداخلي على أنه: "مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشئه الإدارة للقيام بخدمتها في تدقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المشروع والتحقق من إتباع موظفي المشروع للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس صلاحية تلك الخطط والإجراءات والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى، واقتراح التحسينات التي يلزم إدخالها حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات المتاحة".[2]

---

[1] غسان فلاح مطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[2] خالد راغب الخطيب، **مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص** ، مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2010، ص130.

وضح معهد التدقيق الداخلي(IIA) أن مفهوم التدقيق الداخلي قد شهد تحول في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بدوره وكيفية عمله، حيث أنه في الماضي كان ينظر للتدقيق الداخلي على أنه وظيفة دعم إدارية تركز بشكل عام على الأمور المالية والمحاسبية، أما حاليا فهو يشتمل على إدارة المخاطر، والتي تعد جزءا لا يتجزأ من عملية حوكمة المؤسسات، فالتدقيق الداخلي الحديث لم يعد يقتصر على المراجعة التقليدية التي تعنى بتحديد ما إذا كانت أنظمة التحكم فعالة أم لا، ولكن امتدا اليوم لمرحلة تحديد المخاطر المحتملة التي قد تأثر سلبا على التنظيم وكذا تقييم آليات الرقابة التي من شأنها أن تقلل من المخاطر، وعلاوة على هذا فغن أنشطة التدقيق الداخلي لم تعد تقتصر على مهام المراجعة، بل توسع دورها في تقديم الاستشارات الإدارية للمؤسسات، وبالتالي عندما يحدد المدققين الداخليين مجالات التحسين في سياق أعمال التدقيق المعتادة، سيقترحون أيضًا توصيات حول كيفية قيام المؤسسة بتحسين عملياتها.[1]

وقد كثر الحديث عن مهنة التدقيق الداخلي وعن موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي للمؤسسة وكيفية الحصول على خدمة التدقيق الداخلي من أجل تحسين هذه الخدمة وتفعيل استقلالية المدقق الداخلي وتحريره من أية ضغوطات تؤثر على موضوعيته، وموقع التدقيق الداخلي عادة ما يتراوح بين تبعية للمدير أو لمجلس الإدارة أو لجنة التدقيق،[2] ولتحديد الوضع التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي من خلال عدد من المجالات التالية:[3]

- يكون مدير دائرة التدقيق الداخلي مسئولا أمام شخص في المؤسسة يتمتع بصلاحيات كافية تسمح باستقلالية التدقيق الداخلي، وبضمان التغطية الواسعة لعملية التدقيق، وتقديم تقارير التدقيق والتوصيات له.
- يكون مدير دائرة التدقيق على اتصال مباشر مع مجلس الإدارة، فالاتصال المنظم مع المجلس يساعد على تأكيد استقلالية المدقق وإبقاء الطرف الآخر(الإدارة العليا) على اتصال ومعرفة ما يجري.
- تعزيز استقلالية التدقيق عندما يكون مجلس الإدارة متفقا على تعيين أن إنهاء خدمات مدير دائرة التدقيق الداخلي.
- أن تكون أهداف وصلاحيات ومسؤوليات دائرة التدقيق مبينة في وثيقة رسمية مكتوبة، كما يترتب على مدير دائرة التدقيق الداخلي إعلام الإدارة العليا بنطاق عمل التدقيق الداخلي، وأي قيود فرضت على عملية التدقيق الداخلي.

وعلى العموم فإن الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي للبنك يمكن أن يتضمن ما يلي:

---

[1]Henning Kagermann et al, **Internal Audit Handbook–Management with the SAP–Audit roadmap**, Springer, Verlag Berlin Heidelberg, 2008, p:04.

[2]علي ذنيبات، **مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية** ، دراسات العلوم الإدارية، المجلد35، العدد2، 2008، ص285.

[3]نبيه توفيق المرعي، **دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية:دراسة ميدانية** ، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدارا للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص50.

مخطط بياني رقم(10): يبين الهيكل التنظيمي لدائرة التدقيق الداخلي[1]

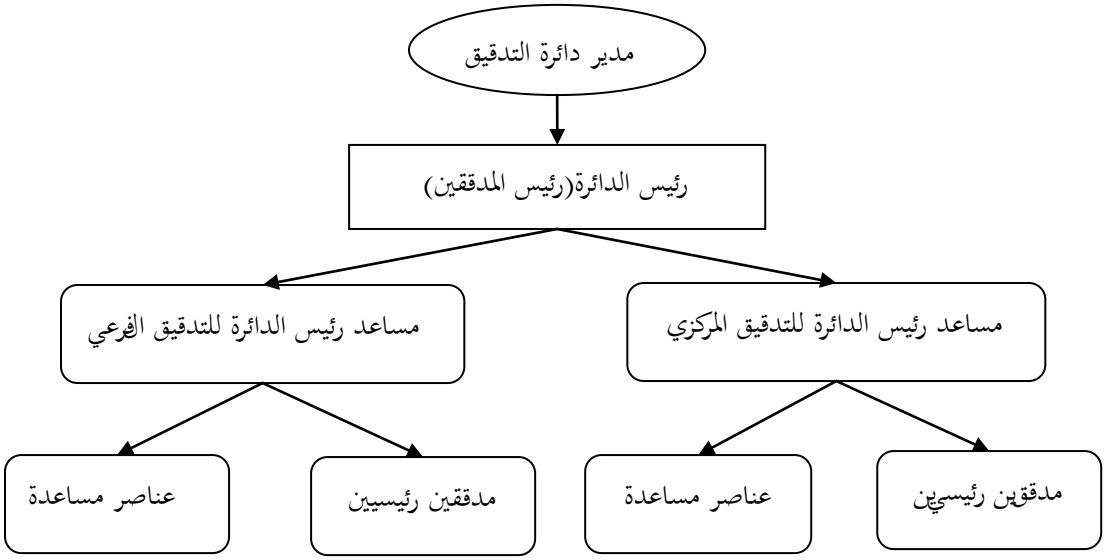

الفرع الثالث:أهمية التدقيق الداخلي وخصائصه

تتمثل أهمية التدقيق الداخلي في مدى قدرة هذه الوظيفة على إضافة القيمة، حيث نص التعريف الذي وضعه معهد المدققين الداخليين بوضوح على أن قيام التدقيق الداخلي بدوره الاستشاري والتأميني إنما يهدف بالأساس إلى إضافة القيمة للمؤسسة ووضعه كهدف نهائي واستراتيجي لوظيفة التدقيق الداخلي، وأشار المعهد إلى أن إضافة القيمة تتممن خلال تحسين وزيادة فرص إنجاز أهداف المنظمة وتحسين الإجراءات والعمليات وتخفيض المخاطر إلى مستويات مقبولة؛ لذلك فإن إضافة القيمة للمؤسسة تتحقق من خلال قيامها بواجبها التقويمي والبنائي، وتتحقق إضافة القيمة من خلال دعم قدرة إدارة التنظيم على تحقيق أهداف التنظيم الاستراتيجي وبما يتسق مع توقعات أصحاب المصلحة بأداء خليط من الأنشطة التأكيدية والتأمينية والاستشارية في إطار من الاستقلال والموضوعية.[2]

ومن بين الأسباب التي زادت من أهمية التدقيق الداخلي:[3]

أ. التغلب على الصعوبات التي تترتب على الظروف الاقتصادية، وذلك عن طريق تسليط الأضواء على الطريقة التي يتم بها إنجاز الأنشطة والعمليات داخل المنشأة فإنها تصبح أداة رقابية هامة تساعد الإدارة العليا على مواجهة الظروف الاقتصادية المعقدة.

---

[1]خالد أمين عبد الله،**التدقيق والرقابة في البنوك**، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2012، ص154.

[2]محمد علي محمد الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، 2014، ص14.

[3]أحمد محمد مخلوف، **المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية** ، رسالة ماجستير، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007، ص77.

ب. كبر حجم المؤسسة وانتشارها جغرافيا، وكذا تعدد منتجاتها وتشابك معالمها وحاجة عملائها إلى بيانات آمنة وموثوق فيها حيث أن مصالحهم لا تسمح لهم بانتظار حتى تدقيق القيود من قبل مدقق الحسابات الخارجي لذا تحتاج تلك المؤسسات إلى أعمال التدقيق الداخلي للتأكد من صحة بياناتها المالية والمحاسبية بطريقة آنية.

ت. تحول التدقيق الخارجي إلى أسلوب التدقيق الاختياري، حيث يعتمد حجم العينة التي يتم اختيارها في الغالب على مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة ومن المكونات الرئيسية لتنظيم الرقابة الداخلية تكون مطمئنة أكثر بوجود مدقق داخلي.

ث. توفير بيانات ومعلومات يمكن الاعتماد عليها، تزداد الحاجة إلى بيانات موثوق بها عندما تستخدم هذه البيانات لاتخاذ القرارات الإدارية لاسيما القرارات المتعلقة باستخدام الموارد المتاحة وفي الغالب فإن الإدارة العليا تحصل على المعلومات من مصدرين: أولها معلومات من الإدارات التنفيذية، وثانيا معلومات واردة في تقارير مدققي الحسابات الخارجيين.

وقد اكتسب للتدقيق الداخلي عدة خصائص نوجزها في ما يلي:[1]

أ –التدقيق الداخلي وظيفة مستقلة عن بقية الأنشطة والعمليات التي تخضع لفحص وتقييم المدقق الداخلي، وهذا الاستقلال يعد حجر الزاوية في موضوعية نتائج المدقق الداخلي ومدى قبولها والاعتماد عليها، فدون هذه الاستقلالية تكون نتائج وتوصيات المدقق الداخلي بعيدة عن الموضوعية ومتحيزة.

ب –تختص وظيفة التدقيق الداخلي بمهمة فحص وتقييم وتدقيق جميع الأنشطة في المنشأة.

ت –اتسعت مهام ومسؤوليات التدقيق الداخلي لتتعدى كونها خدمة للإدارة العليا وحدها، كما أشارت قائمة مسؤوليات المدقق الداخلي الصادرة عام 1994 من قبل المعهد الأمريكي للمدققين الداخليين، أي أن التدقيق الداخلي وجد كخدمة لأهداف المؤسسة ككل وبالتالي فإنه يقدم الخدمة لجميع أعضاء التنظيم بمختلف مستوياتهم لتساعدهم في إنجاز أعمالهم، وهذا من شأنه أن يزيد المنافع على ذوي المصالح المختلفة في المنشأة ككل.

المطلب الثاني:أهداف التدقيق الداخلي وأنواعه

يتناول المطلب أهداف التدقيق الداخلي ومجالات تطبيقه، وكذا أنواع التدقيق الداخلي المطبق في المؤسسات، وصولا لأبرز العمليات التي يقوم بها المدقق الداخلي.

[1] خالد راغب الخطيب،**مرجع سبق ذكره**،ص130.

الفرع الأول:أهداف التدقيق الداخلي ومجالاته

قديما كانت عملية التدقيق مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش وتلاعب وتزوير، ولكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت عندما قرر قاضي انجليزي عام 1897 أن اكتشاف الغش والخطأ ليس هدفا رئيسا من أهداف عملية التدقيق وأنه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا ويجب أن لا يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات، [1] ولكن مع تطور عملية التدقيق عبر العصور، انعكس على أهدافها فانتقلت من أهداف تقليدية إلى أهداف حديثة،[2] وتحددت أهداف تقليدية في النقاط التالية:[3]

- التحقق من مدى صحة ودقة وصدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر ومدى الاعتماد عليها.
- إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة قوية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر والسجلات من أخطاء أو غش أو تلاعب في الحسابات، تقليل فرص ارتكاب الأخطاء والغش بوضع ضوابط وإجراءات تحول دون ذلك.
- اعتماد الإدارة على تقرير مدقق الحسابات ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات حاضرا ومستقبلا.
- طمأنة مستخدمي القوائم المالية وتمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- تقديم التقارير المختلفة وملء الاستمارات للهيئات الحكومية بمساعدة المدقق.

ولكن تعدت هذه الأهداف إلى أهداف جديدة لعملية التدقيق الداخلي هي:[4]

- اشتمال أهداف التدقيق على تدقيق الأهداف المخططة، والقرارات المتخذة لتحقيق هذه الأهداف، وأيضا المعلومات التي اتخذت على أساسها القرارات.
- تدقيق كافة الأحداث والوقائع المالية وغير المالية، أي للنظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري باعتبار أن المنشأة تعمل داخل الهيكل المحلي.
- تقييم أدلة وقرائن الإثبات واختيار الموضوعي منها، للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية.
- تحول أسلوب التدقيق من تدقيق الحسابات حول الحاسب، إلى تدقيق الحسابات من خلال الحاسب الإلكتروني.
- تقييم أدلة وقرائن الإثبات واختيار الموضوعي منها، للتأكد والتحقق من عدالة القوائم المالية.

---

[1] ناظم حسن عبد السيد، **دور التدقيق الداخلي وفقا للمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها(دراسة ميدانية في معمل اسمنت طاسلوجة)**، العلوم الاقتصادية، المجلد07، العدد26، 2010، ص155.

[2] بوفاسة سليمان، سعيداني الرشيد، **لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة** ، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المدية، الجزائر، العدد03، 2015، ص19.

[3] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

[4] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

– تحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية، عن طريق محو الإسراف وذلك من خلال تطبيق تدقيق الحسابات باستخدام معايير الجودة العالمية.

ولكن يبقى الهدف المعلن للتدقيق هو خدمة المؤسسة أو المشروع المعني، وليس إدارة تلك المؤسسة فقط، أو مجموعة محددة داخلها، فالمدققين الداخليين، وهم يقومون بعملهم يخدمون المؤسسة ككل بدءا بأصغر موظف وانتهاء بمجلس إدارتها، أما الخدمات التي يقدمونها فهي:[1]

– تدقيق القوائم أو التقارير المالية ونظم الرقابة المحاسبية.

– مراجعة نظم الرقابة للتأكد من تماشيها ومسايرتها لسياسات المؤسسة وخططها وإجراءات عملها والقوانين والتعليمات التي تحكمها.

– تقييم كفاءة واقتصادية أداء العمليات.

– مراجعة الفعالية في تحقيق أهداف البرنامج بالمقارنة مع الأهداف المرسومة سلفا.

الفرع الثاني:أنواع التدقيق الداخلي: ينقسم التدقيق الداخلي لعدة أنواع من بينها التدقيق المالي، التدقيق التشغيلي، وتدقيق الالتزام، حيث نتطرق إليهم بالتفصيل كالآتي:

1 – التدقيق المالي:

تمتاز المحاسبة عن تقنيات التسيير الحديثة الأخرى بتطبيقها منذ القدم، إذ كانت المؤسسات تقدم أساسا معلومات مالية، في شكل قوائم، حول نشاطها، يصادق عليها من طرف مختص مستقل باعتماده على أدلة وقرائن يدعم بها رأيه، فعمل المدقق يقتصر على فحص الحسابات ويدلي برأيه حول نوعية القوائم المالية، وكان يطلع في عمله هذا على جل المستندات المبررة إن لم نقل كلها،في حين أثبتت التجربة أن تدقيق كل الوثائق والمراجعة الكاملة يستحيل اليوم القيام به في عالم تعقد النشاطات وتنوعها وكبر حجم المؤسسات، فبالإضافة إلى الإرهاق والملل فإن مراجعة كل ما يقدم للمراجع قد يخفي أمورا مهمة للغاية، وعليه ينبغي استعمال تقنيات السبر واختبار عينات ممثلة لدراستها دراسة دقيقة، كما ينبغي الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة موضوع الدراسة، الذي هو مجموعة الضمانات التي تساهم في التحكم في المؤسسة، وأنه بتقييمه لهذا النظام يمكنه الوقوف على مدى سلامته وبالتالي سلامة النظام المحاسبي والحكم على مجموعة العمليات المسجلة رغم أنه اكتفى بدراسة مفردات العينات فقط. كما أن التدقيق المالي من الناحية التاريخية قديم العهد ويعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد، إذ كان من عادات الحكومات الرومانية تعيين مراقبين يتنقلون ويتولون مراقبة حسابات المقاطعات ويقدمون بعد عودتهم النتائج أمام جمعية متكونة من مراجعين، وتبع الرومان في ذلك في قرون لاحقة ملوك آخرون، إذ كان الملك بفرنسا يعين محافظين سامين يراقبون إداريي المقاطعات، كما أصدر البرلمان الإنجليزي في عهد(Edouard)

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

الأول مرسوما يسمح للبارونات بتعيين مراجعين لفحص الحسابات، يقدمون تقارير حول حقيقتها مع وثيقة تحمل عبارة(probatur)،[1] ويوضح الشكل التالي خطوات التدقيق المالي للقوائم المالية:

مخطط بياني رقم(11): يبين خطوات التدقيق المالي للقوائم المالية[2]

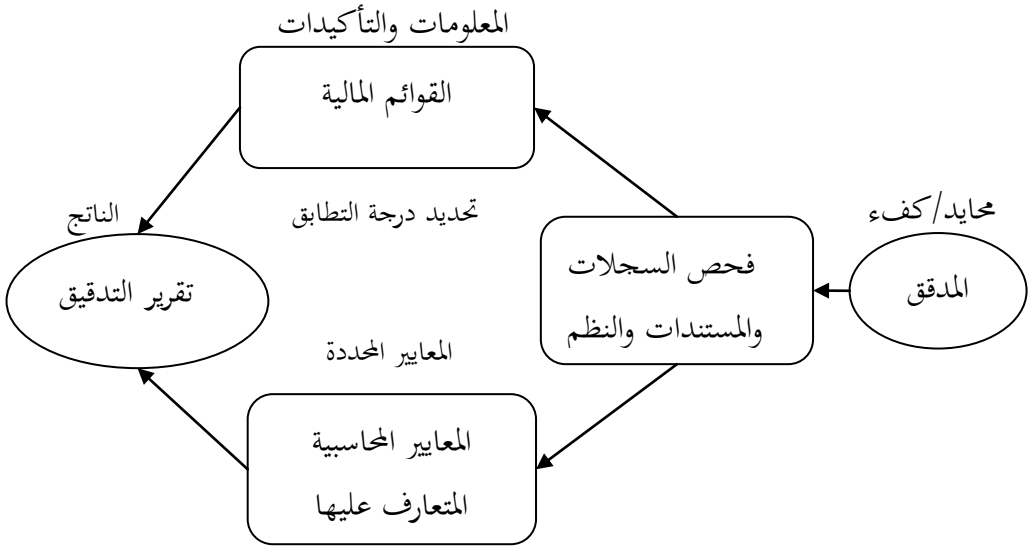

2 – تدقيق التشغيلي:

يعرف على أنه"الفحص الشامل للوحدة التشغيلية أو المنشأة ككل لتقييم أنظمتها المختلفة ورقابتها الإدارية وأدائها التشغيلي وفقا لطريقة القياس المحددة ضمن الأهداف الإدارية، وذلك للتحقق من كفاءة وفعالية واقتصادية العمليات التشغيلية"، كما تم تعريفه بأنه "الفحص والتقويم الشامل لعمليات المختلفة قد نفذت طبقا للسياسات الموضوعة التي تتعلق مباشرة بأهداف الإدارة ويشمل تقويم كفاءة استخدام الموارد المادية والبشرية، وتقويم الإجراءات المتبعة في مختلف العمليات، وتقديم التوصيات اللازمة لمعالجة المشاكل واقتراح الطرق الكفيلة بزيادة الكفاءة والربحية، ويلاحظ من التعريفين السابقين أن التدقيق الداخلي التشغيلي قد مثل تطورا هاما في نطاق وطبيعة أنشطة التدقيق الداخلي، حيث يهدف إلى اكتشاف ما الذي يمكن أن يكون خطأ ويستهدف من وراء ذلك كشف أسباب حدوث الخطأ وما الذي يمكن القيام به لتصحيح الوضع مستقبلا، وبهذا فإن التدقيق التشغيلي قد انتقل بالتدقيق الداخلي إلى مستوى المستشار الأمين للإدارة، ويعتبر التدقيق التشغيلي أداة فاعلة من أدوات الرقابة الإدارية، وأن المدققين التشغيليين بالإضافة إلى سعيهم للاطمئنان على أن الحسابات تعكس الحقائق، فإنهم أيضا يقيمون السياسات والإجراءات واستخدام السلطة، وجودة الأداء الإداري، وفعالية الطرق المستخدمة، كما يقيمون المشاكل الخاصة وجميع الجوانب الأخرى للعمليات، ويطلق على التدقيق التشغيلي

[1] محمد بوتين، **المراجعة ومراقبة الحسابات من النظري إلى التطبيقي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة النشر غير مذكورة، ص 06.
[2] عماد سعيد الزمروآخرون، **مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة** ، الناشر كلية التجارة، جامعة مصر، سنة النشر غير مذكورة، ص 11.

مصطلحات مرادفة مثل التدقيق الإداري وتدقيق الأداء والتدقيق الوظيفي، وغيرها، وجميع هذه المصطلحات تهدف إلى وصف عملية التدقيق التي هدفها تقويم فعالية وكفاءة العمليات التشغيلية لوظيفة أو نشاط منشاة ما، [1] ويوضح الشكل التالي وصفا لمفهوم التدقيق التشغيلي كنوع من أنواع التدقيق الداخلي:

مخطط بياني رقم(12): يبين آلية التدقيق التشغيلي[2]

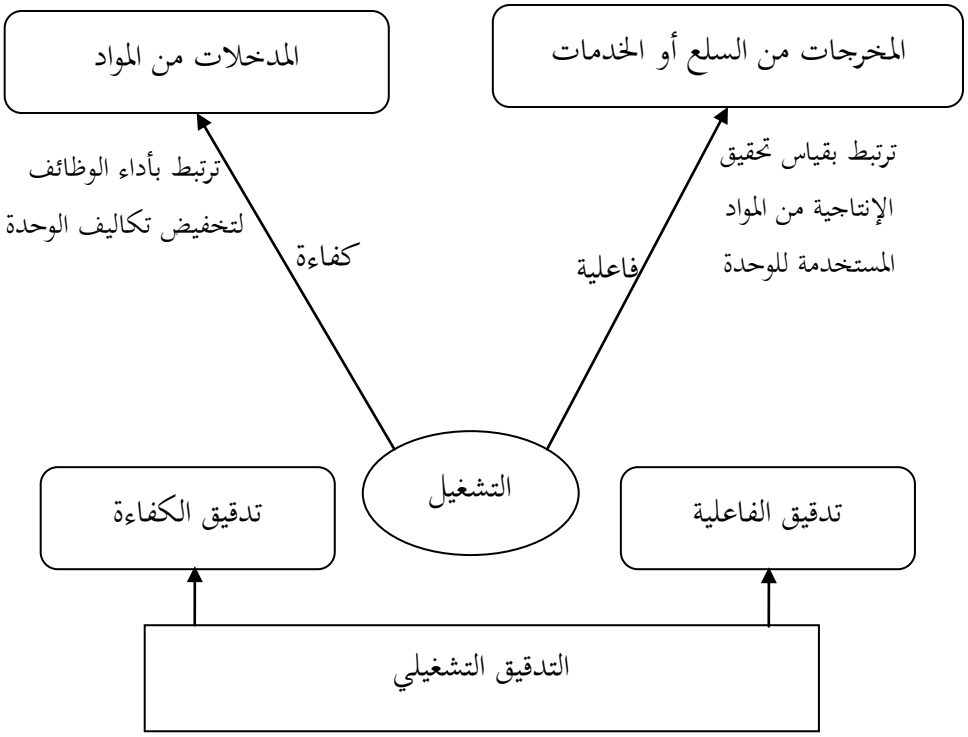

والإضافة لعملية تدقيق الآثار المالية لأنشطة الإدارة، يجب أن يأخذ التدقيق الداخلي بعين الاعتبار كيفية تأثير إجراءات الإدارة على دوافع الموظفين وسلوكهم وتتمثل إحدى النقاط الرئيسية لمراجعة الإدارة في ضمان عدم تنفيذ أنشطة الإدارة على النحو الواجب فحسب، بل تؤدي إلى النتائج المرجوة وبالتالي تصبح قابلة للقياس.[3]

3 – **تدقيق الالتزام**: يهدف تدقيق الالتزام إلى تحديد مدى التزام المؤسسة موضع التدقيق بالسياسات الإدارية المحددة أو القوانين المعمول بها، والمعيار المستخدم لقياس هذا الالتزام قد يكون السياسات المختلفة التي تتبناها الإدارة، أو قانون ما وما يرتبط به من لوائح تنفيذية مثل قانون الضرائب، قانون العمل؛ وتعد مراجعة إقرارات ضريبة الدخل مثالا واضحا لتدقيق الالتزام حيث بمقتضاها تحدد مصلحة الضرائب مدى

---

[1] أحمد محمد العمري، فضل عبد الفتاح عبد المغني، **مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد2، العدد3، 2006، ص348.

[2] ناظم حسن عبد السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص157.

[3] Henning Kagermann et al,**op cit**, p:120.

الالتزام المؤسسة بقوانين الضرائب، كما ينظر إلى أن تدقيق الالتزام والتدقيق التشغيلي هو نفسه في حين أن كل نوع منها يصب في جانب معين ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الآتي:

مخطط بياني رقم(13): يبين أنواع التدقيق الداخلي[1]

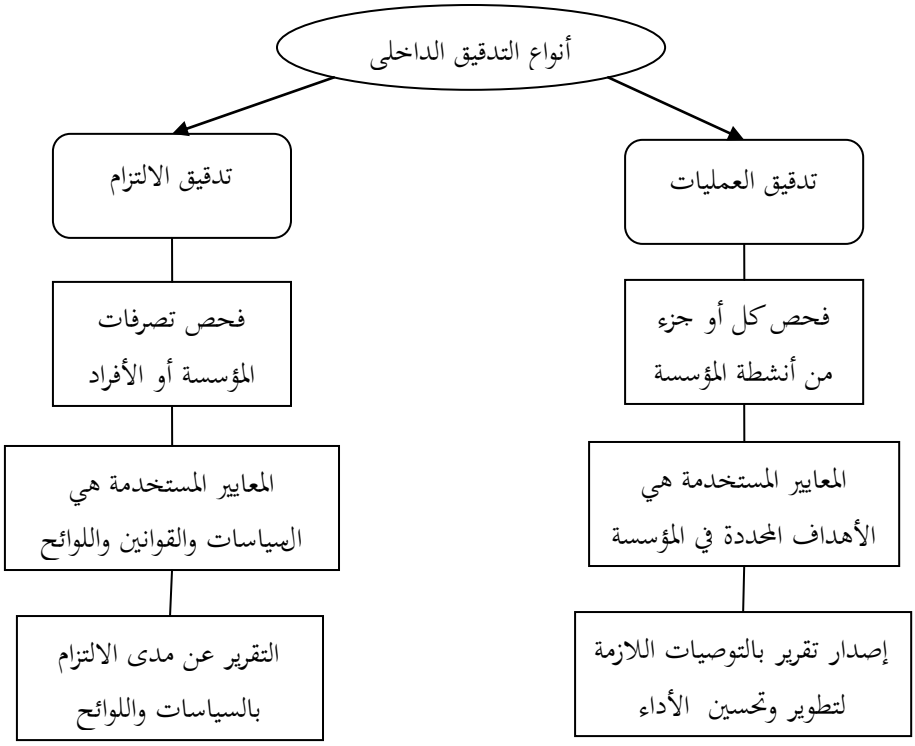

الفرع الثالث:عمليات التدقيق الداخلي

تنحصر عمليات التدقيق الداخلي في عدة نقاط تبرز أهمية وجود التدقيق في المؤسسات المصرفية الآتي:[2]

1 – **متابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة وتقييمها:** وذلك من أجل اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النّظم أو الإجراءات المستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين، وعلى سبيل المثال يجب أن يتعدى التدقيق الداخلي رؤية وضع الأشخاص الأمناء على الخزينة إلى مراقبة طريقة التعامل بالنقدية، والإجراءات المتبعة في القبض والصرف، وفي جميع الحالات، على المدقق الداخلي إطلاع إدارة المشروع على مدى مسايرة التطبيق العملي للخطط والسياسات المرسومة لتحقيق الأهداف المرجوة.

2 – **التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر:** وذلك من أجل حماية أموال المشروع، وهذا النشاط الوقائي يتطلب ضرورة إحكام الرقابة على العمليات النقدية وعمليات المخازن، وضرورة التأكد من وجود التأمين اللازم وبالقيمة الكافية، وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية، ومن الأمثلة على ذلك

---

[1] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاته السيد شحاته، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 23-24.

[2] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص152.

خسائر التخزين غير السليم للمواد أو البضائع مما يعرضها للتلف، وتداول المواد في المصانع دون أخذ الاحتياطات اللازمة للمحافظة عليها من الاختلاس وسوء الاستعمال، وعدم مراعاة الاستفادة من الخصم المكتسب بالرغم من توفر النقدية،...إلخ.

3 – **التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها:** ويتطلب هذا الأمر من المدقق الداخلي القيام بعملية تدقيق مستمر مستندياً وحسابياً وما شابه، للتحقق من صحة البيانات والأرقام وملاءمتها للأغراض التي ستستخدم فيها، كذلك على المدقق الداخلي أن يقوم بتحليل تلك البيانات بالربط والمقارنة وما شابه لاستنتاج علاقات معينة بين تلك البيانات يمكن الاستفادة منها في توجيه المشروع.

4 – **رفع الكفاية عن طريق التدريب مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات والإجراءات المرسومة:** لا شك في إن إدارة التدقيق الداخلي بحكم إلمامها التام بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياته، أقدر من غيرها من الدوائر والأقسام على المساهمة الفعالة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها، وربما صياغة بعض مواده، كذلك فإن المدقق الداخلي هو الشخص الذي يعمل على توحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الإجراءات المرسومة بواسطة الإدارة، وعليه مراعاة مدى تمشي الموظفين مع روح تلك السياسات وعدم الإخلال بها في أي مرحلة.

المطلب الثالث:معايير التدقيق الداخلي

إن معايير التدقيق هي مقاييس نوعية لتقييم كفاءة المدقق ونوعية العمل الذي يقوم به من خلال مجموعة من السياسات والطرق الموحدة، والتي يتعين على المدقق الالتزام بها خلال مباشرته لعملية تدقيق الحسابات؛ وتكمن أهمية هذه المعايير في توفير إطار موحد يحكم عمل المدقق، وبالتالي فإن وجود مثل تلك المعايير يمثل أحد الركائز الأساسية لتنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق،[1] كما أن التدقيق الداخلي يقدم عدة خدمات تتمثل في:[2]

أ – تدقيق القوائم أو التقارير المالية ونظم الرقابة المحاسبية.

ب –مراجعة نظم الرقابة للتأكد من تماشيها ومسايرتها لسياسات المؤسسة وخططها وإجراءات عملها والقوانين والتعليمات التي تحكمها.

ت –تقييم كفاءة واقتصادية أداء العمليات.

ث –مراجعة الفعالية في تحقيق أهداف البرنامج بالمقارنة مع الأهداف المرسومة سلفا.

---

[1] عهد علي زعيتر، حسام عبد المحسن العنقري، **اعتماد المراجع على تقديره الشخصي في تحقيق عدد من متطلبات معايير العمل الميداني وآثاره على جودة الأداء المهني من وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية:دراسة ميدانية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، المجلد25، العدد01، 2011، ص103.

[2] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

الفرع الأول:أهمية معايير التدقيق الداخلي

لمعايير التدقيق عدة أسباب كانت وراء وجودها ونذكر منها على سبيل المثال:[1]

- الحاجة للحكم على عمل المدقق وجودته.
- تحديد الإطار العام لعملية التدقيق أثناء تأدية المهمة.
- الحاجة أن يكون هناك نظرية للتدقيق تضم ضمن إطارها مجموعة من المعايير المشتقة من فروض ومفاهيم التدقيق وتحدد في ضوئها الأهداف والإجراءات الخاصة بعملية التدقيق.
- رغبة المنظمات المهنية تقليل التفاوت في الأحكام الشخصية لكل مدقق والتي تعد جزءا كبيرا من إجراءات التدقيق، حيث أن سبب تفاوت تلك الأحكام يرجع إلى التباين في القدرات العلمية والتدريبية والمعرفية والمنطلقات الأخلاقية، وعليه فإن تبني عدد من المعايير ستكون الأساس الذي يعتمد عليه المدققين عند أداء مهامهم.

تعد معايير التدقيق وسيلة لتقييم الأداء المهني للمدققين كونها الإطار المحدد لبعض المسؤوليات التي يتحملها المدقق وعليه ويمكن القول أن درجة الالتزام بتلك المعايير تتناسب طرديا مع جودة الأداء، فكلما زاد التزام المدقق بهذه المعايير زادت جودة تدقيقه والعكس صحيح.

الفرع الثاني:المعايير الشخصية

تهتم المعايير العامة بالتأهيل والصفات الشخصية للمدقق وعلاقتها بجودة ونوعية الأداء المطلوب، ومن ثم فغنه يجب على المدقق قبل التعاقد على مهمة التدقيق أن يقرر ما إذا كانت هذه المعايير يمكن تحقيقها، واستيفائها عند أداء هذه المهمة، على أية حال فقد تبنى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي معايير عامة ثلاثة هي:

- يجب أن يتم الفحص بواسطة شخص أو أشخاص لديهم قدرا كافيا من التأهيل العملي والعلمي كمراجعين.
- يجب أن يكون لدى المدقق اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والتدقيق.
- يجب أن يبذل المدقق العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أداءه لمهمة الفحص وإعداد التقرير.

1. التأهيل العلمي والعملي:

لكي يتم الفحص والتدقيق بدرجة مقبولة وملائمة فإن المدقق يجب أن يتوافر لديه كل من التعليم والخبرة، وينال المدقق تعليمه من خلال برامج جيدة تمثل المعيار الذي يطبقه ويستخدمه المدقق في تقرير ما إذا كانت

[1] عمر اقبال توفيق المشهداني، **تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها"إطار مقترح"** ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، 2012، ص229.

القوائم المالية للعميل قد عرضت بشكل صادق وعادل، فإنه لا يمكن أن يكون هذا الشخص مدققا ماهرا وبارعا قبل أن يكون محاسبا ماهرا وبارعا، أكثر من هذا فإنه لكون المعرفة في مجال المحاسبة والتدقيق دائمة التطور والتغير، فإنه يكون من الضروري تحديث برامج التعليم الرسمية للمراجعين دوريا من خلال ما يعرف ببرامج ومقررات التعليم المهني المستمر، ولهذا السبب فإن كثير من شركات التدقيق القانونية بالولايات المتحدة الأمريكية تتبع سياسة وإجراءات معينة تتعلق أو تهدف إلى التطوير المهني للعاملين بها من محاسبين قانونيين، ومما لاشك فيه إن كافة إجراءات التدقيق تتطلب قدرا من الحكم الشخصي، ومن ثم فإنه بغض النظر عن قدر التعلم الرسمي الذي حصل عليه المدقق، فإنه لن يكون كافيا وحده كأساس لإبداء رأيه، ولهذا فإن هذا التعليم الرسمي والمنهجي يجب أن يدعمه خبرة كافية، وذلك بالشكل الذي يمكن المدقق من إجراء ما يلزم من تقديرات حكمية وشخصية عند أداء مهمة التدقيق، ومن ثم فإن المدققين عند كافة المستويات يجب أن ينالوا قدرا من التدريب كافيا ومناسبا للمستوى الذي يعملون عنده، وبحيث يزيد هذا التدريب كلما زاد هذا المستوى، وبالطبع فإن هذه الضرورة الملحة للتعليم والتدريب إنما تعتمد على "فرض التزامات المهنة"، فضلا عن مسؤولية المدقق تجاه المجتمع والعميل، ومن ثم فلو لم يتوفر لدى المدقق فإنه يجب عليه، أولا الحصول على الخبرة والمهارة اللازمة إذا ما كان الوقت يسمح، ثانيا إحالة المهمة إلى مدقق أكثر خبرة ودراية، وثالثا يرفض المهمة.[1]

2. الاستقلالية والحياد:

بمعنى أن المدقق جيب أن يحافظ على استقلاليته في جميع الأمور المتعلقة بعملية التدقيق، وطبقا لهذا المعيار فإنه يجب على المدقق ألا يعبر عن رأيا في القوائم المالية لمشروع ما إلا إذا كان هذا المدقق مستقلا عن هذا المشروع،[2] واستقلال المدققين يجب أن استقلالا في الحقيقة والمظهر، أي أنه يجب أن يكون مستقلا شكلا وموضوعا، والاستقلال في الحقيقة هي الأمانة الفكري أو العقلية، وهنا نجد أن المدقق قد يكون متحررا من أية التزامات أو مصالح مع العميل أو إدارته أو ملاك المنشأة، فعلى سبيل المثال نجد أنه على الرغم من أن المدقق قد يكون غير متحيز ذهنيا وفكريا في علاقته بالعميل، ومن هنا فإن الاستقلال يكون من الأهمية بمكان للاحتفاظ بثقة الجمهور في مهنة التدقيق، ولهذا فقد تضمنه دليل الممارسة المهنية الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي،[3] فالاستقلال يعتبر أهم صفة يجب أن يتحلى بها المدقق، والاستقلال هو الذي يدفع قارئ القوائم المالية إلى الاعتماد على تقرير المدقق الذي ينطوي على تأكيد أو شهادة بعدالة القوائم المالية، ولذلك فليس من

---

[1] وليم توماس، أمرسون هنكي، **المراجعة بين النظرية والتطبيق**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1989، ص54.

[2] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاته، **أصول المراجعة الخارجية مسؤوليات المراجع-مخاطر المراجعة-تخطيط المراجعة وتوثيق أعمالها-مراجعة النفقات والمدفوعات-تقرير مراقب الحسابات**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، مصر، 2013، ص41.

[3] وليم توماس، أمرسون هنكي، **مرجع سبق ذكره**، ص56.

الغريب أن يعتبر الاستقلال الذهني للمدقق من ضمن معايير التدقيق المتعارف عليها وكذلك من ضمن قواعد السلوك المهني.[1]

ولذا وجب على المدقق أن يحافظ على مبدأ الحياد حماية لمهنته وذلك لأنه إذا أذعن إلى رغبات المؤسسة التي يقوم بتدقيق حساباتها فإنه سوف يتحمل مسئولية ما قد يوافق على إجرائه وبالتالي سوف يفقد سمعته مما يؤدي إلى عدم الثقة في الحسابات المصدقة من قبله والمقدمة إلى المؤسسات المالية نظرا لأنه مشكوك في حياده واستقلاليته، فحياد المدقق في الحياة العملية أمر صعب فكثيرا ما يتعرض إلى ضغط من قبل المديرين في المؤسسة وهذا الضغط يتمثل في حذف أو تحوير تحفظات كي لا تظهر في تقريره أو إجراءات يجب أن تتبع من قبل المدقق يطلب منه عدم إجرائها وغيرها من الأمور؛ وعليه فالمطلوب من المدقق هو إجراء موازنة يقرر من خلالها درجة الحياد والاستقلالية فلديه من الوسائل لإقناع المديرين في المؤسسة ويجب عليه أن يتفهم جيدا ما هو مطلوب منه وما هو أثر ذلك على البيانات الختامية التي يصادق عليها غير أن هذا لا يعني أن يتساهل ويرضخ لطلبات المديرين في المؤسسة وفي الوقت نفسه لا يوجد داع لتمسكه بأمور لا تؤثر تأثيرا ماديا على الوضع المالي أو نتيجة أعمال المؤسسة.[2]

3. بذل العناية المهنية اللازمة:

وهي أن المدقق عمله بالعناية المهنية الواجبة في عملية التخطيط وأداء عملية التدقيق، ويتطلب هذا المعيار أن يتأكد المدقق من تطبيق معايير الأداء وإعداد التقرير، ويشمل ذلك التأكد من اكتمال أوراق التدقيق، ومدى كفاية أدلة الإثبات، وملائمة تقرير التدقيق،[3] ويندرج تحت هذا المعيار المعايير الفرعية التالية:[4]

أ -**إدارة التدقيق الداخلي**: يجب أن تتوخى إدارة التدقيق الداخلي الأمور التالية عند تنفيذ المهام، وهي:

- ينبغي على إدارة التدقيق الداخلي أن تتأكد من أن المدققين الداخليين الذين يوظفون في دائرة التدقيق الداخلي هم من الكفاءة والمهنية والخلفية التعليمية المناسبة لطبيعة التدقيق الذي يقومون به.
- المعلومات والمهارات والتخصصات: ينبغي أن يتوافر في إدارة التدقيق الداخلي المعلومات والمهارات والتخصصات اللازمة لقيامها بمهام عملها بطريقة سليمة.

ب -**المدقق الداخلي**: يتطلب توافر بعض الصفات في المدقق الداخلي حتى يكون ناجحا وهي:

- الوعي الإداري: ويتمثل في قدرة المدقق الداخلي على التفكير كمدير يستطيع أن يحدد احتياجاته ويحاول من خلال المعلومات التي توفرها عملية التدقيق الداخلي.

---

[1] حاتم محمد الشيشيني، **أساسيات المراجعة مدخل معاصر** ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص116.

[2] عبد الرزاق محمد عثمان، **أصول التدقيق والرقابة الداخلية** ، دار النشر غير مذكورة، الموصل، العراق، 1999، ص33.

[3] حاتم محمد الشيشيني، **مرجع سبق ذكره**، ص79.

[4] نبيه توفيق المرعي، **مرجع سبق ذكره**، ص53.

- الدافع الشخصي: وذلك من خلال تطلعات المدقق الداخلي ورغباته في تحسين نوعية عمله.
- القدرة الاتصالية: يجب أن يمتلك المدقق الداخلي القدرات المناسبة على توصيل المعلومات إلى المستويات الإدارية المناسبة.
- الابتكار: يجب على المدقق الداخلي أن يكون دائم البحث عن أحسن الطرق التي تستخدم لإنجاز عمله وكذلك تلك التي يستخدمها باقي موظفي المنشأة لأداء أعمالهم.
- اللباقة: يستطيع المدقق الداخلي من خلال هذه الصفة أن يصل إلى المعلومات ويوصلها دون أن يسبب أي سوء تفاهم مع الجهات الخاضعة لعملية التدقيق والمستفيدة منها.

الفرع الثالث:معايير الأداء: تضمن معايير الأداء عدة نقاط أساسية يجب على المدقق الداخلي أخذها بعين الاعتبار، وأهمها:

1. **نطاق العمل:** يجب أن يشمل نطاق عملية التدقيق الداخلي فحص وتقييم مدى ملائمة وفعالية نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، ونوعية الأداء في القيام بالمسؤوليات المنوطة بالنظام:[1]

أ. **الثقة في المعلومات:** على المدققين الداخليين القيام بمراجعة درجة ثقة تكامل المعلومات المالية والوسائل المستخدمة في تحديد، وقياس، وتصنيف، ورفع التقارير بمثل هذه المعلومات.

ب. **الالتزام بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتعليمات:** على المدققين الداخليين مراجعة النّظم التي تكفل الالتزام بهذه السياسات والخطط والإجراءات والقوانين والتعليمات التي لها تأثير هام على أعمال المؤسسة والتقارير الصادرة عنه، كما يجب عليهم بيان مدى الالتزام أو عدمه.

ت. **حماية الأصول(الموجودات):** على المدققين الداخليين مراجعة الوسائل المستخدمة لحماية أصول المؤسسة، والتثبت من الوجود الفعلي لهذه الأصول.

ث. **الاستخدام الاقتصادي الكفء للموارد:** على المدققين الداخليين تقييم كفاءة استخدام موارد المؤسسة.

ج. **تحقيق أهداف وغايات العمليات أو البرامج:** على المدققين الداخليين مراجعة عمليات المؤسسة أو برنامجها للتثبت ما إذا كانت النتائج متمشية مع الأهداف المعلنة، وما إذا كانت الخطط والبرامج تنفذ كما هو مرسوم لها.

2. **التخطيط والإشراف:** يقصد بالتخطيط إيجاد إستراتيجية لنطاق عملية الفحص وكيفية القيام بها، ومن الأمور التي تتطلب من المدقق إلمام تام هناك:
   - نوع الصناعة أو النشاط الذي تزاوله المؤسسة.

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

- مدى تأثر النشاط بالأحوال الاقتصادية العامة.
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة.
- هيكل رأس مال المؤسسة.
- هيكل رأس مال المستثمر.
- طرق الإنتاج والتوزيع.
- المبادئ المحاسبية المطبقة في الدفاتر.

ولكي يحصل المدقق على المعلومات المطلوبة، فإنه يستخدم خبراته السابقة بالمؤسسة أو الصناعة، كما يمكن الإطلاع على أوراق التدقيق الخاصة بسنوات سابقة.

ويجب على المدقق الإشراف على مساعديه حتى يساعدهم على فهم أهداف عملية التدقيق والإجراءات الضرورية كتحقيق هذه الأهداف كما يجب إطلاع المساعدين على أوراق التدقيق للوصول إلى معلومات مطلوبة،وبما أن معظم العمل يتم بواسطة المساعدين فإن على المشرف عليهم أن يتابع أعمالهم باستمرار وأن يتعرف على ما يواجههم من مشاكل ويبحث عن حلول لها، وأن يدرج ذلك ضمن أوراق التدقيق؛ [1] فالمدقق يعتبر مسئولا عن تقسيم العمل والإشراف على المساعدين وتوجيه جهودهم لتحقيق أهداف الفحص، وتقييم أدائهم بناء على مدى تحقيق هذه الأهداف ويعتمد مدى الإشراف الملائم في كل حالة، على عدة عوامل منها درجة تعقد وصعوبة مهمة الفحص، ومؤهلات الأفراد القائمين به، ويقع على عاتق المدقق مسئولية تعريف المساعدين بمسؤولياتهم وأهداف إجراءات التدقيق التي سيقومون بتنفيذها، وتحديد المشرفين المسئولين عن الإجابة على أي استفسار أو تساؤل هام قد يظهر أثناء الفحص، ووضع نظام لحل الاختلافات في وجهات النظر فيما بينهم، هذا بالإضافة إلى فحص وتدقيق أعمال المساعدين.[2]

3. **تقييم نظام الرقابة وإدارة المخاطر**: وهذا جاء به معيار رقم 2120.A الذي يقضي بأنه يجب على التدقيق الداخلي أن يهتم بتقييم المخاطر المرتبطة بعمليات المؤسسة وذلك من خلال:
   - صحة ومصداقية ودقة المعلومات المالية والعملياتية أيضا.
   - فعالية وفاعلية العمليات.
   - حماية الأصول.
   - احترام القوانين والتشريعات والعقود.

[1] محمد أبو العلا الطحان، محمد هشام الحموي، **أساسيات المراجعة**، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، مصر، 1998، ص64.
[2] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاتة السيد شحاته، **مرجع سبق ذكره**، ص46.

حيث أن نشاط التدقيق الداخلي يلعب دوراً هاماً من خلال تقديم النصح للإدارة حول الخيار الأنسب لمعالجة المخاطر مقارنة مع تكلفة الخيار(قبول الخطر، تجنبه، التخفيف منه)، حيث يقوم التدقيق الداخلي باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظم الرقابة ودورها في التخفيف أو الحد من المخاطر المحتملة، كما يقوم التدقيق الداخلي بتحليل وتقييم المخاطر التي تحققت فعلا، ومدى فعالية الخيار الذي اتبع للتعامل معها، هذا ويجب على التدقيق الداخلي التأكد من فعالية وكفاءة نظام التقارير المتبع في توصيل المعلومات الملائمة والكافية حول عملية إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة وفي الوقت المناسب.[1]

وحسب ما جاء في معيار الأداء رقم2130.A1 فإنه يجب على التدقيق الداخلي أن يقيم دقة وفعالية نظام الرقابة المتبع من طرف المؤسسة بغرض مواجهة المخاطر المنصوص عليها في معيار 2120.A1، بالإضافة إلى هذه المعايير هناك معايير تنفيذ وهي ذات علاقة الخدمات الاستشارية للتدقيق الداخلي، تقضي بأنه يجب أن تتناول أهداف المهمة الاستشارية عمليات الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، وذلك في حدود النطاق المتفق عليه مع العميل المعني بتلك المهمة؛ والمعيار2440.C2 الذي يقضي بأنه أثناء تنفيذ المهام الاستشارية قد يتم تحديد قضايا معينة متعلقة الحوكمة وإدارة المخاطر والرقابة، ومتى كانت تلك القضايا مهمة للمؤسسة، يجب إبلاغها إلى الإدارة العليا ومجلس الإدارة.[2]

للإشارة فإن هذه المعايير تنطبق على الخدمات التي تقدمها وظيفة التدقيق بشكل عام والمتمثلة في الخدمات التأكيدية أو ما يسمى بأعمال التوكيد، كما يتم تطبيقها في حالات خاصة وهي خدمات الاستشارة التي قد يلجأ المدقق إلى تقديمها لفائدة الإدارة العليا عند الطلب، وبغرض التفريق بين خدمات التوكيد وخدمات الاستشارة عمد المعهد الدولي للتدقيق الداخلي إلى الاستعانة بأسلوب الترميز حيث أعطى للخدمات التأكيدية الرمز A في حين أعطى لخدمات الاستشارة الرمز C، وتعود أسباب إصرار المعهد الدولي للتدقيق الداخلي على إصدار معايير تنظم هذه المهنة إقتداء بمنظمات مهنية أخرى أقدمت على مثل هذا الأمر حيث تبين أهميتها، ولقد أقدمت الكثير من المنظمات المهنية في كثير من دول العالم على وضع معاييرها، ومن أهم هذه المنظمات في هذا المجال مجمع المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومجلس معايير المحاسبة المالية؛ ونتيجة لها جاءت المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي في خمس مجموعات من المعايير بداية عام 1978 وصولا إلى شهر

---

[1] قواسمية هيبة، **دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية(دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)** ، مجلة الباحث الاقتصادي، العدد السابع، 2017، ص112.

[2] العايب عبد الرحمان، **دور التدقيق الداخلي في الممارسة السليمة لحوكمة الشركات على ضوء المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد16، 2016، ص72.

أكتوبر2010 حيث جاء التغيير الأخير نتيجة مواكبة ما حدث من تغيرات مست بعض الجوانب الاقتصادية والإدارية الخاصة بمنظمات الأعمال.[1]

4. **إدارة دائرة التدقيق الداخلي:** تقضي معايير التدقيق الداخلي بضرورة أن يدير مدير دائرة التدقيق الداخلي دائرته بطريقة مناسبة وسليمة، ويكون المدير مسئولا عن مجموعة من الأعمال بحيث يحقق ما يلي:[2]

- تحقيق أعمال التدقيق الداخلي للأغراض العامة والمسؤوليات التي اعتمدتها الإدارة العليا وقبلها مجلس الإدارة.
- استخدام الموارد المتاحة لقسم التدقيق الداخلي بصورة فعالة.
- أن تتماشى جميع أعمال ومهام التدقيق مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها التي تساعد مدير دائرة التدقيق الداخلي في إنجاز المهام والأهداف المطلوبة، ويمكن توضيح تلك النقاط النحو التالي:

أ. أهداف سلطة ومسؤولية دائرة التدقيق الداخلي: يجب على مسئول دائرة التدقيق الداخلي أن يحتفظ بوثيقة مكتوبة توضح أهداف وسلطات ومسؤولية إدارته.

ب. التخطيط: على مدير دائرة التدقيق الداخلي وضع الخطط التي تكفل تنفيذ مسؤولية الدائرة وتحقيق أهدافها بكفاءة.

ت. السياسات والإجراءات: يجب على مدير دائرة التدقيق الداخلي توفير تعليمات مكتوبة توضح السياسات والإجراءات لإرشاد المدققين الداخليين.

المبحث الثاني:أخلاقيات المدقق الداخلي وعلاقته بالأطراف الأخرى

إن تعدد النظريات والافتراضات التي تحاول أن تفسر أفضل الأساليب والوسائل للمدقق الداخلي فإن هذا يوثر على طبيعة المواضيع التي يركز عليها، ومن بينها موضوع الأخلاق، فهي لديها تأثير كبير على عمل المدقق الداخلي، حيث أن تعاليم وتوجهات الأخلاقية له تأثر على بيئة العمل كما تترك أثر على مدى وكيفية الوصول لتحقيق الأهداف، وعليه فإنه يجب على المدقق الداخلي التحلي بالأخلاق وذلك لأجل تحمل المسؤولية الملقات على عاتقه.

---

[1] العايب عبد الرحمان، **مرجع سبق ذكره**، ص70.

[2] خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص177.

المطلب الأول: أخلاقيات المهنية للمدقق الداخلي

تعتبر الأخلاق المهنية الواجب الأخذ والتمسك بها مجموعة من القواعد والأسس التي يجب على المهني التمسك بها والعمل بمقتضاها، ليكون ناجحا في تعامله مع الناس، وناجحا في مهنته، وقادرا على كسب ثقة عملائه وزملائه ورؤسائه، كما تحدد هذه القواعد السلوك المهني المقبول والغير مقبول، [1] وتبرز أهمية الأخلاق المهنية للمدقق الداخلي في أنها تقدم معلومات موثوقة تساعد الأطراف الداخلية في تحسين أسلوب ممارستها لعملها، كما أن التزام المنتمين لمهنة التدقيق بقواعد سلوك وآداب المهنة يعتبر اعترافا منهم بمسؤولية مهنة المحاسبة والتدقيق ككل تجاه المجتمع والعملاء وزملائهم في المهنة، وهذه المبادئ والقواعد ليست ابتكارا جديدا بل قد سبق الإسلام في تأصيل تلك المبادئ منذ ظهور هذا الدين الحنيف، فمبادئ الشهادة الصادقة واجتناب شهادة الزور، وعدم كتمان الحق والاستقامة والصدق والأمانة والتمسك بالحق والعدل والتحكم في الأهواء وعدم الخيانة، والإخلاص في أداء العمل تعد من مكارم الأخلاق التي جاء بها الإسلام ليتمها. [2]

ويمكن وضع إطار يحدد الأنواع المختلفة لقواعد السلوك المهني وفقا للزاوية التي ينظر منها، وتنقسم إلى: [3]

1. من حيث الجهة أو السلطة التي وضعتها:

أ -قواعد قانونية: ويقصد بها تلك القواعد التي يضعها المشرع والأحكام التي تنص عليها القوانين المنظمة للمهنة أو التي تحكم الرقابة على حسابات المؤسسات، ومن أمثلتها: لا يجوز للمدقق أن يحاول الحصول على عمل من الأعمال المتعلقة بمهنته عن طريق الإعلان أو بأي طريقة يعتبر مُخلا بكرامة المهنة.

ب –قواعد تنظيمية: ويقصد بها تلك القواعد التي تصدر من المنظمات المهنية لحث المحاسبين والمدققين على الالتزام بآداب المهنة وسلوكها.

2. من حيث شكل صدورها ووسيلة إثباتها: وهنا يمكن أن نجد نوعين من القواعد الخاصة بآداب وسلوك المهنة:

أ -قواعد مكتوبة: وهي التي دونت كتابة في وثيقة مكتوبة سواء في قانون يصدر عن سلطة تشريعية أو قرار من السلطة التنفيذية أو توصيات في المنظمات المهنية.

---

[1] وليد زكريا صيام، محمود فؤاد فارس أبوأحميد، **مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، المجلد20، العدد02، 2006، ص205.

[2] إحسان صالح المعتاز ،**أخلاقيات مهنة المراجعة،والمتعاملين معها:انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، مجلد22، العدد1، 2008، ص256.

[3] عبد الرزاق محمد عثمان، **مرجع سبق ذكره**، ص37.

ب -قواعد عرفية: ونعني بها تلك القواعد والمبادئ التي لا تضمها وثيقة مكتوبة وإنما يتعارف المحاسبين والمدققين على إتباعها وينظرون إليها على أنها دستور جامع ومجموعة من الآداب والتقاليد التي يعمل على توفيرها الوعي المهني بين المزاولين للمهنة.

الفرع الأول: الاستقامة والنزاهة والموضوعية

ضرورة التزام المدققين الداخليين بقواعد وآداب السلوك المهني، وأولها التحلي بالاستقامة والتزام بالنزاهة والموضوعية واللباقة في أدائهم لعملهم وقيامهم بمسؤولياتهم، وكذا الإخلاص التام لمؤسساتهم وألا يكونوا طرفا في أي نشاط غير مشروع أو غير ملائم، وكذا الإحجام عن دخول أي نشاط يتعارض ومصلحة مؤسستهم، أو يحول دون ممارستهم لعملهم بنزاهة؛ كما عليهم أن يحافظوا على القانون ويتوقعوا اكتشاف أية أفعال بواسطة القانون أو المهنة، ويجب عليهم أن يحترموا ويساهموا في تحقيق الأهداف الشرعية والأخلاقية للمؤسسة التي يعملون بها؛ وأن لا يشاركوا في أية أنشطة أو علاقات ربما تضعف أو من المفترض أن تضعف تقييم غير متحيز، أو قبول أية شيء ربما يضعف أو من المفترض أن يضعف حكمهم المهني، بالإضافة إلى الإفصاح عن كل الحقائق التي عرفوها أثناء قيامهم بواجباتهم والتي لم يفصحوا عنها ربما تؤدي إلى تشويه تقاريرهم عن الأنشطة التي يدققونها.[1]

ومن خلال هذا مفهوم تتضح لنا عدة نقاط تدخل ضمن دائرة الإخلال بالسلوك المهني، ومن بينها:

- إذا فاوض ولجأ للمؤسسة محل التدقيق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الحصول على عمل يقوم به زميله.
- إذا قام بالتأثير على زميل له في العمل لترك مهمته له.
- إذا لم يراعى القانون الداخلي المعمول به في المؤسسة أو أخل بمادة من المواد المنصوص عليها.
- إذا سمح باقتران اسمه مع تقديرات أو نتائج المتوصل إليها دون المشاركة في أداء العمل.
- أن لا يسعى للتحسين المستمر لكفاءة أدائه مما يضعف مردوديته.

ويشتمل هذا المعيار على:[2]

- القدرة: ويعني ذلك أن على المدقق ألا يقبل تدقيق حسابات المؤسسة وهو يشعر أنه لن يستطيع إكمال عمليات التدقيق وإبداء الرأي بالكفاءة المهنية المناسبة.

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد الحديث**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص54.

[2] محمد سمير الصبان، عبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص147.

– معايير التدقيق: ويعني ذلك أنه يتعين على المدقق ألا يسمح بتجاوز معايير التدقيق المتعارف عليها أثناء إنجاز القوائم المالية من طرف الإدارة، وأي مخالفة لها يجب أن يخضع مرتبها للمساءلة، نفس الشيء بالنسبة للمبادئ لمحاسبية التي تعتمد خلال إعداد تلك القوائم.

الفرع الثاني: المحافظة على أسرار العميل

أثناء عملية التدقيق يتعرف المدقق على قدر كبير من المعلومات السرية مثل مرتبات المديرين، وتسعير المنتجات، وبرنامج الدعاية والإعلانات، وتكلفة المنتجات، وإذا أفصح المدقق عن تلك المعلومات لأي طرف خارجي قد يؤدي ذلك إلى التأثير على العميل، فمثلا قد يتجه المنافسون لتسعير منتجاتهم بسعر أقل من المؤسسة مما يترتب عليه انخفاض المبيعات والأرباح وقد تواجه المؤسسة مشاكل مالية صعبة، لذلك يجب أن يحتفظ المدقق بسرية المعلومات ولا يفصح عنها، [1] ومن واجب المدقق الحفاظ على أسرار عملائه وعدم البوح بأي معلومات إلا بإذن العميل، وذلك استنادا إلى أن العميل لا يحصل أثناء عملية التدقيق على الكثير من المستندات والوثائق التي تتصف بالسرية بحسب طبيعة عمله، مثل قيام المؤسسة بوضع مشروع لإنتاج منتج جديد، أو عقد صفقة مهمة أو تغيرات إدارية مهمة وغيرها، وقد يسعى المدقق إلى الكسب المادي في حالة إفشاء مثل هذه المعلومات. [2]

وهناك بعض الاستثناءات من هذه القاعدة تتمثل في ظروف يمكن للمدقق أن يفصح عن بعض المعلومات ومن أمثلتها: [3]

أ -عندما يكون هناك تصريح بالإفصاح عن بعض المعلومات من قبل العميل نفسه مع مراعاة مصالح جميع الأطراف التي يمكن أن تتأثر بالإفصاح.

ب -إذا علم المدقق أحداث هامة بعد صدور تقريره فإن عليه أن يصدر تقريرا جديدا يتضمن تلك الأحداث ويرجع السبب في ذلك أن الالتزام بتطبيق معايير التدقيق يفوق أهمية الاحتفاظ بسرية البيانات.

ت -يمكن للمدقق أن يفصح عن بعض المعلومات إذا طلبت منه المحكمة الشهادة في قضية مرفوعة ضد العميل.

ث -عند قيام مكتب تدقيق بتدقيق رقابة الجودة في مكتب تدقيق زميل، فمن المعتاد أن يقوم بفحص عدة ملفات تدقيق ويطلع بالطبع على بعض المعلومات، ويجب أن يلاحظ أن المعلومات التي يطلع عليها زميل التدقيق يجب أن يحافظ عليها ولا يفصح عنها للغير.

---

[1] حاتم محمد الشيشيني، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

[2] غسان فلاح المطارنة، **مرجع سبق ذكره**، ص64.

[3] حاتم محمد الشيشيني، **مرجع سبق ذكره**، ص128.

ج -قد يفصح المدقق عن المخالفات التي ترتكبها مؤسسة العميل لإخلاء مسئوليته ولا يعتبر ذلك إفشاء لمعلومات العميل.

الفرع الثالث:مسؤوليات التدقيق الداخلي

تنتج المسؤولية للمدقق عن أضرار لحقت بمؤسسة محل التدقيق أو امتناع المدقق عن تنفيذ العقد أو التعمد لإلحاق الضرر أو عدم الوفاء بالتزام نشأ عن سياسات اجتماعية أو سياسية واجتماعية وشروط العقد معا، كذلك يعتبر المدقق مسئولا عن الغش والإهمال، [1] فمدير إدارة التدقيق الداخلي يملك صلاحيات وسلطات تمكنه من تنفيذ مهام التدقيق الداخلي وعليه فهو يعتبر مسئولا أما المدير العام ورئيس مجلس الإدارة عن نشاط جهازه وقيامه بجميع الوظائف المناطة به، فهو مسئول عن وضع دليل التدقيق الداخلي والمنهاج السنوي للتدقيق الدوري في مطلع كل سنة وعرضه على المدير العام مجلس الإدارة لإقراره ليعم على تنفيذه ويضع الخطط التنفيذية لكل عملية تدقيق، ويتابع تنفيذها، ويدرس التقارير المقدمة إليه، ويدخل التعديلات عليها، ويرفعها إلى مجلس الإدارة أو المدير العام مقرونة بمقترحاته وتوصياته، ويتابع تنفيذ القرارات المتخذة بشأنها وخصوصا المخالفات الهامة التي يلاحظها جهاز التدقيق، بالإضافة إلى ذلك فإن مدير الدائرة يشارك في معظم اللجان المختصة في البنك، ويكلف جهازه بتدقيق ومتابعة التوصيات الصادرة عنها والتي تنظم السياسات العامة التي تتناول كافة عمليات البنك المصرفية وغير المصرفية منها، وعلى مدير التدقيق أن يضع التقرير السنوي عن صحة عمليات البنك من واقع الملاحظات التي تجمعت لديه خلال العام، وأن يرفعها لمجلس الإدارة أو المدير العام بالإضافة إلى قيامه بإعداد تقرير سنوي عن نشاط دائرته ومقترحاته لتطوير الجهاز وتحسين العمل في مختلف دوائر البنك، [2] فمجلس الإدارة يعتبر تقرير المدقق الداخلي بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية أداء البنك وإشراف الإدارة عن مهامها الموكلة إليها، ودليل للجنة التدقيق بأن الإدارة مارست مسؤولياتها بطريقة سليمة ودقيقة بإعداد القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.[3]

أما رئيس الدائرة أو رئيس المدققين فيساعد مدير الدائرة بانجاز مهامه ومسؤولياته ويحل محله أثناء غيابه، أما مساعد رئيس الدائرة للتدقيق المركزي فإن من مهامه:[4]

- الحفاظ على موجودات البنك وسيولته وملائمته وتطور موارده وتوظيفاته من واقع التقارير التي ترد يوميا عن الدوائر المختلفة.

---

[1] غسان فلاح المطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الثانية، عمان، الأردن، 2009، ص99.

[2] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

[3] سامي محمد الوقاد، لؤي محمد وديان، **مرجع سبق ذكره**، ص25.

[4] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص156.

- متابعة مراعاة البنك لأحكام القوانين والأنظمة النافذة وخاصة تعليمات البنك المركزي وتوجيهاته من واقع البيانات والإحصائيات اليومية.
- متابعة مراعاة البنك للسياسة والخطط المحددة من قبل مجلس الإدارة والمدير العام من واقع المعلومات والتقارير التي ترد من مختلف الفروع.
- دراسة مشاريع التقارير الموضوعة من قبل مساعد رئيس الدائرة للتدقيق الميداني وتقييمها والتأكد من مراعاتها لقواعد ومبادئ وخطط التدقيق الميداني، ورفعها مشمولة بملاحظاته لرئيس الدائرة الذي يرفعها بدوره لمدير الدائرة.
- متابعة تنفيذ القرارات المتخذة في ضوء تقارير التدقيق المرفوعة لمجلس الإدارة أو المدير العام.
- رفع تقرير يومي إلى مدير الدائرة بالتحليلات والمعلومات والإحصاءات والملاحظات والمقترحات من واقع دراسته وتقييمه لمختلف الأوراق والتقارير والمستندات التي ترد من مختلف فروع البنك.
- تدقيق الميزانية السنوية للبنك وحساب الأرباح والخسائر مع مختلف الإحصائيات والمستندات العائدة لها وتنظيم تقرير سنوي يؤكد فيه لمجلس الإدارة والجمعية العمومية للمساهمين أو من يقوم مقامهم، لأن الحسابات تعبر عن الوضع الحقيقي للبنك.

ونتيجة لتحمل المدققين الداخليين للمسؤوليات حول تصرفاتهم فإن هذا يساعد على تحقيق عدد من مميزات لمهنة التدقيق، ومن بينها:[1]

1. الارتقاء بمهنة التدقيق الداخلي مهنيا وفكريا وكذا تفعيل دورها في دعم قيم المجتمع في إطار الخبرة والاستقلالية المهنية.
2. ترسيخ مبادئ مهنة التدقيق الداخلي وتحقيق أهدافها داخليا وخارجيا ومواكبتها لتطورات الدولية.
3. وضع ضوابط تكون ركيزة للمحافظة على أخلاقيات المهنة.
4. وجود معايير وقواعد وبرامج تعليم مستمرة ومراقبة جودة الأداء المهني، وغيرها من متطلبات النظامية، يعتبر أساسا مهما لكسب ثقة المجتمع بمهنة التدقيق عامة.

[1] مي ناصر الثنيان، حسام عبد المحسن العنقري، **أسباب وآثار وجود ظاهرة'تسوق رأي المراجعة 3 في المملكة العربية السعودية:دراسة ميدانية**، مجلة جامعة الملك عبد العزيز :الاقتصاد والإدارة، مجلد24، العدد02، 2010، ص53.

المطلب الثاني:طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي ولجنة التدقيق

بما أن لوظيفة التدقيق الداخلي مكانة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسات المصرفية فإن ذلك يعني وجود علاقة تربطه بمختلف الأقسام، ومن بين الأقسام الموجودة في المؤسسات المصرفية نجد لجنة التدقيق، وعليه سنحاول تحديد طبيعة العلاقة التي تربط المدقق الداخلي ولجنة التدقيق.

الفرع الأول:نشأة لجنة التدقيق

تعتبر لجنة التدقيق من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول، كما توصي العديد من المنظمات المهنية بتكوينها نظرا للدور الذي تقوم به في مراقبة عملية إعداد التقارير المالية والإفصاح لحملة الأسهم والتأكد من مصداقيتها، وكذلك في دعم استقلالية عملية التدقيق، [1] وقد طرحت فكرة إنشاء وتكوين لجان التدقيق بغرض زيادة مصداقية وموثوقية القوائم المالية التي تعدها الإدارة للمساهمين والمستثمرين، وكذلك لمساندة الإدارة العليا للقيام بمهامها المنوط القيام بها بكفاءة وفعالية، وحماية حيادية المدقق، فضلا عن تحسين جودة أداء نظام الرقابة الداخلية، وما يتبعه من رفع كفاءة أداء عملية التدقيق.[2]

حيث أن أول ظهور للجان التدقيق في الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك منذ أزمة الكساد الاقتصادي الكبير عام 1928 و1929، حيث كان لضعف استقلالية مدققي الحسابات والمحاسبين من ضمن الأسباب الرئيسية لظهور لجان التدقيق، وفي عام 1967م أوصت اللجنة التنفيذية لمعهد المحاسبين الأمريكيين (AICPA) بوجوب تشكيل لجان تدقيق في الشركات المساهمة العامة مكونة من أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين، ويكون من مهامها حل المشاكل التي تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة وخاصة في النواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، وأيضا حظي تشكيل لجان التدقيق عام 1972م اهتمام هيئة الأوراق المالية الأمريكية بمطالبة الشركات بتشكيل لجان تدقيق والإفصاح عنها، وذلك لضمان التحكم ومساعدة إدارة الشركة.[3]

أما حديثا فقد قام مجلس معايير التدقيق بإصدار نشرة التدقيق رقم (SASN090) تحت اسم اتصالات لجان التدقيق لتعديل نشرة التدقيق (SASN61) "الاتصال مع لجان التدقيق"، ونشرة التدقيق رقم (SASNO71)، "المعلومات المالية المرحلية"، فبموجب المعيار رقم (90) فإنه على مدقق الحسابات الخارجي للشركات المساهمة العامة أن يناقش مع كل من الإدارة ولجنة التدقيق تقديراته حول نوعية المبادئ المحاسبية

---

[1] فاطمة جاسم محمد، ثامر عادل الصقر، **تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية**، العلوم الاقتصادية، المجلد08، العدد30، 2012، ص190.

[2] محمد فوزي أبو الهيجاء، أحمد فيصل خالد الحايك، **خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق:دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية**، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد02، 2012، ص444.

[3] فاطمة جاسم محمد، ثامر عادل الصقر، **مرجع سبق ذكره**، ص194.

المستخدمة من قبل الشركة والمنعكسة في القوائم، إذ لا يكفي أن تكون هذه المبادئ مقبولة فقط، وقد أصبح هذا المعيار ساري المفعول مع بداية السنة المالية للعام 2000. كما لعب معهد المدققين الداخليين الأمريكي (The Institute ofInternal Auditors(IIA دورا يتمثل بإصدار بيان عام 1985 أوصى من خلاله الشركات المساهمة العامة بتشكيل لجان تدقيق من مجلس الإدارة.[1]

من خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج أن للجنة عدة خصائص، نذكر منها:[2]

- ✓ لجنة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين؛
- ✓ يتوافر لدى أعضائها معارف وخبرة جيدة في مجال المحاسبة والمالية والتدقيق؛
- ✓ تتجلى مهامها بتدقيق عمليات إعداد التقارير المالية وفحص عمليات التدقيق الداخلية والخارجية؛
- ✓ أداة لمراقبة أداء المؤسسة وتسيير نشاطها؛
- ✓ أداة للرقابة بيد المساهمين على الإدارة.

الفرع الثاني:ضوابط لجنة التدقيق ومهامها في البنوك

تعد لجنة التدقيق من أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، فهي مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة الغير تنفيذيين(مستقلين)، وكلما كانت لجنة التدقيق المشكلة مكونة من أعضاء مستقلين كانت فاعلة كآلية لدعم وظيفة التدقيق الداخلي في إجراءات التقارير المالية، وتكون أكثر استقلالية، وعملية اختيار أعضاء اللجنة من أهم القضايا التي تواجه مجلس الإدارة، ويجب أن تخضع عملية اختيار أعضاء إلى مجموعة من الضوابط (المعايير) لتؤدي عملها بكفاءة وفاعلية، والآتي أهم الضوابط التي يجب توافرها بأعضاء اللجنة التي أستقر رأي معظم الكتاب على ضرورة توافرها عند تشكيل لجنة التدقيق في أي مؤسسة حتى تؤدي هذه اللجنة أعمالها بكفاءة وفاعلية، [3] ويمكن بلورة تلك الضوابط على النحو الآتي:[4]

أ -التحديد الواضح لسلطات ومسؤوليات اللجنة: ينبغي تحديد سلطات ومسؤوليات لجنة التدقيق بصورة تفصيلية وواضحة وكتابية، حتى يمكن لهذه اللجنة أن تقوم بأعمالها بكفاءة، حتى لا يحدث تداخل أو تعارض بين اللجنة وبين بعض الأجهزة التنفيذية بالبنك.

---

[1] نبيه توفيق المرعي، **مرجع سبق ذكره**، ص22.

[2] بوفاسة سليمان، سعيداني الرشيد، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[3] محمد عبد الله المومني، **تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص250.

[4] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2007، ص319.

ب -توافر وتكامل الخبرة والمهارة في أعضاء لجنة التدقيق: من الأمور المتفق عليها أن أعضاء لجنة التدقيق يجب أن يكونوا من غير التنفيذيين والذين يتمتعون بالخبرة والمهارة والقدرة على متابعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، ومدى الالتزام بإجراءات هذه النظم ومن ناحية أخرى يجب أن يتوافر في أعضاء لجنة التدقيق القدرة على فهم بعض أمور المحاسبة والتدقيق والإدارة المالية والتي تعرض عليهم، ويجب أن يكونوا على دراية ببعض المفاهيم البسيطة لعملية إعداد التقارير والقوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك يجب أن يكون أعضاء لجنة التدقيق على دراية بطبيعة نشاط البنك.

ت -الكفاءة التطوير: حيث ينبغي تجهيز لجنة التدقيق بالشكل الذي يمكنها من الوفاء بالتزاماتها ويتضمن هذا عملية الاختيار والتدريب وتنمية المهارات والسماح بالدخول على المعلومات وثيقة الصلة، وعلى البنك تحديد مجموعة من الكفاءات والمؤهلات التي تطبق على كل عضو من لجنة التدقيق؛ كما يجب أن تضع لجنة التدقيق معايير واضحة لتطوير أدائها يعدها خبير، وتعتمد من مجلس الإدارة، حينئذ يجب على اللجنة أن تعد تقريرا سنويا عن مدى وفائها بالمعايير الموضوعة لتقييم أدائها وأن يشمل تقريرها على مجلس الإدارة النتائج أيضا.[1]

ث -تحديد العدد الملائم لأعضاء لجنة التدقيق: من الضروري تحديد عدد أعضاء لجنة التدقيق بحيث يكفي هذا العدد لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن اللجنة من تحقيق أهدافها، مع مراعاة عدم زيادة عدد أعضاء اللجنة بصورة قد تمنع من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم انخفاض عدد أعضاء اللجنة بصورة تحد من أداء اللجنة التدقيق يتراوح بين ثلاثة وخمسة أعضاء.

ج -استقلال لجنة التدقيق تنظيميا: تعتبر لجنة التدقيق بمثابة إحدى اللجان التي يشكلها مجلها مجلس الإدارة وتقدم تقاريرها ونتائج أعمالها لمجلس الإدارة، وهي عبارة عن حلقة الصلة بين الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة في الأمور التي تدخل في اختصاصها، وقد استقر الرأي على ضرورة عدم قيام أعضاء لجنة التدقيق بأي عمل من أعمال الإدارة التنفيذية وذلك لتحقيق الموضوعية والاستقلال في أعمالها.

ح -إدراك لجنة التدقيق لدورها في حوكمة الشركات: يتعين على أعضاء لجنة التدقيق أن تدرك جيدا دورها الإيجابي في حوكمة البنوك من خلال ما يلي:

- ✓ تدعيم دور الإفصاح المحاسبي وغير المحاسبي في مساعدة أصحاب المصلحة في البنك على مراقبة الإدارة.
- ✓ تدعيم دور تدقيق الحسابات في زيادة درجة الثقة في القوائم المالية للبنوك.

[1] أشرف حنا ميخائيل، **التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات**، مداخلة في المؤتمر العربي الأول ،القاهرة، مصر، أيام 24-26سبتمبر 2005، ص15.

✓ تدعيم دور الرقابة الداخلية في صدق القوائم المالية من جهة وضمان الالتزام إدارة البنك بالقوانين واللوائح ذات الصلة.

ويبين الشكل التالي العلاقة بين لجنة التدقيق والمستويات الإدارية المختلفة في البنك:

مخطط بياني رقم(15): يبين العلاقة بين لجنة التدقيق والمستويات الإدارية المختلفة في البنك[1]

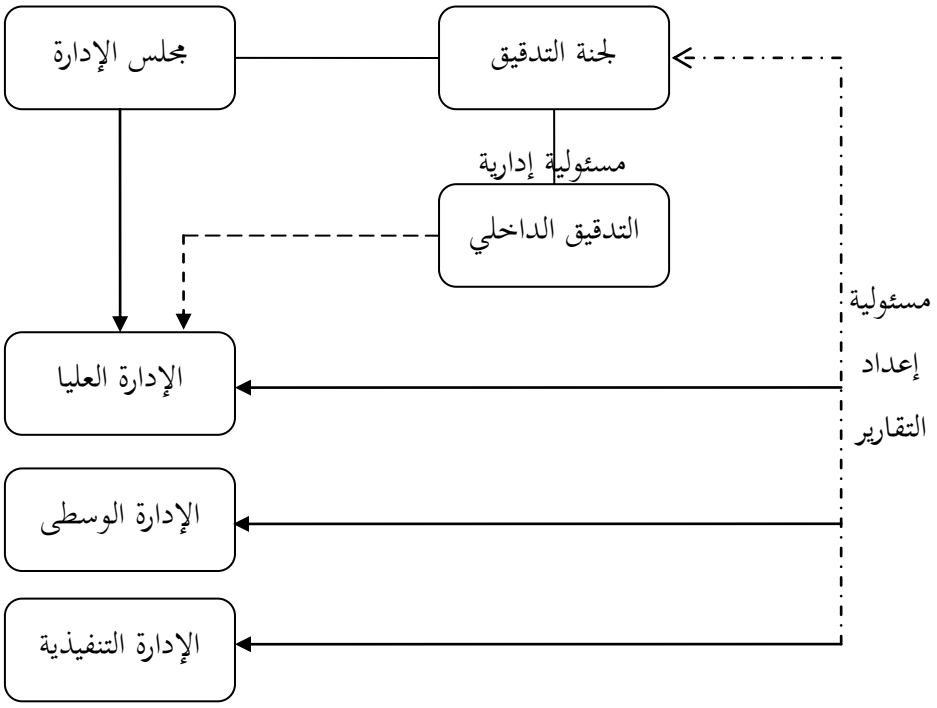

تمارس لجنة التدقيق أنشطتها وفقا للظروف المحيطة، ويمكن تحديد الأنشطة الرئيسية للجنة التدقيق على ضوء النقاط التالية:[2]

أ. التوصية بتعيين وتغيير مدير إدارة التدقيق الداخلي، وتذليل المشاكل والصعاب التي تواجه عمل المدققين الداخليين خاصة مع إدارة البنك، والتأكد من عدم وجود أي قيود أو ضغوط عليهم.

ب. تنسيق الاتصال بين مجلس الإدارة وكل من المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، وتحقيق التكامل بين عملية التدقيق الداخلية والتدقيق الخارجي.

ت. دراسة ملاحظات وتوصيات المدققين الداخليين والخارجيين بخصوص مواطن الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

ث. فحص خطة التدقيق الداخلي، والتأكد من جودة عمل المدققين الداخليين.

---

[1] فتحي رزق السوافري وآخرون، **الاتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية** ، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص83.

[2] صالح ميلود خلاط، عبد الحكيم محمد مصلي، **دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية**، المجلة الجامعة، المجلد01، العدد16، 2014، ص161.

ج. مناقشة مدى كفاية الرقابة الداخلية مع المدقق الداخلي؛ ضمان أن التدقيق الداخلي يعمل وفقا للمعايير المهنية المعمول بها.[1]

ح. دراسة القوائم المالية والتقارير المالية بصفة دورية وفحص وتقييم النظام المحاسبي والسياسات والممارسات المحاسبية المتبعة.

خ. دراسة سياسات البنك ومدى التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لنشاطها.

د. إعداد تقارير دورية لمجلس الإدارة عن أوضاع البنك المالية، والمشاكل التي تواجه البنك، والاقتراحات التي تؤدي إلى علاجها.

ذ. تقديم تقرير سنوي للجهات المعنية بمسؤوليات وأنشطة لجنة التدقيق خلال السنة مرفقا بالتقارير والقوائم المالية السنوية.

الفرع الثالث:دور لجنة التدقيق تجاه المدقق الداخلي

لجنة التدقيق تلعب دورا مهما وحاسما في عملية التقرير المالي، وذلك من خلال مساعدة المؤسسات في تخفيض فترة إصدار تقرير التدقيق ومن ثم تقديم القوائم المالية المدققة في التوقيت المناسب، وخلق الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية حول استقامة التقارير المالية، [2] والتدقيق الداخلي يقدم فوائد عديدة ومميزة للمؤسسة لاسيما لمجلس الإدارة وللجنة التدقيق وجميعها تركز على الأبعاد المختلفة لتقدير المخاطر والرقابة، ويمكن توضيح المطالب المنافسة حول وظيفة التدقيق الداخلي لكل من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق من خلال الشكل التالي:

[1] أشرف حنا ميخائيل، **مرجع سبق ذكره**، ص12.

[2] محمد فوزي أبو الهيجاء، أحمد فيصل خالد الحايك، **مرجع سبق ذكره**، ص444.

مخطط بياني رقم(16): يبين مطالب كل من لجنة التدقيق والإدارة حول التدقيق الداخلي[1]

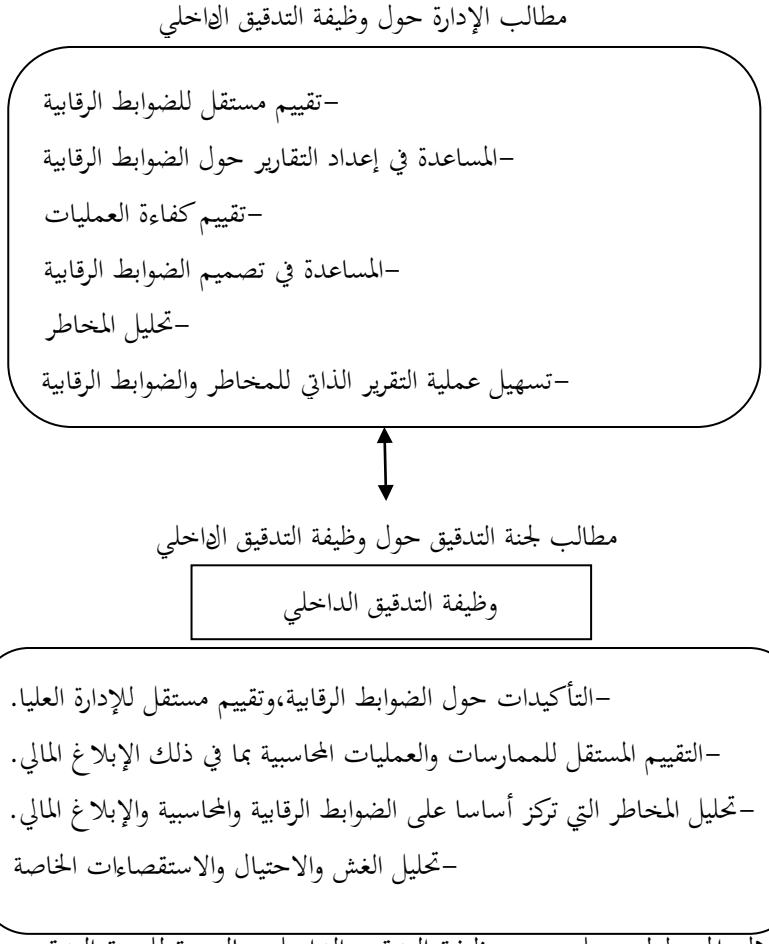

ومن خلال المخطط يتجلى دور وظيفة التدقيق الداخلي بالنسبة للجنة التدقيق والذي يتركز حول تزويدها بالتأكيدات على أن المخاطر قد وضعت وضع حرج، وكذا الضوابط الرقابية للمؤسسة وتدقيق مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات والقوانين، والعمل المشترك مع الإدارة.[2]

حيث أن العنصر الأساسي لنجاح التدقيق الداخلي هو منحه صلاحيات تخوله القيام بمهامه، حيث أن الوصول لنظام تدقيق داخلي فعال لابد أن يشتمل على صلاحيات تحتوي كحد أدنى على ما يلي:[3]

1. تحديد الصلاحيات التي تخول للمدقق الداخلي القيام بتأدية عمليات المراقبة أو التدقيق على العمليات المختلفة لبيان مدى تماشيها مع القوانين والأنظمة.
2. إعطاء المدقق الداخلي الحق بالحصول على أية معلومات يراها ضرورية لأغراض تدقيق السجلات المالية والمستندات الخاصة بها.

---

[1] بان توفيق نجم، **الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي"دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية"** ، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد24، 2013، ص21.

[2] بان توفيق نجم، **مرجع سبق ذكره**، ص21.

[3] خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص167.

3. تحديد نطاق عمل المدقق الداخلي اللازم لتأدية المهام السابقة الذكر.

4. تحديد أية قيود أو محددات تؤثر على المدقق الداخلي خلال تأديته لعمله.

5. تحديد مبادئ ومعايير التدقيق الداخلي المعمول بها والالتزام بها من قبل المدققين الداخليين.

المطلب الثالث:إجراءات التدقيق الداخلي وصعوباتها

تضمنت المعايير الدولية للممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة عن معهد المدققين الداخليين العديد من الإجراءات المرتبطة ببرنامج العمل، وأهم المبادئ الأساسية في إعداد التقارير، ولكن في مقابل هناك عدة معوقات تحد من فعالية التدقيق؛ وهذا ما سنتطرق إليه.

الفرع الأول:برنامج العمل

إن الهدف الحقيقي من وضع برنامج للتدقيق هو منع الاختلاس والتلاعب في البنك وذلك عن طريق تطويق العمليات المصرفية بإجراءات ومعايير وأنظمة من شأنها أن تحد من الفرصة المتاحة لأي كان بارتكاب أي من أعمال سوء الأمانة أو من شأنها أن تجعل هذا العمل من الصعوبة بحيث أن عامل المخاطرة فيه أكبر من عامل الانتفاع من نتائجه، وبرنامج المراجعة دقيق ومحكم لحماية الضعفاء من الإغراء والأقوياء من انتهاز الفرص والأبرياء من الاتهام، وعند وضع برنامج التدقيق يجب أن يبقى راسخا في الأذهان وباستمرار أن منع حدوث الجريمة أهم بكثير من معاقبتها، كما وأن تجنب الخسارة أنفع من استعادة الخسارة؛ ولا يجب أبدا ينظر إلى المدقق كأنه من رجال الشرطة، بل على العكس فإن النظرة إليه يجب أن تكون على أساس كونه شخصا يقدم خدماته وهدفه الأساسي حماية الآخرين من الإغراءات التي قد يتعرضون لها لارتكاب أعمال سوء الأمانة. كما على المدقق الداخلي أن يحرص على الوصول إلى هدف التدقيق الذي يقوم به، وأن يتحلى بالصبر اللازم واللباقة والمعاملة الحسنة عند ممارسة عمله في البنك.

إضافة إلى هذا فمن المستحسن أن يستعين المدقق بمعلومات مستمرة حول قضايا الاختلاس والسرقة وسوء الأمانة كي يكون على دراية كافية ووافية عن طبيعة الحالات وأسبابها.[1]

قبل مباشرة إجراءات عملية التدقيق يجب على المدقق الداخلي أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة نشاط المؤسسة محل التدقيق وهو البنك، ومن بين الأمور التي تدرس من طرف المدقق الداخلي والخاصة بنشاط البنوك نذكر:[2]

---

[1] ماهر واكد، **مرجع سبق ذكره**، ص16.

[2] أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2009، ص14.

1. في عهدة البنوك أعداد كبيرة من البنوك النقدية، بما في ذلك أدوات السيولة والقابلة للتداول التي يجب حماية أمنها الفعلي خلال النقل وأثناء التخزين وفي عهدتها أيضا وتسيطر على الأدوات القابلة للتداول والأصول الأخرى القابلة للتحويل فورا إلكترونيا، وتجعل خصائص السيولة لتلك البنوك عرضة لسوء الاستخدام والاحتيال، ولذا فإنها تحتاج إلى تأسيس إجراءات تشغيل مناسبة وقيود محددة واضحة للاختيارات الفردية وأنظمة رقابة داخلية صارمة.
2. غالبا ما تشارك في عمليات تجارية تبدأ في منطقة قضائية معينة، وتسجل في منطقة قضائية مختلفة ومع ذلك يتم إدارتها في منطقة قضائية أخرى.
3. تعمل بفاعلية عالية (بمعنى أن نسبة رأس المال إلى مجموع الأصول منخفض)، مما يزيد من تعرضها للأحداث الاقتصادية المعاكسة ويزيد من مخاطر الإخفاق.
4. لديها أصول تستطيع أن تتغير قيمتها بسرعة ويكون من الصعب تحديد قيمتها غالبا، وتبعا لذلك فقد يكون لانخفاض بسيط نسبيا في قيم الأصول تأثيرا ملحوظ على رأسمالها العامل ويمكن أيضا على ملائمتها التنظيمية.
5. غالبا ما تشتق مقدارا ملحوظا من دخلها من الودائع القصيرة الأجل(سواء كانت مؤمنة أو غير مؤمنة)، ويسفر عن فقدان ثقة المودعين في ملاءمة البنك سريعا أزمة سيولة.
6. لديها واجبات ائتمانية فيما يخص الأصول التي تحتفظ بها وتعود لأشخاص آخرين، وقد يزيد ذلك من الالتزامات بسبب خرق الثقة، ولذا فإنها تحتاج إلى تأسيس إجراءات تشغيل وضوابط رقابة داخلية مصممة للتأكد من أنها تتعامل مع مثل تلك الأصول وفقا للشروط التي يتم بها تحويل الأصول إلى البنك.
7. تشارك بعمليات تجارية ذات أحجام كبيرة ومتنوعة وربما تكون قيمتها ذات أهمية، وهذا يتطلب بالعادة نظام محاسبي وأنظمة رقابة داخلية معقدة وانتشار واسع لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.
8. تعمل عادة من خلال شبكات للفروع والأقسام تنتشر جغرافيا، وهذا يتضمن بالضرورة لامركزية أكبر في السلطة ومهام محاسبية ورقابية متنوعة وصعوبات في المحافظة على ممارسات تشغيل وأنظمة محاسبية موحدة تبعا لذلك، وبالذات عندما تتعدى شبكة الفروع الحدود الوطنية.
9. غالبا ما يمكن البدء بالعمليات التجارية وإتمامها بواسطة العميل دون أي تدخل م قبل موظفي البنك، على سبيل المثال عبر الإنترنت أو من خلال عمليات السحب الآلي.

10. غالبا ما تفترض التزامات ذات أهمية دون أي تحويل مبدئي للأموال فيما عدا، في بعض الحالات، دفع الرسوم، وقد تتضمن هذه الالتزامات مذكرات مداخيل محاسبية فقط، ويمكن أن يكون من الصعب اكتشاف وجودها تبعا لذلك.
11. يتم تنظيمها من قبل السلطات الحكومية التي غالبا ما تؤثر متطلباتها التنظيمية على المبادئ المحاسبية التي تتبعها البنوك، وقد يكون لعدم الامتثال للمتطلبات التنظيمية، مثل متطلبات كفاية رأس المال،مؤشراته على البيانات المالية للبنك وافصاحاته.
12. يمكن أن تؤثر علاقات العميل التي توجد بين المدقق أو المساعدين مع البنك على استقلالية المدقق بطريقة لا تؤثر بها علاقات ذلك العميل مع مؤسسات أخرى.
13. لديها عموما دخل حصري للمقاصة وأنظمة تسوية الشيكات وتحولات الأموال وعمليات تديل العملات الأجنبية وإلى غير ذلك.
14. تشكل جزءا متمما من، أو تتصل بأنظمة التسويات الوطنية والدولية وتبعا لذلك فقد تفرض مخاطر نظامية في البلدان التي تعمل بها.
15. يمكن أن تصدر أو تتاجر بالأدوات المالية المعقدة والتي يلزم أن يتم تسجيل بعضها بقيم عادلة في البيانات المالية، لذا فإنها تحتاج إلى تأسيس إجراءات إدارة تقييم ومخاطر مناسبة، وتعتمد فاعلية هذه الإجراءات على الآتي:

أ – مدى ملائمة منهجيات والنماذج الرياضية التي تم اختيارها.

ب –الوصول إلى معلومات السوق الحالية والسابقة التي يمكن الوثوق بها.

ت –المحافظة على نزاهة البيانات.

لذلك تنشأ اعتبارات تدقيق خاصة عند تدقيق البنوك بسبب الأمور التالية:

أ. الطبيعة الخاصة للمخاطر المرتبطة بالعمليات التجارية التي تتولاها البنوك.

ب. نطاق العمليات المصرفية ونتيجة المخاطرة الهامة التي يمكن أن تنشأ في فترة منية قصيرة.

ت. الاعتماد الواسع على تقنية المعلومات لإجراء العمليات التجارية.

ث. تأثير التنظيمات في المناطق القضائية المختلفة التي تعمل بها المصارف.

ج. التطور المستمر لمنتجات جديدة وللممارسات المصرفية التي لا يمكن مقارنتها بتطور المبادئ المحاسبية أو أنظمة الرقابة الداخلية الموجودة.

كل هذه الأنشطة من الضروري والمهم أن يكون للمدقق الداخلي دراية بها من خلال دراستها والإلمام بها، وشكل الموالي يوضح بالتفصيل أهم الخطوات قبل وأثناء وبعد القيام بعملية التدقيق:

مخطط بياني رقم (17): يبين أهم خطوات القيام بعملية التدقيق[1]

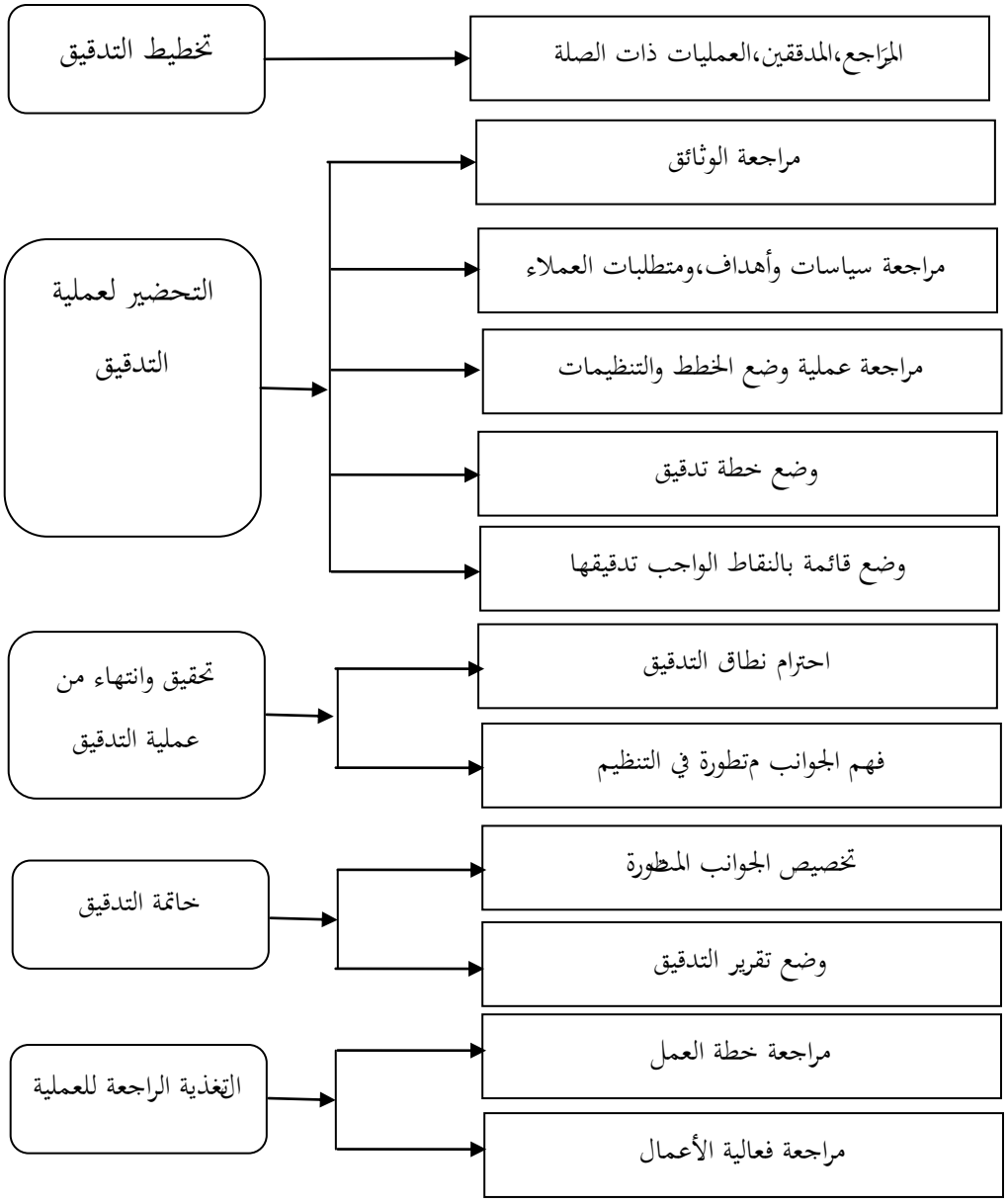

الفرع الثاني:أهداف التقرير ومبادئه الأساسية

يعتبر تقرير التدقيق نهاية نظام المعلومات المحاسبي في البنك،حيث يتم إعداد التقرير بعد انتهاء المدقق من جمع أدلة التدقيق وفقا لبرنامج التدقيق،وعليه يصل المدقق إلى الاستنتاج النهائي عن ما إذا كانت البيانات تعبر عن واقع عمليات البنك،حيث أن تقرير التدقيق لا ينحصر فقط في تقييم أداء البنك في الماضي،بل ينبغي أن يؤكد

[1]Yvon Mougin,**Les Nouvelles Pratiques de L'audit de Management QSEDD**,AFNOR,France,2008,p90.

على أن كافة التنبؤات المستقبلية قد أعدت وفقا لقواعد موضعية وافتراضات منطقية التي تعد على أساسها التقديرات والتنبؤات الخاصة بأداء البنك، [1] وعليه ينبغي على المدقق الداخلي إعداد تقرير يتضمن نتائج الفحص والتقويم، فقد يعد المدقق الداخلي تقارير مؤقتة خلال عملية التدقيق عندما تستوجب بعض الحالات كاكتشاف مخالفات أو أخطاء مؤثرة ينبغي معالجتها بسرعة لتلافي أخطاء أخرى، وفي جميع الأحوال ينبغي أن يكون التقرير موقعا من قبل المدقق الداخلي، وعلى المدقق مناقشة النتائج والتوصيات التي توصل إليها مع المستويات الإدارية قبل إصدار تقريره النهائي، كذلك ينبغي أن تكون التقارير موضوعية وواضحة ومحددة وبناءة وتعد في الوقت المناسب، فضلا عن وجود رأي المدقق الداخلي حول عملية التدقيق بصورة واضحة؛ [2] لذلك يجب أن تتوفر في تقرير المدقق الداخلي جملة من المبادئ الأساسية: [3]

1. يجب أن يحمل التقرير تاريخ محدد هو تاريخ بداية ونهاية مهمة التدقيق.
2. يجب أن يوجه التقرير إلى مجلس الإدارة أو المدير العام أو لجنة التدقيق ونسخة منه إلى مدير الفرع موضوع التدقيق، ويجب أن يتصف التقرير بالسرية بحيث لا يطلع عليه الغير إلا بموافقة مجلس الإدارة.
3. يجب أن يشير التقرير إلى أن التدقيق قد تم بالاستناد إلى السجلات والمستندات والكتب والوثائق والأوضاع التي اطلع عليها المدققون، وأنها ممسوكة حسب الأصول وتتفق مع القوانين والأنظمة التي تخضع لها ممارسة المهنة المصرفية، كما أنها تتفق مع أنظمة البنك والأعراف المعمول بها في التعامل المصرفي.
4. يجب أن يشير التقرير إلى المخالفات التي لاحظها المدققون أو عثروا عليها خلال تنفيذهم مهمتهم، وأن هذه المخالفات تمت تسويتها خلال وجودهم، وفي حال العكس بيان الأسباب التي حالت دون إجراء التسويات.
5. يجب أن يذكر في التقرير المقترحات والتوصيات لمنع تكرار الأخطاء والمخالفات لتحسين الأداء ورفع الإنتاجية.
6. يجب أن يشير التقرير إلى مدى تقيد الفرع بمضمون التدقيق السابق والتوصيات الواردة فيه والمقرة من قبل الإدارة وبيان الأسباب التي حالت دون تنفيذها.
7. يجب أن يعبر التقرير عن رأي المدققين الشخصي بمجمل أوضاع الفرع وفعالية الرقابة فيه وصحة وسلامة موجوداته دون أن يستند ذلك إلى رأي المسئولين في الفرع.

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، مرجع سبق ذكره**، ص452.

[2] صفاء أحمد محمد العاني، **دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي** ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الرابع والخمسون، 2005، ص77.

[3] خالد أمين عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص161.

8. يجب أن يوقع التقرير من قبل المدققين جميعهم، بالإضافة إلى توقيع المسئولين وحملة المفاتيح على محاضر جرد الغرف المحصنة والصناديق.

الفرع الثالث:معوقات أداء مهمة التدقيق الداخلي

إن الظروف التي يعمل فيها المدققون تؤدي إلى نشوء تهديدات محددة للالتزام بالمعايير والمبادئ الأساسية وكذلك القواعد، ويمكن تقسيم هذه التهديدات إلى:[1]

أ. تهديدات المصلحة الشخصية: التي يمكن أن تحدث نتيجة المصالح المالية أو مصالح أخرى للمدقق المهني أو أحد أفراد عائلته أو المقربين.

ب. تهديدات المراجعة الذاتية: التي يمكن أن تحدث عندما يكون هناك رأي سابق يحتاج لإعادة تقييم من قبل المدقق الذي أقر بهذا الرأي.

ت. تهديدات التآلف: وهي التي تحدث في حالة تعاطف المدقق تجاه مصالح الآخرين بسبب علاقة وثيقة.

ث. تهديدات المضايقة: التي يمكن أن تحدث عندما يمنع المدقق من العمل بموضوعية بسبب تهديدات فعلية أو متوقعة.

وعلى خلفية هذه التهديدات تنتج بعض الصعوبات أثناء تأدية المدقق الداخلي لعمله ويمكن إجمال هذه الصعوبات على النحو التالي:[2]

أ. عدم فهم بعض الموظفين دور المدقق الداخلي في تطوير تحسين أساليب العمل وأن دوره لا يقتصر على إبراز الملاحظات وبيان مقدار الانحرافات، بل يمتد إلى إيجاد الحلول وتقديم التوصيات والاقتراحات بما يعود بالفائدة على البنك وعلى العاملين فيه.

ب. محاولة بعض الموظفين تبرير الأخطاء والانحرافات السلبية بصورة خاطئة مما يؤدي إلى تضليل المدقق الداخلي حول تفسير الانحرافات، أو يؤدي في بعض الأحيان إلى اكتشاف بعض الأخطاء بصورة متأخرة مما يصعب من معالجتها.

ت. عدم إطلاع بعض الموظفين على التعليمات الداخلية بالقسم الذي يعمل به، مما يؤدي إلى وجود بعض الأخطاء التي تؤثر على أداء العمل.

ث. استمرار ارتكاب الأخطاء التي وردت في التقارير السابقة على الرغم من التأكيد بالرد على تلافي تلك الأخطاء مستقبلا.

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، مرجع سبق ذكره**، ص79.

[2] خالد راغب الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص168.

ج. إجابات المبهمة من طرف الموظفين فيما يخص الملاحظات الواردة في التقارير، أو عدم الإجابة عنها.

ح. حصر عمل المدقق الداخلي في الأمور المالية ومحاسبية من طرف مجلس الإدارة بسبب عدم اعترافهم بأهمية نشاطه.

أما الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تزيل أو تقلص من التهديدات والمعوقات التي تحد من فعالية وظيفة التدقيق الداخلي في المؤسسة، فهي تضم فئتين:[1]

- أولى: الإجراءات الوقائية التي تنشأ نتيجة المهنة أو التشريعات أو الأنظمة.
- ثانيا: الإجراءات الوقائية التي تنشأ في بيئة العمل وهي تتعلق بسلوك المهني للمدقق.

وتتضمن الإجراءات الوقائية التي تنشأ نتيجة المهنة أو التشريعات أو الأنظمة نذكر منها:

- متطلبات التعليم والتدريب والخبرة لدخول المهنة.
- متطلبات التطوير المهني المستمر.
- أنظمة التحكم (الحوكمة – الحاكمية) في المؤسسات.
- المعايير المهنية.
- إجراءات المراقبة والتأديب المهنية أو التنظيمية.
- المراجعة الخارجية من قبل طرف ثالث مخول قانونا للتقارير أو القوائم أو البلاغات أو المعلومات المعدة.

وقد تزيد بعض الإجراءات الوقائية من احتمالية تحديد أو منع السلوك غير الأخلاقي، وتشمل هذه الإجراءات الوقائية التي يمكن أن تنشأ نتيجة مهنة المحاسبة أو التشريعات أو أنظمتها:

- أنظمة شكاوى فعالة ومعلن عنها جيدا تدار من قبل مسئولين أو جهة تنظيمية.
- واجب الإبلاغ عن انتهاكات للمتطلبات الأخلاقية.

المبحث الثالث:نظام الرقابة الداخلية

لقد نال نظام الرقابة الداخلي قسط واسع من دراسات والأبحاث وذلك لأهميته الكبيرة حيث أنه يعد خط الدفاع الأول لمجابهة الاختلالات الموجودة على الساحة العملية، وإذا توفر للمؤسسات المصرفية نظام رقابة داخلي يمكنها من تحسين أداءها وجودة مخرجاتها، فهذا سيمكن إدارة التدقيق الداخلي من متابعة مهامها وتوفير خدمات ذات قيمة مضافة للمؤسسات المصرفية.

[1] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق ، نفس المرجع**، ص80.

المطلب الأول:طبيعة نظام الرقابة الداخلي في البنوك وخصائصه

من خلال هذا المطلب نسعى لتوضيح الإطار النظري لطبيعة الرقابة الداخلية ومراحل تطورها، أسباب وجودها.

الفرع الأول:مفهوم نظام الرقابة الداخلية

في هذه المرحلة سنتطرق إلى نشأة الرقابة الداخلية ومفهوم نظام الرقابة الداخلي وأنواعه.

أولا:نشأة الرقابة الداخلية

حدثت العديد من التطورات في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة لعدة أسباب لعل من أهمها التطور الكبير في حجم المشروعات الاقتصادية، وانفصال الملكية عن الإدارة أو زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية لضمان تحقيقه الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، ومن ناحية أخرى أدى التوسع في استخدام الحسابات الآلية إلى زيادة الاهتمام بالرقابة الداخلية حيث تخلق أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات بيئة قد تساعد على ارتكاب العديد من المخالفات وانتشار فيروسات الحاسبات، وإمكانية سرقة المعلومات المحاسبية أو تغييرها دون ترك أثر مما يتطلب ضرورة وجود نظام جيد للرقابة الداخلية، حيث أنه في بادئ الأمر كانت لا توجد أهمية كبيرة بأنظمة الرقابة الداخلية نظرا لعدم وجود فصل بين الملكية والإدارة، حيث كانت هناك رقابة المالك أو ما يعرف بالرقابة الشخصية، حيث كان المالك يقوم بنفسه بالرقابة على أنشطة المشروع، وبعد ذلك كان هناك مفهوم الرقابة الذي يستخدم كمرادف للضبط الداخلي والذي يعني توزيع المسؤوليات والسلطات بطريقة تحقق الضبط التلقائي للعمليات اليومية وذلك عن طريق قيام شخص آخر بصورة تلقائية بمراجعة العمل الذي يقوم به شخص آخر، أو عن طريق تقسيم العمل بين أكثر من شخص في المشروع بطريقة سليمة.[1]

وقد حدد الباحثون في العصر الحديث مراحل تطور الرقابة، وهي تتخلص في ثلاث مراحل نذكرها:[2]

- المرحلة الأولى(مرحلة القواعد): حيث جرى التركيز في هذه المرحلة على إيجاد مجموعة من الأسس والقواعد والمعايير لمراقبة تصرفات أولئك المسئولين عن جمع وجباية الأموال وحفظها وطرق إنفاقها.
- المرحلة الثانية(مرحلة روح القانون): وهي الفترة مابين الحروب العالمية الأولى والثانية، حيث جرى التركيز على روح القانون والنظام، بدلا من الالتزام الصارم به، وذلك لضرورة تسهيل إجراءات الإنفاق لتمويل هذه الحروب، فيما عرف بمقتضيات المصلحة العليا للشعوب.

---

[1] عبد الوهاب نصر علي، شحاته السيد شحاته، **دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2003، ص78.

[2] فارس محمود ابو معمر، **مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين** ، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2004، ص35.

- المرحلة الثالثة(مرحلة الحساب): وهذه الفترة اقتصرت على الإصلاحات الحديثة في منتصف القرن العشرين، حيث تركز الاهتمام حول الرقابة على مدى توفر الأموال العامة، ومدى تحقيق الأهداف، والغايات التي وجدت من أجلها البرامج الحكومية المختلفة.
- المرحلة الرابعة(مرحلة نظام الرقابة العالمي): تمثل في إطار لجنة بازل، حيث أن دور الرقابة لم يعد يقتصر على التأكد من أن الإدارة في البنوك تسيطر على جميع المخاطر، بل امتد إلى تنمية وتطوير الوسائل والنظم الهادفة إلى حماية البنك من هذه المخاطر، إضافة إلى التأكد من قدرة البنك على ممارسة جميع أوجه النشاط بصورة مناسبة، وذلك من خلال متابعة المراقبين الدوري لمدى مناسبة الأساليب والنظم القائمة للتطورات الحادثة في بيئة العمل البنكي.

ثانيا:تعريف نظام الرقابة الداخلية

الرقابة لغة ويقصد بها الرقيب والحارس والحافظ ورقيب النفس؛ أما اصطلاحا فتعني"الرقابة في أي مشروع تشمل الكشف عما إذا كان كل شيء يتم وفقا للخطط الموضوعة والتعليمات الصادرة والمبادئ السارية، وهي تهدف إلى الوقوف على نواحي الضعف والأخطاء ومن ثم العمل على علاجها ومنع تكرارها، وهي تكون على كل شيء سواء أعمال أو أشياء أو أفراد أو مواقع، [1] فالرقابة هي عبارة عن وسيلة لاكتشاف الخلل بين الأداء الفعلي، وما كان مخطط له؛ [2] أو يمكن تعريفها على أنها:"وظيفة إدارية، وعملية مستمرة متجددة، يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعة، وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التقويم والتصحيح"، كما تعني التأكد من أن النتائج التي تحققت أو تتحقق مطابقة للأهداف التي تقررت أو التي احتوتها الخطة.[3]

أما النظام فينظر له على أنه:"مجموعة من العناصر المترابطة المتناسقة التي تعمل مع بعضها بعضاً ضمن علاقات محددة وقنوات اتصال مخصصة، من أجل تحقيق هدف محدد من خلال استقبال المدخلات ومعالجتها وإجراء بعض العمليات عليها لإنتاج مخرجات مفيدة"، أو هو" مجموعة من العناصر أو الأجزاء المترابطة التي تعمل بتنسيق تام وتفاعل، تحكمها علاقات وآلية عمل معينة في نطاق محدد،لتحقيق غايات مشتركة وهدف عام،

---

[1] حسين أحمد الطراونة، توفيق صالح عبد الهادي، **الرقابة الإدارية**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص19.

[2] أحلام بوعبدلي، **مرجع سبق ذكره**، ص29.

[3] محمد أحمد عبدالنبي، **الرقابة المصرفية**، دار زمزم للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص35.

بواسطة قبول المدخلات ومعالجتها من خلال إجراء تحويلي منظم للمدخلات بهدف إنتاج المخرجات مع التغذية الراجعة والرقابة".[1]

ويعتبر نظام الرقابة الداخلية في أي مؤسسة بمثابة خط الدفاع الأول الذي يحمي مصالح المساهمين بصفة خاصة وكافة الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، فهو نظام يوفر الحماية لعملية إنتاج المعلومات المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة، [2]كما أوردت منظمة الخبراء المحاسبين المعتمدين الفرنسية(OECCE) تعريفا لنظام الرقابة الداخلية واعتبرته بمثابة مجموعة الضمانات التي تساعد على التحكم في المؤسسة من أجل تحقيق الهدف المتعلق بضمان الحماية، والإبقاء على الأصول ونوعية المعلومات، وتطبيق تعليمات الإدارة وتحسين الأداء، ويتم ذلك من خلال التنظيم وتطبيق طرق وإجراءات نشاطات المؤسسة من أجل الإبقاء على سلامة تلك العناصر،[3] وحسب مفهومTurnbull فنظام الرقابة الداخلية هو"السياسات، العمليات، المهام، السلوكيات، المنتظمة لتحقيق:[4]

- كفاءة وفعالية العمليات؛
- مواجهة المخاطر التجارية، التشغيلية، المالية، وكل أنواع المخاطر الأخرى؛
- جودة التقارير الداخلية والخارجية التي تستلزم تسجيل للبيانات وإجراءات مناسبة تنشأ تدفق معلومات صحيحة متأتية من داخل وخارج المنظمة؛
- التطابق مع القوانين والسياسات الداخلية.

من خلال كل هذه المفاهيم التي تناولت نظام الرقابة الداخلية فإنه يمكن تلخصها من خلال الجدول الموالي الذي يحتوي على مراحل تطور مفهوم الرقابة الداخلية:

جدول رقم(03): يبين تطور مفهوم الرقابة الداخلية[5]

المراحل	وصف الرقابة	مفهوم الرقابة الداخلية
المرحلة	رقابة شخصية	مجموعة من الوسائل التي تكفل الحفاظ على النقدية والأصول، والمخزون من السرقة أو

[1]حسام حميد سلطان، عبد الصاحب نجم عبد، **نظام الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للضرائب ودوره في زيادة الحصيلة الضريبية** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد10، العدد31، الفصل الثاني، 2015، ص05.

[2]إبراهيم العدي، رنا صقور، **مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد03، 2014، ص395.

[3]هيا مروان إبراهيم لظن، **مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO(دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2016، ص27.

[4]الطيب سايح، عز الدين بن تركي، **إسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم مراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية دراسة حالة:التشريع البنكي الجزائري** ، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد ب، العدد 43، 2015، ص286.

[5]آلان عجيب مصطفى هلدني، ثائر صبري محمود الغبان، **دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان–العراق** ، مجلة علوم إنسانية، العدد45، 2010، ص7.

الأولى		الاختلاس.
المرحلة الثانية	الضبط الداخلي	مجموعة من الوسائل التي تتبناها المؤسسة لحماية أصولها وكذا ضمان الدقة الحسابية والعمليات المثبتة في الدفاتر.
المرحلة الثالثة	الكفاءة الإنتاجية	الخطة التنفيذية وجميع الطرق والإجراءات التي تضعها المؤسسة لحماية أصولها،وفحص صحة البيانات ودرجة الاعتماد عليها بالكفاءة الإنتاجية وتشجيع الالتزام بما تقتضي به السياسات الإدارية المرسومة.
المرحلة الرابعة	هيكل لتحقيق أهداف المؤسسة	مجموعة من السياسات والإجراءات الموضوعة التي توفر تأكيدا منطقيا مقبولا بأن الأهداف التي تخص المؤسسة سوف يتم إنجازها.
المرحلة الخامسة	عمليات لتحقيق أهداف معينة	عملية تتأثر بإدارة المؤسسة والأهداف ويتم من خلال تلك العملية الحصول على تأكيد مناسب غير مطلق بمدى الالتزام بالقوانين واللوائح المالية، وفعالية وكفاءة المعلومات، والثقة في التقارير المالية.

ولذلك فالرقابة الفعالة عادة ما تصاحب الأداء الفعلي لاكتشاف أي انحرافات عن المعايير الموضوعة مقدما، بل وتوقع هذه الانحرافات يكون عن طريق التنبؤ بسلوك أو نتائج معينة، والسلوك المتوقع أو النتائج المتوقعة عادة ما لا تتحقق عمليا وذلك لعدة أسباب تعكس أهمية الرقابة:[1]

1) خطأ في إعداد الخطة: فقد يخطئ الفرد أو المنظمة في تحديد أهداف الخطة أو في ترجمة هذه الأهداف إلى معايير واضحة ومحددة أو في اختيار أنسب الطرق الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف، فعند القيام بالرقابة قد يتضح للقائمين بها أن معايير الخطة لا تتماشى مع واقع التنفيذ، الأمر الذي يستدعي معه تعديل هذه المعايير، ويحدث ذلك عادة لسبب بسيط وهو أن الظروف التي تم وضع الخطة فيها على أساسها أو الظروف المتوقعة قد لا تحدث عمليا، ويتضح من ذلك مدى أهمية الفهم لطبيعة الخطة والظروف التي تم وضع المعايير على أساسها للقائمين بعملية الرقابة.

2) خطأ في التنفيذ: يعمل القائمون بالتخطيط على وضع خطة متكاملة تحقق الأهداف المرجوة منها، وبفرض أنه قد تم وضع هذه الخطة بدون أية أخطاء، فهناك دائما احتمالات للخطأ عند تنفيذ الخطة، فقط يخطئ القائمون بالتنفيذ نظرا لعدم فهمهم للخطة ومعاييرها، وقد يحدث الخطأ نتيجة لانخفاض مستوى الأداء الفعلي للعاملين عن المستوى المتوقع في الخطة، وهناك سبب آخر يؤدي إلى حدوث أخطاء، وهي أن توضع الخطة بشكل جامد لا يحقق المرونة الكافية للقائمين بالتنفيذ، بمعنى آخر قد يؤدي جمود الخطة وعدم مرونتها

[1] عبده ناجي، **الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الاسكندرية، مصر، 2011، ص20.

إلى تقييد قدرة الخلق والابتكار والتطوير لدى الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى عدم استخدامهم لمهاراتهم وكفاءاتهم إلى أقصى درجة فتحدث الأخطاء، ولهذا يجب مراعاة المرونة الكافية عند التخطيط فمهما تبلغ القدرة على التنبؤ بظروف التنفيذ فلن تصل إلى درجة 100% بأي حال من الأحوال.

3) تغير الظروف الخارجية للمشروع: إذا تم وضع الخطة بشكل سليم وسارت عمليات التنفيذ بالصورة المتوقعة بدون أية أخطاء، فهناك دائما خطر ثالث وهو احتمال تغير الظروف الخارجية المحيطة بالمشروع والتي تؤثر على درجة تنفيذ الخطط، فالمنافسة، والحالة الاقتصادية العامة للبلاد، والتدخل الحكومي، تعتبر أمثلة للعوامل الخارجية الذي يؤدي تغيرها بشكل غير متوقع إلى حدوث أخطاء، وتتضح أهمية الرقابة هنا في وتقع حدوث الانحرافات عن الخطة نتيجة للتغير في الظروف الخارجية، وفي التوصل إلى أنسب القرارات العلاجية أو التصحيحية الواجب اتخاذها لمعالجة الموقف والقضاء على خطورة المتوقعة أو التقليل من آثارها.

كما تتنوع الرقابة إلى عدة أنواع حسب المعايير، وحسب موقعها في الأداء، ووفقا لمصادرها:

أ –الرقابة حسب المعايير: وتتضمن رقابة على أساس الإجراءات ورقابة على أساس النتائج:[1]

1. الرقابة على أساس الإجراءات: وتقوم الرقابة على أساس القواعد والإجراءات بقياس التصرفات التي تصدر عن المنظمات العام، ومطابقتها بمجموعة القوانين والقواعد والضوابط والطرق والإجراءات، ويركز هذا النوع من الرقابة على التصرفات التي تصدر من وحدات الإدارة العامة ومن العاملين فيها، وليس على ما تحققه هذه التصرفات من نتائج نهائية.
2. الرقابة على أساس النتائج: تقوم الرقابة على أساس النتائج بقياس النتائج النهائية التي تحققها المنظمات عامة، وفق معايير يمكن قياسها موضوعيا، فهذا النوع من الرقابة لا يتابع أو يقوم على التصرفات والنشاطات التي تقوم بها المنظمات العامة، وإنما يركز فقط على النتائج التي تحققها هذه المنظمات.

ب –الرقابة من حيث الوقت الذي تتم فيه: بمعنى أن وظيفة الرقابة لا تقتصر فقط على مرحلة تنفيذ أو ما بعد التنفيذ وإنما تمتد إلى ثلاثة مراحل:[2]

1. مرحلة التخطيط: هناك من يسميها بالرقابة التنبؤية، والتي هدفها خدمة الخطط المستقبلية التي تسعى المؤسسة من خلالها إلى تحقيق أقصى عائد، مع تقليل الانحرافات أو الأخطاء، وذلك بالكشف عنها قبل حدوثها، وتهدف الرقابة في هذه المرحلة إلى: وضع العوامل التي تحكمت في التنفيذ في الفترات السابقة، والقيام بدراسات عملية لما يجب أن يكون عليه الأداء خلال الفترة القادمة.

---

[1] محمد أحمد عبدالنبي، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[2] أحلام بوعبدلي، **مرجع سبق ذكره**، ص30.

2. مرحلة التنفيذ: ويتحقق فيها الرقابة على التنفيذ لتلافي تراكم الأضرار، أو فوات فرصة لرفع الكفاية وتطويرها، فالرقابة تتم أثناء فترة العمل، وهدفها اكتشاف الخطأ وقت حدوثه.
3. مرحلة ما بعد التنفيذ (الرقابة اللاحقة): حيث تهدف الرقابة إلى تصحيح الأوضاع التي أظهرتها النتائج النهائية، وبدراسة أسبابها و تنمية الإيجابي منها، واتخاذ ما يلزم للقضاء على الأسباب السلبية.

ت -الرقابة حسب طبيعتها: تنقسم الرقابة هنا إلى نوعين هما:[1]

1. رقابة محاسبية: وهدفها التأكد من صحة التصرفات المالية، ومن أنها تمت وفقا للقوانين والتعليمات؛
2. رقابة اقتصادية: وهدفها التأكد من كفاءة التنفيذ وآثاره على مستوى النشاط الاقتصادي.

ث -الرقابة وفقا لمصادرها: ونجد نوعين هما الرقابة الداخلية وأخر خارجية:[2]

1. الرقابة الداخلية: يقصد بالرقابة الداخلية أنواع الرقابة التي تمارسها كل مؤسسة بنفسها على أوجه النشاطات والعمليات التي تؤديها والتي تمتد خلال مستويات التنظيم المختلفة.
2. الرقابة الخارجية: تعتبر الرقابة الخارجية عملا متمما للرقابة الداخلية، ذلك لأنه إذا كانت الرقابة الداخلية على درجة عالية من الإتقان بما يكفل حسن الأداء، فإنه ليس ثمة داع عندئذ إلى رقابة أخرى خارجية، لذلك فإن الرقابة الخارجية في العادة تكون شاملة أي غير تفصيلية، كما أنها تمارس بواسطة أجهزة مستقلة متخصصة، كما يكفل الاطمئنان إلى أن الجهاز الإداري للمنظمة أو المؤسسة لا يخالف القواعد والإجراءات، وعادة ما يتبع أجهزة الرقابة الإدارة العليا، وهذا يعطيها مكانة مرموقة وقوة دفع عالية واستقلالا يمكنها من حرية العمل وبُعدها عن تدخل الأجهزة التنفيذية في أعمالها أو محاولة التأثير في اتجاهاتها.

الفرع الثاني:خصائص نظام الرقابة الداخلية

هناك نقاط رئيسية لنجاح نظام الرقابة منها:[3]

1. الاعتماد على مبدأ الفصل المرن بين الوظائف الإدارية والحسابية في الأجهزة العامة، وذلك الفصل بين الصلاحيات الإدارية المتمثلة بالتوجيه بالأمر والصرف والإقرار من جهة وبين الصلاحيات المالية المختصة بالعمليات الحسابية التنفيذية،
2. يجب تطور مفهوم الرقابة المالية وفقا لتطور المفاهيم المالية وأدواتها الرئيسية مثل الموازنة العامة.

---

[1] أحلام بوعبدلي، **نفس المرجع**، ص30.

[2] محمد أحمد عبدالنبي، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[3] زاهر عبد الرحيم عاطف، **الرقابة على الأعمال الإدارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص102.

3. الدقة والوضوح والمرونة في معايير وأساليب الرقابة وسرعة اكتشاف الأخطاء والانحرافات ووجود المعالجات فورا لها.
4. توفر وتنظيم وتحليل المعلومات المالية من خلال نظام متكامل للمعلومات.
5. استقلالية أجهزة الرقابة المالية من أجل نظام فعال متكامل للمعلومات.
6. توازن النظام الرقابي على شكل خط موازي لكافة مراحل الموازنة وبشكل متابعة آنية مستمرة لكافة التصرفات المالية وتصحيح الانحرافات حال ظهورها وقبل استفحالها ومعالجتها في الوقت المناسب.
7. تعزيز الثقة المتبادلة والتكامل والتعاون والتنسيق بين أجهزة الرقابة المالية والجهات التنفيذية والإدارية.
8. الاقتصاد والكفاية بحيث تكون تكاليف نظام الرقابة في الحدود المقبولة.
9. قيام الرقابة على مبدأ المشاركة بين الرؤساء والمرؤوسين في مختلف المسائل الهامة كالتخطيط وتحديد الأهداف بدقة.
10. بناء نظام رقابة فعال والتطلع للأمام أو التغذية الأمامية للمعلومات ومعرفة المشكلات قبل وقوعها ومعالجتها.
11. انسجام نظام الرقابة مع المناخ التنظيمي وطبيعة المنظمة وأوضاعها الإدارية والمالية والتنافسية والبيئية.

الفرع الثالث:أهمية نظام الرقابة الداخلية ومبادئه

يعتبر نظام الرقابة الداخلية الركيزة الأساسية للإدارة والتي من خلالها تستطيع المؤسسات تحقيق الأهداف المرغوبة فيها، ونتيجة التطور في حجم المشروعات واتساع نطاق أنشطتها وأعمالها وتداخلاتها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التأكيد على الإصلاحات والتحسينات التي توصي بها الجهات المهنية والمؤسسات التي لها علاقة بعمل النظام الرقابي بهدف تطوير نظام الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع حجم التطورات الحالية، وأخذ دوره في تحقيق الأهداف المنشودة من ورائه، [1] كما أن نظام الرقابة الداخلية يساعد على إيجاد الوسائل الكفيلة بمنع أو تقليل فرص التلاعب والسرقة، بالإضافة إلى ضمان إدارة فعالة وناجحة للمؤسسة، [2] ومن خلال الأهمية التي يرمي إليها نظام الرقابة الداخلي نستنتج عدد من المبادئ التي يتأسس عليها: [3]

- يتلاءم مع حجم البنك وطبيعة نشاطه.
- يغطي كافة نشاطات البنك وعملياته.

---

[1] أسعد جاسم خضير الكروي، **دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي(واقع ومعوقات) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2015، ص15.

[2] عباس حميد يحيى، نصيف جاسم محمد علي، **إجراءات الرقابة الداخلية والضبط الداخلي في هيئة التعليم التقني**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد19، العدد71، ص438.

[3] زاهر عبد الرحيم عاطف، **مرجع سبق ذكره**، ص124.

- يشمل على معايير مناسبة لمنع وقوع الأخطاء،
- يشمل على آليات مناسبة تمكن من ضبط تحليل وإدارة المخاطر الناجمة عن نشاطات البنك.
- يكون مدعما بأنظمة معلومات واتصالات تكفل تدقيق المعلومات بدقة.
- يتلاءم مع الإطار المؤسسي للبنك بهدف ضمان التوافق مع أحكام القانون الذي يحكم عمليات البنك.
- يكون مفصلا وموثقا بشكل كاف.
- يحدد بوضوح الإجراءات التصحيحية عند الحاجة.

المطلب الثاني: أهداف ومكونات نظام الرقابة الداخلي

لنظام الرقابة الداخلي عدة أهداف يسعى لتحقيقها تصب في صالح الأهداف العامة للمؤسسة، وذلك بالاستعانة بمجموعة من العناصر أو المكونات التي تمثل نظام رقابي داخلي فاعل وذو كفاءة.

الفرع الأول: أهداف نظام الرقابة الداخلية يتجلى دور نظام الرقابة الداخلية في تحقيق جملة من الأهداف:

- صحة ونزاهة المعلومات والبيانات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة وتشمل المعلومات المالية والمعلومات التشغيلية سواء كانت يدوية أو مستخرجة من أجهزة الحاسب الآلي، وهذه المعلومات مفيدة للإدارة وتعتبر أساسا للقرارات المتخذة من قبل الإدارة؛
- الالتزام بالسياسات، والخطط، والإجراءات، والقوانين والأنظمة، فالإدارة مسئولة عن وضع هذه الأنظمة والتعليمات واللوائح ودائرة التدقيق مسئولة عن فحص وتقييم وقياس مدى الالتزام بالأنظمة الموضوعة والتأكد دائما من مدى الالتزام بتلك السياسات والخطط والإجراءات والقوانين ذات التأثير الهام على أعمال المؤسسة والتقرير عن ما إذا كانت الأنظمة سارية وفعالة وإن الالتزام يتحقق؛
- حماية المؤسسة من الاختلاس والتلاعب للمحافظة على حقوق الغير حيث أن أهم أهداف نظام الرقابة هو حماية أصول المؤسسة من خلال فرض حماية مادية وحماية محاسبية لجميع عناصر الأصول والتي تمكن المؤسسة من البقاء والمحافظة على أصولها من كل الأخطار الممكنة وكذلك دفع عجلتها الإنتاجية بمساهمة الأصول الموجودة لتمكينها من تحقيق الأهداف المرسومة.[1]
- نظرا لتزايد حالات إعداد التقارير المالية الاحتيالية والادعاء بفشل التدقيق، فإن هناك اهتمام متزايد للإفصاح عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال تقرير خاص تصدره إدارة الشركة عن فعالية نظام الرقابة الداخلية حيث أنه من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى تقليل التلاعب والاحتيال في القوائم

[1] هيا مروان إبراهيم لظن، **مرجع سبق ذكره**، ص28.

المالية، ومن الجهود الدولية بخصوص التأكيد على أهمية الإفصاح عن فعالية نظم الرقابة الداخلية توصيات لجنة Treadway في تقريرها الذي أصدرته عام 1987 بأن تتضمن التقارير السنوية للشركات المساهمة العامة تقرير الإدارة عن فعالية الرقابة الداخلية، ومن ثم جاء القانون (Sarbanes-oxley).[1]

الفرع الثاني:مكونات نظام الرقابة الداخلية

تناولت العديد من المنظمات والهيئات الداعمة لمكانة الرقابة والتدقيق في هيكل المؤسسات إلى ضرورة تطبيق عدة وسائل تكون كخطوط دفاع للمؤسسة ضد المخاطر المحدقة بها، وعليه نتطرق لذكر أهم الأنظمة المطبقة في جل مؤسسات العالم:

أولا– مكونات نظام الرقابة وفقا لـ(COSO):

في سنوات1990 وبداية سنوات2000 عصفت بالمؤسسات الأمريكية العديد من الفضائح المالية، مما أدى إلى تنبي قانون (Sarbanes-oxly) عام2002، الذي تنص المادة 404 منه:"على كلا من المدير العام والمدير المالي إعلان مسؤوليتهم على تطبيق نظام رقابة داخلية المحاسبي والمالي داخل مؤسستهم، والمباشرة في تقييم كفاءته انطلاقا من أحد نماذج الرقابة الداخلية المعروفة، وعلى المدققين الخارجيين إبداء رأيهم حول فعاليته"، [2] أي أن هذه المادة ركزت على أمور هامة تتمثل في توقيع شهادة قسم من قبل المدراء التنفيذيين والماليين للشركات كل ثلاثة أشهر مع المراكز المالية ربع السنوية يشهدون فيها بعدم علمهم بوجود أخطاء أو غش في القوائم المالية بالإضافة إلى مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في اكتشافها، والعمل على رفع مستوى الإفصاح والشفافية لكل الأحداث المالية المؤثرة على عناصر القوائم المالية سواء أكان داخل القوائم المالية أم خارجها بالإضافة إلى الإفصاح عن مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية؛ [3] وتنفيذا لهذه المادة404، طالبا بشدة كلا من (Securities and Exchange Commission) و(Public Company Oversight Board) المؤسسات الأمريكية والأجنبية المؤشرة في بورصة نيويورك، باتخاذ الوثيقة الأمريكية المنشورة سنة 1992، بعنوان" internal control-integrated framework" والمسماة بنموذج COSO، كمرجعية يستند عليها في تطبيق نظام الرقابة الداخلية، وعلى هذا الأساس أصبح النموذجCOSOالأكثر انتشارا وتطبيقا في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي العديد من التوصيات حول الرقابة الداخلية التي تتماشى وشروط كلا من(PCAOB) و(SEC) من قبل جهات أخرى غير أمريكية، على غرار المعهد الكندي للمحاسبين المعتمدين(نموذج COCO)، ومعهد الخبراء المحاسبين في بريطانيا وفي بلاد الغال (نموذجTurnbull)، إلا أن عدد كبير من المؤسسات الانجليزية والكندية، اختارت تبني نموذج

---

[1] إبراهيم العدي،رنا صقور، **مرجع سبق ذكره**، ص396.

[2] الطيب سايح،عز الدين بن تركي، **مرجع سبق ذكره**، ص286.

[3] إبراهيم العدي،رنا صقر، **مرجع سبق ذكره**، ص396.

COSOكمرجعية،[1] لأن هذا الأخير يغطي العديد من العوامل مثل:أسلوب التشغيل، مسؤوليات وسلطة الإدارة، كفاءة الموظفين، القيم الأخلاقية، التوجيهات المقدمة من طرف مجلس الإدارة، وفي إطار تقييم المخاطر، فيهدف نموذجcoso لمعالجة خطر الفشل في تحقيق أهداف التقارير المالية، وعدم الوفاء أو الالتزام بالمعايير، وكذا فشل العمليات التشغيلية، فقد اقترح التعريف بالمخاطر الداخلية والخارجية لأنشطة المؤسسة؛ [2] ولكي يكون نظام الرقابة الداخلية ذا فعالية في تحقيق الأهداف لابد من توفر مجموعة من المكونات الأساسية لتحقيق هذه الفاعلية،[3] ونموذج coso حدد خمسة مكونات تمثل إطار متكامل للرقابة الداخلية يوضحها المخطط الموالي:

مخطط بياني رقم(18): يبين مكونات الرقابة الداخلية كإطار متكامل[4]

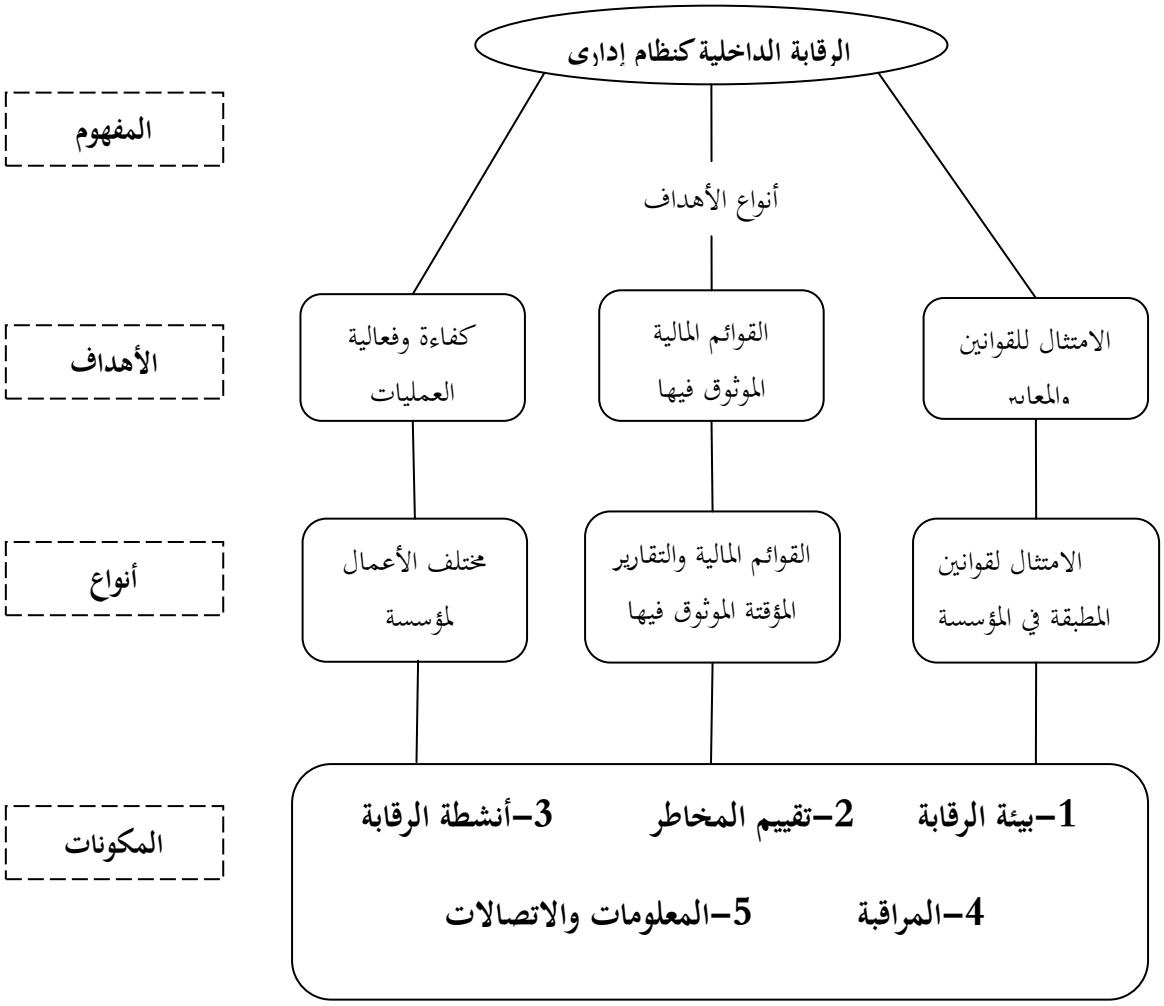

[1]الطيب سايح، عز الدين بن تركي، **مرجع سبق ذكره**، ص286.

[2]Michael P.cangemi,Tommie Singleton :**Managing the Audit Function** :**Procedures Guide**, John Wiley & Son, Third edition,New Jersey,2003,p:72.

[3]علي حسين الدوغجي،إيمان مؤيد الخيرو، **تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج coso**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد19، العدد70، ص410.

[4]Michael P.cangemi,Tommie Singleton ,**op.cit**,p:73.

ثانيا– نظام الرقابة الداخلية وفق نموذج تقييم إدارة المخاطر(ERM):

إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية السليم لهما دور أساسي ومهم في تحقيق أهداف المؤسسة ويسهمان في الحفاظ على استثمارات المساهمين وموجودات المؤسسة، إدارة المخاطر ونظام الرقابة الداخلية هما جزءاً لا يتجزأ عن ERM، ويشمل نموذج ERMعلى نظام الرقابة الداخلية الذي يحتوي مفهوم وأداة للإدارة أكثر قوة، فهي تخلق القيمة للمؤسسة وتحافظ عليها وتكون أكثر فعالية عندما يتم بناءها في البنية التحتية للمؤسسة وجزء من جوهرها، إن إدارة مخاطر المؤسسة ليس بديلا عن ولا يحل محل الرقابة الداخلية، إطار ERM يركز بشكل أوسع على إدارة المخاطر وهو يشمل إطار الرقابة الداخلية فضلا عن التوسع بعنصر تقييم المخاطر ليشمل أربع عناصر (وضع الأهداف، تحديد الأحداث، تقييم المخاطر، معالجة المخاطر).[1]

ومن خلال المخطط الموالي، يتضح لنا أن هذا النموذج يركز أولا على تقييم المخاطر المتأصلة ووجوب تقييمها في إطار ورشة عمل لضمان ضوابط اللازمة، وثانيا على حوكمة الشركات التي تشتمل على دور ومسؤوليات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق، وثالثا الرقابة بنوعيها الرقابة القبلية والرقابة البعدية:

مخطط بياني رقم(19): يبين نموذج تقييم إدارة المخاطر[2]

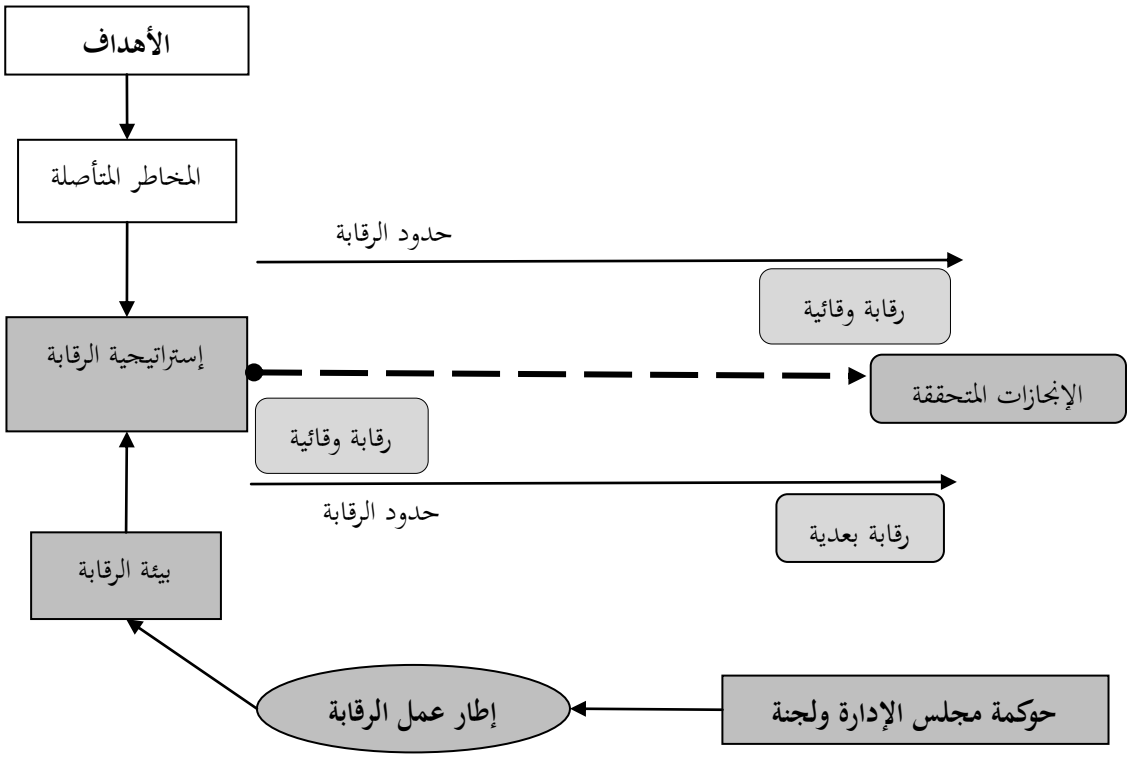

[1] عبير خالد أحمد، نزار فليح حسن، **توظيف الأطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية–بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 11، العدد35، الفصل الثاني، 2016، ص103

[2] K.H.Spencer Pickett , **The Internal Audit Handbook**, John wiley & Sons, Second edition, USA, 2003, P:208

ثالثا: مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا لـ (COCO):

إن مكونات نظام الرقابة الداخلية التي يقوم عليها نموذج COCO يهدف لوضع معايير للرقابة تضمن ديناميكية التعلم للفرق وللأفراد الفاعلين في المؤسسة، وقد تم تطوير هذا النموذج من قبل المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين(CICA) وكذا معاييره العالمية، حيث أن هذا المعهد قد وفر قاعدة تضمن الفهم الجيد للمعايير الموضوعة؛فالرقابة تتكون من مجموعة من العناصر(الموارد،الأنظمة،العمليات،الثقافة،الهياكل،المهام) الداعمة للأهداف المراد تحقيقها من طرف المؤسسة،بمعنى أن الرقابة تجمع بين القيم الأخلاقية والمسلمات وبين المعايير وميكانيزمات الامتثال،كما يجب على الرقابة تقليل وتخفيف من المخاطر التي تعيق تحقيق الأهداف،وعليه يمكن فهم مكونات نظام الرقابة الداخلي من خلال نموذجCOCO:

مخطط بياني رقم (20): يبين مكونات نظام الرقابة الداخلي من خلال نموذج COCO[1]

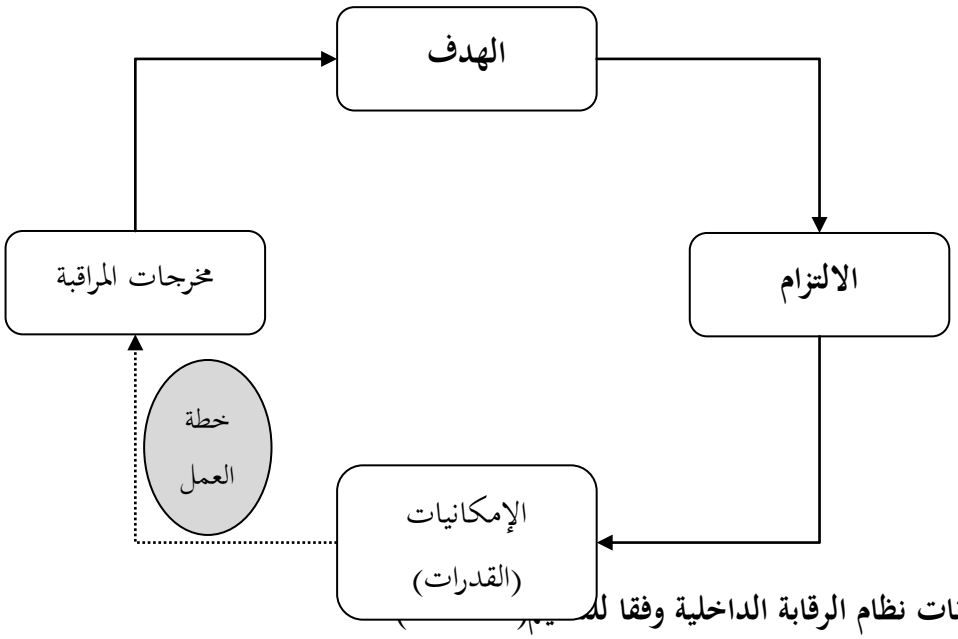

رابعا:مكونات نظام الرقابة الداخلية وفقا للـ[illegible]

سعت الجزائر من خلال وضع قوانين وأنظمة(النظام رقم 11-08 المؤرخ في 3محرم1433 الموافق لـ 28نوفمبر 2011) لرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية من أجل تحقيق وضمان:

- التحكم في النشاطات؛
- السير الجيد للعمليات الداخلية؛
- الأخذ بعين الاعتبار بشكل ملائم جميع المخاطر بما فيها المخاطر العملياتية؛
- احترام الإجراءات الداخلية ؛

[1] K.H.Spencer Pickett, **ibid**, pp:200-201.

- الشفافية ومتابعة العمليات المصرفية؛
- موثوقية المعلومات المالية؛
- الحفاظ على الأصول؛
- الاستعمال الفعال للموارد.

كما تضمن هذا النظام في المادة 04 مكونات جهاز الرقابة الداخلية الذي ينبغي على البنوك والمؤسسات المالية وضعه،وهي:

- نظام رقابة العمليات والإجراءات الداخلية؛
- هيئة المحاسبة ومعالجة المعلومات؛
- أنظمة قياس المخاطر والنتائج؛
- نظام حفظ الوثائق والأرشيف؛

مع ضرورة تكييفها مع طبيعة وحجم نشاطاتها وأهميتها وموقعها، ومع مختلف المخاطر التي قد تتعرض لها، وتطبق على مجموع الهياكل والنشاطات وكذا على مجموع المؤسسات الخاضعة لرقابتها بصفة حصرية أو مشتركة، ومنه يمكن فالشكل التالي يبين مكونات نظام الرقابة الداخلية الذي تضمنه نظام 08/11

مخطط بياني رقم(21): يبين مكونات نظام الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية(من إعداد الباحث بالاعتماد على نظام08/11ونموذج C0S0ونموذجCOCO

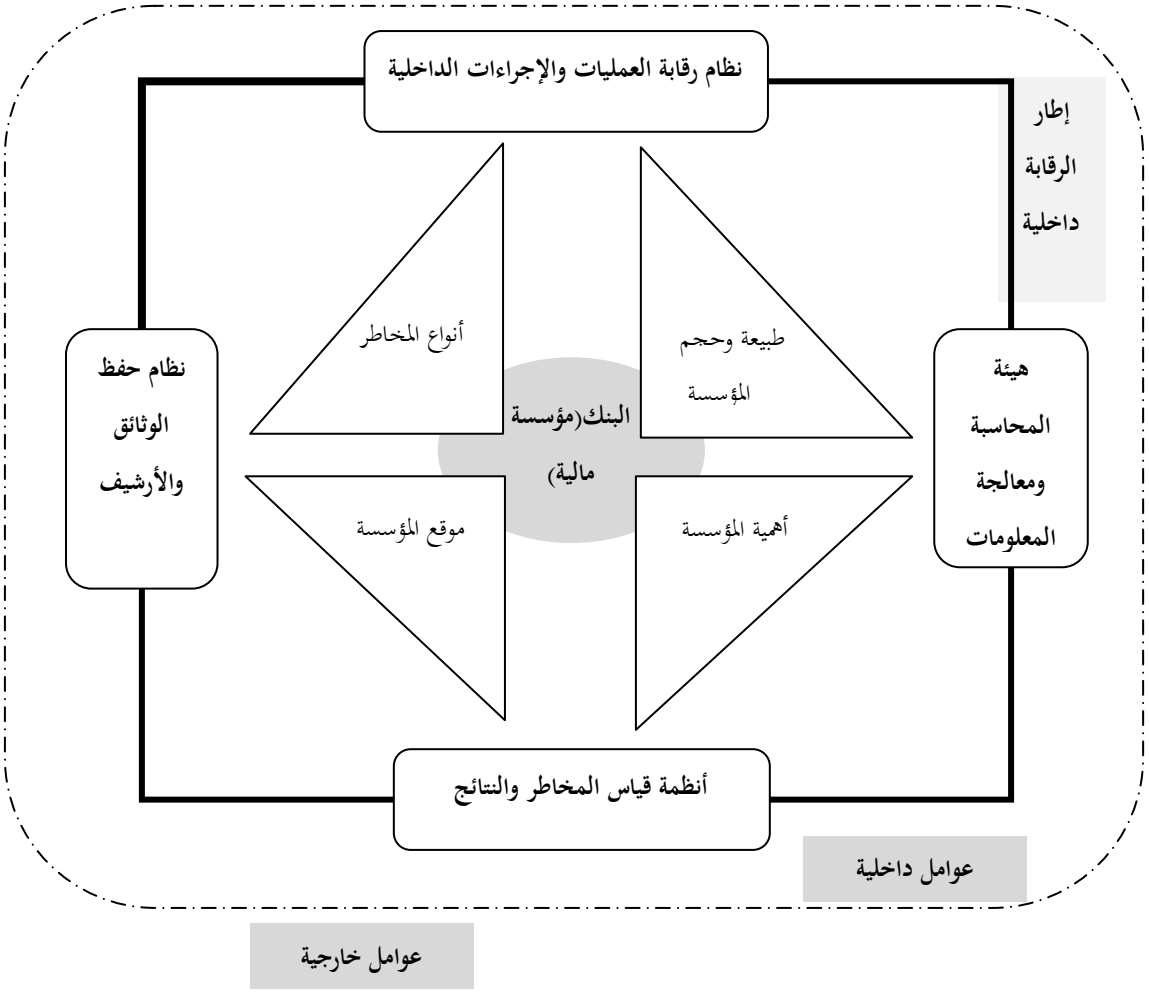

الفرع الثالث:إجراءات نظام الرقابة الداخلية

لتضمن المؤسسة تحقيق أهدافها تلجأ لوضع إجراءات صارمة واجبة التنفيذ، ومن بين هذه الإجراءات هناك إجراءات تتعلق بالجانب التنظيمي والإداري، وجانب آخر متعلق بالنظام المحاسبي الموضوع، حيث نجد في كل منها:

1 -إجراءات تنظيمية وإدارية:تتكون هذه الإجراءات من عدة عناصر ضرورية على المستوى الإدارية والتنظيمي، ونذكرها كالآتي:[1]

أ. تحديد اختصاصات الإدارات والأقسام المختلفة بشكل غير متداخل بحيث لا يحدث ازدواج في التنسيق فيما بينهما لتتم الأعمال بطريقة سليمة وبأقل تكلفة.

[1] حسين أحمد الطراونة، **مرجع سبق ذكره**، ص140.

ب. توزيع الواجبات بين الموظفين وتحديد مسؤولياتهم بقدر هذه الواجبات بحيث لا ينفرد أحدهم بعمل ما من بدايته حتى نهايته وبحيث يقع كل موظف تحت رقابة موظف آخر.

ت. أن يتم توزيع المسؤوليات بشكل يؤدي إلى اكتشاف الأخطاء أو الغش ويؤدي إلى تحديد المسؤولين عنها ضمانا لعدم شيوع المسؤولية والتهرب منها.

ث. تقسيم العمل بين الإدارات والموظفين بحيث يتم الفصل بين الوظائف.

ج. تقسيم الأقسام بحيث يجمع الموظفين الذي يقومون بعمل واحد في خانة واحدة وذلك لضمان سهولة الاتصال وتسهيل الأعمال.

ح. وضع توجيهات دقيقة وواضحة ومفهومة لاستيعابها من قبل الموظفين لعدم اللجوء إلى الحكم أو التقدير الشخصي، مما يسهم في رسم خطوط السلطة والمسؤولية.

خ. أن يتم توقيع المستندات دون المغالاة في ذلك بحيث ترسل نسخة المستند للأقسام ذات العلاقة بدلا من أن يمر المستند عليها جميعا وبذلك يوفر الرقابة على العملية الواحدة من جهات متعددة.

د. إجراء حركة تنقلات بين الموظفين من حين لآخر بحيث لا يتعارض ذلك مع حسن سير العمل.

ذ. ضرورة قيام كل موظف بإجازته السنوية دفعة واحدة وذلك لإيجاد الفرصة لمن يقوم بعمله أثناء غيابه لاكتشاف أي تلاعب في ذلك العمل.

2 -إجراءات النظام المحاسبي:وتضم هذه الإجراءات النواحي التالية:[1]

أ. إصدار تعليمات بوجوب إثبات العمليات بالدفاتر فور حدوثها لأن هذا يقلل من فرص الغش والاحتيال ويساعد إدارة المشروع على الحصول على ما تريده من عمليات في الوقت المناسب.

ب. استخدام وسائل التوازن المحاسبي الدوري مثل موازين المراجعة العامة وحسابات المراقبة الإجمالية.

ت. القيام بجرد مفاجئ دوريا للنقدية والاستثمارات ومطابقة ذلك مع الأرصدة الدفترية.

ث. إصدار تعليمات بعدم إثبات أي مستند ما لم يكن معتمدا من الموظفين المسؤولين ومرفقة به الوثائق المؤيدة الأخرى.

ج. استعمال الآلات المحاسبية مما يشمل الضبط الحسابي ويقلل من احتمالات الخطأ ويؤدي إلى سرعة إنجاز العمل.

ح. إجراء مطابقات دورية بين الكشوف الواردة من الخارج والأرصدة في الدفاتر والسجلات.

[1] ابتسام أحمد فتاح، رجاء جاسم محمد، **تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات** ، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد07، العدد20، الفصل الثالث، 2012، ص242.

3 -إجراءات عامة:بالإضافة إلى الإجراءات السابقة الذكر توجد إجراءات أخرى:[1]

أ. التأمين على الممتلكات ضد جميع الأخطار التي قد تتعرض لها حسب طبيعتها.

ب. التأمين على الموظفين الذين في حوزتهم عهد نقدية أو أوراق مالية أو تجارية ضد خيانة الأمانة.

ت. اعتماد نظام الرقابة الحدية والذي يتمثل في تحديد سلطات الصرف حسب المستويات الإدارية بحيث تزداد المبالغ المسموح بصرفها بارتفاع المستوى الإداري للشخص المسئول.

ث. استخدام النظام لمراقبة المزدوجة فيما يتعلق بالعمليات المهمة وذلك لعدم اقتصار القيام بمثل هذه العمليات على شخص واحد قبل التوقيع على الشيكات حيث تتطلب بعض المنشآت توقيع شخصين فأكثر على الشيك وكذلك الخزائن الحديدية التي لا تفتح إلا بمفتاحين منفصلين وبحوزة شخصين مختلفين في الوظيفة.

ج. استخدام نظام التفتيش بمعرفة قسم خاص بالمؤسسة في الحالات التي تستدعيها طبيعة الأصول بحيث تكون عرضة للتلاعب والاختلاس وغالبا ما تناط السلطة لقسم التدقيق الداخلية.

ونظرا لأهمية البنية التحتية لأمن المؤسسة، فإنها تلعب دورا هاما في ضمان تكامل المعلومات المنتجة،وإن المدقق لابد أن يأخذ في الاعتبار هذه البنية قبل فحص أنظمة الرقابة العامة والتطبيقية وبشكل عام تتطلب الرقابة الداخلية في بيئة قاعدة بيانات أنظمة رقابة فعالة على قاعدة البيانات ونظام لإدارة قاعدة البيانات والتطبيقات، وتعتمد فاعلية هذه الأنظمة بشكل كبير على طبيعة إدارة البيانات وأعمال إدارة قاعدة البيانات وإجراءاتها، ومن هذه الإجراءات:[2]

- يتم وضع أنظمة رقابة لضمان دقة واكتمال واتساق عناصر البيانات في قاعدة البيانات لأنها أنظمة معقدة، وقد لا يوفر دائما تصميم الأنشطة للمستخدمين أنظمة الرقابة التي تثبت اكتمال ودقة البيانات وقد تتزايد مخاطرة عدم تحديد نظام إدارة قاعدة البيانات دائما عدم صحة البيانات أو الفهرس.
- إتباع إجراءات إعادة هيكلة البيانات عند القيام بتغييرات منطقية وفعلية وإجرائية.
- الوصول إلى قاعدة البيانات:إذ من الممكن تقييم وصول المستخدم إلى قاعدة البيانات من خلال أنظمة الرقابة على الوصول وتنطبق هذه القيود على الأفراد والأجهزة الطرفية والبرامج وحتى تكون كلمات السر فعالة تطلب إجراءات مناسبة لتغيير كلمات السر والمحافظة على سرية هذه الكلمات وتدقيق محاولات

---

[1] حسين أحمد الطراونة، **مرجع سبق ذكره**، ص142.

[2] ثامر محمد مهدي، **أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12، العدد04، 2004، ص186.

اختراق الحماية والتحقق فيها يساعد ربط كلمات السر بالأجهزة الطرفية لمعرفة البرامج المخولة فقط، ويمكن أن تدخل أو تعدل أن تحذف البيانات .

المطلب الثالث:دور المدقق الداخلي تحسين نظام الرقابة الداخلي

يعتبر ضعف نظام الرقابة الداخلي موضوع يؤرق المؤسسات في كافة القطاعات لما يترتب عنه من آثار سلبية سواء خسائر مالية أو تأثيره على أداء الموظفين، وعليه يتساءل الكثيرون عن دور التدقيق الداخلي في تقييم وضع نظام الرقابة الداخلي، وما طبيعة الإجراءات التي ينتهجها لتقييم مدى تعقد المسائل المرتبطة بهذا النظام.

الفرع الأول:تقييم نظام الرقابة الداخلية:

يقوم المدقق دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها وإحكامها، فقد نصت معايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي الصادرة على ضرورة تقويم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة الداخلية في المؤسسة والحكم على متانتها، وكذا يشير الباحثون إلى أن مهنة التدقيق الداخلي تعد أحد أبرز عناصر منظومة الرقابة الداخلية الفعالة بأنواعها المختلفة، لذا فإن وظيفة التدقيق الداخلي ليست فقط جزء من نظام الرقابة الداخلية ولكنها تمثل بؤرة التركيز بالنسبة له وصمام الأمان خصوصا بعد تحويلها إلى مهنة معترف بها دوليا، ودور المدقق الداخلي ينحصر في هذا المجال في اختبار مدى الالتزام بالإجراءات الرقابية وكذلك تقييم هذه الإجراءات ومراقبة مدى توافر مقومات نظام الرقابة الداخلية، والشكل الموالي يوضح موقع التدقيق الداخلي ضمن هيكل نظام الرقابة الداخلية لأي مؤسسة:

مخطط بياني رقم(22): يبين موقع التدقيق الداخلي ضمن هيكل نظام الرقابة الداخلية[1]

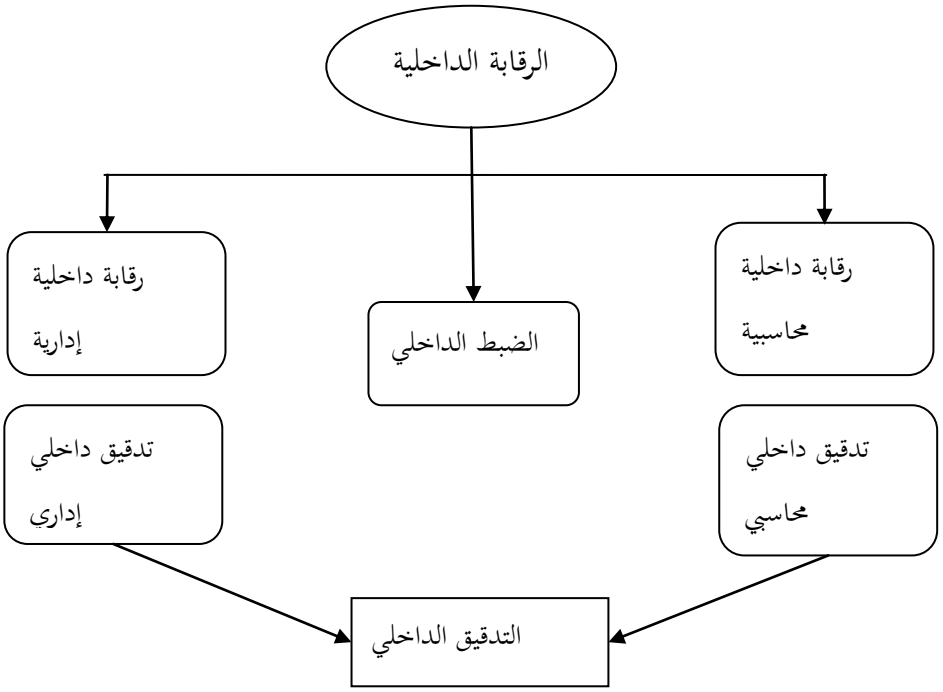

وعليه فإن النتائج التي يصل إليها المدقق الداخلي عن تقييم نظام الرقابة الداخلية تكون أساس لتصميم برنامج اختبارات العينات، وقد حدد المعهد الأمريكي للمحاسبين أسس تقييم الرقابة الداخلية ضمن معيار العمل الميداني:[2]

يجب أن تكون هناك دراسة سليمة وتقييم صحيح لأنظمة الرقابة الداخلية حتى يمكن الاعتماد عليها ومن الوسائل التي يستخدمها المدققون للنظام المطبق في المؤسسة وتقييم مدى كفاية:

أ/ الاستبيان؛ ب/ المخلص التذكيري؛ ج/ التقرير الوصفي؛ د/ دراسة الخرائط التنظيمية.

وهناك مجموعة من العناصر المعتمدة في تقييم نظام الرقابة الداخلية:

أ. عنصر الإشراف: يجب أن يتميز نظام الرقابة الداخلية بالإشراف الدقيق على إدارة واستخدام موارد المنشأة من خلال تضمنه إجراءات وطرق ملائمة وكافية لتحقيق هذا العنصر والتي منها تقسيم العمل بين العاملين.

---

[1] محمد علي محمد الجابري، **تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، العلوم المالية والمصرفية، صنعاء، اليمن، 2014، ص33.

[2] قاسم محمد عبد الله البعاج، **تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات قطاع التعليم العالي دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي- جامعة القادسية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد4، 2011، ص78.

ب. عنصر التحقق: وجود مجموعة سبل للتحقق من الإجراءات الخاصة بكل عملية من العمليات وكذلك كشف الانحرافات والمخالفات.

ت. عنصر الوقاية: إن من المهم أن يتوفر في نظام الرقابة الداخلية أن تكون هناك إجراءات وقائية تتضمن حماية الموجودات من سوء التصرف أو الضياع ويتم هذا بالاعتماد على نظام محاسبي سليم وملائم ومجموعة سجلات وكشوفات منتظمة وإتباع أسلوب الجرد المستمر.

ث. عنصر التدقيق: يعد التدقيق الداخلي من أهم أركان نظام الرقابة الداخلية وقد يكون التدقيق الداخلي سابق لوقوع العملية وذلك بغرض منع وقوع الأخطاء، وقد يكون بعد وقوع العملية وهذا بهدف اكتشاف الأخطاء الموجودة في الوقت المناسب.

الفرع الثاني:أثر تقييم نظام الرقابة الداخلية على برنامج التدقيق

إن نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية تؤثر على تصميم برنامج التدقيق وبالتالي على حجم عينة التدقيق الخاضعة للاختبارات والإجراءات التي ينوي القيام وذلك للتحقق من المبالغ الواردة بالقوائم المالية، فعندما يكون نظام الرقابة الداخلية قوي وفعال ويمكن الاعتماد عليه ومطبق فإن المدقق يقوم بما يلي:[1]

1 –الحد من الاختبارات التي سيجريها على الدفاتر والسجلات وذلك باستخدام أسلوب العينة الإحصائية إذ مراجعة العمليات المالية بالكامل أمر لا داعي له دام نظام الرقابة يمكن الاعتماد عليه،فأسلوب العينة الإحصائية مستمد من نظرية الاحتمالات في الرياضيات، فإذا اخترنا عينة من مجموعة من العمليات المالية بطريقة عشوائية فإننا سوف نحصل على نتائج جيدة عن العمليات المالية التي اختيرت منها هذه العينة؛ ولكن يجب على المدقق أن يراعي عدم التحيز عند اختيار العينة، ويعني عدم التحيز أن تعطي كل مفردة من العمليات المالية نفس الفرصة والحظ لأن تكون من ضمن مفردات العينة.

ج – وفي هذا المجال يقوم المدقق بتحديد درجة الثقة المطلوبة لنجاح العينة كأن يحدد نسبة 95%، وأن يترك نسبة 5% كحد أعلى للخطأ،حيث أن الوصول نتيجة التدقيق إلى 100% لا يمكن أن يحدث في عملية التدقيق إن لم يكن مستحيلا.

2 – بعد الحد من الاختبارات يتوسع المدقق في الإجراءات للتحقق من جميع بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالية نذكر منها:

–التأكد من وجود الأصول عن طريق الجرد سواء بالعد أو القياس أو المشاهدة.

[1] المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، **المبادئ الأساسية للتدقيق**، مطابع الشمس، عمان، الأردن، 2001، ص276.

-التأكد من ملكية المؤسسة لهذه الموجودات عن طريق سندات الملكية أو استئجار للأراضي والمباني أو رخص السيارات أو قوائم شراء الموجودات.

-التأكد من صحة تقويم الأصول في الميزانية.

-التأكد من الدقة الحسابية للمبالغ الواردة في القوائم المالية والسجلات.

-القيام بالمراجعة المستندية والانتقادية.

-التحقق من الإفصاح الكامل عن الحقائق المالية والعرض السليم للبيانات في القوائم المالية.

وإذا ما تضح للمدقق أن نظام الرقابة الداخلية غير فعال وغير قوي لا يمكن الاعتماد عليه يزداد الشك المهني لدى المدقق وعدم الاطمئنان إلى سلامة الإجراءات والعمليات في المؤسسة لذلك يقرر المدقق استخدام الأسلوب غير الإحصائي في عملية التدقيق أي استخدام خبرته وحكمه الشخصي بدلا من أسلوب العينة الإحصائية مثل تدقيق شهرين متتاليين أو ثلاثة أشهر غير متتالية أو التدقيق حسب قيمة العمليات المالية فتزداد نسبة التدقيق بزيادة قيمة العملية المالية وبالعكس تقل نسبة التدقيق بنقصان قيمة العملية المالية.

الفرع الثالث:محددات فاعلية نظام الرقابة الداخلية

هناك العديد من المحددات التي تؤثر على فاعلية نظام الرقابة الداخلية وتحول دون أن يحقق أهدافه المرغوب فيها، مما تجعله دون المستويات المطلوبة، وقد تختلف هذه المحددات من حيث مكانها وزمانها وطبيعة الظروف السائدة ومن أهمها:[1]

- التكلفة مقابل المنفعة، يجب إحداث توازن بين التكلفة والمنفعة، ولذلك فإن ارتفاع التكلفة الخاصة بتصميم النظام الرقابة الداخلي وتطبيقه مقارنة بالمنافع المتوقعة منه تعتبر من المحددات لهذا النظام.
- التواطؤ الذي يحدث من قبل الموظفين، بسبب الضغوطات أو العلاقات الاجتماعية التي تؤدي إلى تخطي بعض الإجراءات الرقابية في النظام الرقابة الداخلية مما يضعف فعاليته كنظام رقابي.
- التحيز وعدم الموضوعية عند وضع الأنظمة والتعليمات الخاصة بنظام الرقابة الداخلية مما يجعل من النظام لا يفي بالغرض الذي جاء من أجله.
- تجاوز بعض السياسات والقوانين المعمول بها من قبل إدارة الوحدة الاقتصادية بهدف تحقيق مصلحة خاصة مثل تضخيم المصاريف بطرق غير مشروعة بهدف التهرب الضريبي.

[1] أسعد جاسم خضير الكروي، **مرجع سبق ذكره**، ص23.

كما يرجع بعض الباحثين الضعف في نظام الرقابة الداخلية إلى عدم اعتماد المؤسسات أو المنشآت بشكل كاف على وظيفة الرقابة الداخلية وعدم إعطائها الأهمية لدور هذه الوظيفة كأداة تسعى ضمن ما تسعى إليه لتفعيل النظم الرقابية، ويعد اكتشاف التضليل والإبلاغ عنه من الموضوعات القديمة الحديثة في الدراسات المحاسبية، ففي بداية ممارسات الرقابة الداخلية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كانت مهنة المراقبة تعترف بأن اكتشاف التضليل هم هدفها الأساسي، وهناك عدد من المؤشرات التي تبين الضعف في إجراءات الرقابة الداخلية وهي:[1]

- لا توجد خطة مكتوبة لعمل ونشاطات قسم الرقابة الداخلية بما يضمن تقييم كفاءة أداة القسم وتغطية كافة نشاطات المؤسسة، فضلا عن عدم وجود برنامج متكامل للتدقيق يشكل كافة نشاطات المؤسسة.
- ضعف إجراءات الرقابة والتدقيق الداخلي للمؤسسة مما يسهم في تفشي حالات الخطأ والغش.
- غياب الجدية في عمليات الجرد السنوي للموجودات، إذ أن معظم عمليات الجرد شكلية وغير فعلية لأنها تعتمد على قوائم الجرد للسنوات السابقة مع إضافة بعض العمليات خلال السنة.
- عدم الاهتمام من قبل الإدارة العليا للمؤسسة لتوجيهات وملاحظات الرقابة الداخلية، وإعطاء الأهمية اللازمة للتقارير التي تعدها، إذ أنها تعد قسم الرقابة الداخلية غير مهم وتعدها حلقة زائدة مقيدة للعمل.

وعليه فإن على المدقق الداخلي ، وللوصول إلى فهم أفضل لمهنته ودورها من طرف الإدارة ومجلس الإدارة ، أن تكون لديه القدرة على التواصل الجيد مع جميع مستويات الإدارة ،[2]فالاتجاه الحديث للتدقيق الداخلي أصبح يهدف ليس فقط للتطبيق السليم للقواعد والإجراءات وإنما نوعية هذه الإجراءات المطبقة هل هي ضرورية وذات جدوى؟،وهل هي شاملة وغير معقدة؟،هذه التساؤلات أضحت تفرض على المدقق الداخلي كطرف فاعل في البنك تعميق تحليله أثناء عملية التدقيق و التأكيد ،[3]وهذا من أهم العوامل التي أدت إلى تطور إجراءات التدقيق فقد تحولت من عملية التدقيق من كامل تفصيلي إلى اختيارية جزئية تعتمد على أخذ عينات إحصائية،ذلك الأسلوب الذي يعتمد في تقرير حجمه وكمية اختياره على درجة متانة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات عامة والبنوك خاصة؛ وبالتالي على المدقق الداخلي فهم نظام الرقابة الداخلي من حيث تصميمه وكيفية تطبيقه وذلك

---

[1]صفوان قصي عبد الحليم، **تيسير محمد جمعه،تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المضللة** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد22، العدد93، ص514.

[2]Osita Aguolu, **les nouvelles approches de l'audit interne, Association of Accountany Bodies in West Africa**, Vol 01 ,No.02, 2009,p:49..

[3]Jasques Renard,**Théorie et pratique de l'audit interne(préface de louis gallois)**,7édition,Eyrolles,Paris,2010,p:49.

ليقوم بعملية تقدير أولية للمخاطر المرتبطة به وتحديد مجالها ؛[1] فالرقابة الداخلية تجد شرعيتها من خلال العمل كآلية للتأثير وتوجيه سلوك الأطراف الفاعلة على مختلف مستويات ،[2] بدءا من التعليمات والإجراءات المطبقة التي تأخذ الطابع الرسمي وذلك لضمان تنفيذها من طرف موظفي البنك إلى جانب الفصل في الواجبات والمسؤوليات في كل وظيفة من الوظائف وهذا لتسهيل الرقابة على تدفق المعلومات داخل الهيكل التنظيمي؛وفعالية نظام الرقابة الداخلية تعتمد على كيفية تفاعل عناصره مع بعضها البعض وكيفية تأثير ذلك على عمليات البنك وليضمن مجلس الإدارة تحقيق الفعالية في الرقابة الداخلية وجب عليه ضمان الاستقلالية للمدقق الداخلي،ذلك أن وجود قسم التدقيق الداخلي ضمن هيكل التنظيمي للمنظمة يخلق نوع من حالة صراع لدى المدقق الداخلي بين موقع وظيفته وبين واجبه في القيام بمهامه الموكلة إليه.[3]

خاتمة الفصل:

تناول هذا الفصل التدقيق والتدقيق الداخلي وكذا الفرق بينه وبين التدقيق الخارجي، وبين أهمية وجود التدقيق الداخلي ضمن الهيكل التنظيمي لأي مؤسسة، وفي نفس الاتجاه، تطرقنا إلى ضرورة تحلي المدقق الداخلي بجملة من المبادئ و القيم التي تعد ركيزة أساسية لعمله، بالإضافة إلى بذل العناية المهنية و التمتع بالمعرفة الكافية و الخبرة وذلك لإنجاز عمليات التدقيق باحترافية وأمانة، كما وتعمقنا في علاقة التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق،بحيث أن هذه الأخيرة تحدد إطار عمل إدارة التدقيق الداخلي في البنوك من خلال رسم استراتيجية أهداف البنك، كما على المدقق الداخلي الانتباه لكل الأخطاء العشوائية و الغير العشوائية التي تحدث في العمليات، وتقييم احتمال حدوث مخاطر تأثر سلبا على كيفية إدارة البنوك.

---

[1] رشا بشير الجرد،**أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية** ،مجلة الجامعة،العدد 15،المجلد الثالث،2013،ص228.

[2] Valérie Pallas,**Le contrôle interne bancaire est-il toujours pertinent,finance contrôle stratégie**,Vol 09,No. 03,2006,p:139.

[3] Sonda Chtourou,Sana Ben hasine,**Impact de la mise en places des comités d'audit dans les banques tunisiennes** , Association Francophone de Comptabilité, Tunis 2006, p:06.

الفصل الثالث

تحليل وقياس مخاطر التدقيق في البنوك

تمهيد

يسعى المدقق الداخلي لفهم وتقييم البيئة الرقابية ومراجعة عمليات المؤسسات المصرفية للوصول لتحديد الأخطاء والمخالفات الجوهرية في السجلات المحاسبية، وأيضا مخاطر احتمال عدم كفاية اختبارات التدقيق لاكتشاف تلك الأخطاء والمخالفات، وعليه فالمطلوب من المدقق الداخلي بذل العناية المهنية اللازمة وتركيز على الجوانب المهمة التي تتضمن مخاطر مرتفعة، وكذا البحث عن أدلة إثبات تعزز ما تم التوصل إليه، فالمعلوم أن المدقق الداخلي ومن خلال تخطيطه لعملية التدقيق فإنه لابد أن يقيم مخاطر النشاط وتوضيح أهم العوامل التي تؤدي لخلق مثل تلك المخاطر، وذلك بالاستعانة بأساليب إحصائية وتحليل مالي للحسابات، كما يأخذ بعين الاعتبار مخاطر أعمال المؤسسات ودرجة ارتباطها بوجود مخاطر التدقيق، وذلك لتكون عملية التدقيق هادفة وتتلائم مع مسار الحوكمة وإدارة المخاطر وكذا الرقابة.

ومن خلال ما سبق فإننا نسعى في إطار هذا الفصل لدراسة نقاط مهمة تتمثل في:

- المبحث الأول:ماهية مخاطر التدقيق.
- المبحث الثاني:دور الأهمية النسبية وأدلة الإثبات في عملية التدقيق.
- المبحث الثالث:أسس قياس مخاطر التدقيق باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.

المبحث الأول: ماهية مخاطر التدقيق

تعد مرحلة تقييم مخاطر التدقيق من بين أهم المراحل في عملية التدقيق، ولهذا، ومن خلال هذا المبحث نبين أبرز مراحل التطور التاريخي لمخاطر التدقيق، وتأثيرها على نشاط المدقق الداخلي، ثم نوضح أنواع مخاطر التدقيق الموجودة، بالإضافة لنموذج مخاطر التدقيق.

المطلب الأول: مفهوم مخاطر التدقيق وأنواعه يتناول هذا المطلب عدة نقاط أهمها:

أولا:التطور التاريخي للمخاطر التدقيق

نشأ مصطلح خطر التدقيق تدريجيا في مجال مزاولة مهنة التدقيق خلال مراحل تطورها المختلفة،ويعتبر أحد التحديات التي تواجه المدققين عند قيامهم بأعمال التدقيق المكلفين بها، وهناك العديد من الأفكار الخاصة بهذا المفهوم قد تتسبب في إرباك المدقق، ولكن مع التمحيص وإمعان النظر، فإن المدقق في الأفكار الخاصة بخطر التدقيق عموما يجد أنها قد وجدت لكي تكون متسقة مع بعضها البعض.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من مشاكل تنفيذ واستخدام مفهوم خطر التدقيق في الممارسة العملية إلا أنه يعد عاملا مفيدا ومساعدا للمدقق في أداء عمله وارتباطه خاصة بمزاولة مهنته.

وإذا ما انتقلنا إلى مرحلة التعرف على خطر التدقيق نجد أن معظم الأفكار التي وردت في هذا الصدد قد تناولت خطر التدقيق من ناحية تعريف المصطلح فقط وأثره على مستوى القوائم المالية ككل.

ولقد نشأت فكرة خطر التدقيق من خلال تطبيقات العينة الإحصائية، ويمكن القول بأن الأبحاث السابقة التي تناولت هذا الموضوع نادرا ما كانت تستخدم مصطلح خطر التدقيق، ولكنها كانت تستخدم مصطلحات أخرى مثل الثقة Confidence، وجدير بالاعتماد (الاعتمادية) Reliability، والاحتمال Probability.

حيث أشار أحد الكتاب إلى أن كثيرا من العوامل في استخدام المعاينة الإحصائية تحتاج إلى حكم المدقق، وأحد تلك العوامل هو" مستوى الثقة" Confidence Level المتمم لخطر العينة.

وفي دراسة هامة بعنوان" فلسفة المراجعة" تم استخدام مصطلح الاحتمال Probability بصفة متكررة، وذكر كتابها أن أفضل مثال لوجود نظرية الاحتمالات في أعمال التدقيق ككل هو استخدام مصطلح الرأي Opinion، كما أن نظرية الاحتمالات تستخدم أيضا على نطاق المراجعة الفردية أو الجزئية، حيث أنها تستخدم في أجزاء الاختبارات واختيار العينات.[1]

[1] ابراهيم طه عبد الوهاب سالم، **أبعاد خطر المراجعة وانعكاساته في تخطيط وتقييم أعمال المراجعة** ، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد 13، العدد الخامس،1989،ص60.

وبالرغم من تركيز الكتاب في الدراسة المشار إليها على الاحتمالات بصفة أساسية، إلا أنهم ناقشوا باختصار مفهوم الخطر وأشاروا إلى خبرة المدقق مع الموكل قد توحي بأن هناك خطرا إضافيا يتعلق بنوع معين من المعاملات أو الأصول، أو يرتبط بموظف معين أو قسم ما، وفي مثل هذه الحالة ينبغي على المدقق ممارسة أعمال التدقيق في المهمة الموكلة إليه بعناية شديدة، وإعطاء المزيد من الاهتمام والانتباه لذلك الجزء من أعمال التدقيق. تم ذكر كلمة خطر ضمن مصطلحات تعريف التدقيق في عام 1980 وقد كانت مقتصرة على المخاطر المالية ومخاطر الامتثال، ومنذ عام 1990 فقط تم دمج مفهوم الخطر أكثر في عملية التدقيق، كما تظهر الدراسات التي تركز على الاتجاهات الحالية لمهنة التدقيق الداخلي أن هناك دعما متزايدا للاتجاه نحو التدقيق الفعال والكفء.[1]

ثانيا:تعريف مخاطر التدقيق

يعني الخطر في التدقيق أن على المدقق قبول مستوى ما من عدم التأكد عند تنفيذ التدقيق، حيث يعلم المدقق مثلا، أن هناك عدم تأكد بخصوص:صلاحية الأدلة، فعالية الرقابة الداخلية لدى العميل، وما إذا كانت القوائم المالية التي تم تدقيقها تتسم بالعدالة،[2] وعندما يقرر المدقق مخاطر التدقيق عند أقل مستوى مقبول للخطر، فهذا يعني أن المدقق يقوم بعمل إجراءات تدقيق أكثر تفصيلا، ويترتب على ذلك أن التأكد الكامل عندما يكون الخطر صفرا، في حين أنه عندما يكون الخطر 100% فهذه تكون حالة عدم التأكد الكامل، ولا شك أن حالة التأكد الكامل (Complete Assurance) لدقة وصحة القوائم المالية عندما تكون القوائم خالية تماما من الأخطاء والتحريفات الجوهرية،[3] فالمدقق الجيد يعلم أن الخطر موجود وأن عليه أن يتعامل معه على نحو ملائم، ويصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المدققين ويتطلب ذلك توافر فكر جيد للاستجابة لها على نحو ملائم، وعلى سبيل المثال، بفرض أن المدقق علم أن النشاط الذي يعمل فيه يحدث به تغيرات تكنولوجية كبيرة ستؤثر على كل من العميل محل التدقيق والمستهلكين، فيمكن أن يؤثر هذا التغيير على تقادم المخزون، إمكانية التحصيل من المدينين، وربما على قدرة العميل على الاستمرار، ويعد التعامل مع هذه المخاطر بشكل ملائم أمرا حيويا لتحقيق تدقيق ذو الجودة.[4]

ثالثا: تأثير مخاطر التدقيق على عملية التدقيق

تتأثر إستراتيجية التدقيق الشاملة بمدى تقدير المدقق لمخاطر التدقيق كما يلي:[5]

---

[1] P. Coetzee, D. Lubbe, **The use of risk management principles in planning an internal audit engagement**, P118.

[2] ألفين أرينز، جيمس لوبك، **مرجع سبق ذكره**، ص332.

[3] علاء الدين صالح محمود عودة، **أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي** ، رسالة ماجستير، المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص25.

[4] ألفين أرينز، جيمس لوبك، **مرجع سبق ذكره**، ص332.

[5] رزق ابو زيد الشحنة، **تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية(الإطار النظري)** ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013،ص153.

1 – عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى مرتفع يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على زيادة حجم عينات التدقيق وإجراء اختبارات تفصيلية وتحليلية مكثفة خلال العام وفي نهاية السنة، وفي هذه الحالة لا يعتمد المدقق على نظام الرقابة الداخلية.

2 – عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى متوسط يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على تخفيض حجم عينات التدقيق وأداء اختبارات تفصيلية وتحليلية خلال العام مع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.

3 – عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى منخفض يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على أداء اختبارات تفصيلية خلال العام لعينات تدقيق أقل، وقد تقتصر على البنود الكبيرة غير الاعتيادية، مع أداء إجراءات تدقيق تحليلية عامة واختبارات معقولية بحيث يتم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.

كما أن مفهوم الجودة في التدقيق مرتبط بنشوء التدقيق الإلزامي، ومعناه"قدرة المدقق على اكتشاف المخالفات المالية في تطبيق النظام المحاسبي للعميل والمقدرة على تسجيل تلك المخالفات في التقرير"، كما أن عملية التدقيق هي عملية مستمرة.[1]

المطلب الثاني: عناصر خطر التدقيق يتضمن خطر التدقيق عدة عناصر تكون جوهرية، مخاطر الرقابة أو مخاطر الاكتشاف:

أولا:مخاطر الأخطاء الجوهرية: هناك العديد من البيانات الجوهرية التي تأثر على تخطيط عملية التدقيق ومداها وتوقيتها، وتحديد الاختلافات والانحرافات، وعلى تقرير المدقق أن يتضمن هذه الأخيرة ويقرر ما إذا كانت البيانات جوهرية أم لا، [2] حيث أشارت عدة دراسات إلى أن مخاطر الأخطاء الجوهرية تتأثر بعدة عوامل أهمها، تدفق الأصول؛ طريقةالتقييمالمحددةوفقًاللافتراضالمحاسبي؛الوضعالاقتصاديالعام؛والتطويرالفني. [3] كما يمكن تصنيفها على مستويين هما:

1) مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية:

تتمثل وظيفة التدقيق في ضمان سلامة المعلومات التي تقدمها إدارة الشركة، وعلى وجه التحديد البيانات المالية،[4] حيث تعد هذه الأخيرة جزء من عملية التقرير المالي، وهي تشتمل على مجموعة من البيانات المالية المتمثلة في الميزانية وبيان التدفقات النقدية وتغيرات في المركز المالي، إضافة إلى الإيضاحات والافصاحات والمواد التفسيرية

---

[1] محمد إبراهيم النوايسة، **العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد02، العدد03، 2006، ص391.

[2]Julia Baldauf et al, **The Influence of Audit Risk and Materiality Guidelines on Auditor's Planning Materiality Assessment**, Accounting and Finance Research, Vol.04, No.04, 2015, p98.

[3]She-I Chang et al, **The development of audit detection risk assessment system: Using the fuzzy theory and audit risk model**, Expert Systems with Applications, Vol.35, 2008, p:1054.

[4]Julia Baldauf et al,**op cit**, p:97.

التي تمثل جزءا مكملا للبيانات المالية، وتعد وتقدم مثل هذه البيانات على الأقل سنويا، وعليه يجب إعداد وعرض هذه البيانات المالية في ضوء احتياجات المستخدمين، غير أن مجلس معايير المحاسبة الدولية يشير إلى أن البيانات المالية المعدة تلبي الاحتياجات المشتركة لغالبية المستخدمين ولكن البيانات المالية على كل حال لا توفر كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرارات الاقتصادية، لأن هذه البيانات وإلى حد كبير تعكس الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية؛ [1] وحتى يتمكن المدقق من إبداء رأيه حول البيانات المالية عليه بدراسة وتقييم مخاطر عدم تمثيل البيانات المالية للمركز المالي للمنشأة ونتيجة أعمالها والتغيرات في مركزها المالي.

وتشير مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى البيانات المالية إلى المخاطر التي تتعلق بشكل كبير بالبيانات المالية ككل ومن المحتمل أن تؤثر على العديد من الإثباتات، حيث أن مخاطر من هذا النوع ليست بالضرورة أن تكون مخاطر قابلة للتحديد في إثباتات معينة عند مستوى فئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاح، وبدلا من ذلك، فإنها تمثل الظروف التي قد تزيد من مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، على سبيل المثال تجاوز الإدارة للرقابة الداخلية، وقد تكون المخاطر عند مستوى البيانات المالية على وجه الخصوص مناسبة لاعتبار المدقق لمخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الغش.

كما قد تنتج المخاطر عند مستوى البيانات المالية بشكل خاص من بيئة رقابة ضعيفة (على الرغم من أن هذه المخاطر قد تتعلق أيضا بعوامل أخرى مثل الظروف الاقتصادية المتدهورة)، على سبيل المثال فإن وجود نواحي ضعف مثل نقص الكفاءة في الإدارة ذا أثر أكثر انتشارا على البيانات المالية وقد يتطلب استجابة شاملة من قبل المدقق؛ كما يثير فهم المدقق للرقابة الداخلية شكوكا حول قابلية تدقيق البيانات المالية لمنشأة، فعلى سبيل المثال: [2]

- قد تكون الاهتمامات بشأن نزاهة إدارة المنشأة جادة إلى الحد الذي يجعل المدقق يستنتج أن مخاطرة إعطاء معلومات غير صحيحة في البيانات المالية هو بالشكل الذي لا يمكن معه إجراء تدقيق.
- قد تسبب الاهتمامات بشان ظروف وموثوقية سجلات المنشأة إلى أن يستنتج المدقق أنه من غير المحتمل أن تتوفر أدلة تدقيق كافية ومناسبة لدعم رأي غير متحفظ حول البيانات المالية.

2) مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات:

يتم تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق الإضافية اللازمة للحصول على دليل تدقيق كافي ومناسب، بحيث يمكّن هذا الدليل المدقق من التعبير عن الرأي حول البيانات المالية عند مستوى منخفض مقبول من مخاطر التدقيق؛ لذلك يستخدم المدقق أساليب

---

[1] أحمد حلمي جمعة، **الريادة في المحاسبة والتدقيق**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011، ص80-82.

[2] أحمد حلمي جمعة، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد، مرجع سبق ذكره**، ص218.

متنوعة لتحقيق الهدف من تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية، فعلى سبيل المثال قد ينتفع المدقق من نموذج يعبر عن العلاقة العامة لمكونات مخاطر التدقيق باستخدام تعابير رياضية للوصول إلى مستوى مقبول من مخاطر الاكتشاف، كما يرى بعض المدققين أن مثل هذا النموذج مفيد عند تخطيط إجراءات التدقيق، ولتوضيح أكثر فالشكل الموالي يبين كيفية تحديد ما إذا كانت بيانات المنشاة خالية من الأخطاء الجوهرية:

المخطط بياني رقم(23): يحدد ما إذا كانت بيانات المنشأة خالية من الأخطاء الجوهرية[1]

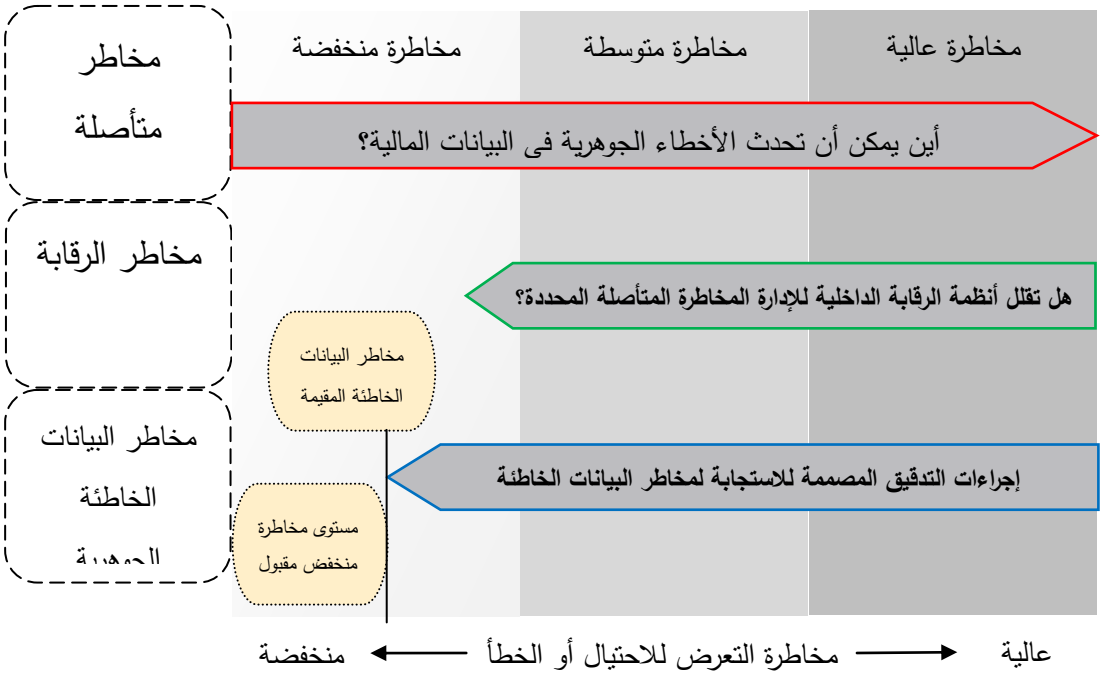

ومن خلال المخطط أعلاه فإن مخاطر الأخطاء الجوهرية(مخاطر المنشأة) عند مستوى الإثبات تتألف من مكونان يظهران بشكل مستقل عن عملية تدقيق البيانات المالية هما:[2]

أ –الخطر الملازم(المتأصل)

ويقصد بها قابلية رصيد حساب ما لوجود تحريف مادي ناتج عن طبيعة البند المعني، وذلك قبل أخذ الرقابة الداخلية في الاعتبار، فمثلا تعرض النقدية للسرقة أكثر احتمالا من تعرض المخزون السلعي للسرقة، والأخير بدوره أكثر احتمالا من تعرض الآلات للسرقة وهكذا، ويطلق عليها المخاطر المتأصلة والذاتية والضمنية أيضا.

---

[1] الإتحاد الدولي للمحاسبين،**دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"المفاهيم الأساسية" ، مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] أحمد حلمي جمعة، **مرجع سبق ذكره**، ص149.

إن نسبة حدوث المخاطر الملازمة أعلى في بعض التأكيدات وفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والافصاحات ذات العلاقة من غيرها من التأكيدات، فعلى سبيل المثال، قد تكون نسبة حدوثها أعلى في العمليات الحسابية المعقدة أو الحسابات التي تتألف من مبالغ مشتقة من تقديرات محاسبية تخضع لشكوك هامة في التقدير، كما قد تؤثر الظروف الخارجية التي تؤدي إلى حدوث مخاطر في الأعمال على المخاطرة الملازمة، فمثلا قد تعجل التطورات التكنولوجية من منتج معين قديما، وبالتالي تجعل المخزون عرضة للمبالغة. كما قد تؤثر العوامل في المنشأة وبيئتها المتعلقة بعدة أو كافة فئات المعاملات أو أرصدة الحسابات الإفصاحات على المخاطرة الملازمة المتعلقة بإثبات معين. وقد تتضمن مثل هذه العوامل مثلا الافتقار إلى رأس مال عامل كاف لاستمرار العمليات أو وجود قطاع متدهور يتصف بعدد كبير من حالات الفشل.[1]

ولتقدير المخاطر المتأصلة على المدقق استخدام قدراته المهنية لتقديم العديد من العوامل من أهمها؛ أمانة الإدارة، خبرة ومعرفة الإدارة، طبيعة عمل المنشأة مثل احتمالات كون منتجات أو خدمات المنشأة ذات تقنية قديمة، وتعقيد هيكلية رأس المال، وحساب البيانات المالية المحتمل أن تكون قابلة للتحريف، مثل طبيعة الحسابات التي تتطلب إجراء تسويات أو التي تتضمن درجة عالية من التخمين.[2]

ب –خطر الرقابة

ويعرف تقييم خطر الرقابة بأنه توقع المدقق لمدى قدرة الرقابة الداخلية على منع التحريفات الجوهرية من الحدوث أصلا، أو قدرتها على اكتشاف تلك التحريفات وتصويبها في حال حدوثها. وفهم الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة يمر بالمراحل التالية:[3]

أ – فهم الرقابة الداخلية من حيث التصميم والتطبيق.

ب –تقدير خطر الرقابة في كل عملية من العمليات الهدف حيث يكون(مرتفع، متوسط، منخفض).

ت –التخطيط ومن ثم إجراء اختبارات الرقابة وتقييم النتائج، ويتم تحديد حجمها وفق مستوى الخطر المقدر، ومراجعة مدى ملائمة مستوى خطر الرقابة المقدر.

ث –تقدير خطر الاكتشاف وتنفيذ الإجراءات الجوهرية مع الأخذ بالاعتبار لخطر الرقابة المقدر وعناصر الخطر الأخرى.

وتقدير المخاطر يحتاج للقيام بتحديد وتحليل المخاطر المتعلقة بتحقيق أهداف المنشأة وإعداد البيانات المالية وفقا للمبادئ المحاسبية، وتتطلب عملية تقدير المخاطر تحليل العوامل المسببة لها، وتحديد احتمالية حدوثها واتخاذ

---

[1] جمال الطرايرة، **منهاج محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن، 2013، ص ص45-46.

[2] علاء الدين صالح محمود عودة، **مرجع سبق ذكره**، ص26.

[3] رشا بشير الجرد، **أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية** ، المجلة الجامعة، المجلد03، العدد15، 2013، ص227.

الإجراءات الضرورية للتحكم فيها وإدارتها لتخفيض حدة تأثير حدوثها إلى مستويات مقبولة، والجدير بالذكر أن هدف الإدارة من تقدير المخاطر هنا يختلف عن هدف مدقق الحسابات، إذ تسعى الإدارة من وراء تقدير وتحليل مخاطر الرقابة إلى التعرف على تلك المخاطر واحتمالية حدوث الأخطاء والغش والعمل على اتخاذ كل ما من شأنه تخفيضها، أما هدف مدقق الحسابات من تقدير مخاطر فهو تحديد مستواها لمساعدته في تحديد مدى وطبيعة الإثباتات المطلوبة في عملية التدقيق.[1]

ويقصد به احتمال أن تجاوزاً ماديا سوف يجتاز هيكل الرقابة الداخلية، دون أن تستطيع الأنظمة الرقابية المستخدمة منع حدوثه أو اكتشافهن ويكون على المدقق أن يقدر هذا الخطر عن طريق تقييم مدى كفاءة السياسات والإجراءات المستخدمة في البيئة الرقابية والنظام المحاسبي والإجراءات الرقابية التي وضعت لكي تمنع حدوث هذه التجاوزات المادية، أو تكتشف ما يكون قد حدث منها بالفعل.[2]

وتقدير خطر الرقابة ليس بالمطلب الجديد، حيث أن تقرير معايير المراجعة رقم 55 قد أضاف مطلبا جديدا يتمثل في تقدير خطر الرقابة في علاقته بإثباتات Assertions القوائم المالية الواردة بتقرير معايير المراجعة رقم 31 والتي يمكن تقسيمها طبقا للمعايير الآتية:

1 - الوجود أو الحدوث Existence or Occurrence: كل شيء مسجل ومفصح عنه في البيانات المالية موجود في التاريخ المناسب وينبغي تضمينه، وان جميع الأصول والالتزامات والمعاملات المسجلة والمسائل الأخرى المتضمنة في ملاحظات البيان المالي موجودة، وحدثت بالفعل وتتعلق بالمنشأة.

2 - الاكتمالCompleteness:كل ما ينبغي تسجيله أو الإفصاح عنه في البيانات المالية قد تم تضمينه، ولا توجد أي أصول أو التزامات أو معاملات أو أحداث غير مسجلة أو مفصح عنها، كما لا يوجد أي نقصان أو عدم اكتمال في ملاحظات البيان المالي.

3 - الحقوق والواجبات Rights and Obligations

4 - التقييم أو التخصيص Evaluation or Allocation

5 - العرض والإفصاح Presentation and Disclosure: يتم تزويد متخذي القرارات بالمعلومات الملائمة المؤثرة على تحديد الربح، والمركز المالي، وتعتبر القوائم المالية الأساسية، العمود الفقري للإفصاح، حيث يراعى في إعدادها المبادئ المحاسبية المقبولة، والتبويب، والتوحيد، والأرقام المقارنة عن سنتين، وكذلك المذكرات التي تشتمل على بيانات مالية غير واردة في القوائم المالية، وتكون منشورة أسفل القوائم المالية، كطرق تقويم

---

[1] طلال الجحاوي، **تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات "دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق"** ، المجلة العربية للإدارة، 2006، ص10.

[2] عباس أحمد رضوان، **تقدير خطر الرقابة في ضوء المسؤوليات الجديدة للمراجع عن نظام الرقابة الداخلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية**، المجلد13، العدد02، 1989، ص130.

المخزون، ومعالجة مصروفات الصيانة، والإصلاح، وتحويلات العملات الأجنبية، وطرق الاهتلاك، وأحداث وقعت بعد إعداد الميزانية، وكذلك التغيرات في السياسة المحاسبية؛ وهذا كله يزيد من ثقة المستفيدين.[1]

ثانيا:خطر الاكتشاف

تعد مخاطر الاكتشاف دالة لإجراءات المدققة وتطبيقها بواسطة المدقق، وينتج هذا الخطر جزئيا من حالة عدم التأكد التي تسود العملية المدققة عندما لا يقوم المدقق بالفحص الشامل للعمليات، كما أن مثل هذا الخطر قد يوجد حتى لو قام المدقق بالفحص الشامل، فقد تكون حالات عدم التأكد ناتجة من استخدام المدقق لإجراءات غير ملائمة أو بسبب عدم تطبيق الإجراءات بطريقة سليمة أو التفسير الخاطئ لنتائج المدققة، مع ملاحظة أن ظروف عدم التأكد الأخرى يمكن تخفيضها إلى مستوى يمكن التغاضي عنه من خلال التخطيط والإشراف الكافي والقيام بإنجاز عملية المدققة وفقا لمعايير رقابة جودة الأداء المناسبة، وتتضمن مخاطر الاكتشاف عنصرين هما:[2]

أ -المخاطر المتعلقة بفشل إجراءات المدققة التحليلية في اكتشاف الأخطاء التي لا يتم منعها أو اكتشافها عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية، ويسمى"مخاطر المدققة التحليلية".

ب -المخاطر المتعلقة بالقبول غير الصحيح لنتائج الاختبارات التفصيلية في الوقت الذي يكون هناك خطأ جوهري يوجب الرفض ولم يتم اكتشافه عن طريق إجراءات الرقابة الداخلية وإجراءات المدققة التحليلية وغيرها من الاختبارات الملائمة ويسمى" مخاطر المدققة التفصيلية".

القوائم المالية التي تحتوي على غش أو أخطاء مهمة: [3] تعتبر القوائم المالية محتوية على غش أو أخطاء مهمة إذا كان الأثر المترتب على هذا الغش أو الأخطاء بمفردها أو في مجموعها من الأهمية بحيث يجعل هذه القوائم مضللة ولا تعرض بعدل المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

والأخطاء هي البيانات غير صحيحة وغير متعمدة في القوائم المالية، أو حذف مبالغ، أو عدم الإفصاح عن معلومات في القوائم المالية دون قصد، وقد تتضمن الأخطاء مايلي:

- أخطاء في جمع أو معالجة البيانات التي على أساسها القوائم المالية.
- تقديرات محاسبية غير منطقية ناشئة من الإهمال غير المتعمد أو سوء تفسير الحقائق.
- أخطاء في تطبيق معايير المحاسبة تتعلق بالمبالغ أو التبويب، أو طريقة العرض، أو الإفصاح.

أما الغش فهو بيانات كاذبة في القوائم المالية متعمدة أو تعمد إغفال تضمين القوائم المالية معلومات مهمة، وهناك نوعان من البيانات الكاذبة التي يجب على المراجع أن يأخذها في الاعتبار عند مراجعته لقوائم مالية

---

[1] حيدر محمد على بني عطا، **مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة** ، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص53.

[2] نبيل حكمت نبيل بلبيله، **أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية** ، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الشرق الاوسط، 2015، ص38.

[3] لجنة معايير المراجعة، **معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA**، أبريل2000، ص722.

هما البيانات الكاذبة الناشئة من التحريف والتلاعب في التقارير المالية، والبيانات الكاذبة الناشئة من اختلاس الأصول.

والعامل الأساسي في التفرقة بين الغش والأخطاء هو ما إذا كان التصرف الذي تسبب في احتواء القوائم المالية على بيانات كاذبة متعمدا أو غير متعمد.

ويعتبر المدقق مسئولا عن اكتشاف تلك الأخطاء والغش التي يظهرها التدقيق العامي للدفاتر والسجلات شريطة أن يكون المدقق قد مارس حذره المهني وأختار عينات عشوائيا، أما ما تحتويه الدفاتر من غش محكم الأطراف لم تكشفه عملية التدقيق هذه فلا يعتبر المدقق مسئولا عنه، ولكن من واجب المدقق أن يزيد من حجم العينة ونطاق الاختبارات حتى يزيل شكه باليقين والقناعة بعدم وجود خطأ أو غش ما.

والوسيلة الأساسية والطريق القويم لمنع الغش والخطأ أو العمل على التقليل منهما، إنما يتم بإتباع أنظمة سليمة للرقابة الداخلية، وواجب المدقق هنا أن يسدي النصح ويقدم ما يراه من مقترحات لتدعيم الرقابة الداخلية، ولتلافي الثغرات ونقاط الضعف الموجودة في النظام المطبق بالمشروع تحت التدقيق، وهكذا إذا ما قام المدقق بأداء واجباته وفق الأصول المهنية، ولم يهمل أي ناحية من نواحي عمله، ومع ذلك ظهر أن هناك تلاعبا أو اختلاسا قد وقع في المشروع ولم يكتشفه المدقق فإنه لا يّعد مسئولا عنه، ويود الحكم على مدى التزام المدقق أو عدم التزامه بواجباته المهنية بالعودة إلى معايير التدقيق المتعارف عليها من مراعاة ظروف الحال الخاصة بالمشروع المهني، ولنصوص العقد المبرم بين المدقق والعميل وذلك عندما لا تكون المراجعة إلزامية.[1]

ثالثا: نموذج خطر التدقيق وهو يحتوي على:

1 - خطر التدقيق المقبول: هي المخاطر الناتجة عن احتمال وجود خطأ أو تحريف مادي في القوائم المالية، وعدم تمكن المدقق من اكتشافه على الرغم من بذله العناية المهنية المعقولة، أو هي المخاطر المقبولة لدى المدقق بأن يقوم باستنتاج نتيجة غير سليمة بعد الانتهاء من إجراءات التدقيق، ويقوم المدقق بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة حسب الحكم المهني ودرجة الاستعداد لتحمل المخاطرة، وعادة يستخدم المدققين نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن قبولها ويعتمد المدققين في تحديد وقبول هذه النسبة على مجموعة من العوامل المؤثرة هي:[2]

- درجة اعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية، حيث كلما توقع المدقق إعطاء المستخدمين الخارجيين اهتماما كبيرا للقوائم المالية للعميل، فإنه من الملائم أن تكون مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة.
- مدى مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية، حيث أن هناك ميل طبيعي من قبل الذين يتعرضون للإفلاس بأن يقوموا بمقاضاة المدقق.

---

[1] خالد امين عبد الله، **التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سبق ذكره**، ص72.

[2] رزق ابو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

- تقييم نزاهة واستقامة الإدارة، فإذا كانت الإدارة مشكوك في نزاهتها، فإن المدقق قد يقوم بتقييم المخاطر الممكن قبولها بشكل منخفض والعكس.

2 -خطر التدقيق الحتمي: هو الخطر الذي يرجع إلى طبيعة أعمال المؤسسة، وطبيعة العنصر محل التدقيق، حيث ينشا هذا النوع من الخطر نتيجة لحساسية رصيد حساب ما، أو نوع المعاملات، وذلك بافتراض عدم وجود إجراءات رقابة داخلية ذات علاقة؛ ومما قد يؤثر على تقدير الخطر الحتمي عناصر عدة من أهمها: [1]

- طبيعة أعمال العميل: يختلف الخطر الحتمي من مؤسسة لأخرى، مثل الاختلاف في الأصول والمعدات والممتلكات، وبالتالي فإنه سيؤثر على النقدية، وأوراق الدفع وغيرها.
- نتائج عمليات التدقيق السابقة: يؤدي التعرف على بيانات كاذبة في عمليات التدقيق السابقة إلى تكوين فكرة عما قد تكون عليه البيانات الحالية، خاصة إذا كانت متعمدة ومكررة في السنوات السابقة.
- التعامل الأول مع المؤسسة العميل مقارنة بتكرار التعامل مع مدقق محدد: في حالة التعامل لأول مرة مع مؤسسة العميل فإنه يرتفع مستوى المخاطر، نظرا لعدم وجود خلفية مسبقة عن المؤسسة.
- التعامل مع الأطراف ذات العلاقة: من خلال عدم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف الأخرى أو عدم كفايته، والتحقق من هذه المعاملات بشكل دقيق.
- المعاملات غير الروتينية: وهي تتعلق بمعاملات استثنائية وغير عادية، والتي من الممكن أن يكون تم تسجيلها بشكل غير صحيح، مثل خسائر الحريق.
- التقديرات المطلوبة للحسابات: توجد العديد من الحسابات قد تحتاج لقدر كبير من الحكمة، والتقدير، ومنها:

-الديون المعدومة.

-المخزون المتقادم.

المطلب الثالث:أثر مخاطر الأعمال على التدقيق ومدى استجابة المدقق لها

أولا: مدى ارتباط التدقيق بمخاطر الأعمال

في التسعينات عمد جل المدققين وشركات التدقيق إلى تطوير مناهج جديدة للتدقيق والمراجعة انطلاقا من الفهم العميق لبيئة أعمال العملاء، ووضع خطط تتماشى مع مخاطر أعمال العملاء؛ [2] وذلك نتيجة لزيادة حجم أعمال المؤسسات وزيادة المنافسة بينها أدى ذلك لزيادة المخاطر التي تتعرض إليها المؤسسات، وهو الأمر الذي أدى إلى ضرورة إدراك المدقق وفهمه لعمل المؤسسات وذلك في إطار أوسع من الموضوعات التقليدية المتضمنة في معايير التدقيق المستخدمة بمعنى أنه على المدقق أن يقوم بعمليات تحليل وتقييم طبيعة العمليات التشغيلية

---

[1] نسيم ابراهيم زقوت، **استخدام غشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي(دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة)**، رسالة ماجستير، تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015، ص46.

[2]Lasse Niemi et all, **Responsiveness of auditors to the audit risk standards: Unique Evidence from Big 4 audit firms**, Accounting in Europe, DOI:10.1080/17449480.2018.1431398, 2018, p03.

للمؤسسة قيد التدقيق للوصول إلى الاستنتاجات التي تتعلق بفعالية واستمرارية هذه العمليات التشغيلية وذلك من خلال استخدام العديد من الأساليب والتقنيات.[1]

تم إجراء دراسة تقييمية تجريبية واسعة النطاق للتغيرات في عمليات التدقيق مع مرور الزمن، وكانت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية وقد بحثت تأثير مخاطر الأعمال على عملية التدقيق التي تم تطويرها منذ التسعينات، وتبين نتائج الدراسة التي توصلوا إليها أنه على الرغم من أن مصاريف وساعات التدقيق كانت عموما أقل في عام 2002 مما كانت عليه عام1992،فقد كان أداء المدققين أعلى بشكل عام خاصة بالنسبة للعملاء ذوي المخاطر العالية.[2]

وتتمثل إحدى السمات الهامة في التدقيق النموذجي هو التسلسل في مهام العملية التدقيقية المترابطة التي يقوم بها المدقق مثل تقييم الرقابة الداخلية والاختبارات الجوهرية،حيث أنه وخلال العقود الماضية تناولت عدة دراسات عدة ممارسات وأساليب بهدف تحديد الجدول الزمني مرن ومناسب لكل عملية تدقيق بما يتناسب مع التكاليف التي سيتحملها العميل وتحليل العوامل التي تؤدي إلى التغيرات في الجداول الزمنية للمدققين خلال قيامهم بعملية التدقيق.[3]

يمكن للعديد من المخاطر المتأصلة أن تؤدي إلى كل من مخاطرتي الأعمال التجارية والاحتيال، وقد يخلق نظام محاسبي جديد أخطاء محتملة(تجارية)، ولكن قد يوفر أيضا الفرصة لشخص ما للتلاعب في النتائج المالية أو إساءة استخدام الأصول (مخاطر الاحتيال).

ولذلك عند تحديد مخاطر أعمال ما يجب التمعن دائما في ما إذا كانت تخلق أيضا مخاطرة احتيال، فإذا كانت تفعل ذلك، لابد من تسجيل وتقييم مخاطر الاحتيال منفصلة عن عوامل المخاطر التجارية، وإلا فإنه من الممكن أن تشير استجابة التدقيق فقط لمكون مخاطرة تجاري وليس لمخاطر الاحتيال؛ كما يتم تحديد الاحتيال غالبا من خلال اختبارات:

- الأنماط غير الاعتيادية، أو الاستثناءات والوقائع الغريبة في المعاملات والأحداث؛
- الأشخاص دوي الدافع والفرصة والتبرير المنطقي لارتكاب عملية الاحتيال؛

لذلك من ضروري إذا تم ملاحظة من هكذا مسائل خلال أي مرحلة من مراحل التدقيق، أن تسجل وتقيم كمخاطر احتيال حتى وإن كانت تبدوا في الظاهر غير جوهرية،ويساعد تسجيل هذه المخاطر في ضمان أنها تؤخذ بنظر الاعتبار بشكل ملائم عند تطوير استجابة التدقيق.[4]

---

[1] نبيل حكمت نبيل بليبله، **مرجع سبق ذكره**، ص41.

[2] Lasse Niemi et al,**obit cit**, p03.

[3] C. Janie, **A Decision Support System for Audit Staff Scheduling of multiple and Large-Scaled Engagements, The Review of Business Information Systems**, VOL.06, NO.01, 2011, P28.

[4] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"المفاهيم الاساسية"** ، المجلد الأول، الطبعة الثالثة،جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن، 2011، ص39.

ثانيا: قدرة المدقق على تحديد مخاطر غش الإدارة

حتى أوائل الستينات من القرن الماضي كان يسود الاعتقاد بأن المدقق مسئول عن توفير تأكيد مطلق بأن القوائم المالية خالية من الغش الجوهري، ولأجل تلك التوقعات، ولتخفيض احتمال تعرضهم للمقاضاة، كان المدققين يقومون بإجراء مراجعة شاملة لجميع العمليات المالية، الأمر الذي كان يؤدي إلى تحمل المؤسسة لتكاليف تدقيق مرتفعة تفوق حدود التوقعات المعقولة للفائدة المستمدة من عملية التدقيق، كما جعل القيام بعملية التدقيق غير مجدية اقتصاديا للمدققين.

ونتيجة لذلك، حاولت مهنة المحاسبة والمراجعة إقناع مستخدمي القوائم المالية بمسؤولية المدقق المحدودة تجاه اكتشاف الأخطاء والغش، من خلال إصدار عدت معايير لاقت العديد من الانتقادات بسبب وجود أوجه قصور تغفل عنها تلك المعايير؛ ففي عام 1997 أصدر مجلس معايير المراجعة معيارا جديدا موجها بشكل خاص نحو الغش، هو المعيار SAS No.82 ، استهدف المعيار بشكل أساسي جعل المدققين أكثر إدراكا لمسؤوليتهم تجاه اكتشاف الغش، حيث وضح المعيار بأنه على المدققين مسئولية تخطيط وأداء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الغش الجوهري، غير أنه لم يضيق فجوة التوقعات دائمة الحضور، مما دفع بمجلس معايير المراجعة لإصدار معيار رقم SAS No.99 والذي اعترف وبشكل واضح للمرة الأولى بمسؤولية المدقق تجاه اكتشاف غش الإدارة، من خلال النص في الفقرة الأولى منه بأنه يجب على المدققين مسؤولية تخطيط وأداء عملية التدقيق للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية خالية من الغش الجوهري.[1]

يهتم المدققين عادة بربط الغش بالتصرفات الاحتياليةFraudlent التي تسبب تحريفا ماديا ذو أهمية نسبية في القوائم المالية، وهناك نوعين من التحريفات يعتبر ملائمين لاهتمام المدقق عند أداء عملية التدقيق هما: 1) التحريفات الناشئة من إعداد التقارير المالية المضللة، 2) التحريفات الناتجة من اختلاس الأصول Misappropriation of Assets، ويختلف كلا النوعين عن بعضهما في أن النوع الأول يتم ارتكابه عادة عن طريق الإدارة بغرض خداع وتضليل مستخدمي المعلومات المالية، في حين أن النوع الثاني يتم ارتكابه ضد المؤسسة وفي غالبية الأحوال عن طريق الموظفين، ويتم تقسيم الغش إلى ثلاثة أنواع أولهما يتعلق باختلاس أصول المؤسسة، وثانيهما يتعلق بالعرض المزيف للمعلومات المحاسبية أما ثالثهما فيرتبط بخداع الطرف الثالث عن طريق عرض معلومات مزيفة على سبيل المثال قياس الإدارة بعرض معلومات غير أمينة بغرض تدنية الالتزام الضريبي للمؤسسة.

وعلى الرغم من أن الغش والذي يشار إليه عادة بالتقرير المالي الاحتيالي يهدف غلى جعل القوائم المالية تعطي انطباع مضلل عن المواقف المالية للمؤسسة، وقد يتم ذلك عن طريق ما يعرف بإدارة الأرباح Managing Earning عن طريق التأثير على مدارك المستخدمين بخصوص أداء المؤسسة، يتم عادة ارتكابه بشكل متعمد في

---

[1] أكرم محمد علي أحمد الوشلي، **تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية** ، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، اليمن، 2008، ص63.

الخفاء، إلا أن وجود علامات ومؤشرات تحذيرية لمخاطر الغش قد تنبه المدققين إلى حدوثه المحتمل، وقد يكون ذلك قائما في مرحلة أداء الإجراءات المرتبطة بقبول العملاء أو الاستمرار معهم، أو أثناء تخطيط عملية التدقيق أو عند الحصول على على فهم بهيكل الرقابة الداخلية أو عند أداء العمل الميداني، من هنا فإن تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناتج من الغش تعتبر عملية تراكمية تتضمن دراسة عوامل المخاطر سواء بشكل فردي أو جماعي.[1]

وعليه انحصرت مسؤولية المدقق عن اكتشاف الغش والتقرير عنه في عدة متطلبات أهمها[2]:

-إن المتطلب الأساسي للمعيار هو حتمية قيام المدقق بتخطيط وأداء عملية التدقيق بهدف الحصول على ضمان معقول عما إذا كانت القوائم المالية خالية من أي تحريف جوهري سواء نشأ عن طريق الأخطاء أو الغش.

-تقييم مخاطر التحريف الجوهري الناشئة من الغش، وفي ضوء ذلك يجب أن يقوم بتصميم إجراء التدقيق التي يتعين أدائها.

-يجب أن يستجيب المدقق إلى نتائج تقييم مخاطر غش الإدارة.

-يجب أن يقوم المدقق بدراسة ما إذا كانت النتائج المتجمعة لإجراءات التدقيق والمشاهدات الأخرى تؤثر على تقييم مخاطر التحريف الجوهري بسبب الغش عند تخطيط عملية التدقيق.

-توثيق كل من تقييم المدقق لمخاطر غش الإدارة بالإضافة إلى ردود أفعاله واستجابته المرتبطة بذلك.

-توصيل نتائج التوثيق إلى الإدارة ولجان التدقيق والأطراف الأخرى.

ثالثا: ضرورة اعتماد المدقق على الشك المهني:

إن ممارسة الشك المهني من طرف المدقق لا يفترض بالضرورة أن الإدارة غير أمينة وكذلك يتعين عليه ألا يفترض أن الأمانة غير محل تساؤل، وفي الممارسة الواقعية فإن الحفاظ على اتجاه الحياد يمكن أن يكون أمرا طبيعيا حيث أنه على الرغم من وجود ذلك الإدعاء أو الزعم في بعض الحالات الحديثة...، يضع معيار المدققين رقم 99 تأكيدا اكبر على مراعاة المدقق لقابلية تعرض العميل للغش بغض النظر عن معتقدات المدقق عن احتمال الغش وأمانة ونزاهة الإدارة، وعلى وجه التحديد فإن المعيار يتطلب أنه أثناء تخطيط عملية التدقيق فإن فريق الارتباط في كل مهمة تدقيق يجب أن يناقش الحاجة نحو الحفاظ علىعقلية شكاكة(قائمة على الشك) أي ما يسمى (questioning mind) خلال عملية التدقيق عند تحديد مخاطر الغش وتقييم أدلة الإثبات بشكل حرج.

للاحتفاظ بعقلية شكاكة يجب أن يضع المدققين جانبا أي معتقدات سابقة عن نزاهة وأمانة الإدارة، وفي ذلك الخصوص فإن المناقشة يجب أن تتضمن دراسة احتمال مدى تخطي الإدارة لضوابط الرقابة الداخلية.

وكما هو مطلوب وفقا لمعيار المراجعة الدولي رقم 200 فإن المدقق يخطط ويؤدي عملية التدقيق باتجاه الشك المهني السليم بأن هناك ظروف قد توجد وتجعل القوائم المالية محرفة ماديا وبسبب خصائص الغش فإن اتجاه

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **تطلعات حديثة في المراجعة**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013، ص287.

[2] أمين السيد أحمد لطفي، **نفس المرجع**، ص294.

المدقق للشك المهني يعتبر هاما على وجه الخصوص عند دراسة مخاطر التحريف المادي الناشئ عن الغش.أن الشك المهني يمثل الاتجاه الذي يتضمن ذهن شكاك استفساري وإجراءات تقييم حرج Critical Assessment لدليل إثبات التدقيق. يتطلب الشك المهني الاستفسار المستمر والمتصل Congaing Questioning عما إذا كانت المعلومات ودليل إثبات التدقيق الذي تم الحصول عليه يشير إلى وجود احتمال التحريف المادي بسبب الغش.

يجب أن يحافظ المدقق على اتجاه من الشك المهني خلال عملية التدقيق. والاعتراف بالاحتمال الخاص بإمكانية وجود تحريف مادي ناشئ عن الغش، وبغض النظر عن الخبرة السابقة للمدقق مع المنشاة بخصوص أمانة ونزاهة الإدارة وهؤلاء المسئولين عن حوكمة المنشأة.

وكما تم مناقشة معيار التدقيق الدولي رقم 315 فإن الخبرة السابقة للمدقق مع المنشأة تساهم في فهم المنشاة، ومع ذلك على الرغم من أن المدقق لا يمكنه أن يتوقع أن تنفصل خبرته السابقة مع المنشأة عن أمانة ونزاهة الإدارة وهؤلاء المسئولين عن حوكمتها، فإن الحفاظ على اتجاه معين من الشك المهني يعتبر هاما حيث قد يكون هناك تغيرات في الظروف المحيطة، وعند القيام باستفسارات وأداء إجراءات أخرى للتدقيق فإن المدقق يمارس الشك المهني ولا يقتنع بدليل إثبات أقل إقناعا بناء على الاعتقاد بأن الإدارة وهؤلاء المسئولين عن الحوكمة لديهم ذات أمانة ونزاهة.

وبخصوص هؤلاء المسئولين عن حوكمة المنشأة فإن الحفاظ على اتجاه من الشك المهني يعني أن المدقق يدرس بعناية معقولية الاستجابات إلى الاستفسارات إلى هؤلاء المسئولين عن الحوكمة والمعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها منهم في ضوء كافة أدلة الإثبات الأخرى التي تم الحصول عليها منهم في ضوء كافة أدلة الإثبات الأخرى التي تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق.

ونادرا ما تتضمن عملية التدقيق المؤداه طبقا لمعايير التدقيق الدولية التحقق من الصحة القانونية من شرعية المستندات حيث لا يكون المدقق مدربا أو يتوقع أن يكون خبيرا في مثل ذلك التحقق القانوني، علاوة على ذلك فإن المدقق قد لا يكتشف وجود تعديل على المصطلحات المتضمنة في المستندات على سبيل المثال وجود اتفاقية ذات جانب واحد لم تقم الإدارة أو أي طرف ثالث بالإفصاح عنها للمدقق، وأثناء عملية التدقيق يقوم المدقق بدراسة إمكانية الاعتماد على المعلومات التي يتم استخدمها كدليل إثبات تدقيق متضمنا دراسة ضوابط الرقابة الداخلية على إعدادها والحفاظ عليها عندما يكون ذلك ملائما، وإذا لم يكن لدى المدقق سبب للاعتقاد بالعكس فإن المدقق يقبل عادة السجلات والمستندات على أنها صحيحة وحقيقية وصادقة، ومع ذلك فإذا جعلت ظروف محددة أثناء عملية التدقيق المدقق يعتقد أن المستند قد لا يكون صحيحا أو أن المصطلحات في

أحد تلك المستندات قد تم تعديلها فإن على المدقق أن يستمر في إجراء فحص إضافي على سبيل المثال المصادقة بشكل مباشر مع طرف ثالث ودراسة استخدام عمل الخبراء لتقييم الصحة القانونية والشرعية للمستند.[1]

إن التقدير الشخصي للمدقق يعد أساسا لاختيار إجراءات ملائمة للحصول على أدلة وقرائن كافية في ظل إشراف كاف على المساعدين ممن تتوفر لديهم خبرة ومهارات مناسبة والاقتناع بتلبية متطلبات المعايير والأنظمة المهنية، حيث لم يتضمن المعيار تعريفا للصورة الكافية، والإجراءات الملائمة، والأدلة الكافية، والإشراف الكاف والخبرة والمهارة والمناسبة؛[2]

كما أن أهمية الحكم الشخصي الرشيد للمدقق يظهر نتيجة الحاجة إلى وجود قواعد تعمل على ترشيده، ويرى أحد الباحثين أنه من الضروري لتحقيق الكفاءة والفعالية عند تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق بصورة سليمة أن يكون ممارس المهنة على دراية بالأبعاد المختلفة للحكم الشخصي؛ وقد عرف الحكم الشخصي للمدقق بأنه" اجتهاد من جانب المدقق اعتمادا على معرفته وخبرته، وفي حالة غياب النصوص المهنية بهدف اتخاذ قرارات تساعد في تكوين رأي محايد؛[3] وتتمثل خصائص الحكم الشخصي في العناصر التالية:[4]

- اجتهاد المدقق وبذل ما في وسعه عند إصدار الحكم الشخصي.
- يقوم الحكم الشخصي للمدقق على أساس من المعرفة العلمية والخبرة العملية، ولعل هذه الخاصية تتفق مع مستوى التأهيل العلمي والعملي للمدقق.
- تنشأ الحاجة إلى الحكم الشخصي للمدقق في حالة عدم وجود قاعدة أو توصية مهنية تلائم موقف التدقيق.
- يهدف الحكم الشخصي إلى مساعدة المدقق في اتخاذ قرارات أكثر ملاءمة لموقف التدقيق والتي تسهم في تكوين الرأي المهني.

المبحث الثاني: دور الأهمية النسبية وأدلة الإثبات في عملية التدقيق

من الضروري على المدقق الداخلي أثناء تخطيط التدقيق أن يأخذ بعين الاعتبار عنصرين مهمين في عملية التدقيق هما الأهمية النسبية وأدلة الإثبات، اللذان يكفلان وجود تأكيد معقول بأن مخاطر المؤسسة تدار بفعالية وأن تحليلات المدقق تقوم على الموضوعية كما يحسن إدارة المخاطر، وبالتالي فإن وضع برنامج عمل قائم على تحديد كل من الأهمية النسبية وأدلة الإثبات وعلاقتها بمخاطر التدقيق يوفر للمدقق قاعدة منهجية متناسقة تسهم في معالجة سليمة للمخاطر.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes – Oxley**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008، ص568.

[2] عهد علي زعيتر، حسام عبد المحسن العنقري، **اعتماد المراجع على تقديره الشخصي في تحقيق عدد من متطلبات معايير العمل الميداني وآثاره على جودة الأداء المهني من وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة في المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية** ، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد25، العدد01، 2011، ص106.

[3] أحمد كمال مرتجى، **دور المعايير المهنية الصادرة عن (ICPA)في ترشيد التقدير المهني للمراجع " دراسة تطبيقية على المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة بقطاع غزة**، رسالة ماجستير، الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص45.

[4] أحمد كمال مرتجى، **نفس المرجع**، ص53.

المطلب الأول :أثر الأهمية النسبية على التدقيق انطلاقا من تعريف الأهمية النسبية ومرورا بكيفية تحديدها، وعلاقتها بتحديد مخاطر التدقيق

أولا:تعريف الأهمية النسبية

من المعروف أن التدقيق يتم على أسس اختبارية، بمعنى أن المدقق لا يفحص جميع العمليات المالية التي أثرت على القوائم المالية، ولكن يقوم بفحص عينة فقط من تلك العمليات، لذا يجب أن يكون المدقق مستعدا لقبول قدر معين من الخطأ، [1] ولهذا فإن مفهوم الأهمية النسبية يتعلق بالعمليات والأحداث التي تتصف بأنها ذات أهمية مادية، والتي تؤثر على الحكم الشخصي لمدقق القوائم المالية وتعالج على أساس ثابت، [2] ولا يتوقف على الحجم فهو يشمل أحكاما نوعية وكمية، فقد يكون العنصر غير مهم من الناحية الكمية ولكن طبيعته قد تجعله كذلك مما يتطلب قيام المدقق بالمزيد من البحث لمعرفة مدى انتشار المشكلة وتحديد مدى فاعلية الإجراءات الرقابية عليه، ويجب أن يتم تقدير مستويات الأهمية النسبية في مراحل التخطيط لعملية التدقيق وتنفيذها وتقويم نتائجها، وهنا فإن عملية التقدير تعتمد على الحكم الشخصي والخبرة العلمية والعملية للمدقق، [3] حيث أن تعريف FASB للأهمية النسبية يعتبر ذا أهمية بالغة ذلك لأنه تعريف شائع الاستخدام في العديد من الدراسات، ويكشف تحليل مختلف التعريفات عن عدد كاف من العناصر المشتركة التي تحدد الأهمية النسبية في سياق تدقيق القوائم المالية، ويمكن استخدام هذا المفهوم كأساس لشرح كيفية تحديد الأهمية النسبية خلال تدقيق بيانات المؤسسات.[4]

يوضح هذا التعريف أن المعلومات ذات الأهمية النسبية هي تلك التي تؤثر في قرارات المدقق فيما يختص بعدالة تلك القوائم، وتتحدد الأهمية النسبية في ضوء كل عملية تدقيق على حدة، لأن القيمة التي تعتبر هامة بالنسبة للقوائم المالية لإحدى المؤسسات قد لا تكون هامة بالنسبة للقوائم المالية لمؤسسات أخرى ذات حجم ونشاط وظروف وطبيعة مختلفة، والأهمية النسبية أحد الاعتبارات الأساسية التي يجب أن يأخذها المدقق في الحسبان عند تخطيط عملية التدقيق وتقييم الأدلة التي تجمعت لديه بعد تنفيذ عملية التدقيق.[5]

ثانيا:كيفية تحديد الأهمية النسبية

يعتمد المدقق على مجموعة من الأسس المتعارف عليها عند تقدير الأهمية إذا اكتشف الخطأ بها، مثل: صافي الدخل قبل الضرائب، لما له من أهمية لدى المستثمرون وتأثيره على قراراتهم، صافي رأس المال العامل، لما له

---

[1] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاته السيد شحاته، **مرجع سبق ذكره**، ص38.

[2] حيدر محمد على بني عطا، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

[3] عصام قريط، أحمد زريكلي، **دور تخطيط التدقيق في الكشف عن المخالفات الجوهرية في البيانات المالية للعملاء(دراسة ميدانية في شركات ومكاتب التدقيق العاملة في سوريا)**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 38، العدد03، 2016، ص429.

[4]Julia Baldauf et al, **The Influence of Audit Risk and Materiality Guidelines on Auditor's planning materiality Assessment**, Accounting and Finance Research, VOL.04, NO.04, 2015, p98.

[5] عوض لبيب فتح الله الديب، شحاته السيد شحاته، **مرجع سبق ذكره**، ص39.

من تأثير على قرارات المستثمرين والمقرضين، إجمالي الأصول، وخاصة إذا كان الهدف من التدقيق هو بيع المنشأة أو دمجها في شركة أخرى.[1]

وتشمل عملية تطبيق الأهمية النسبية من حيث تحديد المستوى أو الحكم على النتائج خمسة خطوات هي:

أ -تحديد الحكم الأولي للأهمية النسبية.

ب -تخصيص الحكم الأولي إلى مجموعات فرعية.

ت -تقدير الانحراف لإجمالي في كل مجموعة.

ث -تقدير الأثر المشترك للتحريف في كافة المجموعات.

ج -مقارنة الأثر المشترك مع الحكم الأولي من أجل اتخاذ القرار.

نظرا لأهمية مفهوم الأهمية النسبية بذلت محاولات عديدة لقياس الأهمية، غير أنها لم يتيسر لها بعد وضع معايير موضوعية أو مستويات محددة متعارف عليها يمكن تطبيقها لقياس الأهمية النسبية نظرا لأن المتغيرات والظروف المحيطة تختلف من حالة إلى أخرى، والجدير بالذكر أنه توجد مؤشرات رئيسية تستخدم لقياس الأهمية النسبية نذكر منها:[2]

1 -حجم البند: تقاس الأهمية النسبية وفقا لهذا المؤشر على أساس حجمه المطلق، وتجدر في هذا الخصوص أن هذا المؤشر وحده غير سليم ولا يتلاءم مع كثير من الحالات، لأنه يثير مشكلة تحديد الحد الفاصل للحجم المطلق وكيف يتم حسابه، وبالتالي يجب أن يستعان معه بمؤشر آخر.

2 -مدى تأثير البند على تحديد الأرباح أو الخسائر: وفقا لهذا المؤشر يعتبر البند ذو أهمية، أي يكون ماديا أو جوهريا إذا كان من شأنه أن يحول أرباح المنشأة إلى خسائر أو يقلل منها بشكل كبير، أو العكس، أي يحول خسائر المنشأة إلى أرباح أو يقلل منها بشكل كبير.

3 -استخدام النسب المئوية: يعتبر هذا المؤشر أكثر المؤشرات استخداما في سبيل قياس الأهمية النسبية للعنصر أو البند، ويتم ذلك عن طريق إيجاد العلاقة بين البند الخاضع للقياس وأساس ثابت آخر مثل صافي الربح، ويمكن توضيح بعض النسب المئوية التي يمكن استخدامها على النحو التالي:

أ -النسبة المئوية للبند إلى صافي الربح: وفي هذه الحالة إذا كانت النسبة المئوية لبند معين إلى صافي الربح أعلى من النسبة المئوية لبند آخر، فهذا يعني أن البند الأول أكثر أهمية نسبيا من البند الثاني، وبالتالي يحتاج إلى معالجة خاصة والحصول على أدلة إثبات أقوى وأكثر. ولكن يجب ملاحظة أنه في حالة عدم استقرار صافي الربح من سنة لأخرى، فإن ذلك يترتب عليه ترتيب أو تصنيف بنود متشابهة ترتيبا مختلفا من سنة إلى أخرى لمجرد اختلاف صافي الربح فقط،وللتغلب على خاصية عدم استقرار صافي الربح استخدمت طريقة متوسط صافي الربح.

---

[1] رزق ابو زيد الشحنة، **مرجع سبق ذكره**، ص143.

[2] نور الدين عبد الله حمودة، **العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق دراسة تحليلية انتقادية بالتطبيق على الوضع في ليبيا** ، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد02، 2013، ص61.

ب -النسبة المئوية للبند إلى متوسط صافي الربح: وفي هذا المؤشر يتم استخدام متوسط صافي الربح للمنشأة لعدد من السنوات بدلا من استخدام صافي الربح عن سنة واحدة للتغلب على المشكلة السابقة.

ت -النسبة المئوية للبند إلى مجمل الربح: إن اتخاذ مجمل الربح كأساس ثابت للبند المراد قياس أهميته النسبية أكثر سهولة وضمانا من صافي الربح، لأنه يتأثر بالتقلبات في نتائج الأعمال بدرجة أقل من تأثر صافي الربح، ولكن ينبغي أن يراعي ما تتميز به المشروعات الصناعية عن التجارية.

ثالثا:علاقة الأهمية النسبية بمخاطر التدقيق

يعتبر مفهوم الأهمية النسبية أمرا أساسيا لعملية تدقيق البيانات المالية السنوية للمؤسسة، وهذا المبدأ أصبح مهم خاصة منذ اعتماد منهج التدقيق القائم على المخاطر، حيث تؤثر الأهمية النسبية على عملية التخطيط وكذا طبيعة ومدى عملية التدقيق وتساعد أيضا على تحديد أي اختلافات أو انحرافات وعلى المدقق معرفة أي عنصر يعد ذا أهمية مقارنة بالعناصر الأخرى؛ [1] حيث يقوم المدقق قبل البدء بعملية تدقيق الحسابات المكلف بها بتحديد علاقة مخاطر التدقيق بالتحديد الأولي لحدود الأهمية النسبية، ولابد من تحديد العلاقات الخاصة بمخاطر التدقيق والواجب مراعاتها لتقدير الأهمية النسبية والمتمثلة بالآتي[2]:

- وجود علاقة عكسية بين قيم البنود أو العناصر التي يعدها المدقق هامة في القوائم المالية ومقدار إكمال الفحص اللازم لإيصال الرأي حول عدالة القوائم المالية ومصداقيتها.
- هناك علاقة عكسية بين مخاطر الاكتشاف والمخاطر الجوهرية والرقابية.

في هذه المسألة يعتمد المدقق على حكمه الشخصي والخبرة العلمية والعملية للأهمية النسبية،كما أكد بعض الباحثين على تحديد حدود الأهمية النسبية التي توضع نتيجة التجارب في الحياة العملية يمكن للمدقق اعتمادها في حين أوضح آخرون أن هذه النسب تعد جزافية ومقترحة بالنسبة للمدققين ولا يعنيهم عدم الخروج عنها، لأنها معدة على وفق معلومات محددة وظروف خاصة.

وعلى المدقق أن يأخذ معايير التدقيق المتعارف عليها بنظر الاعتبار وعلاوة على مخاطر التدقيق مستوى الانحرافات المادية (الأهمية النسبية) في البيانات المالية، والأهمية النسبية عرفت بأنها الحذف أو الانحرافات في المعلومات المادية والتي تؤثر على حكم الشخص المعقول في حالة معرفته بها، والمادية مبلغا أو نوعيا، وعلى سبيل المثال وجود حذف أو انحراف مبلغه ألف دينار من شركة مبيعاتها خمسة آلاف دينار، ربما يعتبر ماديا، أما هذا الحذف أو الانحراف لشركة مثل IMB أو BMW لا يعتبر ماديا، لأنها لا تؤثر على قرار الشخص المعقول، ولهذا تم وضع مستويات أولية حول الأهمية النسبية وذلك من أجل مساعدة المدقق للتخطيط حول جميع أدلة التدقيق المناسبة، ويتم وضع مستوى الأهمية النسبية عند التخطيط الأولي على المستويين التاليين:[3]

---

[1] Julia Baldauf et al, **obit cit**, p98.

[2] منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، **استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية** ، تنمية الرافدين، المجلد87، العدد29، 2007، ص69.

[3] هادي التميمي، **مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية** ، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن، 2006، ص54.

-مستوى البيانات المالية مأخوذة ككل، أي ربما يضع المدقق مستوى الأهمية النسبية لحساب الأرباح والخسائر بمبلغ 150 ألف دينار، ومن ثم يتم توزيع هذا المبلغ على مفردات هذا الحساب، ومن جهة أخرى، ربما يضع المدقق الأهمية النسبية للميزانية العامة مبلغ 200 ألف دينار، وفي حالة وجود انحرافات متراكمة تصل إلى المستوى الذي حدده المدقق المقبول لديه فإنه مازال يعطي رأيا نظيفا حول البيانات المالية، وتجب الإشارة هنا من أنه في حالة وصول الانحراف المتراكم إلى المستوى الذي حدده المدقق عليه أن يأخذ بنظر الاعتبار الانحرافات، التي ربما تكون موجودة في العمليات أو الأنشطة التي لم يقم بتدقيقها، وفي الحالة على المدقق الطلب من الشركة عمل تعديلات في الانحرافات التي وجدها، لأجل أن يكون له هامش أمان أكثر، وفي حالة عدم موافقة الإدارة على التعديلات التي طلبها وعليه توسيع إجراءات التدقيق.

-مستوى الأرصدة، لأن المدقق يرغب في التأكد بصورة معقولة من الأرصدة، لأجل الوصول إلى الصورة الإجمالية للبيانات المحاسبية ككل.

المطلب الثاني: مكانة أدلة الإثبات في عملية التدقيق فمن الضروري تحديد حجم أدلة الإثبات، وتقييم ما إذا كانت مناسبة لدعم تأكيدات المدقق الداخلي، ودرجة ملائمتها ومصداقيتها.

أولا:تعريف أدلة الإثبات وخصائصها

يمكن تعريف الأدلة على أنها تمثل جميع الحقائق التي تقدم لعقل الإنسان لتمكينه من اتخاذ قرار معين في موضوع جدلي،[1] ومن بين نظم الإثبات نجد ما يسمى بالإثبات الحر وهو حين يكون المدقق محايدا يبدي رأيه في القوائم المالية بصرف النظر عن مصلحة أي طرف من الأطراف، ومن مظاهر هذا الإثبات نذكر:[2]

أ -أن لا يكتفي المدقق بأوراق القبض، وأدلة قيود بعض المبيعات الآجلة، وصور إيصالات السداد من العملاء كدليل على أرصدتهم، وإنما يجب أن يتصل بهد للحصول على مصادقات بقيم أرصدة ديونهم.

ب -لا يقتنع المدقق بالجرد الذي يتم عن طريق موظفي المؤسسة، وإنما يباشر بنفسه عملية الجرد ويقوم ببعض الاختبارات عن طريق العد أو الإحصاء، وكذلك بالنسبة لجرد الخزينة.

ت -يلجأ المدقق للحصول على مصادقات من الدائنين إذا وجد ما يستوجب ذلك.

ث -يصمم المدقق برنامج التدقيق ويختار الإجراءات العملية المعقولة ويحدد نطاق ووقت استخدامها بما يفي بالغرض في ضوء الظروف المختلفة للمؤسسة أو الشركة.

ج -يختار المدقق بين مدخلين للقيام بعملية التدقيق، أحدهما فحص أرصدة حسابات الأستاذ بالرجوع إلى المستندات والعمليات اليومية، والثاني تحقيق هذه الأرصدة مباشرة عن طريق مطابقة قيمها بالواقع العملي مثل عد النقدية، أو إجراء مقارنات، أو غير ذلك من وسائل التحقيق، ومما يؤكد حرية الإثبات في التدقيق النص الذي ورد بالمعيار الثالث من معايير العمل الميداني والصادر من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي حيث

---

[1] محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، **الأسس العملية العملية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002، ص165.
[2] منصور حامد محمود وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص88.

أشار النص إلى" يجب الحصول على أدلة كافية ومقنعة عن طريق الفحص، والملاحظة، والاستفسارات، والمصادقات بحيث تكون أساسا معقولا لرأي المدقق الذي يبديه عن القوائم المالية"؛

وحرية الإثبات في التدقيق ليست حقا خالصا للمدقق إن شاء استعمله وإن شاء امتنع عنه وإنما هي سلطة مرتبطة بالمسئولية الملقاة على عاتقه وهي مسئولية إبداء رأي فني محايد عن القوائم المالية لذلك فإنه لا يستطيع الامتناع عن القيام بالإثبات لكل الوسائل الممكنة والمتعارف عليها، ويترتب على ذلك أي يكون للمدقق سلطة وضع برنامج محدد للإثبات يتقيد فيه بأهداف الصدق، ويستقل فيه بتحديد الوسائل والإجراءات المناسبة، وترتيب استخدامها في النطاق الذي يحدده، وتحديد الأدلة الممكنة وتقديرها وقبول أكثرها فعالية في الإثبات.

وتعد أدلة الإثبات أداة المدقق للحكم على صحة وجدية القوائم المالية، المقدمة له، حيث تهيئ له مدى القناعة التي تمكنه من إبداء رأيه الفني المحايد، بعبارة أخرى فإن أدلة الإثبات هي كل ما من شأنه أن يؤثر على حكم وتقدير المدقق فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، فأدلة الإثبات توفر الأساس المنطقي والرشيد لأحكام وتقديرات المدقق حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية.

كما حددت نشرة معايير التدقيق خصائص أدلة الإثبات، حيث يجب أن تتصف بما يلي [1]:

أ – الكفاية Sufficiency of Evidence: المقصود بها أن تكون كمية الأدلة المعقولة متاحة لتدعيم وتأكيد رأي المدقق، وحيث أن أساليب العينات تستخدم غالبا لتحديد وجمع الأدلة، فإن العينة يجب أن تكون كبيرة بدرجة تكفي لتقييم أساس معقول للتكوين رأي المدقق.

معايير التدقيق لم تحدد إرشادات قاطعة ومحددة للحكم على كفاية أدلة الإثبات، وإنما على العكس فإن قرار تحديد حجم العينة يعتمد لحد كبير على تقدير المدقق في ضوء دراسته لظروف والحقائق بعملية التدقيق.

ويجب ملاحظة أن مفهوم التحقق والتأكيد المعقول نص على أن تكاليف عملية التدقيق يجب ألا تتجاوز المنافع المتوقعة منها، فمثلا لو أن عينة التدقيق كانت كبيرة أكثر من اللازم فإن هذا يعني أن المدقق سيمارس تدقيق بشكل أكبر من اللازم Over-auditing ومن ثم فإن تكاليف التدقيق ستكون كبيرة نسبيا، وبالطبع فإن ذلك سيؤدي إلى تحميل العميل بتكلفة تدقيق أكثر من اللازم ستجعله غير راض عن خدمات المدقق الأمر الذي قد يجعله يبحث عن مدقق أخر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كون حجم العينة أصغر من أن يكفي لتدعيم وتأكيد رأي المدقق له أيضا مخاطره ممثلة في احتمال إبداء رأي غير صحيح أو مبرر، مما يحمله تكاليف تقاضي محتملة نتيجة إهماله كان في غنى عنها.

تأسيسا على ذلك فإن كفاية الأدلة تعني الحصول على حجم أدلة يحقق تدعيم كاف وملائم لرأي المدقق دون إسراف في التكاليف أو تعرض لمشاكل قانونية.

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين** ، http://www.askzad.com/، 2001، ص78.

ب -الصلاحية Competency of Evidence: حتى تتحقق صلاحية دليل الإثبات يجب أن يكون الدليل فعال وملائم من ناحية:

والمقصود بالفعالية أن تكون أدلة موثوق فيها ويمكن الاعتماد عليها في استنتاج رأي منطقي والتي قد تتكون:

- من العناصر الطبيعية القابلة للملاحظة والتي يراها ويلمسها المدقق مثل ملاحظة المدقق للمخزون تؤكد وجودها الفعلي.
- ويمكن إنشاء أدلة الإثبات مثل المصادقات المرتبطة بحسابات المدينين أو الدائنين، وتنشا بمعرفة المدقق.
- يمكن تحديد دليل الإثبات منطقيا(تحديد الاستنتاجات المرتبطة بصدق ما قدمه العميل من أدلة شفوية أو لفظية أو الأحكام المتعلقة بجودة أنظمة الرقابة الداخلية) أو رياضيا(عن طريق إعادة إجراء العمليات الحسابية للقوائم المالية).

والمقصود بالملائمة أن تكون أدلة الإثبات ذات علاقة وثيقة بأهداف التدقيق، فإذا كان الهدف هو التحقق من وجود حسابات المدينين فإنه لابد من استخدام المصادفات أما إذا كان الهدف هو التحقق من التقويم المناسب لحسابات المدينين فإن استخدام أسلوب الجمع الحسابي وتحليل كل حساب تعتبر دليل أكثر ملائمة لتحقيق تلك الأهداف.

والكفاية والمناسبة مترابطتان، الكفاية مقياس لكمية الأدلة التدقيقية التي تم الحصول عليها ومناسبة وملائمة تتعلق بكونها موثوقا بها وذات علاقة، والمدقق عادة يستعمل تجربته المهنية لتقرير حجم أدلة التدقيق، وإن قراره بشأن حجم الأدلة يتأثر بالعوامل التالية:[1]

1 -مادية الفقرة أي مبلغها مقارنة مع الأرصدة الأخرى فإذا كان مبلغها كبيرا فإن على المدقق الحصول على أدلة أكثر إقناعا من غيرها.

2 -طبيعة الفقرة وهل هناك مخاطر متأصلة في هذه الفقرة وعلى سبيل المثال النقدية تحمل في طياتها مخاطر موروثة أكثر من الموجودات الثابتة، بالإضافة إلى الحركة الكبيرة في هذه الفقرة.

3 -إجراءات التدقيق التي سيتم إتباعها.

4 -وقت إجراءات التدقيق، هل التدقيق يتم في المرحلة الأولية أو في نهاية السنة؟

ولأجل التفرقة بين الكفاية والمناسبة لنفرض أن المدقق حصل على أدلة كافية ومقنعة لذمة مدينه مبلغها خمسمائة دينار من مجموع الذمم المدينة البالغة مليون دينار، هذا الدليل لا يعد كافيا ومناسبا لمجموع الذمم، وعلى المدقق الحصول على أدلة أكثر لأجل التأكد من هذه الذمم علما أن الحصول على أدلة من جهات مختلفة تكون أكثر إقناعا للمدقق.

[1] هادي التميمي، **مرجع سبق ذكره**، ص104.

كما أن درجة الاعتماد والوثوق بالأدلة ومصداقيتها تعتمد على مصدر الحصول عليها وباعتقادي أن درجة مصداقيتها وإقناعها للمدقق يمكن ترتيبها كما يلي:[1]

1) الأدلة التي تم الحصول عليها من قبل المدقق نفسه ومباشرة وهي أكثر إقناعا من المعلومات التي تم الحصول عليها بصورة غير مباشرة وعلى سبيل المثال جرد صندوق النقدية أو الاستثمارات.
2) الأدلة التي تم الحصول عليها ومباشرة من مصادر خارجية ومستقلة، وعلى سبيل المثال تأييدات الذمم المدينة أو تأييدات البنوك.
3) الأدلة التي تم إنشائها خارج المؤسسة تحت التدقيق والموجودة لدى المؤسسة تحت التدقيق وعلى سبيل المثال فواتير الشراء.
4) الأدلة التي تم إنشائها داخل المؤسسة تحت التدقيق وموجودة لدى المؤسسة تحت التدقيق وعلى سبيل المثال فواتير البيع.

تتأثر كمية ونوعية الأدلة المتوفرة بما يلي:[2]

أ) خصائص الموضوع ومعلومات الموضوع، فعلى سبيل المثال من الممكن توقع أدلة أقل موضوعية عندما تكون المعلومات الخاصة بالموضوع موجهة نحو المستقبل وليست تاريخية؛
ب) ظروف العملية عدا عن خصائص الموضوع عندما لا تتوفر الأدلة التي يتوقع بشكل معقول أن تكون موجودة، على سبيل المثال بسبب توقيت تعيين المدقق وسياسة المنشأة الخاصة بالاحتفاظ بالوثائق أو قيد مفروض من قبل الجهة المسئولة؛

كما أن الأدلة المتوفرة تكون عادة مقنعة وليست قاطعة.

ومن ناحية أخرى يتعين على الدليل لتحقيق صلاحيته أن يكون موضوعي وخالي من التحيز وقابل للقياس الكمي وتشير هذه الخاصية إلى إمكانية طرفين أو أكثر محايدين على فحص الدليل والوصول إلى نفس النتيجة؛ من هنا يمكن القول بأن موضوعية الدليل الكبيرة تؤدي إلى تخفيض احتمال حدوث التحيز الشخصي عند تقدير نتائج التدقيق والحكم عليها الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض ظاهرة عدم التأكد المحيطة بما توصل إليه المدقق من رأي.[3]

ثانيا: أنواع أدلة الإثبات وصعوبة الحصول عليها. هناك سبعة أنواع من أدلة الإثبات في عملية التدقيق:

---

[1] هادي التميمي،مرجع سبق ذكره، ص105.

[2] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، مرجع سبق ذكره**، ص21.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، **أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين،مرجع سبق ذكره** ، ص79.

1 -الفحص الفعلي:Physical Examination

يتمثل في الفحص أو الجرد الذي يقوم به المدقق للأصول الملموسة Tangible Assets يتعلق هذا النوع من الأدلة عادة بكل من المخزون والنقدية ولكنه قابل للتطبيق على كل من:التحقق من الأسهم، المدينون، الأصول الثابتة الملموسة، ويجب عند إجراء التدقيق التمييز بين الفحص الفعلي للأصول الثابتة، مثل الأوراق المالية القابلة للتداول بالأسواق والنقدية، وبين فحص المستندات، مثل الشيكات الملغاة ومستندات البيع، فإذا لم يكن للشيء محل الفحص مثلا فاتورة البيع، أو قيمة في حد ذاته يطلق على الدليل اسم التوثيق، وبالتالي يعد الفحص الفعلي وسيلة مباشرة للتحقق من الوجود الفعلي للأصل، وينظر إليه على أنه أحد أكثر أدلة التدقيق الموثوق فيها والمفيدة، وبوجه عام، يمثل الفحص الفعلي وسيلة موضوعية للتحقق من كمية ووصف الأصل، وفي بعض الحالات، يكون وسيلة مفيدة لتقييم حالة أو جودة الأصل، ومع ذلك، لا يعد الفحص الفعلي دليلا كافيا للتحقق من أن الأصول مملوكة بواسطة العميل، ويكون المدقق في عديد الحالات غير قادر على تحديد التقييم الملائم لعناصر القوائم المالية من خلال الفحص الفعلي.[1]

2 -المصادقات:Confirmation

إن من خطوات التدقيق المهمة في اختبار البيانات المالية للبنك والمعلومات ذات العلاقة، هو طلب مصادقة مباشرة من البنوك الأخرى لكل من الأرصدة والمبالغ الأخرى التي تظهر في الميزانية، والمعلومات الأخرى التي قد لا تظهر في وجه الميزانية ولكن قد يفصح عنها في الملاحظات المرفقة بالحسابات، وتضمن بنود خارج الميزانية التي تتطلب المصادقة، بعض البنود كالكفالات، والتزامات المشتريات والمبيعات الآجلة، وخيارات إعادة الشراء، وترتيبات التعويض، ولهذا النوع من أدلة الإثبات قيمة كبيرة بسبب استلامه مباشرة من مصدر مستقل، ولذا فإنه يوفر ثقة أعلى بإمكانية الوثوق بها، عن تلك التي يتم الحصول عليها من سجلات البنك فقط

فالمدقق يواجه في سعيه للحصول على المصادقات صعوبات ذات علاقة باللغة والمصطلحات والتفسير الثابت، ونطاق الأمور التي تغطيها الإجابة، وغالبا ما تكون هذه الصعوبات ناتجة عن استخدام أنواع مختلفة من طلبات المصادقة، أو عن سوء الفهم حول ما كان مقصودا منها أن تغطيه.

حيث أن شكل ومضمون رسالة طلب المصادقة سيعتمد على الهدف المطلوب منها، وعلى الممارسات المحلية، وعلى الإجراءات المحاسبية للبنك الطالب، فمثلا فيما إذا كان البنك يستعمل بشكل واسع معالجة البيانات الكترونيا أم لا، كما تعد طلبات المصادقة بأسلوب واضح ومختصر، لضمان فهمه بشكل سريع من قبل البنك المصدق، وليست كافة المعلومات التي يسعى عادة للمصادقة عليها، يتم طلبها بنفس الوقت، لذا فإن رسائل المطالبة قد ترسل في أوقات مختلفة خلال السنة، حيث تعالج أوجه خاصة للعلاقة بين البنوك، إضافة إلى هذا فإن معظم المعلومات المطلوبة تتعلق عموما بالأرصدة، لصالح البنك الطالب أو عليه، للحسابات الجارية والودائع

[1] ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **مرجع سبق ذكره**، ص245.

والقروض والحسابات الأخرى، ويجب أن تتضمن رسالة الطلب وصفا للحساب ورقمه، ونوع عملة ذلك الحساب، كذلك قد يكون من المفضل طلب المصادقة على الحسابات المتقابلة التي لا أرصدة لها، وعلى الحسابات المتقابلة التي تم غلقها خلال الأنثى عشر شهرا السابقة لتاريخ المصادقة المقرر، وقد يطلب البنك المصادقة على معلومات أخرى غير أرصدة الحسابات، في حالة وجود حاجة لذلك، كشروط الاستحقاق والفوائد، والتسهيلات غير المستعملة، وحدود الائتمان/ التسهيلات المتاحة، وأية تعويضات أو حقوق أخرى أو رهونات، وتفاصيل عن أية ضمانات إضافية أعطيت أو استلمت.

إن جزءا هاما من العمل البنكي هو الذي يتعلق بالرقابة على المعاملات التي تسمى عادة بـ" خارج الميزنية" لذا، فإن من المرجح أن يقوم البنك الطالب ومدققيه، بطلب المصادقة على الالتزامات المحتملة، مثل تلك التي تنشا عن الضمانات ورسائل المساعدة ورسائل الضمان والوثائق والاعتراف بالقبول والتظهيرات، وقد يتم السعي للحصول على مصادقة الالتزامات المحتملة كل من البنك الطالب لصالح البنك المصادق، وللبنك المصادق لصالح البنك الطالب، ويجب أن تتضمن المواصفات المرسلة أو المطلوبة، وصفا لطبيعة الالتزامات المحتملة وعملتها مبالغها.[1]

يمكن أن تقسم المصادقات إلى الأنواع التالية حيث أنها تختلف باختلاف المعلومات المطلوبة:[2]

أ. المصادقات الإيجابية positive Confirmation وفي هذا النوع من المصادقات يطلب الرد من الطرف المرسل له بالمصادقات سواء أكان الرد إيجابيا(بالموافقة) أو سلبيا(عدم الموافقة)، ويجب على المدقق متابعة ردود المصادقات وفي حالة تأخر الإجابة يقوم بتكرار الطلب مرة أخرى.

ب. المصادقات السلبية Negative Confirmation في هذا النوع من المصادقات لا يطلب من الطرف الآخر الرد على المصادقة إلا في حالة عدم الموافقة على صحة البيانات الواردة في المصادقة، ولكن في حالة عدم اهتمام الأشخاص المرسل لهم المصادقة بالرد يؤخذ ذلك على أنهم موافقون على ما تحتويه المصادقات من معلومات، وتعتبر هذه احد عيوب هذا النوع من المصادقات.

ت. المصادقات العمياء Blind Confirmation في هذا النوع من المصادقات لا يظهر الرصيد المطلوب المصادقة عليه في الخطاب الموجه للعميل أو للطرف الآخر، وإنما يطلب منه أن يذكر الرصيد المستحق كما هو في دفاتر المنشأة.

3 -التوثيق والفحص المستندي Documentation

[1] الإتحاد الدولي للمحاسبين، **إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة** ، الجزء الثاني، الأردن، 2010، ص29-31.

[2] أحمد فريد سالم أبو لحية، **مدى كفاءة مهارات مدقق الحسابات الخارجي في جمع وتقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة(دراسة تطبيقية على المدققين الممارسين للمهنة في قطاع غزة)** ،رسالة ماجستير، تخصص محاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2015، ص50.

تعتبر المستندات من أكثر الأدلة من حيث الكمية التي يتعامل معها المدقق، كما أنها تعتبر أكثر حجية كدليل من أي نوع آخر الأدلة لأنها دليل القيد المستندي، تشمل المستندات التي ترسل إلى المدقق مباشرة، المستندات التي يرسلها الغير للمؤسسة للاحتفاظ بها والمستندات الداخلية للمؤسسة.[1]

4 -الملاحظة Observation

يتم استخدام الملاحظة لتقييم أنشطة معينة، وتوجد طوال التدقيق فرص لممارسة المشاهدة، والسمع واللمس والشم لتقييم الأمور على مدى واسع، وعلى سبيل المثال يمكن للمدقق أن يقوم بزيارة مصنع ليكون انطباعا معينا بوجه عام عن التجهيزات الخاصة للعميل، ويمكن للمدقق ملاحظة الصدأ على آلة معينة لتقييمها، وأيضا يمكن للمدقق أن يتابع تنفيذ بعض المهام المحاسبية لتحديد ما إذا كان الشخص المسئول عن هذه المهام يؤديها كما يجب أم لا، ولا تكفي الملاحظة بمفردها، فمن الضروري أن يتبع الانطباع الأولي الحصول على أنواع أخرى من الأدلة الداعمة، مع ذلك تعد الملاحظة أمرا مفيدا في معظم أجزاء التدقيق.[2]

5 -الاستفسار من العميل Inquiries of The Client

تعد المحادثات الشفهية التي يجريها المدقق مع بعض المسئولين والعاملين في المؤسسة من أدلة الإثبات، حيث يتحصل على معلومات تتعلق مثلا بأهداف المؤسسة والمشاكل التي تعترض تحقيقها، عدد العاملين الذين تركوا العمل، درجة الرضا الوظيفي، ضغوط العمل بصفة عامة، وهي تشبه الاستقصاء، ولكن يعاب عليها بأنه لا يمكن الاعتماد على هذه المعلومات بشكل كلي، أحيانا توصف على أنها أدلة عامة أو مساعدة.[3]

6 -الإجراءات التحليلية Analytical Procedures

إن عملية الحصول على أدلة إثبات من خلال الإجراءات التحليلية تهدف إلى التحقق من معقولية القيمة الدفترية لأحد بنود البيانات المالية في ضوء القيمة التي يقدرها المدقق لذلك البند بحيث إذا تباعدت القيمتان دل ذلك على البيانات المالية فتلك الإجراءات تمثل شكلا من أشكال التبرير الاستنتاجي والذي بمقتضاه يجري استنتاج قيمة العملية الحسابية والأرصدة الظاهرة بالبيانات المالية دليلا على معقولية النتائج الإجمالية هذا وقد عرفت الإجراءات التحليلية من قبل (Statements of Auditing) الصادر عن مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنها" تقييم المعلومات المالية من خلال دراسة العلاقات الظاهرة بين البيانات المالية وغير المالية وتتضمن مقارنات للمبالغ المسجلة مع التوقعات من قبل مدقق الحسابات"؛ إن فهم العلاقات المالية هو الأساس في تخطيط وتقييم نتائج الإجراءات التحليلية وعادة يتطلب ذلك معرفة المؤسسة أو القطاع الذي تعمل بها تلك المؤسسة وإن فهم غرض الإجراءات التحليلية ومحدداتها شيء مهم واستنادا إلى ذلك فإن تحديد العلاقات وأنواع البيانات

---

[1] زاهرة عاطف سواد، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص156.

[2] ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **مرجع سبق ذكره**، ص248.

[3] زاهرة عاطف سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص157.

المستخدمة ومن ثم الاستنتاجات التي يجري التوصل إليها عندما تقارن المبالغ المسجلة مع التوقعات تتطلب الحكم الشخصي من المدقق وبناء على التعريف الآتي:" تحليل النسب ذات الأهمية الضرورية وتشمل اتجاهات نتائج الفحص المتأرجحة والعلاقات المتعارضة مع المعلومات المناسبة الأخرى أو الانحراف عن المبالغ المتنبأ بها"، فإن الإجراءات التحليلية تتضمن عمل مقارنات للمعلومات المالية للمؤسسة وتشمل أيضا دراسة أو بحث العلاقات بين:

- عناصر البيانات المالية التي يمكن توقعها والتي تتطابق مع النمط المتنبأ به والمبني على خبرة المؤسسات المختلفة مثل نسبة هامش الربح؛
- المعلومات المالية وغير المالية الملائمة مثل تكاليف الرواتب إلى عدد العمال.[1]

يواجه المدقق العديد من الصعوبات أثناء بحثه عن أدلة إثبات، ومن بين إحدى الصعوبات التي تواجه المدقق هي العمل داخل الحدود الاقتصادية المعقولة، ويعني هذا إعداد التقرير خلال فترة زمنية معقولة وبتكلفة مناسبة، وضرورة وجود علاقة بين تكلفة الحصول على دليل الإثبات وبين فائدة المعلومات التي حصل عليها من الدليل، ولكن في سبيل الحصول أدلة إثبات ذات حجية قوية يجد المدقق أنه من الضروري الاعتماد على دليل قاطع ومقنع بحيث أن صعوبة الحصول عليها وارتفاع تكلفتها لا يلغيا ضرورة الحصول على قرينة الإثبات.

ومن صعوبات أيضا استخدام الأدوات الفنية للعينات الإحصائية عند تحديد مدى الاختبارات اللازمة لإجراء الفحص وهذه الأدوات وسيلة تمد المدقق بمقاييس إحصائية تتعلق بنتائج اختبارات التدقيق، ولكن هذه المقاييس قد لا تكون متوافرة؛ ومن المعروف أن المستندات تمثل نسبة كبيرة من أدلة الإثبات، والصعوبة التي تكتنف هذا الدليل تكمن في اكتشاف صحة أو عدم صحة المستند، حيث يمكن طباعتها وتزوير التوقيعات مما يتطلب من المدقق أن يكون متيقظا لهذه الاحتمالات؛ ومن الأدلة أيضا جودة وفعالية نظم الرقابة الداخلية ولكن هناك حجة قصور متأصل في هذا النظم، حيث أنها تقوم على افتراض عدم تواطؤ شخصي على ارتكاب أخطاء أو مخالفات ولكن من المحتمل أن تنهار النظم بمجرد انعدام صحة هذا الفرض.[2]

ثالثا:علاقة أدلة الإثبات بمخاطر التدقيق والأهمية النسبية

إن عملية جمع الأدلة والقرائن بشكل موضوعي يمثل جوهر عملية التدقيق، وقد أكدت لجنة قواعد التدقيق الدولية على ضرورة حصول المدقق على قدر كافي من الأدلة والقرائن التي تجعله يستطيع أن يتوصل إلى نتائج معقولة يستند عليها في رأيه بعدالة القوائم والحسابات ومصداقيتها؛ إن قرائن وأدلة الإثبات التي يستخدمها مدقق الحسابات في مجال الأهمية النسبية لابد من أن تنقسم إلى مجموعات وفقا لدرجة أهميتها النسبية وطبقا للوزن النسبي لها، وهذا يعتمد على الحكم الشخصي للمدققين وخبراتهم العلمية والعملية، ويركد البعض عن وجود علاقة

[1] محمود كمال مهدي، **الإجراءات التحليلية في التدقيق**، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2001، ص05.
[2] زاهرة عاطف سواد، **مرجع سبق ذكره**، ص155.

طردية بين كمية أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها عند قيام المدقق بأداء مهامه وبين الأهمية النسبية للعنصر أو الحدث المالي محل التدقيق.[1]

خطوات تطبيق الأهمية النسبية خلال عملية التدقيق:[2]

- تحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية في مرحلة التخطيط.
- تخصيص الحكم الأولي للأهمية النسبية على الحسابات الفرعية في مرحلة التخطيط أيضا.
- حصر التحريفات المكتشفة خلال تنفيذ إجراءات التدقيق (التحريفات المكتشفة).
- تقدير التحريف الكلي من خلال تعميم نتائج العينات على البيانات المالية ككل (التحريف الكلي= التحريف المكتشف + التحريف المقدر نتيجة تعميم النتائج) ويسمى أيضا التحريف المتصور.
- مقارنة التحريف الكلي المقدر مع الحكم الأولي أو المعدل للأهمية النسبية لإصدار الرأي(في مرحلة إصدار الرأي لتحديد نوع الرأي).

فيما يتعلق بمخاطر الرقابة فإن هدف المدقق هو تقويم تلك المخاطر في ظل أدلة الإثبات المتوفرة لديه، وكذا التزود بمعرفة كافية لتخطيط عملية التدقيق، وبصفة عامة كلما قل المستوى المقدر من المخاطر الرقابية، زادت الثقة التي يجب أن توفرها أدلة الإثبات بأن الأنشطة الرقابية المتعلقة بأحد التأكيدات قد تم تصميمها وتنفيذها بفعالية، وعليه فإنه يجدر بالمدقق أن يأخذ في الاعتبار خصائص جودة أدلة الإثبات للحكم على درجة الثقة التي توفرها تلك الأدلة، حيث أن تفاوت درجة التأكد والثقة يؤثر على تكوين حكم المدقق المهني عن المستوى المقدر لمخاطر الرقابة؛ فأدلة الإثبات الكافية لتأييد مستوى محدد من المخاطر الرقابية هي مسألة تخضع لحكم المدقق، وتختلف أدلة الإثبات اختلافا كبيرا وفقا لدرجة التأكيد الذي توفره للمدقق عندما يقوم بوضع مستوى تقديري للمخاطر الرقابية، لذا يجب على المدقق أن يأخذ في الاعتبار الأثر المتجمع للأنواع المتخلفة لأدلة الإثبات التي ترتبط بنفس التأكيدات عند تقويم درجة الثقة التي توفرها أدلة الإثبات، فقد لا يكون نوع واحد من أدلة الإثبات كاف لتقويم الأنشطة الرقابية.[3]

يلخص الشكل التالي العوامل التي تحدد كل خطر، وأثر المكونات الثلاثة للخطر في تحديد خطر الاكتشاف المخطط، والعلاقة بين كافة الأخطار الأربعة وأدلة التدقيق المخططة، وتشير "طردية" في شكل إلى وجود علاقة طردية بين مكون الخطر وخطر الاكتشاف المخطط أو الأدلة المخططة، بينما تشير"عكسية" إلى وجود علاقة عكسية، ومثلا ينتج عن الزيادة في خطر التدقيق الممكن قبوله زيادة في خطر الاكتشاف المخطط"طردية"، وانخفاض في أدلة التدقيق المخططة"عكسية"

---

[1] منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، **مرجع سبق ذكره**، ص175.

[2] جمال الطرايرة، **مرجع سبق ذكره**، ص43.

[3] عهد علي زعيتر، حسام عبد المحسن العنقري، **مرجع سبق ذكره**، ص111.

مخطط بياني رقم(24): يبين العلاقة بين أدلة الإثبات ومخاطر التدقيق[1]

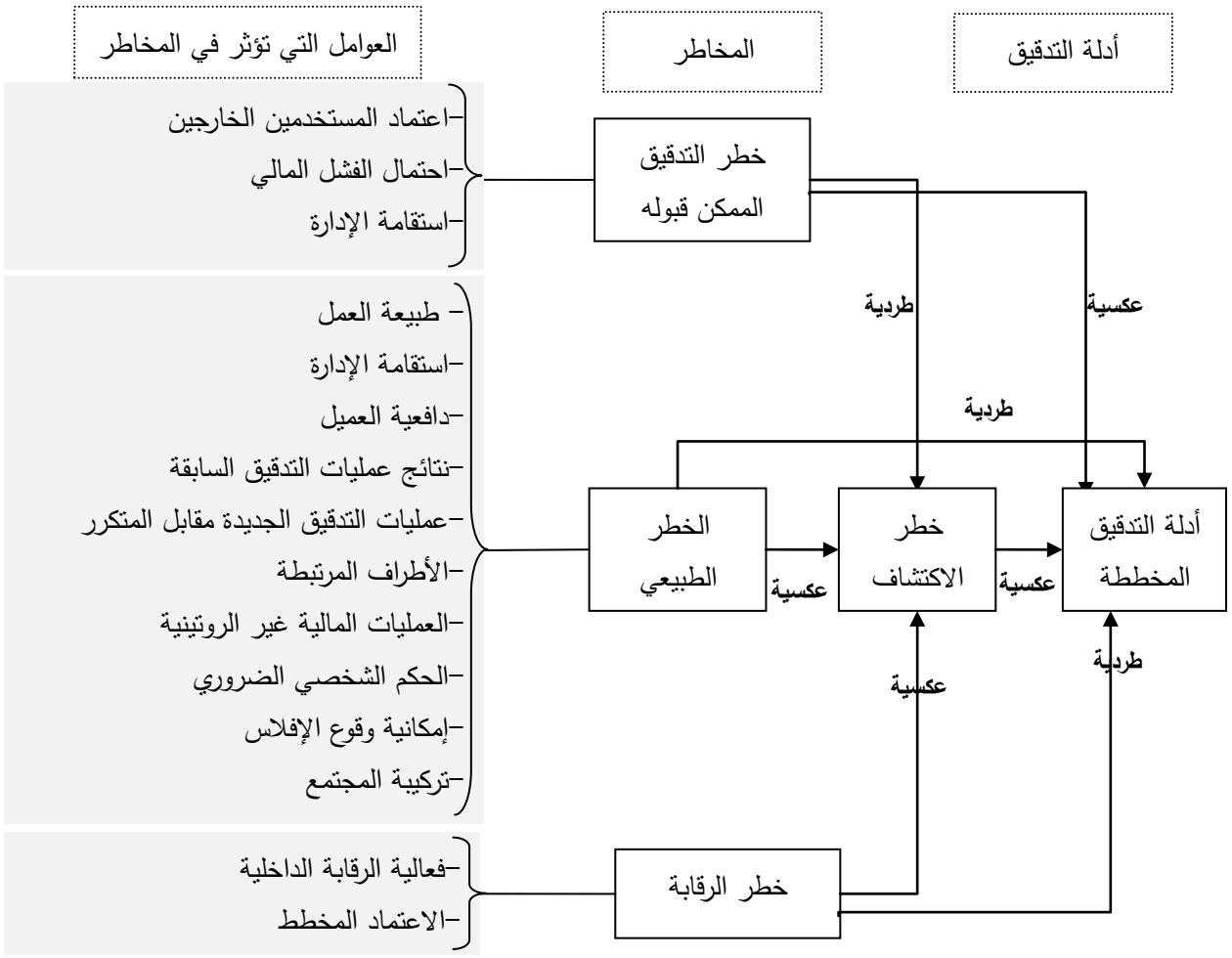

المطلب الثالث: إجراءات تقييم مخاطر التدقيق في هذا المطلب نحاول تحديد ارتباط خطة التدقيق باحتمالات العرض للمخاطر، ضرورة الربط بين إدارة مخاطر المؤسسة ونشاط التدقيق الداخلين، ومدى استجابة المدقق لمختلف التغييرات التي تحدث أثناء تخطيطه للعملية.

أولا: ارتباط خطة التدقيق باحتمالات التعرض للمخاطر

عند وضع خطة نشاط التدقيق الداخلي يجد كثيرون من الرؤساء التنفيذيين للتدقيق أنه من المفيد أولا أن يتم وضع أو تحديث نطاق أعمال التدقيق، الذي يكون عبارة عن قائمة تشمل كل أعمال التدقيق التي يمكن أداؤها، ويجوز للرئيس التنفيذي للتدقيق أن يحصل من الإدارة العليا ومجلس الإدارة على مداخلاتهما بشأن نطاق أعمال التدقيق، وهذا الأخير يمكن أن يشمل عناصر معينة من الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، فمن خلال إدخال عناصر الخطة الاستراتيجية للمؤسسة ضمن قائمة نطاق أعمال

[1] ألفين أرنيز، جيمس لوبك، **مرجع سبق ذكره**، ص343.

التدقيق سيكون من الممكن أن يشمل نطاق أعمال التدقيق وأن يعكس أهداف العمل الكلية، أيضا من المرجح أن الخطط الاستراتيجية تعكس توجهات المؤسسة بشأن المخاطر ودرجة صعوبة تحقيق الأهداف المخطط لها، كما أن نطاق أعمال التدقيق عادة ما يتأثر بنتائج عملية إدارة المخاطر، وحيث أن الخطة الاستراتيجية للمؤسسة عادة ما تأخذ في اعتبارها البيئة التي تعمل فيها المؤسسة، لذلك فمن المرجح أن تؤثر تلك العوامل البيئية في نطاق أعمال التدقيق وتقييم المخاطر النسبية.[1]

يقوم الرئيس التنفيذي للتدقيق بإعداد خطة لنشاط التدقيق الداخلي على أساس نطاق أعمال التدقيق ومدخلات الإدارة العليا ومجلس الإدارة وتقييم المخاطر والتعرض لاحتمالات المخاطر التي تؤثر على المؤسسة، وعادة ما تتضمن أهداف التدقيق الرئيسية تأكيد ومعلومات تساعد الإدارة العليا ومجلس الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة، ويتضمن ذلك تقييم فاعلية أنشطة الإدارة المتعلقة بإدارة المخاطر؛ يتم تحديث نطاق أعمال التدقيق وخطة التدقيق المرتبطة بذلك النطاق بما يعكس توجه الإدارة وأهدافها ومحور اهتمامها وتركيزها، ومن المستصوب أن يتم تقييم نطاق أعمال التدقيق على أساس سنوي على الأقل، بما يعكس الاستراتيجيات الحالية وتوجه المؤسسة، وفي بعض الحالات قد يلزم تحديث خطط التدقيق على فترات متقاربة أكثر كأن يكون ذلك كل فترة ثلاثة أشهر مثلا، وذلك استجابة للتغيرات في أعمال المؤسسة وعملياتها وبرامجها وأنظمتها والضوابط والإجراءات الرقابية فيها. وتعد الجداول الزمنية لأعمال التدقيق على أساس تقييم المخاطر واحتمالات التعرض للمخاطر، وذلك من بين العوامل الأخرى، ويحتاج الأمر إلى تحديد وترتيب أولويات الأعمال من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بالموارد، هذا مع العلم بأن هناك مجموعة مختلفة ومتنوعة من نماذج المخاطر يمكن أن تساعد الرئيس التنفيذي للتدقيق، ومعظم تلك النماذج تستخدم عوامل معينة، مثل تأثير المخاطر، واحتمالات حدوثها، ومدى جسامتها، وسيولة الأصول، كفاءة الإدارة، وجودة الإجراءات والضوابط الرقابية، ودرجة التغيير أو الاستقرار، وتوقيتات ونتائج آخر مهمة من مهام التدقيق، ومدى تعقيدها، وعلاقات الموظفين والعلاقات الحكومية.[2]

وعلى الرغم من أن الأبحاث السابقة ركزت على المخاطر الكامنة في المخاطر الرقابية، إلا أن الأبحاث الحديثة بدأت في إدراك الحاجة إلى رؤية أوسع لمجموعة المخاطر ذات الصلة لتعكس ممارسات التدقيق العالمية المعاصرة.

---

[1] جمعية المدققين الداخليين،**مرجع سبق ذكره**، ص106.

[2] جمعية المدققين الداخليين،**نفس المرجع**، ص106.

مخطط بياني رقم(25): يبين العلاقة بين مخاطر المؤسسة محل التدقيق وبين تخطيط التدقيق[1]

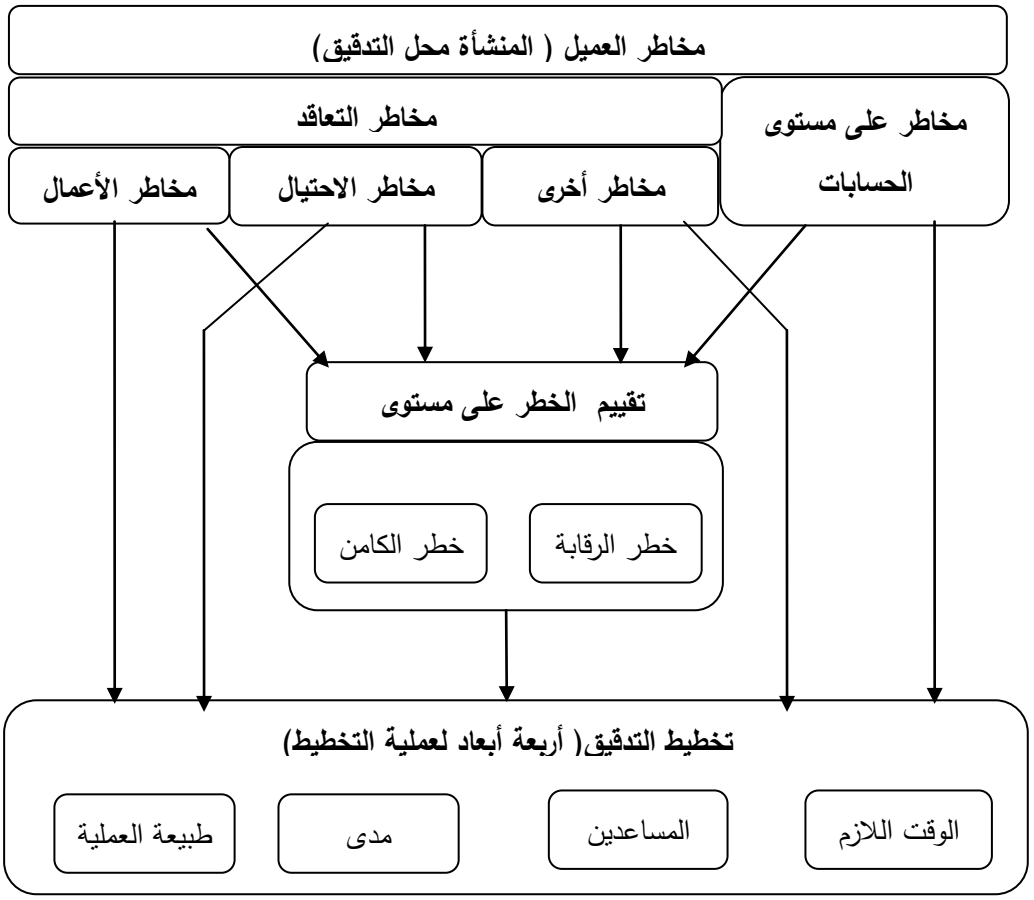

يركز تخطيط عملية التدقيق على ضرورة تحديد توقيت القيام بأعمال التدقيق وتحديد المدة التي يتم قضاءها وكيفية اختيار توقيت زيارة العميل.

لذلك يجب أن يتم توقيت العمل في تواريخ متفق عليها، وأن يعتمد التوقيت على عدة حقائق متغيرات، وفي العادة يجب زيادة نسبة العمل المرحلي حيث تكون متناسبة مع أنظمة الرقابة لدى العميل، وبهذه الطريقة يمكن تقييم نظام الرقابة المحاسبية والسجلات خلال فترة العمل المرحلية ويساعد العمل المرحلي في التعرف على مشاكل العميل المحاسبية في وقت مبكر وتخفيف عبء أعمال موظفي التدقيق.

والوقت قد يكون مشكلة تنعكس في أن المدقق يجب أن يقدم تقريره في وقت محدد ويتم التخطيط لتوقيت خطة التدقيق عن طريق إعداد ميزانية الساعات المقررة باعتبارها ضرورية وأساسية لتحقيق رقابة فعالة على المدققين كما أنها توفر الأساس الذي منه يمكننا قياس مدى التقدم في إنجاز العمل، فعندما

[1]Hironori fukukawa et al, **Audit Programs and Audit Risk: A Study of Japanse Practice**, International Journal of Auditing, Vol:10, 2006, p:43.

تكون الساعات المقدرة واقعية فإن الظروف قد تبرر صرف وقت إضافي، إلا أنه بغض النظر عن موازنة الوقت فإن مستوى التدقيق يجب الحفاظ عليه.[1]

ومن المهم إسناد كل مهمة من مهام التدقيق الداخلي إلى الموظفين المناسبين لها، كما أنه من المهم بصفة خاصة عند تخطيط أي مهمة تدقيق تتسم بمخاطر أعلى أو مخاطر فنية فإنه يجب مراعاة أن تكون القدرات والكفاءات المناسبة متوفرة في الفريق مما يمكن معه أن يلعب دورا هاما في تقليل مخاطر إخفاق التدقيق، وبالإضافة إلى توفر القدرات والكفاءات الصحيحة من المهم أيضا التأكد من أن المستوى المناسب من الخبرة متوفر في الفريق، بما في ذلك مهارات إدارة المشروعات بالنسبة لأولئك الذين يقودون أي مهمة تدقيق.[2]

على المدققين الداخليين أن يأخذوا بالاعتبار فيما يلي عند تحديد مدى ملاءمة وكفاية الموارد:[3]

- عدد موظفي التدقيق الداخلي ومستوى خبرتهم.
- المعرفة والمهارات والقدرات الأخرى لموظفي التدقيق الداخلي عند اختيار المدققين الداخليين اللازمين للمهمة.
- توفر الموارد الخارجية اللازمة في الحالات التي يلزم فيها المعرفة و قدرات إضافية.
- الاحتياجات التدريبية للمدققين الداخليين، حيث أن كل مهمة من مهام التدقيق تعتبر بمثابة أساس لتلبية الاحتياجات التطويرية لنشاط التدقيق الداخلي.

ثانيا: أثر إدارة المخاطر على عملية التدقيق الداخلي

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى إدارة المخاطر لتحقيقه هو التأكد أن المؤسسة قادرة على تحديد مصادر المخاطر التي من الممكن أن تواجه المؤسسة وتقييم مستوياتها بحيث يتم الاستعداد المناسب لها بهدف تقليل احتمالية حدوث المخاطر وكذا آثار الحدوث؛ وفي نفس الاتجاه يهدف التدقيق الداخلي إلى اختبار وتقييم وفحص نظم الرقابة الداخلية بشكل دوري ومستمر للتأكد أنها تعمل بشكل صحيح وواضح وعلى درجة عالية من الكفاءة، وهذا يتضمن أيضا تأكد من وجود عملية إدارة مخاطر فعالة ومنظمة؛ وعليه فإن كلا من إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي يسعيان لتحقيق نفس الأهداف وهي حماية أموال المؤسسة، أصولها الثابتة، الشهرة والسمعة، وكذا المعلومات والمعرفة، من خلال موقعين مختلفين في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وفي هذا الصدد قام كل معهد المدققين الداخليين(IIA) وجمعية إدارة المخاطرة والتأمين(RIMS) بنشر تقرير مشترك بتاريخ 11 أبريل 2012 حول الإدارة والتدقيق الداخلي بعنوان"إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي"، حيث حدد هذا التقرير أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر والتدقيق

[1] عطا الله خليل، **العوامل المؤثرة في التخطيط لعملية التدقيق في المكاتب الأردنية في ضوء معيار الأهمية النسبية" دراسة ميدانية"** ، مجلة جامعة دمشق، المجلد16، العدد02، 2000، ص42.
[2] جمعية المدققين الداخليين، **الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي** ، مؤسسة الأبحاث، لبنان، 2012، ص155.
[3] جمعية المدققين الداخليين، **نفس المرجع**، ص181.

الداخلي، حيث سلط الضوء على أربعة ممارسات مشتركة تولد قيمة للمؤسسة وتبني قدرات قوية للإدارة، كما قدم التقرير تجربة أربع منظمات تحظى بتقدير كبير وهي: Cisco System، Hospital Corporation America، TD Ameritrade، و Whirlpool Corporation، ووفقا لهذه الدراسة فهناك خلط بين دور وظيفة إدارة المخاطر ووظيفة التدقيق الداخلي، ومصدر الارتباك هو كيفية الإجابة عن الأسئلة التالية:[1]

- من الذي ينبغي أن يقود إدارة مخاطر المؤسسة؟
- كيفية دمج الوظيفيتين في هذه المعادلة؟
- كيف يمكن للتدقيق الداخلي أن يساعد ويقيم بطريقة ما نشاط معين باستقلالية عن إدارة المخاطر؟

وفي حقيقة الأمر أن استمرارية طرح هذه الأسئلة يسلط الضوء على خلط واضح للأدوار التي تعيق التعاون بين هاتين الوظيفيتين في بعض المؤسسات.[2]

وبالتالي فإنه هناك علاقة تكامل بين الوظيفتين، فالتدقيق الداخلي يحرص على تقديم تأكيدات على أن المخاطر المحددة من طرف إدارة المخاطر قد تم تقييمها بطريقة صحيحة، في حين تقوم إدارة المخاطر بتقييم مدى تغطية المدققين الداخليين لمخاطر أو مجالات معينة في عمليات المؤسسة أو البنك، وما إذا كانوا يغطون مخاطر مهمة وواضحة، وأيضا تقييم متى يكون تدخل التدقيق الداخلي في مشاريع محددة ضروريا.

ثالثا:استجابة المدقق لإجراءات التدقيق

كثيرا ما تتضمن البيانات المالية عدة أخطاء جوهرية أثناء عملية إعداد التقارير المالية وذلك بتسجيل قيود غير مناسبة؛ وتعتبر دراسة المدقق للمخاطر المرتبطة بتجاوز غير مناسب لأنظمة الرقابة على قيود اليومية أمر مهم حيث أن الرقابة المؤتمتة قد تقلل من مخاطر الخطأ غير المقصود لكنها لا تتغلب على مخاطر احتمالية أن يتجاوز الأفراد هذه العمليات المؤتمتة بشكل غير مناسب، مثلا من خلال تغيير المبالغ التي يتم نقلها تلقائيا غلى دفتر الأستاذ العام ولاختبار وتحديد الأسلوب المناسب لفحص الدعم الأساسي للبنود التي يتم اختيارها، تكون المسائل التالية مناسبة:[3]

- تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية بسبب الاحتيال، فوجود عوامل مخاطرة الاحتيال أثناء تقييم المدقق لمخاطر الأخطار الجوهرية قد تساعد المدقق في تعيين الفئات المحددة لقيود اليومية لفحصها.
- أنظمة رقابة تم تنفيذها على قيود اليومية والتعديلات الأخرى من الممكن أن تقلل أنظمة الرقابة الفعالة على إعداد وترحيل قيود اليومية والتعديلات الأخرى.

---

[1]Zied Boudriga, **L'audit Interne: Organisation et Pratiques**, Collection Azurite, Tunisie, septembre2012, p:212.
[2]Zied Boudriga,**ibid**, p:212.
[3] ماجد خلف محمد المطر، **مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والاحتيال: دراسة ميدانية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة جرش، 2013، ص34.

- عملية إعداد التقارير المالية للمنشأة وطبيعة الأدلة التي يمكن الحصول عليها، قد تشمل معالجة قيود اليومية والتعديلات الأخرى كلا من أنظمة الرقابة اليدوية والآلية.
- خصائص القيود الاحتيالية في دفتر اليومية ومن الممكن أن تشمل هذه الخصائص قيودا منها،

1) تمت لحسابات غير ذات العلاقة أو غير عادية أو نادرا ما تستخدم؛

2) قام بها أفراد لا يقومون عادة بإجراء قيود في دفتر اليومية؛

3) مسجلة في نهاية أو كقيود بعد الإقفال ولها تفسير أو وصف قليل أو ليس لها تفسير أو وصف.

- طبيعة وتعقيد الحسابات:من الممكن تطبيق قيود اليومية غير المناسبة أو التعديلات على حسابات،

1) تحتوي على معاملات معقدة أو غير عادية بطبيعتها؛

2) تحتوي على تقديرات هامة وتعديلات في نهاية الفترة؛

3) كانت عرضة للأخطاء في الماضي؛

إن منهجية التدقيق الغير صحيحة تؤدي إلى إنجاز المزيد من الإجراءات الغير ضرورية، وهذا يكون راجع لغياب نسبي لدور المؤسسة في توفير مساعدات تسهم في تسهيل وصول المدقق لإبداء رأيه حول وضعية المؤسسة، حيث أن غياب العلاقة بين المؤسسة والمدقق تؤدي بهذا الأخير لاتخاذ إجراءات روتينية وغير ضرورية وبالتالي ارتفاع تكاليف عملية التدقيق، فاللجوء لخيارات غير كفءة وغير فعالة يؤدي بالنتيجة إلى اتخاذ قرارات غير كفئة وغير فعالة.[1]

المبحث الثالث: أسس قياس مخاطر التدقيق باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات.

نحاول من خلال هذا المبحث التوغل أكثر في مخاطر التدقيق، حيث وجدنا عدة مؤلفات تداولت مدى إمكانية قياس المخاطر التي يتعرض لها المدقق الداخلي، فمنها ما يكون ناتج عن ممارسات المدقق بحد ذاته، ومنها ما يكون خارج عن نطاق المدقق الداخلي، وفي هذه النقطة نتطرق لمدى مسؤولية المدقق الداخلي في التنبيه حول تلك المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة المالية للبنوك؛ ولهذا نتدرج في أهم المرجعيات التي أخذت قياس مخاطر التدقيق بعين الاعتبار محاولة استخدام أساليب حديثة للقياس.

المطلب الأول: مرجعيات استخدام البرمجة الخطية لتقييم مخاطر التدقيق

لتبيان أسباب استخدام البرمجة الخطية كتحليل مغلف البيانات في عملية تقييم مخاطر التدقيق لابد من الإشارة للصعوبات التي يجدها بعض المدققين الداخليين أثناء عملية تخطيط عملهم في المؤسسات، بالإضافة إلى تعدد العوامل التي تؤدي لارتفاع مستويات الخطر سواء الخطر الناتج عن المؤسسة أو عمل المدقق الداخلي أو عوامل خارجية أخرى.

[1]Willie E. Gist, **Empirical Evidence on the Effect of Audit Structure on Audit Pricing**, Auditing a Journal of Practice & Theory, VOL.13, NO.02, 1994, p:27.

الفرع الأول: صعوبات تخطيط عملية التدقيق

مع تزايد كبر حجم المؤسسات، يكون من الصعب جدًا، إن لم يكن من المستحيل، أن يعتمد المدير أو المسئول ببساطة على تجاربه السابقة لجدولة عمل احترافي لتدقيق كفء؛ فمفتاح إجراء التدقيق الناجح في إطار المعايير المهنية هو التخطيط، وخلال عملية التخطيط يحصل المدقق على معرفة كافية بالعميل لتحديد مجالات التدقيق الخطرة وتحديد الإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر المحددة.[1]

ومع ذلك، لتحديد مخاطر الاكتشاف، كان من الصعب عكس تأثيرات مخاطر التدقيق، المخاطر المتأصلة ومخاطر السيطرة على مخاطر الاكتشاف، لذلك كان التحديد النهائي لإجراءات التدقيق يتم وفقاً للحكم النهائي للمدققين، غير أن العديد من الدراسات كانت موضع شك في القدرة التقديرية المحترفة للمدققين على التمييز بين أدلة التدقيق والاستجابات المناسبة لها، وبينوا أن الحكم المهني لمدققين قد يتأثر تأثراً عميقاً بعدة عوامل.[2]

كما أن تقييم المدققين لمخاطر التدقيق يؤثر على تصميم استراتيجيات تخطيط التدقيق الموالية، ففي المرحلة الأولية من تخطيط التدقيق، قد يؤدي تقييم مخاطر التدقيق غير الصحيح إلى توزيع خاطئ للموارد مما يؤدي لنتائج تدقيق بدون الفعالية أو غير كفوءة.[3]

ولتعديل خطة التدقيق بشكل مناسب، يجب أن يكون المدقق قادراً على تحديد واضح للمخاطر، وكذا تحديد ما إذا كانت الإجراءات سوف تكون كافية أو غير كافية للتصدي للمخاطر، إضافة إلى التعرف على كيفية تغيير البرنامج أو جدول العمل بما يسهم في كشف وتحديد تلك المخاطر؛[4] كما أن هناك العديد من المراجع حول أهمية تقييم المخاطر الكمية و/أو النوعية، يمكن العثور على حجج قوية لأداء تقييمات المخاطر الكمية والنوعية، وهناك أيضًا عدد من المنظمات التي نشرت إرشادات إدارة المخاطر، بعض هذه المنظمات تشمل المنظمة الدولية للمعايير(ISO)،منتدى أمن المعلومات(ISF)، ومعهد المراجعين الداخليين (IIA) وجمعية تدقيق ومراقبة أمن المعلومات (ISACA).[5]

يدرك المدققين الداخليين الحاجة إلى تعديل نطاق التخطيط، وطبيعته، وعدم استخدام نفس الإجراءات كل مرة، فقد يؤدي ذلك لخلق تكاليف جداول عمل غير مفيدة وغير فعالة، حيث يفترض أن

---

[1] Self-Study Continuing Professional Education, **Companion to PPC's Guide to Audit of Financial Institutions**, Thomson Reuters, 2010, p:152.
[2] She-I Chang et al, **op cit**, p:1054.
[3] She-I Chang et al, **ibid**, p:1054.
[4] Kathryn A. Enget, **Indicators of fraud detection proficiency and their Impact on Auditor Judgments in Fraud Risk Assessments and Audit plan Modifications**, Doctor of Philosophy, Accounting and Information Systems, Blacksbutg, VA, June2015, P:25.
[5] Ha Kruger, JM Hattingh, **A combined AHD-GP Model to Allocate Internal Auditing Time to Projects**, Orion, Vol.22, Issue 1, http://www.orssa.org.za, p:59.

المدققين الذين لديهم خبرة، والحافز المعرفي، وقدرات حل المشكلات سيكونون قادرين على تعديل خطط عمل التدقيق استجابة لمخاطر محددة.[1]

في نفس الاتجاه، تواجه إدارات التدقيق الداخلي (IA) تحدي التأكد من أن وحدات العمل (المدققين) تتبع السياسات والإجراءات المعمول بها، ليتم تعديل هذه السياسات والإجراءات للالتزام بمتطلبات المؤسسات (البنوك) وتعزيز عملياتها بفعالية وكفاءة.

لذلك فإن الهدف المدققين الداخليين هو تقييم المخاطر (عدم الامتثال للسياسات والإجراءات)، ثم محاولة تعديل مستويات المخاطر الحالية (إجراء عمليات التدقيق وتقديم التوصيات)، عادا أن قسم التدقيق الداخلي(إدارة التدقيق) يخضع لقيود الموارد، ومن أجل توفير أقصى قدر من الكفاءة والاستفادة للمؤسسات، يجب تخصيص أمثل لموارد التدقيق على أساس المخاطر المرتبطة بعمليات المؤسسات، وكذا تجميع خطط التدقيق وفقا لتصوراتهم عن المخاطر السابقة، وكذا تشكيل تصورات جديدة عن المخاطر الحالية، في إطار تقييمي للأوضاع الحالية ومقارنتها مع حالات سابقة.

الفرع الثاني: تقدير عوامل مخاطر التدقيق

لطالما كان الهدف من التدقيق الداخلي هو مساعدة أعضاء المؤسسات في الاضطلاع بمسؤولياتهم بفعالية، وبالتالي فهو يساعد على زيادة قيمة المؤسسات، أو لتقليل الخسائر من الإجراءات المتعمدة أو غير المتعمدة التي تضر بالمؤسسات من خلال عملية تقييم مختلف المخاطر.

فالمرحلة الأولى من نموذج تقييم المخاطر ذات الصلة، تتضمن مخاطر أعمال المؤسسة الخاضعة للتدقيق، ومخاطر التدقيق، ومخاطر أعمال المدقق؛ والوصول لتحديد نموذج مناسب لتقييم المخاطر المحددة على المدقق العودة لنقطة البداية التي تمثل ظرف أو حادثة أدت لخلق أخطاء مقصودة وأخرى غير مقصودة.[2]

---

[1] Kathryn A. Enget, **ibid**, P:26.

[2] Manel H. Sahnoun, Mohamed A. Zarai, **Effect of Auditee business Risk, Audit Risk and Auditor Business Risk on Auditor Auditee Negotiation Outcomes: An Experimental Study in Tunisian Context**, Economic Research Forum, Working Paper, No.467,2009, p:04.

من الممكن أن يحدد المدقق أحداثا أو ظروفا تدل على وجود دوافع أو ضغوط لارتكاب التحريف، أو توفير فرصة لارتكاب التلاعب، ومن هذه الأحداث على سبيل المثال:[1]

- إن الحاجة لتلبية توقعات أطراف أخرى للحصول على تمويل إضافي لحقوق الملكية قد يخلق ضغوطا لارتكاب التلاعب.
- إن منح مكافآت كبيرة إذا تم تحقيق أهداف ربح غير واقعي قد يخلق دافعا لارتكاب التحريف.
- إن بيئة رقابة غير فعالة قد تخلق فرصة لارتكاب التحريف والتلاعب.

لذلك وجب على المدقق التعرف على طبيعة المؤسسة أو البنك محل التدقيق، فمدى الفحوصات الجوهرية التي يقوم بها المدقق هي دالة على تقييم مستوى المخاطر الكامنة والرقابة ضمن المؤسسة،[2] ويتطلب الحصول على دراية بخصوص أعمال البنك أن يفهم المدقق ما يلي:

- هيكل حوكمة البنك؛
- البيئة الاقتصادية والتنظيمية السائدة للبلدان الرئيسية التي يدير فيها البنك عملياته؛
- ظروف السوق القائمة في كل من القطاعات الرئيسية التي يدير فيها البنك عملياته؛

حيث أن الحوكمة تلعب دوراً هاما في البنوك بشكل خاص، ويضع المنظمون متطلبات على تلك البنوك ليكون لديها هياكل حوكمة بنوك فعالة، وتبعا لذلك على المدقق إدراك هيكل الحوكمة المصرفية وكيف يقوم المكلفين بالحوكمة بتصريف مسئولياتهم في الإشراف والرقابة وتوجيه البنك؛ وبشكل مماثل يحصّل المدقق الداخلي ويحافظ بدراية جيدة على أعمال المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك، وعند الحصول والمحافظة على تلك الدراية، يدرك المدقق أنواع الاختلافات الموجودة وكيف يمكن تصنيفها.

ومن أجل توجيه التدقيق الداخلي بشكل أكثر فاعلية، فإنه من الضروري تقييم الخسائر المحتملة(المخاطر) التي تواجه المؤسسة، فمن الملائم تقسيمها إلى مجموعة من وحدات التدقيق، ليكون إجمالي الخسارة المتوقعة للمؤسسة هو مجموع الخسائر المتوقعة في كل وحدة تدقيق، إضافة إلى أن الخسارة المتوقعة في وحدة التدقيق سوف تعتمد على الخصائص المحددة لتلك الوحدة، والتي تسمى " **عوامل مخاطر التدقيق**".

---

[1] محمد جمال عبد القادر النزلي، **ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية** ، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009، ص32.

[2] Manel H. Sahnoun, Mohamed A. Zarai,**op cit**, p:07.

لذا يجب أن تكون المهمة الأولى هي تقدير مخاطر التدقيق المرتبطة بكل وحدة تدقيق، وبعد ذلك، يواجه المدقق الداخلي التحدي المتمثل في بناء خوارزمية تخصيص الموارد لتقليل المخاطر المقدرة على النحو الأمثل.

يسعى المدقق في مجال تخصيص الموارد وجدولة التدقيق لتقليل الخسائر التي قد تحدث، وفي التدقيق القائم على المخاطر، فإن الخسارة المحتملة في وحدة تدقيق معينة مرتبطة بمؤشر المخاطر المقرر(Risk Index)؛ حيث كلما زادت احتمالية توليد الوحدة للخسائر إذا بقيت غير مدققة، كلما ارتفعت درجة المخاطر المشتقة، كان أن الهدف من التدقيق هو الحد من مخاطر الخسارة العامة، وتتكون الخسارة الإجمالية للمؤسسة من الخسائر لكل وحدة، يفترض أن درجة الخطر المقدرة لكل وحدة تدقيق تتناسب مع الخسارة المحتملة الناتجة لكل وحدة في غياب التدقيق، إذا لم يكن الأمر كذلك، سيكون من الضروري تحويل كل من مخاطر الوحدة إلى بعض المقاييس الأخرى التي تتناسب مع خسارة القيمة المتوقعة، ويمكن صياغة المشكلة العامة لتقليل المخاطر بواسطة برمجية صحيحة مع دالة الهدف:

$$RR = \sum_{i=1}^{M} RRi \times Xi$$

RR: تقليل الخطر (Risk Reduction).

M: وحدات التدقيق (Audit Units).

RRi: قيمة الخطر المقيم لوحدة التدقيق(i).

Xi: القيمة المقدرة التي تشير لوحدة تم تدقيقها (Xi=1)،أو لوحدة لم يتم تدقيقها (Xi=0)

الفرع الثالث:منهجية تحليل مغلف البيانات كأداة للتدقيق

أشار Sherman David في دراسته إلى أن تحليل مغلف البيانات هو عبارة عن تقنية مناسبة تمامًا لتقييم الكفاءة في مجال التدقيق الإداري، حيث أشارت نتائج دراسته إلى أن تحليل مغلف البيانات صالحة ولكن بأخذ بعض التغييرات المهمة في الاعتبار عند تفسير النتائج، كما خلص إلى أن تحليل مغلف البيانات هو أداة تدقيق إدارية مفيدة.[1]

[1]Sherman D. H. ,**Data Envelopment Analysis as a New Managerial Audit Methodology–Test and Evaluation**, Auditing: A Journal of Practice and Theory, 1984 ,p19.

كما أظهر تحليل مغلف البيانات على أنه قادر على تحقيق عدة أهداف، تتمثل في معرفة موقع وحدة اتخاذ القرار DMUغير الكفء نسبياً بين مجموعة من وحدات اتخاذ القرار التي تستخدم عدة مدخلات لإنتاج عدة مخرجات وتكون معادلة الإنتاج الكفء غير معروفة، بمعنى أنه يمكن ملاحظة وقياس المدخلات والمخرجات ، لكن الكمية الكفء من المدخلات اللازمة لكل مخرج غير معروفة أو يمكن تحديدها بسهولة؛ هذا النوع من المعلومات يمكن أن يكون مفيدا لمحتوى التدقيق الداخلي لغرضين رئيسيين هما:[1]

- تخصيص موارد التدقيق: يمكن لتحليل مغلف البيانات أن يعرّف وحدات اتخاذ القرار غير الكفء نسبياً والتي من المرجح أن تستفيد من إجراء تحقيقات أعمق لتحديد مصدر أوجه عدم الكفاءة كأساس لوضع توصيات للحد منها، في هذا السياق، يعتبر تحليل مغلف البيانات أداة توجيه اهتمام لتخصيص موارد التدقيق الإداري المحدودة إلى المناطق التي يعرف وجود عدم كفاءة التشغيل فيها.
- مراجعة تحليلية للعمليات: يقوم المدققين بتقييم مجموعة من وحدات اتخاذ القرار لتحديد الطرق التي يمكن تحسين العمليات بها، حيث يمكن استخدام تحليل مغلف البيانات لتحديد موقع DMUالأكثر والأقل كفاءة كأساس لدراسة وفهم التقنيات الإدارية المستخدمة في الوحدات الأكثر كفاءة ونقل هذه التقنيات إلى وحدات أقل كفاءة، كما يمكن أن يكون تحليل مغلف البيانات بمثابة تكملة مفيدة لتحليل النسب المالية التقليدية، أو قد يكون أكثر قوة من تحليل النسب حيث يلزم النظر في وقت واحد في المخرجات والمدخلات المتعددة لتقييم الكفاءة لتحقيق أهداف التدقيق المذكورة سلفا.

المطلب الثاني: مفهوم أسلوب تحليل مغلف البيانات

من خلال هذا المطلب سنحاول تعريف أسلوب تحليل مغلف البيانات كونه أسلوب لامعلمي قائم على النموذج الرياضي، ثم أهم نماذج أسلوب تحليل المغلف البيانات، وكيفية تحليل الحساسية.

الفرع الأول: تعريف الأسلوب اللامعلمي

ويمكن تعريف النموذج الرياضي على أنه:" هو ذلك الشيء أو التكوين أو الصياغة الملموسة التي تهدف غلى تصوير الواقع لتوضح أحد مظاهر الطريقة التي يعمل بها، وعادة يكون النموذج أقل تعقيدا من الواقع، إلا أنه يجب أن يكون كاملا بما فيه الكفاية لتقريب الظاهرة قيد الدراسة".[2]

---

[1] Sherman D. H. ,**ibid** ,p19.

[2] عبد الكريم منصوري، **قياس الكفاءة النسبية ومحدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل**، أطروحة دكتوراه، تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014، ص81.

تعرف البرمجة الخطية على أنها:"أحد الأساليب الرياضية المهمة التي تستخدم في ترشيد عملية اتخاذ القرار المختلفة في منظمات الأعمال"، وتبحث البرمجة الخطية عادة في توزيع الموارد المحددة بين الاستخدامات البديلة ضمن إطار الأعمال، سواء كان ذلك في حالة تعظيم الهدف(الإنتاج، الأرباح)، أو تقليل قيمة الهدف (التكاليف).[1]

ولاستخدام البرمجة الخطية شروط منها:[2]

1 – تحديد الهدف الذي تسعى المنظمة لتحقيقه(Minأو Max) والصيغة الرياضية تسمى دالة الهدف.

2 – يجب أن تكون الموارد المتاحة لتحقيق الهدف محدودة.

3 – وجود بدائل متخلفة لاستخدام الموارد المتاحة قيد البرمجة ليتم الاختيار.

4 – إمكانية التعبير عن: المشكلة، الهدف، متغيرات الدراسة بصورة أو رقمية.

5 – وجود علاقة بين المتغير أو العوامل المتغيرة في المشكلة الخاضعة للدراسة للبرمجة، وينبغي أن تكون خطية، وهذا يعني أن دالة الهدف والقيود المفروضة على المشكلة هي علاقات رياضية من الدرجة الأولى، سواء كانت مكتوبة في صيغة معادلات أو متباينات.

ولتطبيق البرمجة الخطية يوجد عدة خطوات واجب القيام بها:[3]

1 –دراسة وتحليل المشكلة وجمع البيانات عنها مع تحديد كافة الفرضيات والثوابت اللازمة لتطبيق الأسلوب المذكور.

2 –تحديد الهدف Maxأو Min فيما يسمى بدالة الهدف.

3 –تقدير القيود التي تربط المتغيرات الداخلة في دالة الهدف بمعادلات أو متباينات من الدرجة الأولى.

بالإضافة إلى ما تقدم هناك قيود من نوع أخر تسمى بقيود اللاسلبية (Nonnegativity)، أي جميع المتغيرات حقيقية وغير سالبة.

يمكن البدء في بناء النموذج الرياضي Construction of the Mathematical Model بالإجابة على الثلاثة أسئلة الآتية:[4]

1 – ما الذي يحاول النموذج تحديده؟ بعبارة أخرى، ماهي متغيرات Variables(مجاهيل) المشكلة؟

---

[1] عبد الكريم منصوري، **قياس الكفاءة النسبية ومحدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل، نفس المرجع**، ص81.

[2] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA)– دراسة حالة الجزائر–، مرجع سبق ذكره**، ص115.

[3] عبد الكريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA)– دراسة حالة الجزائر–، نفس المرجع**، ص115.

[4] حمدي طه، **مقدمة في بحوث العمليات**، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1996، ص45.

2 – ماهي القيود Constrains التي يجب فرضها على المتغيرات للوفاء بحدود النظام المعبر عنه في النموذج؟

3 – ماهو الهدف Objective المطلوب تحقيقه لتحديد الحل الأمثل من ضمن كل القيم الممكنة للمتغيرات؟

وعليه فإن النقطة الأساسية للنموذج الرياضي تتمثل في تعريف متغيرات المشكلة أولا، ثم التعبير عن الهدف وعن القيود في صورة دوال(معادلات) رياضية لهذه المتغيرات.

كما أن ما يجعل النموذج برمجة خطية هو أن كل دواله(القيود والهدف) تعتبر دوال خطية، وتتضمن صفة الخطية توافر كل من خاصيتي التناسبية Proportionality والتجميع Additivity، حيث أن توافر خاصية التناسب يتطلب مساهمة كل متغير في دالة الهدف أو استخدامه من الموارد المتاحة تتناسب تناسبا مباشرا مع مستوى (قيمة) المتغير، أما توافر خاصية التجميع تتطلب أن يتم الحصول على قيمة دالة الهدف من الجمع المباشر للمساهمات الفردية للمتغيرات المختلفة، وبالمثل يجب أن تكون قيمة الجانب الأيسر في كل قيد مساوية لمجموع الاستخدام الفردي لكل متغير من الموارد المقابل له.

الفرع الثاني: نشأة وتعريف أسلوب تحليل مغلف البيانات

يعد من الأساليب اللامعلمية، وهي لا تتقيد بالشروط الواجب توافرها في الأساليب المعلمية فهو يتحرر من التوزيع الاعتدالي للمجتمع الأصل الذي سحبت منه العينة، كما يتحرر من حجم العينة، فهو يصلح للعينات الصغيرة والصغيرة جدا التي قد يحول صغر حجمها إلى استخدام الأساليب المعلمية نظرا لأن حجم العينة يؤثر على خصائص التوزيع التكراري لهذه العينة، وبالتالي فإن هذا التوزيع ينأى عن التوزيع الاعتدالي لمجتمع العينة.[1]

هو أسلوب يستند إلى البرمجة الخطية (Linear Programing) في قياس الكفاءة النسبية (Relative Efficiency) لمجموعة من وحدات اتخاذ القرار (Decision Making Units) القابلة للمقارنة فيما بينها، أي الوحدات التي تشتغل بشكل متجانس، تستخدم نفس المدخلات (Input) وتنتج نفس المخرجات (Output) (مع اختلاف في الكميات بطبيعة الحال)، ويمكن أن تكون هذه الوحدات فروع بنكية، وكالات حكومية، أو مستشفيات أو معاهد تكوينية..إلخ؛[2] غير أنه وقبل أن يعرف تحليل

---

[1] عبد المنعم أحمد الدردير، **الإحصاء البارامتري واللابراميتري في اختبار فروض البحوث النفسية والتربوية والاجتماعية** ، دار عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 2006، ص36.

[2] محمد الجموعي قرشي، الحاج عرابة، **قياس كفاءة الخدمات الصحية في المستشفيات الجزائرية باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات–دراسة تطبيقية لعينة من المستشفيات لسنة 2011**، مجلة الباحث، العدد11، 2012، ص13.

مغلف البيانات تطورا كانت هناك أعمال شكلت قاعدة أساس لقيام هذا التحليل ومن بين هذه الأعمال نذكر: Afriat(1972)، Aigner and Chu(1968)، Shephard(1970)، Debreu(1951)، و Farrell(1957)، والتعريفات المفاهيمية لـ Koopmans(1951) و Pareto(1927)، والتحويل الكسري لـ Charnes and Cooper(1962)؛[1] ففي عام1957 اقترح فاريل FARELL استخدام الطريقة اليدوية لتقدير الكفاءة الفنية، في مقالة نشرها تناول فيها حقيقة بسيطة مفادها أن أي مؤسسة تستخدم مدخلات أقل من غيرها لإنتاج نفس مستوى الإنتاج تعتبر أكثر كفاءة، وبعد عقدين من الزمن اقترح كل من Boles and Afriet عام1972 أسلوب البرمجة الرياضية لتحقيق ذلك ولكن هذه الطريقة لم تلفت الانتباه حتى عام 1978،[2] وبعد هذه الأعمال بدأ تحليل مغلف البيانات مع أطروحة Edwardo Rhodes حول تقييم البرنامج التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية لمقارنة أداء مجموعة من طلاب الأقليات المتعثرين دراسيا في المناطق التعليمية المتماثلة ، كما في مقاله الأول المنشور الذي وصف منهجية أو نهج تحليل مغلف البيانات مع كل من Chames وCooper عام 1978، وكان التحدي الذي واجه الباحث يتمثل في تقدير الكفاءة الفنية للمدارس التي تشمل مجموعة من المدخلات ومجموعة من المخرجات بدون توفر معلومات عن أسعارها، وللتغلب على هذه المشكلة قام الباحث ومشرفيه بصياغة نموذج عرف فيما بعد بنموذج CCR.[3]

الأسلوب تحليل مغلف البيانات يقلل من الحاجة إلى الفروض والقيود على أساليب التحليل، ويقوم على أساس تقويم كل وحدة بالنسبة لأفضل الوحدات في المجموعة وليس بالطبع أفضل الحلول في كل الحالات، ولكنه يقدم تقويما موضوعيا للكفاءة النسبية لعدد من الوحدات المتماثلة، ويتم اشتقاق منحنى الكفاءة للأداء Performance Frontier من خلال عدد من الوحدات التي تشكل سويا المنحنى الحدودي للأداء الذي يغلف (يطوق) كل المشاهدات، حيث تتمتع الوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي بالكفاءة في عملية توزيع مدخلاتها وإنتاج مخرجات، بينما تعد الوحدات التي لا تقع على عاتق المنحنى الحدودي غير كفؤة؛ والوحدات التي تقع على المنحنى الحدودي تعكس الأنماط الفعلية لعملية توزيع الموارد والإنتاج وليس الأنماط النظرية المثالية وبالإضافة إلى تقديمه مقياسا موضوعيا للكفاءة النسبية لكل وحدة فإن تحليل مغلف البيانات يقدم معلومات إضافية مفيدة في التعرف على أداء كل وحدة وفي توجيه

---

[1] Lawrence M. Seiford, **Data Envelopment Analysis : Twenty Years Out**, Gabler edition, Wiesbaden, 1999, p03.

[2] زينب عمراوي، **مرجع سبق ذكره**، ص146.

[3] فريح خليوي حمادي الدليمي، **قياس الكفاءة النسبية لقطاع صناعة السكر في الباكستان باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات** ، أطروحة دكتوراه، الإدارة الصناعية، جامعة سانت كلمنتس العالمية، 2008، ص14.

هذه الوحدات لتحسين أدائها بتحديد الوحدات المرجعية وتحديد أنماط التشغيل الكفؤة التي يمكن من خلالها كشفها تحسين كفاءة الوحدات غير الكفؤة لتحسين أدائها، ويتم تصنيف الوحدات على أساس مستويات الكفاءة المحققة على أساس أن أفضل أداء بين مفردات المجموعة يحصل على قياس يساوي الواحد(100%)، أما الوحدات الأقل كفاءة فتحصل على قيم أقل، وهكذا كلما انخفض القياس المحسوب للوحدة دل ذلك على انخفاض كفاءتها.[1]

ومن خلال تعاريف السابقة يتضح عدد من الأدوار التي يؤديها أسلوب تحليل مغلف البيانات[2]:

1. يحدد مجموعة الوحدات الأكثر إنتاجية والمشابهة في ظروفها للوحدات الأقل إنتاجا.
2. يحدد الوحدات الأقل إنتاجا مقارنة بالوحدات الأكثر إنتاجا.
3. يحدد كمية ومصدر الطاقة المعدمة من الموارد المستهلكة من قبل الوحدات الأقل كفاءة.
4. يحدد مصدر وكمية الطاقة الزائدة أو إمكانية زيادة المخرجات في الوحدات الأقل إنتاجية بدون زيادة المدخلات.
5. يحدد طبيعة العوائد على حجم الإنتاج عند حدود الكفاءة.
6. نتيجة لتحديد مجموعة الوحدات الأكثر كفاءة يمكن للإدارة دراسة أسلوبها بتعمق أكثر وتعميم ذلك على الوحدات الأخرى كنموذج مثالي.
7. بالإمكان عمل دراسات تحليلية لسلوك الموظفين في كل الوحدات الأكثر كفاءة وتلك الأقل كفاءة المشابهة لها لمعرفة أسباب الفروق.
8. يعطي تقويما دقيقا لكل من الكفاءة النسبية والقيم الحدية للمدخلات والمخرجات كما يعطي أهدافا محدده لتحسين الكفاءة.

الفرع الثالث:نماذج مؤشرات الكفاءة باستخدام طريقة تحليل مغلف البيانات

1) نموذج Charnes., Cooper and Rhodes

ظهر لأول مرة في أدبيات بحوث العمليات (OR) التي كتبها Charnes, Cooper and Rhodes (CCR) في مجلة European Journal of Researchational Research [EJOR] عام 1978، حيث كان نموذج CCRالأصلي قابلاً للتطبيق فقط على التقنيات التي تتميز

[1] عبد القادر محمد أحمد عبد الله، حمد عمر محمد طاهر، **كفاءة البنوك التجارية العاملة بالسودان باستخدام تحليل التطويقي للبيانات(DEA)**، المؤتمر السنوي للدراسات العليا والبحث العلمي، الدراسات الإنسانية والتربوية، جامعة الخرطوم، السودان، المجلد الأول، فبراير 2013، ص385.

[2] فريح خليوي حمادي الدليمي، **مرجع سبق ذكره**، ص19.

بالعائدات الثابتة على نطاق عالمي،[1] يعد CCRأحد نماذج DEAالأساسية والأكثر مباشرة، ينتج نموذج CCRنسبة تقييمًا موضوعيًا للكفاءة العامة ويحدد المصادر ويقدر مقادير عدم الفعالية المحددة، [2]في نموذج CCR، تكون مقاييس التوجه الإدخالي والتوجه الإخراجي في الكفاءة التقنية متطابقة، [3] ويمثل مقياس DEA الطريقة المناسبة لعمل تحليل الكفاءة عندما تكون هناك مدخلات ومخرجات متعددة تم قياسها بوحدات مختلفة، ويستخدم هذا المقياس بصورة واسعة للمؤسسات الإنتاجية أو الخدمية، ووجدت تطبيقات متعددة له في قطاعات الاقتصاد المختلفة، وبناء نموذج رياضي للكفاءة الإنتاجية، فإن الأمر يتطلب قياس وضع الدالة المناسبة لهذا الغرض ومحدداتها، [4] كما أن نموذج تحليل مغلف البيانات CCR يضم نوعين من النماذج أيضا وذلك بناء على توجه وحدات صنع القرار المطلوب قياس كفاءتها الإنتاجية، فإذا كانت هذه الوحدات ذات توجه مدخلي Input Oriented أي التي هدفها استخدام أقل كمية من المدخلات لتقديم كمية محددة من المخرجات فإنه يستخدم نموذج(CCR-I) للحصول على الوحدات الكفؤة، أما إذا كانت هذه الوحداتذوات توجه إخراجي Output Oriented التي هدفها تقديم اكبر كمية من المخرجات باستخدام الكمية المتاحة من المدخلات فإنه يتعين استخدام نموذج(CCR-O) للحصول على الوحدات الكفؤة.[5]

لنفترض بأنه لدينا n من وحدات إتخاذ القرار (DMU)، كل وحدة اتخاذ القرار لها عدد متساوي من المدخلات يرمز لها بـ(X) والمخرجات يرمز لها بـ(Y) ، ويمثل(i) عدد المدخلات، و(j) عدد المخرجات، والعدد الكلي للمدخلات يرمز له بـ(I) أما العدد الكلي للمخرجات فيرمز له بـ(J)، وتمثل(v) وزن أو المعامل الخاص بالمخرج(y)، وتمثل(u) وزن أو المعامل الخاص بالمخرج(x)، أما (z) فتمثل مؤشر الكفاءة:[6]

---

[1]Subhash C. Ray, **Data Envelopment Analysis Theory and Techniques for Economics and Operations Research**, First edition, Cambridge University Press, New York, USA, 2004, p01.

[2] Sergey Samoilenko, **Overview on Data Envelopment Analysis**, Integrated Series in Information System, Springer, USA, 2014, p 143.

[3]Subhash C. Ray, **op cit** , p 82

[4] جمال السيد عزاوي، **تقدير كفاءة مزارع إنتاج الأسماك بمنطقة جنوب بورسعيد باستخدام تحليل مغلف البيانات** ، المجلة الاسكندرية للبحوث الزراعية، العدد03، 2013، ص408.

[5]ثائر أحمد السمان، **قياس الكفاءة الإنتاجية للمستشفيات الحكومية العراقية باستخدام تحليل مغلف البيانات** ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد12، العدد35، 2016، ص48.

[6] Ramanathan R. , **An Introduction to data envelopment analysis : A tool for performance measurement**, Sage Publication India Pvt Ltd, 2003, P 38.

النموذج الرياضي لأسلوب تحليل مغلف البيانات لنموذج ثبات عوائد الحجم الثابت (CCR) – التوجه المخرجي–:[1]

$$Max\ z = \sum_{j=1}^{J} v_j y_{jm}$$

حيث أن:

$$\sum_{i=1}^{I} u_i x_{im}$$

$$\sum_{j=1}^{J} v_j y_{jn} - \sum_{i=1}^{I} u_i x_{in} \leq \mathbf{0}\ ; \qquad n = 1,2,\dots\dots,N$$

$$v_j\ , u_i \geq \mathbf{0}\ ; \qquad i = 1,2,\dots\dots,I\ ; \qquad j = 1,2,\dots\dots,J$$

ويمكن تقديم هذه الصيغة الرياضية في شكل نموذج الثنائية(Dual) كما هو مبين:

$$Max\ z = \lambda_n Y_j$$

حيث أن:

$$\sum_{j=1}^{J} \lambda_n\ y_{Jn} \geq \boldsymbol{z\ y_{Jm}}$$

$$\sum_{i=1}^{I} \lambda_n\ x_{in} \leq \boldsymbol{x_{im}}$$

$$\lambda_n \geq \mathbf{0}$$

$$i = 1,2,\dots\dots,I\ ; \qquad j = 1,2,\dots\dots,J$$

حيث يـ

- أن تكون القيم المرجحة لمدخلات الوحدات الأخرى أقل أو تساوي قيم مدخلات الوحدة المراد قياس كفاءتها(m)؛
- أن تكون القيم المرجحة لمخرجات الوحدات الأخرى اكبر أو يساوي قيم مخرجات الوحدة المراد قياس كفاءتها(m)؛

[1]Ramanathan R. , **ibid** , p 45.

- تعبر λ (Lambda) عن قيمة أو المعامل المضروب في المدخلات أو المخرجات للوحدات غير الكفؤة لتصبح وحدات كفؤة(100%).[1]

ولتدنية المدخلات يمكن تمثل نموذج تحليل مغلف البيانات- CCR- التوجه المدخلي(Input-Oriented) على النحو الآتي:

$$Min\ z = \sum_{i=1}^{I} u_i x_{im}$$

حيث أن:

$$\sum_{j=1}^{J} v_j y_{jm}$$

$$\sum_{j=1}^{J} v_j y_{jn} - \sum_{i=1}^{I} u_i x_{in} \leq \mathbf{0}\ ; \qquad n = 1,2,\dots\dots,N$$

دام

$$v_j\ , u_i \geq \mathbf{0}\ ; \qquad i = 1,2,\dots\dots,I\ ; \qquad j = 1,2,\dots\dots,J$$

$$Min\ z = \lambda_n x_j$$

حيث أن:

$$\sum_{i=1}^{I} \lambda_n\ x_{in} \geq \boldsymbol{z\ x_{im}}$$

$$\sum_{j=1}^{J} \lambda_n\ y_{jn} \leq \boldsymbol{y_{jm}}$$

$$\lambda_n \geq \mathbf{0}$$

$$i = 1,2,\dots\dots,I\ ; \qquad j = 1,2,\dots\dots,J$$

[1] عبد الكريم منصوري، **قياس الكفاءة النسبية ومحدداتها للأنظمة الصحية باستخدام تحليل مغلف البيانات(DEA) للبلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل ،مرجع سبق ذكره**، ص92.

والشكل الموالي يوضح نموذج CCR بتوجه مدخلي:

الشكل البياني رقم(01):نموذج ثبات عوائد الحجم الثابت(توجه مدخلي)– CCR Input-Orientated DEA-[1]

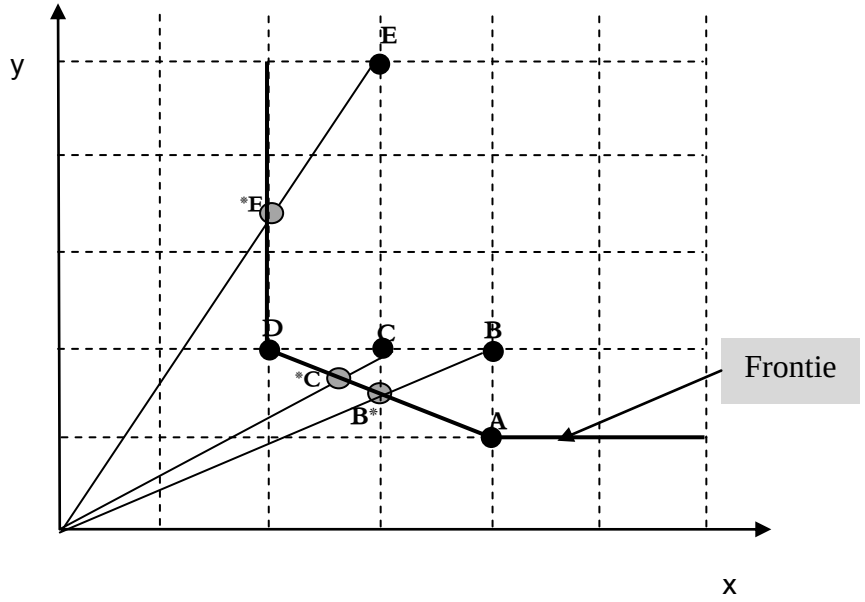

لتمثيل التوجه المدخلي لنموذج CCR نفترض أنه لدينا 5 وحدات DMUs(A ,B,C,D,E) وبعد تمثيلها بيانيا كما في الشكل أعلاه تظهر النتائج أن الوحدات كفؤة هي (A,D)، بينما باقي الوحدات فتظهر غير كفؤة ولتخفيض استعمالها من المدخل x يجب الاتجاه إلى محور المخرجات y ويعني هذا أننا نحافظ على نفس القدر من المخرجات لكن بتخفيض المدخلات بالكيفية التي تنتج بها الوحدات(A,D)، وتعبر الأشعة (B,B*)، (C,C*)، (E,E*) عن نسب عدم الكفاءة بالمقارنة مع حد الكفاءة الذي ترسمه الوحدات الكفؤة.

2) نموذجBanker., Charnes and Cooper:

يميز نموذج(BCC(Banker, Charnes and Cooper بين عدم الكفاءة التقنية وحجمها من خلال تقدير الكفاءة التقنية على مستوى التشغيل المحدد وتحديد ما إذا كانت العوائد متزايدة أو متناقصة أو ثابتة إلى نطاق واسع موجودة لمزيد من الاستغلال، والفرق الرئيسي بين نموذج CCRونموذج BCCيكمن في كيفية معالجة عوائد الحجم، في حين يفترض نموذج CCRعائدًا ثابتًا للقياس، فإن نموذج BCCيكون أكثر مرونة من حيث أنه يسمح بوجود عائدات الحجم المتغيرة،[2]

[1] Tim Coelli, **AGuide to DEAP Version 2.1: A data envelopment Analysis(Computer) Program**, centre for efficiency and productivity analysis(CEPA) Working Papers, New England, Australia,2008, P17.

[2] Sergey Samoilenko, **op cit**, p 143.

كما أن نموذج تحليل مغلف البيانات BCCيضم نوعين من النماذج أيضا وذلك بناء على توجه وحدات صنع القرار المطلوب قياس كفاءتها الإنتاجية، فإذا كانت هذه الوحدات ذات توجه مدخلي Input Oriented أي التي هدفها استخدام أقل كمية من المدخلات لتقديم كمية محددة من المخرجات فإنه يستخدم نموذج(BCC-I) للحصول على الوحدات الكفؤة، أما إذا كانت هذه الوحداتذوات توجه إخراجي Output Oriented التي هدفها تقديم اكبر كمية من المخرجات باستخدام الكمية المتاحة من المدخلات فإنه يتعين استخدام نموذج(BCC-O) للحصول على الوحدات الكفؤة؛ [1] للإشارة فإن مؤشر الكفاءة بنموذجCCR عموما لا يفوق مؤشر الكفاءة بنموذجBCC تبعا للصيغة التالية:[2]

الكفاءة العامة = الكفاءة الحقيقية × الكفاءة الحجمية.

حيث كان يفترض في نموذج CCRأن الوحدات المقارنة تتميز بعوائد الحجم الثابتة، كما يلي:

الكفاءة العامة = الكفاءة الحقيقية × (الكفاءة الحجمية= 1)

Efficience Générale = Efficience Pur × Efficience D'échelle

يعتبر افتراض CRSمناسبًا عندما تعمل جميع المؤسسات على نطاق أمثل، ومع ذلك، المنافسة غير الكاملة ، واللوائح الحكومية، والقيود على التمويل، وما إلى ذلك، قد يتسبب في عدم تشغيل المؤسسة في المقياس الأمثل، حيث قام كل من [Afriat (1972), Grosskopt and Logan (1983) and Banker, Charnes and Cooper (1984)] باقتراح تعديل نموذج CRS DEAلمراعاة حالات العائد المتغير للمقياس (VRS)، إن استخدام مواصفات CRSعندما لا تعمل جميع المؤسسات على النطاق المثالي ، يؤدي إلى قياس الكفاءة الفنية (TE) والتي تكون مرتبطة بكفاءة الحجمية (SE). يسمح استخدام مواصفات VRSبحساب TEخالية من تأثيرات SEهذه.

يمكن تعديل مشكلة البرمجة الخطية CRSبسهولة لحساب VRSعن طريق إضافة:

---

[1] ثائر أحمد السمان، **مرجع سبق ذكره**، ص48.

[2] عبد كريم منصوري، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA)- دراسة حالة الجزائر،مرجع سبق ذكره**، ص131.

$$Min\ z = \lambda_n x_j$$

حيث أن:

$$\sum_{i=1}^{I} \lambda_n\, x_{in} \geq \boldsymbol{z\, x_{im}}$$

$$\sum_{j=1}^{J} \lambda_n\, y_{jn} \leq \boldsymbol{y_{jm}}$$

$$\sum_{n}^{N} \lambda_n = \mathbf{1}$$

$$i = 1,2, \ldots\ldots, I\ ; \qquad j = 1,2, \ldots\ldots, J\ ; \qquad n = 1,2, \ldots\ldots N$$

والشكل الموالي يوضح الفرق بين عوائد الحجم الثابتة(CRS) وعوائد الحجم المتغيرة(VRS):

شكل بياني رقم(02): نموذج عوائد الحجم المتغيرة(VRS) بالنسبة عوائد الحجم الثابتة(CRS) –

[1] CRS Input-Orientated DEA

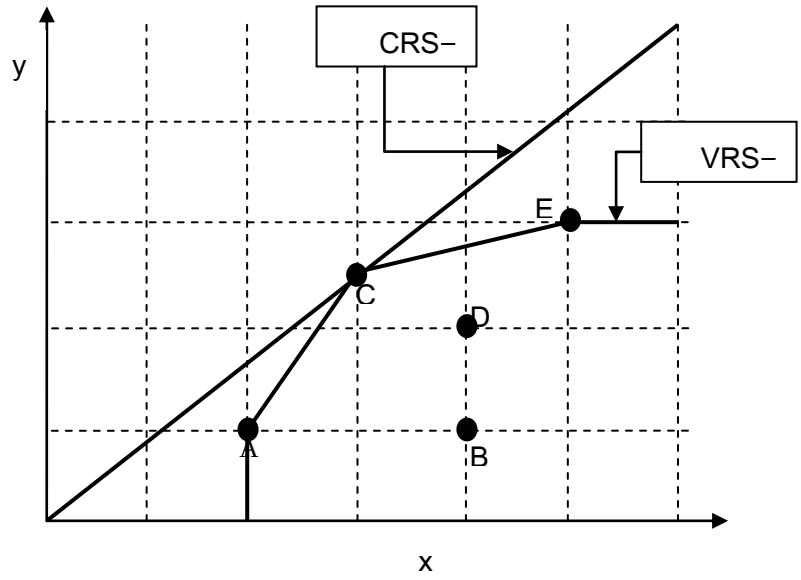

لتمثيل التوجه الإدخالي لتحليل مغلف البيانات بوجود عوائد حجم متغيرة وأخرى ثابتة، نفترض أنه لدينا 5 وحدات DMUs (A ,B,C,D,E) وبعد تمثيلها بيانيا كما في الشكل أعلاه تظهر النتائج أن الوحدات كفؤة في ظل ثبات عوائد الحجم هي (C)، بينما الوحدات الكفؤة في ظل تغير عوائد الحجم

[1] Tim Coelli, **op cit**, P22.

هي(A,C,E)، في المقابل الوحدات غير كفؤة في ظل ثبات عوائد الحجم هي(A,B,D,E)،في حين الوحدات الغير كفؤة في ظل تغير عوائد الحجم هي(B,D)، وعليه وفي ظل ثبات عوائد الحجم فلتخفيض استعمال المدخل x يجب الاتجاه إلى محور المخرجات y ويعني هذا أننا نحافظ على نفس القدر من المخرجات لكن بتخفيض المدخلات بالكيفية التي تنتج بها الوحدة(C)، بينما مع وجود عوائد حجم متغيرة فيجب تخفيض المدخلات بالكيفية التي تنتج فيها الوحدات(A,C,E).

المطلب الثالث: نماذج أخرى لأسلوب تحليل مغلف البيانات وتحليل الحساسية

إضافة إلى نماذج تحليل مغلف البيانات الأساسية فهناك عدة نماذج أخرى مطورة كالنموذج التجميعي و نموذج التغليف الحر.

الفرع الأول: النموذج التجميعيAdditive model

تطلبت النماذج السابقة التمييز بين نماذج المدخلات الموجهة والمخرجات الموجهة، ومع ذلك، فإننا نجمع بين الاتجاهين في نموذج واحد، يسمى النموذج التجميعي الذي اقترحه Charnes et al.

ولشرح هذا النموذج فإن الشكل الموالي يبين وجود أربعة وحدات اتخاذ القرار(A,B,C,D)، ولكل وحدة نجد مدخل واحد ومخرج واحد، وبالتالي فإنه يكون لنموذج التجميعي نفس إمكانية الإنتاج الموجودة في نموذج (BCC)، وحدود الكفاءة المستمرة هي: AB، BC؛ أما بالنسبة لتقييم وحدة اتخاذ القرار(D) فيتم إما من خلال تخفيض حجم المدخلات الممثل بـ(S^-)، أو زيادة حجم المخرجات الممثل بـ(S^+)، ومن خلال الشكل البياني يتضح لنا أن وحدة اتخاذ القرار(B) تعتبر أفضل مرجعية بالنسبة لوحدة اتخاذ القرار(D). وكنتيجة فإنه تعتبر وحدة اتخاذ القرار كفءة فقط إذا كان[$S^+=0$ و$S^-=0$]:

شكل بياني رقم(03): نموذج التجميعي(additive model) [1]

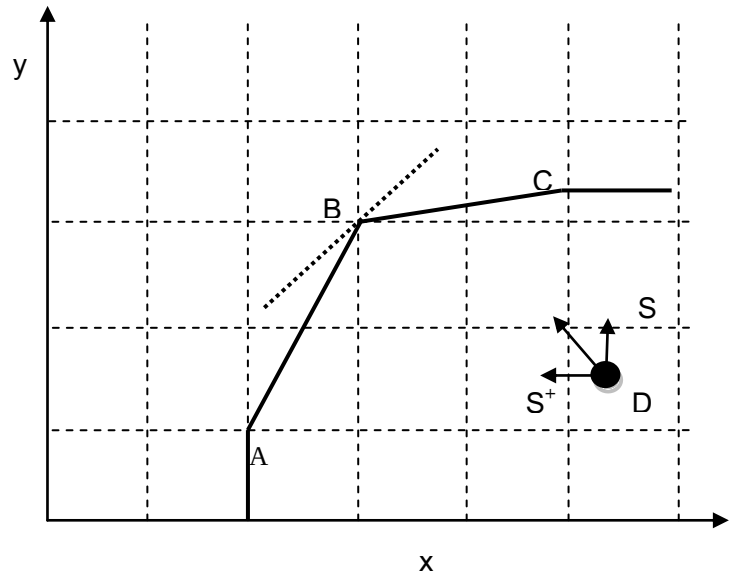

الفرع الثاني: نموذج التغليف الحر(Free Disposal Hull)

اقترح Tulkens سنة 1993 إلغاء فرضية تحدب حدود الإنتاج(VRS)، وسيمة هذه الصيغة الجديدة بنموذج التغليف الحر، حيث يأتي النموذج في صيغته مثل نموذج عوائد الحجم المتغيرة(BCC) لكن بتغيير قيد العوامل(λ) حيث تصبح الصيغة كمايلي:

$$Min\ z = \lambda_n x_j$$

حيث أن:

$$\sum_{i=1}^{I} \lambda_n\, x_{in} \leq \boldsymbol{z\, x_{im}}$$

$$\sum_{j=1}^{J} \lambda_n\, y_{jn} \geq \boldsymbol{y_{jm}}$$

$$\sum_{n=1}^{N} \lambda_n = \mathbf{1}$$

$$z\ Libre, \qquad \lambda_n \in (0,1)$$

$$i = 1,2,\ldots\ldots,I\ ; \qquad j = 1,2,\ldots\ldots,J\ ; \qquad n = 1,2,\ldots\ldots N$$

[1]Cooper, W.W et al, **Data Envelopment Analysis, A Comprehensive Text with Models, Applications, References and DEA-Solver Software**, Second Edition, Springer, 2007, p:95.

والدلالة الاقتصادية للقيد $\lambda_n \in (0,1)$ تبين إن كانت الوحدة المقيمة مؤثر عليها من وحدة أخرى أم لا، ففي الحالة الأولى يبني مؤشر الكفاءة بناءا على الوحدة المؤثرة، وإلا فالمؤشر يساوي الواحد لأن الوحدة المقيمة سوف تقارن بنفسها، وبهذا ليست هناك فرضية تحكم شكل الحدود الكفؤة، والشكل الموالي يبين حدود التغليف الحرة وعلاقتها مع بقية حدود التغليف الأخرى؛ [1] والشكل الموالي يظهر الفرق بين كل من نموذج التغليف الحر والنماذج الأخرى لتحليل مغلف البيانات:

شكل بياني رقم(02): نموذج تحليل مغلف البيانات وأنواع عوائد الحجم

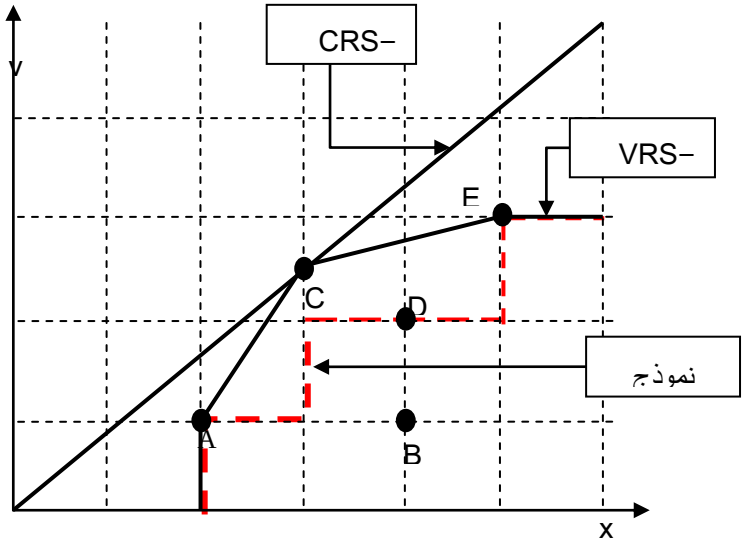

الفرع الثالث: تحليل الحساسية في نماذج تحليل مغلف البيانات

إحدى القضايا المهمة في تحليل المغلف البيانات والتي تم دراستها من قبل العديد من الباحثين هي حساسية الكفاءة للاضطرابات في البيانات، حيث تركز بعض دراسات الحساسية في تحليل مغلف البيانات على حساسية نتائج تقييم باختيار المتغير والنموذج، ويركز تحليل حساسية على الخطأ في تصنيف كفاءة DMU، ومع ذلك، ما يلاحظ هو أن تحليل مغلف البيانات هي طريقة متطرفة بمعنى أن جميع النقاط المتطرفة تتميز بأنها فعالة، وفي حالة حدوث أخطاء في إدخال البيانات لمختلف وحدات DMU، فقد يختلف الناتج بشكل كبير، [2]

ويعتبر تحليل الحساسية استمرار لتحليل العلاقة بين الحل الأمثل للمشكلة الأصلية والحل الأمثل للمشكلة المقابلة Primal and Dual Relationships at the Optimal Solution، فهو من التحليلات التي يتم القيام بها بعد الوصول إلى الحل الأمثل، ولذلك فإن تحليل الحساسية ينتمي إلى ما يمكن أن نسميه دراسات ما

[1] عبد الكريم منصور، **محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA)- دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره**، ص140.

[2] Joe Zhu, **Quantitative Models for Performance Evaluation and Benchmarking "Data envelopment analysis with Spreadsheets**", Third Edition, Springer International Publishing, Switzerland,2014, p207.

بعد الأمثلية Post-Optimality Studies، والمنهج الأساسي هو أن نحاول إيجاد المدى الذي يمكن أن تتغير فيه قيم الطرف الأيسر من القيود دون أن تتأثر أمثلية الحل أي يظل الحل أمثل Right-Hand-Side Ranging، والأساس في تحليل الحساسية أننا نقوم بدراسة أثر كل تغير في قيم ثوابت النموذج على حدة و افتراض ثبات المعلمات الأخرى في النموذج، فدراسة التغيرات تتم على أساس فردي لتحديد إلى أي مدى يمكن أن تتغير بعض هذه الثوابت ويظل الحل الذي توصلنا إليه حل أمثل.[1]

- **مشكلة الحساسية الأولى:** ماهو مقدار الزيادة أو النقص في الموارد؟ من المنطقي بعد تحديد الحل الأمثل أن يتم دراسة التغيرات الممكنة في الحل الأمثل التي يمكن أن تحدث نتيجة للتغيرات في مستويات الموارد المستخدمة في القيود، وعلى وجه الخصوص، سنهتم بنوعين من التحليل:[2]

1 -ماهو مقدار الزيادة في الموارد التي يترتب عليها تحسن في القيمة المثالية لدالة الهدف؟

2 -ماهو مقدار النقص الذي يمكن أن يحدث في المورد دون أن يؤثر ذلك على أمثلية الحال الحالي؟

وحيث أنه عادة ما يوضع مستوى المورد(أي المتاح من المورد) في الجانب الأيمن من القيد، فعادة ما يشار إلى هذا التحليل باسم تحليل حساسية الجانب الأيمن، ويجب قبل أن نجيب على هذه الأسئلة أن نصنف أولا قيود البرمجة الخطية إلى قيود محدِده Binding وقيود غير محدِده Non Binding حيث يجب أن يمر القيد المحدد خلال نقطة الحل الأمثل وإلا سيعتبر قيد غير محدِد، ويعتبر القيد المحدِد من الموارد النادرة Scarce Resource لأنه سيكون مستغلا بالكامل، لذلك سيتركز الاهتمام في تحليل حساسية الجانب الأيمن على مقدار الزيادة في الموارد النادرة التي تؤدي إلى تحسن الحل، أما القيد غير المحدِد فلن يكون مستغلا بالكامل، بل سيكون هناك جزء عاطل(غير مستغل) من القيد، لذلك، سنركز الاهتمام أيضا على مقدار النقص في هذه الموارد الوافرةAbundant Resource دون التأثير على أمثلية الحال الحالي، وتظهر أهمية النوع الثاني من التحليل في الحالات التي يمكن فيها تحويل الفائض من الموارد الوافرة إلى الموارد النادرة أو استخدام الموارد الوافرة في أنشطة أخرى.

- **مشكلة الحساسية الثانية:** ماهو المورد الذي يجب زيادته؟ في هذه الحالة نسعى لمعرفة ماهية الموارد التي تأخذ الأولوية الأولى عند تخصيص الأموال بافتراض أن العرض المتاح من الأموال محدود كما هو الحال في معظم الحالات الاقتصادية، ويوفر تحليل البرمجة الخطية هذه المعلومات من خلال تحديد القيمة المضافة(

[1] سعيد محمود الهلباوي، **بحوث العمليات في المحاسبة**، أوراق عمل، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 1994 ، ص397.

[2] حمدي طه، **مرجع سبق ذكره**، ص54.

الزيادة في قيمة دالة الهدف) نتيجة لزيادة المورد المعين بوحدة واحدة، ويتم التوصل إلى هذه المعلومات مباشرة من الجدول الذي يلخص حساسية الطرف الأيمن والمعطى في نهاية المشكلة الأولى.[1]

- **مشكلة الحساسية الثالثة:** ماهو مقدار التغير المسموح به في معاملات دالة الهدف؟، يمكن أن يؤثر التغير في معاملات دالة الهدف على ميل(انحدار) الخط المستقيم الذي يمثلها، حيث أن اختيار ركن من أركان منطقة الحلول الممكنة كحل أمثل يعتمد أساسا على انحدار دالة الهدف، ويعني هذا أنه يمكن أن تؤدي التغيرات في معاملات دالة الهدف إلى تغير مجموعة القيود المحدِدة ومن ثم تغيير حالة المورد المعين(وافر أو نادر)، لذلك يمكن أن يتضمن تحليل الحساسية لمعاملات الهدف الحالات الآتية:[2]

1 –ماهو مقدار التغير الذي يمكن أن يحدث في المعامل دون أن يسبب ذلك تغيرا في الحل الأمثل الحالي؟

2 –ماهو مقدار التغير الذي يجب أن يحدث في المعامل ليغير حالة المورد المعين من وافر إلى نادر أو العكس بالعكس؟

خاتمة الفصل:

سعينا من خلال هذا الفصل لتبيان أن تقييم المدقق الداخلي لعمليات البنك وإستراتيجيته ومدى تطبيقها من شأنه أن يؤثر على تقييم المدقق الداخلي للمخاطر على مستوى العمليات وأرصدة الحسابات، فنموذج المخاطر يتكون من مخاطر الجوهرية، مخاطر الرقابة إضافة إلى مخاطر الاكتشاف، والإجراءات المتبعة في تحليل العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية للبيانات وكذا أدلة الإثبات التي يحتاجها المدقق الداخلي في تخطيط عملية التدقيق، بالإضافة إلى دراسة مدى ارتباط تخطيط مخاطر التدقيق بمخاطر أعمال البنوك، وهنا تحدثنا عن مجالات التعاون بين إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي باعتبارهما يسعيان لتحقيق نفس الأهداف المسطرة مسبقا.

وبما أن كل مدقق داخلي يتبع طريقة معينة في تقييم مخاطر التدقيق فقط تطرقنا لأسلوب تحليل مغلف البيانات كطريقة ومنهج رياضي يهدف لترشيد قرارات المتخذة.

---

[1] حمدي طه، **نفس المرجع**، ص58.

[2] حمدي طه، **نفس المرجع**، ص59.

الفصل الرابع

محاولة قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية

تمهيد:

إن الهدف من هذا الفصل هو تصنيف المخاطر التي يتعرض لها المدقق أثناء قيامه بعمله وكيف يمكن لمخاطر أعمال البنوك أن تكون سببا مباشرا في ارتفاع نسبة مخاطر التدقيق التي قد يغفل عنها، فالمدقق الداخلي يحاول تجنب المخاطر الأخطاء عن طريق القيام بعدة تحليلات للميزانيات وجدول حسابات النتائج، بالإضافة لتحليل الكشوف والبيانات التي تمثل أساس في عملية اتخاذ القرارات بالنسبة للمستخدمين، ولهذا سعينا لتقديم نموذج لقياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تقنية رياضية تهدف لترشيد القرارات المتخذة، وعليه فإن هذا الفصل يتضمن العناصر الآتية:

- المبحث الأول:تعريف مجتمع الدراسة.
- المبحث الثاني:نتائج قياس وتقييم علاقة مخاطر التدقيق، الأهمية النسبية وأدلة الإثبات
- المبحث الثالث:تحليل مدى ارتباط مخاطر التدقيق بمخاطر الأعمال

المبحث الأول: تعريف مجتمع الدراسة

بعد قيامنا بجولة ميدانية على بعض البنوك الموجودة في المنطقة وجدنا أن العديد من البنوك العامة وخاصة تكون إدارة التدقيق الداخلي مستقل عنها وتكون مركزية على مستوى عاصمة الجزائر، باستثناء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي تكون إدارات التدقيق الداخلي على مستوى جهوي حيث كل مجموعة من فروع البنك تخضع لرقابة إدارة تدقيق جهوية، كما أن كل إدارة تدقيق داخلي تعتبر مفتشية في حد ذاتها والمدققين الموظفين على مستوى تلك الإدارات يعتبرون في نفس الوقت مفتشين، غير أن ما يحدد وظيفتهم كمدقق أو مفتش هي طبيعة العملية في كل مرة، فأحيانا يتم إرسال الموظفين كالمدققين، وأحيانا أخرى كالمفتشين.

ولهذا حاولنا من خلال هذا المبحث التعرف على مجتمع الدراسة المكون من المدققين الداخليين والمفتشين، وتحديد مكانة كل منهما ضمن الهيكل التنظيمي للبنوك محل الدراسة.

المطلب الأول: مكانة التفتيش في البنوك محل الدراسة يتناول هذا الجزء تعريف للبنوك محل الدراسة والتي ساعدتنا في مجال بحثنا، حيث أن مديريات تدقيق البنوك كانت كلها متواجدة على مستوى مركزي في عاصمة الجزائر، باستثناء بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي أخذنا مديرية تدقيق وتفتيش جهوية واحدة فقط والتي كانت على مستوى ولاية سيدي بلعباس.

أولا:تعريف البنوك محل الدراسة وتتضمن العينة على البنوك الآتي ذكرها:

1 – بنك الخليج الجزائر:

هو بنك تابع لمجموعة الأعمال الكويتية(KIPCO) والتي هي من أبرز مجموعات المال والأعمال في الشرق الأوسط يطلق عليها" Kuwait Project Compagne" أنشئت عام 1975، وتملك المجموعة حصص في أكثر من 50 شركة تعمل في 21 بلد خصوصا في العالم العربي، ويعمل فيها أكثر من 7000 شخص في أنحاء العالم، وبنك الخليج الجزائر هو بنك أجنبي مستثمر بالجزائر برأسمال يقدر بـ 6.500.000.000 دينار جزائري، موزع على ثلاث بنوك ذات سمعة عالية في المجال البنكي وهي:

- 60% من طرف بنك البرقان Burgan Bank؛
- 30% من طرف البنك التونسي الدولي Tunis International Bank؛
- 10% من طرف البنك الأردني الكويتي Jordan Kuwait Bank.

وبنك الخليج الجزائر هو بنك تجاري بدأ مزاولة نشاطاته البنكية منذ 2004، وهو يمارس اليوم اقتصاديا ومصرفيا ذا كفاءة عالية وجودة كبيرة، ومنذ تأسيسه وهو يلتزم بتقديم مختلف الخدمات في مجالات التمويل البنكي والضمانات وغيرها، لمختلف الشركات والأفراد من خلال تقديم العديد من المنتجات والخدمات، بالإضافة لتلبية توقعات كل زبون، ويقدم البنك لعملائه منتجات مصرفية تقليدية وهي تلك المنتجات المتعارف عليها في البنوك

الأخرى ولكن بطرق أكثر حداثة وعصرنة هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم البنك منتجات تتوافق مع مقتضيات الشريعة الإسلامية وهي ركيزة للبنك جعلت منه يدخل السوق الجزائرية من بابها الواسع باعتبار عامل الدين في الدولة، ومنذ تأسيسه وهو يستثمر في كل مجالات التكنولوجيا المعلومات والاتصال التي تمكنه من إتمام عملياته وجعلها أكثر كفاءة.

ومع التوسع المستمر أصبح لبنك الخليج الجزائر شبكة فروع منتشرة في جميع أنحاء البلاد، حيث لديه الآن 21 وكالة تنفيذية والتي تم توزيعها إلى 35 وكالة قبل بداية عام 2012 لتكون أقرب إلى عملائها في جميع أنحاء البلاد.[1]

2 – بنك السلام– الجزائر:

هو بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته ، فهو يعتبر كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، حيث تأسس في جوان 2006 وتم اعتمادهمن قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008، ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقديم خدمات مصرفية مبتكرة .

إن بنك السلام – الجزائر يعمل وفق إستراتيجية واضحة تتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تنبع من المبادئ والقيم الأصيلة الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق، والمتعاملين، والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد .

يقترح هذا البنك مجموعة من المنتجات و الخدمات المبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة و يحرص على حسن تقديمها ، بالإضافة إلى أنه يمول المشاريع الاستثمارية، وكافة احتياجات العملاء في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها: المشاركة ، المضاربة، الإجارة، المرابحة، الاستصناع، السلم، البيع بالتقسيط، البيع الأجل ،وغيرها من الصيغ التمويلية الإسلامية؛ وفي مجال التجارة الخارجية فبنك السلام، يضمن لعملائه تنفيذ تعاملاتهم التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح عليك خدمات سريعة وفعّالة من:

- وسائل الدفع على المستوى الدولي : العمليات المستنديّة ؛
- التعهدات و خطابات الضمان البنكية .

كما يقترح على زبائنهالاستثمار والإدخال من خلال :

- اكتتاب سندات الاستثمار ؛
- فتح دفتر التوفير(أمنيتي) ؛
- حسابات الاستثمار ، الخ...

[1] https://www.agb.dz/article-viewCat-1-111111-143-129-9.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

ويضع تحت تصرف عملائه عدة خدمات تتوافق و معايير مصرفية معاصرة و تقنيات عالمية مبتكرة كخدمة الإيميل سويفت " سويفتي "؛ وبطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة "؛...إلخ.[1]

3 – بنك الجزائر الخارجي:

تأسس بنك الجزائر الخارجي في أول أكتوبر من سنة 1967 بموجب المرسوم 204-67 كبنك تجاري، وتم إنشاؤه على أنقاض خمسة بنوك أجنبية، وهي القرض الليوني، المؤسسة العامة، قرض الشمال، البنك الصناعي، وبنك باركليز، على شكل بنك للإيداع يخضع للقانون الأساسي الملحق والتشريع والنظامين المتعلقين بالبنوك والتشريع التجاري، وكان رأس ماله الابتدائي 20 مليون دينار جزائري مدفوعة من قبل الدولة، أما الحالي فقد بلغ 100 مليار دينار جزائري.

ومن تاريخ إنشائه إلى وقتنا الحالي مر بنك الجزائر الخارجي بالتطورات حيث أنه في عام 1970 تولي مهمة إتمام كافة المعاملات البنكية التي تخص الشركات الصناعية الوطنية مع الخارج.

وتحول البنك في عام 1989 إلى شركة مساهمة مع الاحتفاظ بكافة مهامه المحددة بتاريخ إنشائه، وخضع في 2006 إلى إعادة هيكلة واسعة للوظائف الأساسية بالبنك، ودخل البنك في مرحلة العصرنة والتجديد، مما خول له إمكانية فتح عدة وكالات عبر كل ولايات الوطن بقيادة كوادر بشرية ذات تأهيل وقدرة عالية على المنافسة؛ كما يسعى البنك لتسهيل وتنمية العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الدول الأخرى، وتشجيع التجارة الخارجية، وكذا إعطاء ضمانات للمستوردين والمصدرين.[2]

4 – البنك الوطني الجزائري:

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها والتشريع التجاري، بعد ذلك أصبح بنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل ويقوم بتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة، التجارة، الزراعة طبقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دينار جزائري مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دينار جزائري ومقسم بين:[3]

- حصة من 1 إلى 350 مكتتب فيها من صندوق المساهمة" وسائل الإنتاج"؛
- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة"المناجم،المحروقات"؛
- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة"الصناعات الغذائية"؛

---

[1] https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-151-0-11.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

[2] https://www.bea.dz/index.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

[3] http://www.bna.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة"الصناعات المختلفة".

5 - بنك التنمية المحلية:

تأسس البنك بموجب مرسوم رقم 85-85 المؤرخ في 30 أفريل 1985 يتضمن إنشاء بنك للتنمية المحلية وتحديد قانونه الأساسي، أنشأ هذا البنك في إطار إعادة تنظيم شبكة المؤسسات النقدية والمصرفية التي تستجيب لحاجيات التجهيز الجهوي والمحلي، وهو آخر بنك يتم تأسيسه قبل الدخول في مرحلة الإصلاحات، وذلك تبعا لإعادة هيكلة القرض الشعبي الجزائري برأس مال قدره نصف مليار دينار جزائري، وهو مؤسسة مالية عمومية ملك للدولة، خاضع للقانون التجاري ويتولى كل العمليات التقليدية لبنوك الودائع، يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير وخاضعا لما يلي:

- القواعد العامة لمتعلقة بنظام البنوك والقرض؛
- الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها المطبقة على عقوده وأهدافه ووسائله وهياكله وأعماله، استقل عن القرض الشعبي الجزائري عام 1989 في ظل قانون 04-89 المتعلق باستقلالية المؤسسات، كانت عدد أسهمه عند إنشائه 500 سهم ثم تقرر رفعها إلى 720 سهم بقيمة اسمية مليون دينار للسهم الواحد، ليبلغ رأس ماله حاليا 15.000.000.000دج.

ويهدف البنك طبقا للقانون والتنظيم الجاري لتحقيق الربحية واكتساب عدد كبير من الزبائن من أجل الحصول على عمولات أكبر، إضافة إلى تحقيق توازن اقتصادي ونقدي، وتنفيذ البرامج والمخطط المقررة.[1]

6 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 مارس 1982، بموجب المرسوم رقم 82-206 كشركة مساهمة رأسمالها الاجتماعي يقدر بـ 33 مليار دج وكان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري "BNA".

يقوم البنك بكافة الأعمال المصرفية التقليدية، كقبول الودائع بمختلف العملات في شكل أوعية ادخارية متنوعة، تمويل المشروعات في قطاعات نشاط مختلفة، بعد أن كان نشاطه حصرا فقط على القطاع الفلاحي، تمويل عمليات التجارة الخارجية، تأسيس والإسهام في رؤوس أموال المشروعات، وإدارة وتسويق الإصدارات الجديدة للأوراق المالية، كما يقوم أيضا ببعض الخدمات المميزة لكبار العملاء، كقيامه بتعاملات سريعة في مجال التحويلات النقدية نتيجة اشتراكه في شبكة سويفت الدولية، حفظ الممتلكات والوثائق الهامة للعملاء في خزائن خاصة، ويقدم البنك هذه الخدمات من خلال وكالته الرئيسية، و 331 وكالة وفرع موزعين توزيعا ملائما عبر

[1] https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

كامل التراب الوطني، كما أن للبنك تواجد كبير في الساحة المصرفية العالمية، وذلك من خلال علاقات ممتازة مع شبكة واسعة من البنوك المراسلة.[1]

ثانيا: إنشاء المفتشية العامة للمالية وتنظيم هياكلها

أنشأت بموجب المرسوم 80-53 المؤرخ في 01 مارس 1980والمتضمن إحداث المفتشية العامة للمالية، تخضع لسلطة الوزير المكلف بالمالية وتعد مؤسسة رقابية دائمة أساسية وهامة للدولة؛ وحسب المرسوم 08-273 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 المتضمن تنظيم هياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية تحت سلطة الوزير المكلف بالمالية رئيس المفتشية العامة للمالية الذي يعين بمرسوم رئاسي، ويعد منصب رئيس المفتشية العامة للمالية وظيفة عليا للدولة، ويقوم بالمهام الآتية:[2]

-يسهر على حسن تنفيذ عمليات الرقابة والتدقيق والتقييم والخبرة المنوطة بالهياكل المركزية والجهوية التي تشكل المفتشية العامة للمالية.

-يضمن إدارة وتسيير المستخدمين والوسائل بالمفتشية العامة للمالية.

-يمارس السلطة السلمية على جميع المستخدمين الموضوعين تحت سلطته.

تضم المفتشية العامة للمالية:[3]

أ - هياكل عملية للرقابة والتدقيق والتقييم، يديرها مراقبون عامون للمالية، حيث يعد منصب المراقب العام للمالية وظيفة عليا يستند في تصنيفها ودفع راتبها إلى وظيفة مفتش عام لوزارة،[4] ونذكرهم كما يأتي:[5]

1 -المراقب العام للمالية المكلف برقابة وتدقيق وتقييم وخبرة الكيانات التابعة لقطاعات إدارات السلطة، والوكالات المالية والإدارات المكلفة بالصناعة والمناجم والطاقة، وكذا الجماعات المحلية.

2 -المراقب العام للمالية المكلف برقابة وتدقيق وتقييم وخبرة الكيانات التابعة لقطاعات التعليم العالي والتربية والتكوين والصحة والشؤون الاجتماعية والتضامن الوطني والثقافة والاتصال والشؤون الدينية والشباب والرياضة والمجاهدين والعمل والتشغيل.

3 -المراقب العام للمالية المكلف برقابة وتدقيق وتقييم وخبرة الكيانات التابعة لقطاعات الري والأشغال العمومية والسكن والفلاحة و الصيد البحري والغابات والخدمات.

4 -المراقب العام للمالية المكلف برقابة وتدقيق المؤسسات العمومية الاقتصادية والمؤسسات المالية العمومية، وكذا تدقيق القروض الخارجية.

وتوكل إليهم المهام التالية:[1]

---

[1] https://www.badr-bank.dz/index.php?id=presentation تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

[2] **المادة الثالثة** من المرسوم التنفيذي08-273، المؤرخ في 06سبتمبر2008، **متضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية** ، الجريدة الرسمية عدد50، الصادر في 07سبتمبر2008.

[3] **المادة الرابعة** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.

[4] **المادة الثامنة** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.

[5] **المادة السادسة** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.

- اقتراح البرامج الرقابية القطاعية.
- تأطير ومتابعة عمليات الرقابة والتدقيق والتقييم والخبرة والإشراف عليها، والمنفذة في إطار البرنامج أو خارجه.
- المصادقة على المذكرات المنهجية للتدخل وكذا التقارير التي تعرض عليهم.
- السهر على احترام القواعد التي تحكم الإجراء التناقضي.
- السهر على تطبيق القواعد العامة لتنفيذ رقابة المفتشية العامة للمالية.
- اقتراح كل إجراء من شأنه تحسين فعالية الممارسة الرقابية للمفتشية العامة للمالية.
- إعداد الحصيلة والتلخيصات القطاعية الدورية.
- إنجاز كل دراسة وتحليل لملفات خاصة موكلة للمفتشية العامة للمالية.

ب -**وحدات عملية:** تتمثل في وحدات يديرها مديرو البعثات والمكلفون بالتفتيش، وهو كالآتي:

1 -**مديرو البعثات:** يدير مديرو البعثات المحدد عددهم بعشرين(20) وتحت إشراف المراقبين العامين للمالية التابعين لهم، المهمات الموكلة لهم،[2] ويعد منصب مدير البعثة وظيفة عليا يستند في تصنيفها ودفع راتبها إلى وظيفة مدير بإدارة مركزية،[3] حيث يكلف بالمهام التالية:[4]

- اقتراح أعمال رقابة لتسجيلها في البرنامج السنوي لتدخل المفتشية العامة للمالية.
- متابعة تنفيذ البرنامج وإعداد الحصيلة الخاصة به.
- اقتراح الوحدات العملية التي تتكفل بعمليات الرقابة.
- السهر على تحضير أشغال المهمات وتنظيمها وتنسيقها.
- اقتراح مذكرات منهجية متعلقة بتنفيذ المهمات مع الأخذ في الحسبان الأهداف المحددة.
- تقديم الاقتراحات المتعلقة بقوام ومدة ومناطق تدخل كل وحدة من الوحدات العملية، وتوزيع الأعمال بينها.
- تقدير الوقائع التي تمت معاينتها، وعند الاقتضاء متابعة تنفيذ التدابير التحفظية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- السهر على نوعية أعمال الفحص.
- السهر على تطبيق القواعد العامة لتنفيذ رقابة المفتشية العامة للمالية.
- تجميع التقارير الخاصة بالوحدات العملية، والتكفل عند الاقتضاء، بالتقارير الشاملة و/أو التلخيصات المتعلقة بها.
- ضمان متابعة سير الإجراء التناقضي الذي يسري عقب تبليغ التقارير.

---

[1] **المادة السابعة** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[2] **المادة التاسعة** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[3] **المادة الحادية عشر** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[4] **المادة العاشرة** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.

- اقتراح كل تدبير من شانه تحسين فعالية ممارسة رقابة المفتشية العامة للمالية.
- إعداد الحصائل والتلخيصات القطاعية الدورية.
- القيام بكل دراسة وتحليل لملفات خاصة معهودة للمفتشية العامة للمالية.

2 -**المكلفون بالتفتيش:** يتم اقتراح المكلفون بالتفتيش من بين إطارات المفتشية العامة للمالية، وإطارات الإدارات والمؤسسات العمومية الذين لديهم خبرة كبيرة في مجال الرقابة والتدقيق، وكذا في مجالات أخرى تستجيب لاحتياجات المفتشية العامة للمالية، [1] ويدير هذه الفرق ما عدده ثلاثين ويمارسون تحت إدارة مديري البعثات الموكلة لهم عمليات الرقابة، [2] كما أن منصب المكلف بالتفتيش وظيفة عليا يستند في تصنيفها ودفع راتبها إلى وظيفة نائب مدير بإدارة مركزية، [3] ويكلفون خصوصا بما يأتي: [4]

- ضمان تحضير أعمال الفرقة وتنظيمها وتنسيقها.
- تقديم مذكرات منهجية لتنفيذ عمليات الرقابة مع الأخذ في الحسبان الأهداف المقررة.
- تقديم الاقتراحات المتعلقة بقوام ومدة ومناطق تدخل الوحدة العملية.
- توزيع المهمات بين المفتشين الذين يشكلون الفرقة، ومتابعة سير الأعمال، وتقديم عرض حال في ذلك.
- معاينة الوقائع، وعند الاقتضاء، طلب تنفيذ التدابير التحفظية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- تجميع أشغال مفتشي الفرقة، وتقدير مدى تأسيس المعاينات والملاحظات المكتشفة بغرض إعداد تقرير التدخل.
- تحليل أجوبة المسيرين واستغلالها في إطار تنفيذ الإجراء التناقضي.
- السهر على احترام القواعد العامة لتنفيذ رقابة المفتشية العامة للمالية.
- إعطاء علامات تقييمية لعناصر الوحدة العملية التي يشرف عليها.

ت -هياكل دراسات وتقييس وإدارة وتسيير: علاوة على الهياكل العملية، تضم المفتشية العامة للمالية هياكل الدراسات والتقييس والإدارة والتسير، حيث لا يمكن أن يتجاوز عدد المكلفين بالدراسات ورؤساء المكاتب أربعة رؤساء الدراسات والمديرين الفرعيين على التوالي، [5] وهي تضم ثلاثة مديريات نذكرها كالآتي: [6]

1 -مديرية البرامج والتحليل والتلخيص.

2 -مديرية المناهج والتقييس والإعلام الآلي.

3 -مديرية إدارة الوسائل.

ومن خلال المخطط الموالي يتوضح لنا أهم أقسام وهياكل المفتشية العامة للمالية:

---

[1] **المادة الخامسة عشر** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[2] **المادة الثانية عشر** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[3] **المادة الرابعة عشر**من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[4] **المادة الثالثة عشر** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[5] **المادة السابعة عشر** من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.
[6] **المادة السادسة عشر**من المرسوم التنفيذي08-273، **نفس المرجع**.

مخطط بياني رقم(25): يوضح هياكل المفتشية العامة للماليةِ

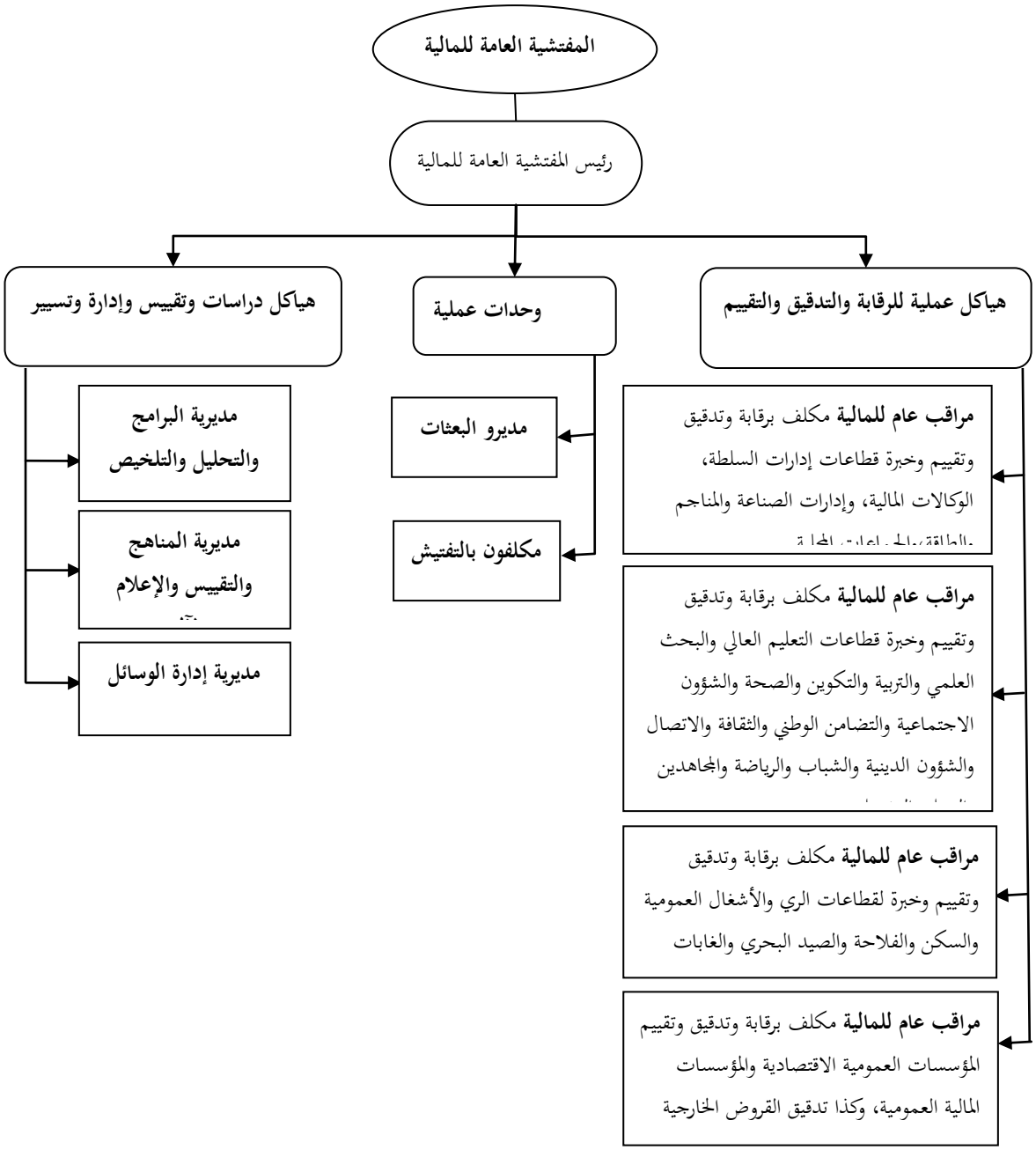

ثالثا:اعتماد مفتشيات جهوية للمالية

تم تنظيمها وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-273 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 وهي هياكل لامركزية للمفتشية العامة للمالية تحت سلطة رئيس المفتشية العامة للمالية، [1] وتحدد اختصاصاتها الإقليمية من طرف الوزير المكلف بالمالية، حيث تعبأ الوحدات العملية للمفتشيات الجهوية للقيام بمهمات خارج الدوائر الإقليمية للمفتشيات الجهوية التابعة لها، ويدير المفتشية الجهوية مفتش جهوي يمارس السلطة السلمية على المستخدمين

[1] **المادة الثانية** من المرسوم التنفيذي08-274 المؤرخ في 06 سبتمبر2008، **المتضمن تحديد تنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية وصلاحياتها**، الجريدة الرسمية عدد50، صادر بتاريخ 07 سبتمبر2008.

التابعين للمفتشية الجهوية،[1] ويعد منصب المفتش الجهوي وظيفة عليا يستند في تصنيفها وتحديد راتبها إلى وظيفة مدير بإدارة مركزية،[2] ويكلف المفتش الجهوي بعدة عمليات هي كالآتي:[3]

- اقتراح أعمال رقابة قصد إدراجها في البرنامج السنوي لتدخلات المفتشية العامة للمالية.
- السهر على تحضير أشغال المهمات وتنظيمها وتنسيقها.
- تعيين الوحدات العملية التي تتكفل بعمليات الرقابة الموكلة للمفتشية الجهوية.
- اقتراح مذكرات منهجية لتنفيذ المهمات و/أو المصادقة عليها، مع أخذ الأهداف المحددة بعين الاعتبار.
- تقديم الاقتراحات المتعلقة بقوام ومدة ومناطق تدخل كل وحدة من الوحدات العملية، وعند الاقتضاء، توزيع الأعمال فيما بينها.
- تقدير الوقائع المعاينة، وعند الاقتضاء، متابعة تنفيذ التدابير التحفظية المنصوص عليها في التنظيم المعمول به.
- السهر على نوعية أشغال الفحص.
- اقتراح كل تدبير من شأنه تحسين فعالية رقابة المفتشية العامة للمالية.
- فحص التقارير التي تعدها الوحدات العملية والمصادق عليها، وعند الاقتضاء، إعداد الوحدات العملية والمصادق عليها، وعند الاقتضاء، إعداد التقارير الشاملة و/أو التلاخيص المتعلقة بمواضيع أو قطاعات نشاط، قبل عرضها على المصالح المركزية.
- ضمان تنسيق نشاطه مع المصالح المركزية، لاسيما، فيما يتعلق بتنفيذ الإجراء الحضوري.
- السهر على مستواه، على تطبيق القواعد العامة لتنفيذ رقابة المفتشية العامة للمالية.
- إعداد تقارير وحصائل دورية وتلاخيص حول نشاط المفتشية الجهوية.
- السهر على حسن استعمال الوسائل الموضوعة تحت تصرف المفتشية الجهوية.[4]

المطلب الثاني: إدارة التدقيق الداخلي في البنوك محل الدراسة ومن خلال هذا المطلب تم توضيح عدة نقاط أهمها:

أولا: هيكل إدارة التدقيق الداخلي: يضم هيكل إدارة التدقيق الداخلي عدة أعضاء يشغلون مناصب مختلفة تحدد أدوارهم حسب وظائفهم، ونذكر:[5]

1 –المدقق الداخلي: يتولى موظفو فريق التدقيق مسؤولية الاضطلاع بالأعمال الميدانية للمهمات المالية والتشغيلية والامتثال، ونظم المعلومات وفقا للجدول الزمني المحدد لمراجعة الحسابات، من أجل تقييم

[1] **المادة الخامسة** من المرسوم التنفيذي08-274، **نفس المرجع**.
[2] **المادة الرابعة** من المرسوم التنفيذي08-274، **نفس المرجع**.
[3] **المادة الثامنة** من المرسوم التنفيذي08-274، **نفس المرجع**.
[4] **المادة التاسعة** من المرسوم التنفيذي08-274، **نفس المرجع**.
[5] Kurt F. Reding et al, **Manuel D'audit Interne**, Eyrolles, IFACI, 2015, p411.

فعالية مراجعة الحسابات، ودقة الوثائق المالية، وفعالية ممارسات المنظمة والامتثال للقواعد والإجراءات والقوانين واللوائح.

2 – **المدقق الداخلي الرئيسي (رئيس المهمة)**:بالإضافة إلى المسؤوليات الموضحة أعلاه، فإن المراجعين الرئيسيين مسؤولون عن التخطيط لمراحل المهمة، وتوجيه موظفي فريق التدقيق في عملهم الميداني، والتأكد من الجدول الزمني للبعثة، مراجعة أوراق العمل التي أعدها فريق التدقيق والمساهمة في تطوير الاتصالات بنتائج المهمة وإجراء المراحل النهائية من المهمة وتقييم أداء مدققي الفريق.

3 – **المشرف**:يشرف على المهام السابقة الذكر ويديرها وفقاً لجدول المراجعة الموحد، بالإضافة إلى ذلك، فإنه يساعد على تطوير وتحديث خطة التدقيق الداخلي السنوية بالإضافة إلى نموذج المخاطر لبعض الخدمات، لإبلاغ نتائج المهمة والإشراف على المدققين الرئيسيين.

4 – **رئيس التدقيق الداخلي (مدير)**: يقوم مدير التدقيق الداخلي بتطوير وتخطيط وتنظيم ومراقبة وخطط وإدارة خطة التدقيق الداخلي والميزانية كما تمت الموافقة عليها من قبل لجنة التدقيق، بما في ذلك دقة المستندات المالية، وفعالية ممارسات المنظمة والامتثال للقواعد والإجراءات والقوانين واللوائح، بالإضافة إلى ذلك، يشرف رئيس التدقيق الداخلي مباشرة على فريق إدارة التدقيق الداخلي (مديري البعثات والمشرفين)، ويشرف على وظيفة التدقيق الداخلي بالكامل ويوافق على التوظيف والتعيين وإقالة المدققين الداخليين؛ حيث يكون على كل مدير دائرة التدقيق الداخلي إدارة هذه الإدارة بأحكام تتمثل فيما يلي:

- يجب أن يتوفر لدى مدير الدائرة نص بالهدف والسلطة والمسؤولية الخاصة بدائرته؛
- وضع الخطط الملائمة للقيام بالمسؤوليات المنوطة بدائرة التدقيق الداخلي؛
- وضع السياسات والإجراءات المكتوبة كمرشد لعمل المدققين؛
- وضع برامج لاختيار الموارد البشرية لدائرة التدقيق وتنميتها؛
- التنسيق بين أعمال دائرة التدقيق الداخلي وأعمال التدقيق الخارجي؛
- وضع برامج لمراقبة نوعية الأداء.

ثانيا: الفرق بين التفتيش والتدقيق وموقعهما ضمن الهيكل التنظيمي للبنوك الجزائرية

أ – الفرق بين التفتيش والتدقيق

وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 08-272 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 الذي حدد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، يمكن القول أن التفتيش يعنى بعدة عناصر تتمثل في التحقق من سير الرقابة الداخلية وفعالية التدقيق الداخلي، حيث تكون الفحوص والتحقيقات فجائية، كما يتم التحقق من التسيير المالي والمحاسبي وإبرام الصفقات وتنفيذها، بالإضافة لسعيه تقييم مدى تطابق النفقات المسددة مع الأهداف المتبعة.

كما انه عند معاينة قصور أو ضرر جسيم خلال المهمة، تعلم المفتشية العامة للمالية فورا السلطة السلمية أو الوصية حتى تتخذ في الحين التدابير الضرورية لحماية مصالح المؤسسة أو الهيئة المراقبة وذلك بعد إعداد تقرير يبرز

فيه المعاينات والتقديرات حول الهيئة المراقبة وكذا حول فاعلية التسيير بصفة عامة، ويتضمن هذا التقرير اقتراحات كفيلة بتحسين الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحكمها، غير أن التقرير لا يعد نهائيا إلا بعد تأكيد وتثبيت المعاينات وذلك بعد الإجراء التناقضي.[1]

وهنا كالعديد من الاختلافات بين التفتيش والتدقيق الداخلي، لأن المفتش مثل المدقق الداخلي،يسعيان لنفس الأهداف، و تتفاقم هذه الارتباكات من خلال الممارسة والمفردات، و من الواضح أن هناك مفتشين يقومون بالتفتيش ولكن يوجد مفتشون يقومون، في الواقع، بمراجعة داخلية للحسابات؛ ويكون مصدر هذه الاختلافات في موقع كل من التدقيق الداخلي والتفتيش ضمن هيكل المؤسسة، والمفردات حيث أن بعض المؤسسات لديها وظيفة التدقيق الداخلي التي تتضمن مصطلح "التفتيش"، ونقطة اختلاف أخرى تكمن في نطاق التطبيق ففي بعض المؤسسات المفتشين والمدققين الداخليين يقومون أحيانا بمهام التدقيق وأحيانا ببعثات التفتيش، اعتمادا على طبيعة المهمة التي توكل لهم.[2]

الجدول رقم (05): يوضح أهم الفروقات بين التفتيش والتدقيق.*

	التفتيش inspection	التدقيق audit
الهدف	• يتمسك بالحقائق ويقوم بتحديد الإجراءات اللازمة لتشغيل وإصلاح النظام.	• يعود إلى أسباب المشكلة وي ضع توصيات تهدف إلى تجنب ظهور المشكلة مرة أخرى.
المهام	• تقييم آلية الرقابة الدائمة التي وضعها البنك. • تولي مهام المراقبة و تقييم الرقابة الداخلية من أجل المساهمة في تحسين أداء البنك من خلال تحليلات، وتقاريره. • تقييم مسؤوليات الموظفين، وتقييم مهاراتهم وصفاتهم.	• تقديم خدمة تدقيق داخلي مستقلة وذات جودة لجميع كيانات البنك. • ضمان الرقابة الدورية. • يأخذ بعين الاعتبار أن المشرف هو الشخص المسئول وبالتالي فهو يقوم بانتقاد طرق تشغيل الأنظمة وليس الأشخاص. • تدقيق جميع المهام على أساس خطة تدقيق متعددة السنوات.
الأنشطة	• القيام بمهام الرقابة الدورية فيما يخص الامتثال، احترام الإجراءات، وكذا الرقابة الدائمة.	• تخطيط وتنسيق مهام التدقيق والرقابة الداخلية.

[1] المرسوم التنفيذي رقم08-272 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 ، **يتضمن تحديد صلاحيات المفتشية العامة للمالية** ، الجريدة الرسمية عدد50، صادر بتاريخ 07 سبتمبر2008.

[2] Zied Boudriga,**op cit**, p:195.

*اطلع على كل من:

-Ineum Consulting, **Etude des métiers du contrôle dans la banque**, Document de travail, 2009, p19.
-Pierre Schick et al, **Audit interne et référentiels de risques « vers la maitrise des risques et la performance de l'audit**, 2e édition, Dunob, paris, 2014, P47.

	• مراقبة مدى احترام القواعد بدون استجواب الموظفين أو إعطاء أي تفسير لهم. • تقديم ووفقا للقانون، تقارير حول سوء التصرف أو سوء السلوك. • رصد تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير المقدمة ضمن مهامهم. • المشاركة في الدراسات الاستقصائية حول المواضيع المستهدفة لتوفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات من قبل الإدارة العليا. • المراقبة وإدارة المخاطر من خلال التحقيقات. • إجراء تحقيقات شاملة وضوابط شديدة. • المساهمة في تحسين وظائف البنك.	• تقديم توصيات من خلال إجراءات التدقيق لتحسين نظام الرقابة الداخلية. • إجراء مهمات تدقيق للبنك. • وضع خطة تدقيق لسنوات قادمة. • تحليل المخاطر وتقييم كفاءة الرقابة. • المساهمة في تحسين أداء البنك وذلك من خلال التقارير المنتظمة التي تقدم للجنة التدقيق.

يعتبر التدقيق الداخلي والتفتيش مكملين لبعضهما بمعنى أنه يمكن للمدقق الداخلي أن يستأنف عمل التفتيش، فهن ناحية، يمكن أن يؤدي الاحتيال الذي يكتشفه التفتيش إلى استدعاء بعثة تدقيق لمراجعة نظاما لرقابة الداخلية من أجل معالجة أوجه القصور التي أدت لظهور هذا الاحتيال، ومن ناحية أخرى، قد تتطلب نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية التي حددها المدققين الداخليين مهمة تفتيش للقيام بفحص شامل لجميع المعاملات لتحديد ما إذا كان الاحتيال موجود أم لا.[1]

ب –موقع مديرية التدقيق الداخلي والمفتشية العامة في الهيكل التنظيمي للبنوك في الجزائر

في هذه المرحلة وبعد إطلاعنا على العديد من هياكل التنظيمية للبنوك الجزائرية العامة منها والخاصة، لاحظنا وجود العديد من تشابه في تموقع إدارات البنوك وعملياتها باستثناء موقع كل من إدارة التدقيق الداخلي وإدارة التفتيش، وعليه، حاولنا من خلال هذه النقطة أن نضع هيكل تنظيمي نموذجي للبنوك العينة محل الدراسة، وكذا إظهار موقع كل من الإدارتين المستقل وعلاقته بالإدارات الأخرى الموجودة، والمخطط الموالي يظهر ذلك بوضوح:

[1]Zied Boudriga, **ibid**, p :196.

مخطط بياني رقم (26):يبين موقع كل من التفتيش والتدقيق الداخلي ضمن هيكل بنوك العينة

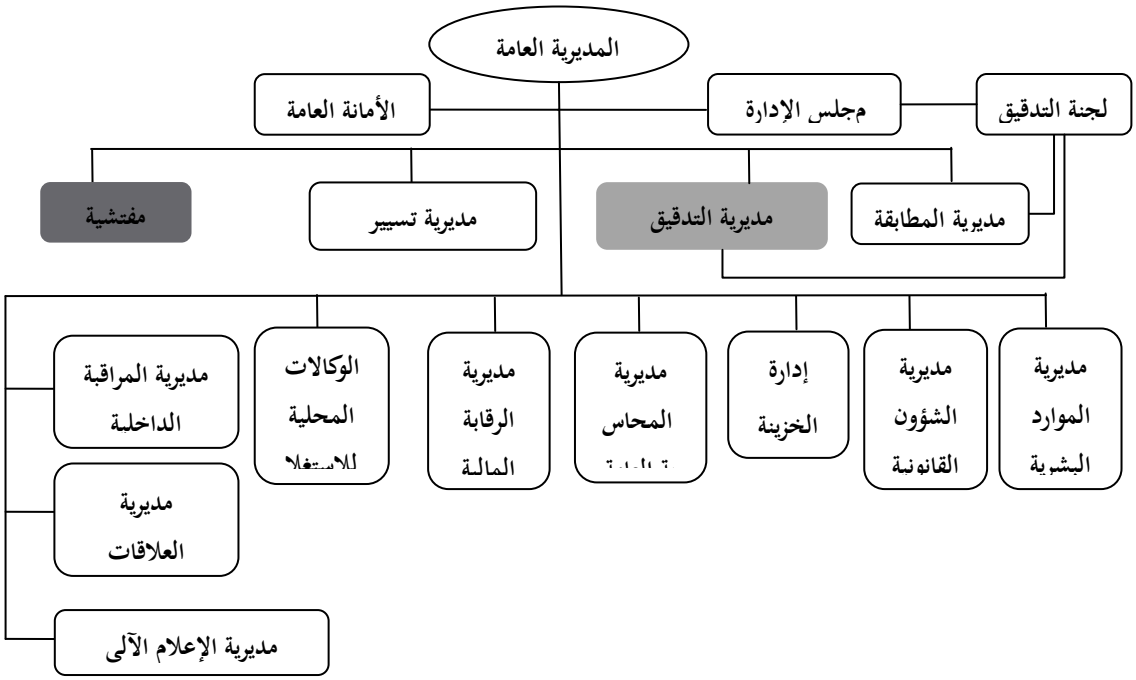

المطلب الثالث: خصائص عينة الدراسة وأداة الدراسة من خلال هذا المطلب تناولنا بالتفصيل خصائص عينة الدراسة وأداة الدراسة:

أولا: خصائص عينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من المدققين الداخليين في مديريات التدقيق الداخلي ومديريات التدقيق والتفتيش لبعض البنوك الجزائرية، حيث تم توزيع ما عدده 86 استبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة، وتم استرداد 60 استبانة، وبعد تفحص الاستبانات لم يتم استبعاد أي من الاستبانات نظرا لتحقق الشروط المطلوبة للإجابة على الاستبيان، وبذلك يكون عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة هو 60 استبانة.

جدول رقم (06): يبين توزيع الاستبانات على مديريات التدقيق الداخلي للبنوك في الجزائر واسترجاعها

الرقم	البنك	عدد الاستبانات الموزعة	عدد الاستبانات المستردة
01	بنك الخليج الجزائر(AGB)	07	07
02	بنك السلام (alSalam Bank)	04	04
03	بنك الجزائر الخارجي (BEA)	20	11
04	البنك الوطني الجزائري (BNA)	20	12
05	بنك التنمية المحلية (BDL)	20	11
06	بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)	15	15

	المجموع	86	60

1. المؤهل العلمي:

جدول رقم (07): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	28	%46,7
ماستر	16	%26,6
ماجستير	09	%15
دكتوراه	01	%1,7
أخرى*	06	%10
المجموع	60	%100

(*) يمثل مدققين داخليين متحصلين على:- مهندس دولة أو –MBA أو –DPAI.

يظهر لنا الجدول أعلاه وجود نسبة كبيرة من المدققين متحصلة على شهادة الليسانس بنسبة(46,7%)، وتليها شهادة الماستر بنسبة(26,6%)، وعليه يمكن القول أن عينة الدراسة تملك المؤهل العلمي لممارسة عملها.

2. سنوات الخبرة:

جدول رقم (08): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقلمن5 سنوات	09	%15
من5إلى 10سنوات	31	%51,6
من10إلى15سنة	14	%23,4
أكثرمن15سنة	06	%10
المجموع	60	%100

يظهر لنا الجدول أعلاه وجود نسبة كبيرة من المدققين لديها خبرة في مجال العمل تتراوح من 5سنوات إلى 10 سنوات بنسبة(51,6%)، وتليها خبرة عمل تتراوح من 10 سنوات إلى 15 سنة خبرة بنسبة(23,4%)، وعليه يمكن القول أن عينة الدراسة لديها الخبرة اللازمة للقيام بعمليات تدقيق وتفتيش على مستوى بنوك العينة.

3. المنصب الوظيفي:

جدول رقم (09): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير المنصب الوظيفي

المنصب الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدقق رئيسي	19	%31,66
مدقق مساعد	19	%31,66
مدقق مبتدئ	13	%21,66
أخرى*	09	%15
المجموع	60	%100

(*) يمثل مدققين داخليين الشاغلين لمناصب: مكلف رئيسي بالدراسات، مكلف بالدراسات مستوى ثاني، مدير التدقيق الداخلي، مراقب دوري.

يظهر لنا الجدول أعلاه وجود نسبة متساوية بين المدققين الرئيسيين والمدققين المساعدين بنسبة (31,66%)، ويليهم المدققين المبتدئين بنسبة(21,66%)، وعليه يمكن القول أن عينة الدراسة من المدققين مسؤولين يمكنهم القيام بعمليات تدقيق في شكل فرق تدقيق.

4. الدورات التدريبية:

جدول رقم (10): يبين توزيع عينة الدراسة حسب متغير الدورات التدريبية

الدورات التدريبية	التكرار	النسبة المئوية
أقلمن4دورات	04	%6,6
من4إلى8دورات	17	%28,3
من8إلى12دورات	26	%43,3
أكثرمن12دورة	13	%21,6
المجموع	60	%100

يظهر لنا الجدول أعلاه وجود نسبة كبيرة من المدققين خضعوا لدورات تدريبية تتراوح من 8 دورات حتى12 دورة بنسبة (43,3%)، ويليهم المدققين خضعوا لدورات تدريبية تتراوح من4 دورات وتصل حتى 8دورات بنسبة (28,3%)، وعليه يمكن القول أن عينة الدراسة من المدققين يمكنها القيام بعمليات التدقيق واحترافية.

ثانيا: أداة الدراسة:

تم تقسيم الاستبانة إلى خمسة محاور هي:

- **المحور الأول**: يتكون من أسئلة عامة تتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة ويتكون من أربعة فقرات (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة المهنية، المنصب الوظيفي، الدورات التدريبية).
- **المحور الثاني**: يتناول عدة فقرات (18 فقرة) حول العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية وأدلة الإثبات، حيث تم استخدام مقياس ليكارت خماسي الدرجات لقياس القسم الثاني من الاستبانة.
- **المحور الثالث**:يتناول ستة عوامل لمخاطر التدقيق مع تحديد درجات الخطر من منخفض(1) إلى مرتفع(5).
- **المحور الرابع**: يتناول الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر الأنشطة البنكية مع تحديد درجات الأهمية من منخفض(1) إلى مرتفع(5).
- **المحور الخامس**: يتناول مراحل عملية التدقيق وكذا الوقت اللازم لإجراء عمليات التدقيق.

- **صدق وثبات الاستبانة**: يعتبر الصدق والثبات من الخصائص المطلوبة لأداة الدراسة، ولذلك تم تقنين فقرات الاستبانة للتأكد من صدق وثبات فقراتها ، حيث تم الاعتماد في صدق تحكيم الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من 05 محكمين مختصين في الإحصاء والاقتصاد والمحاسبة والتدقيق والتفتيش، وتمت الاستجابة لأراء المحكمين، وإجراء ما يلزم من التعديلات الضرورية على الاستبانة في ضوء اقتراحاتهم الجادة.

وقد تم إجراء اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستقصاء المستخدمة في الدراسة باستخدام معامل (Cronbach's Alfa)، والذي تتراوح قيمته بين الصفر والواحد، ويركز على اختبار درجة الاتساق الداخلي بين البنود الخاضعة للتحليل، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين هذه العناصر من ناحية ، وحساب مساهمة كل عنصر في درجة الارتباط الإجمالية لجيم عناصر المتغيرات من ناحية أخرى، ويعتبر انخفاض قيمة هذا المعامل عن 60% دليل على انخفاض الثبات والاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء، وعليه، ومن خلال إجراء اختبار الصدق والثبات لقائمة الاستبانة في جزئها الأول على عينة تتكون من 60 مدقق داخلي للبنوك الجزائرية، والجدول التالي يبين معامل ألفا لكل محور من محاور الاستبانة:

جدول رقم(11): يبين معاملات ألفا لمحاور الاستبانة

محاور الاستبانة	عدد الفقرات	معامل Cronbach's Alfa
المحور الأول	18 فقرة	0,783
المحور الثاني	6 فقرات	0,777
المحور الثالث	11 فقرة	0,870
المحور الرابع	5 فقرات	0,775

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(SPSS)

كانت قيمة معامل الثبات ضمن المستوى المقبول في كل محور من محاور الاستبانة، وهذا يدل على مدى الاتساق والثبات الداخلي وعليه يمكن الاعتماد على البيانات الواردة في الاستبانة في كل أجزائها للقيام باختبار الفرضيات.

المبحث الثاني:نتائج قياس وتقييم علاقة مخاطر التدقيق، الأهمية النسبية وأدلة الإثبات

المطلب الأول:منهجية الدراسة: للوصول لاختبار فرضيات الدراسة تم إتباع منهج علمي اعتمد على عدة دراسات سابقة

أولا:متغيرات ونموذج الدراسة: من خلال دراستنا للجانب النظري وتحليل العديد من الدراسات السابقة ارتأينا تضمين عدة متغيرات ذات أهمية بالنسبة للمدقق الداخلي وكذا المفتش، والتي تحدد مدى كفاءة عمله، وهذه المتغيرات نتناولها بالتفصيل كالآتي:

أ – **عوامل مخاطر التدقيق:** يرجع وجود مخاطر التدقيق لعدة عوامل نقسمها لستة مجموعات هي:

1. عامل الحجم وتضم عدد الموظفين، وأهمية النقدية الموجودة.

2. عامل الرقابة وتشمل هيكل الرقابة الداخلية.

3. عامل التغيير وهي التغييرات في الإدارة و الموظفين الرئيسيين، التنظيم،وأنظمة العمل.

4. عامل البيئة المحيطة وتتمثل في القوانين السياسية،القوانين الاقتصادية، الثقافة البيئية،والممارسات المحلية.

5. عامل الضغوط وتشمل الضغوط الخارجية والضغوط الداخلية كالإجراءات المطبقة.

6. عامل النطاق وهو نطاق النشاط الممارس في الوحدة (البنك).

ب – **الأهمية النسبية لأنشطة البنك:** تم تقسيم أنشطة البنك إلى قسمين هما أنشطة رئيسية أو أساسية، وأنشطة مساعدة أو المدعمة:

- **على مستوى الأنشطة الرئيسية(الأساسية):** وهي تمثل الأنشطة الأساسية والضرورية لتعبئة،تصنيف وتحويل وكذا تنظيم المعلومات والبيانات لتكون قيد الاستخدام من طرف عدة جهات مستفيدة:

1 – **إجراءات متابعة القروض المقدمة والاقتراضات المبرمة:** حيث أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز على منظومة مراقبة داخلية لتوزيع قوائمهم من القروض والاقتراضات ما بين البنوك، لاسيما تلك التي تمت في السوق النقدية؛ [1] تحدد البنوك والمؤسسات المالية لكل طرف مقابل المبلغ الأقصى للقروض المقدمة والاقتراضات المتحصل عليها لدى الأطراف المقابلة، وتكون الحدود التي تم وضعها بالنسبة لكل طرف مقابل محل إعادة دراسة دورية، [2] بالإضافة لضرورة تقييم إجراءات متابعة الحدود المحددة بالنسبة لكل طرف مقابل، وكذا إجراءات إعلام الهيئات التنفيذية؛ [3] وفي نفس سياق المراقبة الداخلية، على البنوك

[1] **المادة 01**من النظام رقم 11-03 المؤرخ في 24 ماي 2011، **يتعلق بمراقبة مخاطر ما بين البنوك.**
[2] **المادة 02** ، **نفس المرجع.**
[3] **المادة 04، نفس المرجع.**

والمؤسسات المالية أن تحدد خطر القروض الذي يمكن التعرض له في حالة عجز طرف مقابل أو أطراف مقابلة تعتبر كنفس المستفيد، وأيضا خطر تركيز الناجم عن القروض ممنوحة لنفس الطرف أو الأطراف المقابلة أو متعلقة بنفس النشاط.[1]

2 - **إجراءات المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة:** هدف من هذا الإجراء هو توضيح المعاملات التي تحدث مع الخارج، حيث نص في مادته الثانية التي تتمم ما جاء في المادة 61 من النظام رقم 07-01 حرر بإمكانية إبرام عقد التصدير خارج المحروقات نقدا أو لأجل، ويجب على المصدر أن يُرحل الإيرادات الناجمة عن التصدير في أجل لا يتجاوز مائة وثمانين يوما اعتبارا من تاريخ الإرسال بالنسبة للسلع أو تاريخ الإنجاز بالنسبة للخدمات، وعليه لا يمكن القيام بالتصدير إلا بعد الحصول على ترخيص من المصالح المختصة لبنك الجزائر.[2]

كما يأخذ بعين الاعتبار تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري،حيث يرتبط مبلغ تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار المرخص به من طرف مجلس النقد والقرض بإيرادات الصادرات وطبيعة الاستثمار ولا يمكن هذا المبلغ أن يتجاوز المتوسط السنوي لإيرادات الصادرات، المرحلة في آجالها القانونية، المحققة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة التي سبقت الطلب.[3]

3 - **درجة ونسبة السيولة الكافية** : يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحوز فعليا، وفي كل وقت، على السيولة الكافية لمواجهة التزاماتها، في قدر استحقاق أدائها، بواسطة مخزون من الأصول السائلة،[4] ويجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة المعامل الأدنى للسيولة الذي يساوي 100%،[5] كما تبلغ البنوك والمؤسسات المالية في نهاية كل ثلاثي بنك الجزائر بـ:[6]

- ✓ المعامل الأدنى للسيولة للشهر الموالي ومعاملي الشهرين الأخيرين للثلاثي المنقضي،
- ✓ معامل السيولة، المسمى معامل المراقبة، لفترة ثلاثة أشهر الموالية لتاريخ الإقفال.

كما أنه يجب على البنوك والمؤسسات المالية إعداد توقعات لأسبوع من إجمالي التدفقات.[7]

4 - **مصادر التمويل وتنوعها:** تسهر البنوك والمؤسسات المالية على تأمين تنويع كاف لمصادر التمويل حسب المبالغ وآجال الاستحقاق والطرف المقابل؛[1] كما تقيم قدراتها على جمع الأموال لدى كل واحد من

---

[1] **المادة 02**من النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.**

[2] **المادة 02 و03** من النظام رقم 11-06 المؤرخ في 19 أكتوبر 2011 يعدل ويتمم النظام رقم07-01، المؤرخ في 03 فبراير2007، **المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة .**

[3] **المادة 07** من النظام رقم 14-04 المؤرخ في 29 سبتمبر2014، **يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.**

[4] **المادة 02** من النظام رقم11-04 المؤرخ في 24 ماي2011، **يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة .**

[5] **المادة 03، نفس المرجع.**

[6] **المادة 04، نفس المرجع.**

[7] **المادة 09، نفس المرجع.**

مصادرها التمويلية، سواء كان ذلك في الوضعية العادية أو في حالة أزمة، ولهذا الغرض تقوم بالاختبار الدوري بصفة مباشرة، أو من طرف مؤسسات إعادة تمويلها:[2]

- ✓ إمكانيات الاقتراض، المؤكدة وغير المؤكدة والممتلكة لدى مقابلتها.
- ✓ آلياتها لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر.

5 - **التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات:** يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم الأحكام التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالنظام المحاسبي المالي، ففي المعلومات الواردة في الحسابات والبيانات المالية يتعين وجود ما يسمى بـ"مسار التدقيق" الذي يسمح بمايلي:[3]

- ✓ إعادة تشكيل العمليات حسب التسلسل الزمني.
- ✓ إثبات كل معلومة بوثيقة أصلية يمكن رجوع من خلالها لوثيقة تلخيصية والعكس.
- ✓ إثبات أرصدة الحسابات عند تواريخ إقفالها عن طريق البيانات المناسبة.
- ✓ تفسير تطور الأرصدة من إقفال محاسبي إلى آخر وذلك بالاحتفاظ بالحركات التي أثرت على البنود المحاسبية.
- ✓ يجب أن تكون المعلومات المحاسبية الظاهرة في الوثائق والتقارير الدورية الموجهة إلى بنك الجزائر أو إلى اللجنة المصرفية، بما فيها تلك المستندات الضرورية لحساب معايير التسيير، مستخلصة من المحاسبة وقادرة على الإثبات بوثائق أصلية.

بالإضافة للعديد من القواعد كشمولية وموثوقية ونوعية المعلومات وكذا مناهج التقييم والتسجيل المحاسبي.

6 - **التقديرات المحاسبية المعمول بها** : وقد أوردت في معيار التدقيق الدولي رقم 540، وهو يتناول التقديرات المحاسبية للقيمة العادلة في البيانات المالية، المعترف بها أو المفصح عنها، ومدى معقوليتها، في سياق إعداد التقارير المالية؛ وتتراوح هذه التقديرات من تقديرات محاسبية بسيطة مثل حسابات الذمم المدينة والأكثر تعقيدا مثل حساب الإيرادات المراد تسجيلها من العقود طويلة الأجل والخصوم المستقبلية المتعلقة بضمانات وكفالات، وعليه مخاطر الأخطاء الجوهرية ترتكز على درجة الشكوك في التقدير المتضمن في البيانات المالية المهمة.

7 - **المراقبة الاحترازية لملائمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي** : يمكن للجنة المصرفية أن تلزم البنوك والمؤسسات المالية بحيازة أموال خاصة تفوق المتطلبات الدنيا، وذلك إذا لم تسمح هذه الأخيرة بتغطية كل المخاطر المتعرض لها فعلا، وكذا وضع إجراء كتابي في مجال الإبلاغ المالي مصادقا عليه من طرف هيئة المداولة؛ كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية نشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها

---

[1] **المادة 02، نفس المرجع.**
[2] **المادة 19، نفس المرجع.**
[3] **المادة 31و32** من الباب الثاني: التنظيم المحاسبي والمعلومات، النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **مرجع سبق ذكره.**

الخاصة وممارستها في مجال تسيير المخاطر ومستوى تعرضاتها للمخاطر ومدى ملاءمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض لها ونتائجها ووضعيتها المالية، وكذا نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطتها وتسييرها.[1]

8 - **الالتزامات الممنوحة والمقبوضة:** يجب أن تخضع الأرصدة التي تحوزها البنوك والمؤسسات المالية لحساب الغير وغير المدرجة في البيانات المالية، لقيد محاسبي أو لمتابعة تسيير مادي تسرد من خلالهما الموجودات والمدخلات والمخرجات وتجرى عملية التوزيع، في حالة أهميتها، بين العناصر التي تحوزها، بصفتها وديعة عادية والعناصر التي تضمن غما قرضا ممنوحا، وإما التزاما تم اتخاذه لأغراض خاصة أو بموجب اتفاقية عامة ودائمة لصالح المودع.[2]

- **على مستوى الأنشطة المساعدة(الداعمة):** في هذا المستوى اعتمدنا على أنشطة وإجراءات تعد بمثابة دعامة للحفاظ على محتوى ونوعية المعلومات والبيانات التي ترتكز عليها الأنشطة الرئيسية، ونذكر هذه الإجراءات كالتالي:

1 - **إجراءات متعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال** : حيث تحدد البنوك والمؤسسات المالية مستوى الأمن الذي تراه مناسبا في ميدان المعلوماتية بالنسبة لمتطلبات مهنها، وتتأكد بان أنظمة المعلومات الخاصة بها تحتوي باستمرار على هذا الحد الأدنى من الأمن المتخذ؛ بالإضافة إلى تقييم مستوى أمن أنظمة المعلومات يتم بشكل دوري، وعند الاقتضاء تجري التصحيحات الخاصة بهذه الأنظمة، وتوفر إجراءات النجدة الخاصة بالمعلوماتية في إطار مخطط استمرارية النشاط قصد ضمان متابعة الاستغلال وكذا الحفاظ على وثائق الخاصة بالتحاليل والبرمجة بتنفيذ المعالجات، وذلك بقصد الحفاظ على سرية ونزاهة المعلومات.[3]

2 - **إجراءات الإنذار ومخططات العمل ومخططات الاستعجالية** : على البنوك والمؤسسات المالية أن تضع إجراءات الإنذار ومخططات عمل في حالة تجاوزات للحدود فيما يتعلق بنسب السيولة ومصادر التمويل،[4] مما يوجب عليها أن تتوفر على أنظمة تسمح لجميع الحسابات بإبراز النشاطات ذات طابع غير اعتيادي أو مشتبه بها، كالعمليات:[5]

- ✓ التي لا تبدوا أنها تستند إلى مبرر اقتصادي أو تجاري ممكن إدراكه.
- ✓ التي تمثل حركات رؤوس الأموال بشكل مفرط بالمقارنة مع رصيد الحساب.
- ✓ التي تتعلق بمبالغ، لاسيما نقدية ليس لها علاقة مع العمليات العادية أو المحتملة للزبون.
- ✓ المعقدة بشكل غير عادي أو غير مبرر.

---

[1] **المادة 32 و 35 و 36** من الباب الثالث المراقبة الاحترازية لملاءمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي، النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير 2014، يتضمن **نسب الملاءمة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية .**

[2] **المادة34** من النظام رقم11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **مرجع سبق ذكره.**

[3] **المادة 36** من النظام رقم11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **مرجع سبق ذكره.**

[4] **المادة 20**، من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي2011، **مرجع سبق ذكره.**

[5] **المادة 10** من الباب الرابع أنظمة الإنذار، النظام رقم12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012، **يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.**

- ✓ التي لا يبدوا أن له هدفا شرعيا.
- ✓ التي تفوق، عند الاقتضاء، السقف المحدد بالتنظيم المعمول به.

إضافة إلى ضرورة اختبار وتحيين مخططاتها الاستعجالية بصفة دورية، لاسيما بالنظر إلى سيناريوهات الأزمة، لتتأكد من أن هذه السيناريوهات عملياتية ومناسبة فعلا.[1]

3 - **الأنظمة المتبعة في حفظ الوثائق:** حيث أن البنوك والمؤسسات المالية تقوم بإعداد مجموعة وثائق تحدد بدقة الوسائل الموجهة لضمان السير الحسن لجهاز الرقابة الداخلية، فيما يخص:[2]

- ✓ مختلف مستويات المسؤوليات والتفويضات الممنوحة.
- ✓ المهام المخولة والوسائل المخصصة لسير أنظمة الرقابة.
- ✓ القواعد التي تضمن استقلالية هذه الأجهزة.
- ✓ الإجراءات المتعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال.
- ✓ وصف أنظمة قياس المخاطر.
- ✓ وصف أنظمة المراقبة والتحكم في المخاطر.
- ✓ وصف الأجهزة المتعلقة باحترام المطابقة.
- ✓ كيفيات تكوين وحفظ الأرشيف المادي والإلكتروني.

كما يجب على البنوك والمؤسسات المالية الاحتفاظ بـ:[3]

- ✓ الوثائق المتعلقة بهوية الزبائن وعناوينهم، خلال فترة خمس سنوات على الأقل، بعد غلق الحسابات و/أو وقف علاقة التعامل.
- ✓ الوثائق المتعلقة بالعمليات التي تم إجراؤها، بما فيها التقارير السرية، خلال فترة خمس سنوات على الأقل، بعد تنفيذ العملية.

ت -الوقت المستغرق في عملية التدقيق:

1 -مرحلة فهم طبيعة المنشأة محل التدقيق؛

2 -مرحلة فهم بيئة الرقابة الداخلية؛

3 -مرحلة تحديد الإجراءات والاختبارات المراد تطبيقها؛

4 -مرحلة تقييم وتحليل المخاطر؛

5 -مرحلة تقييم أدلة الإثبات.

---

[1] **المادة 25** من النظام رقم 11-04 المؤرخ في 24 ماي2011، **مرجع سبق ذكره.**

[2] **المادة 62** من الباب الثاني نظام حفظ الوثائق والأرشيف، النظام رقم11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، **مرجع سبق ذكره.**

[3] **المادة 08** من الباب الثاني حفظ الوثائق، النظام رقم12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012، **مرجع سبق ذكره.**

ولتوضيح نموذج الدراسة أكثر فإن المخطط البياني الموالي يظهر أهم الخطوات التي سيتم إتباعها للوصول للنتيجة.

مخطط بياني رقم(27): نموذج الدراسة

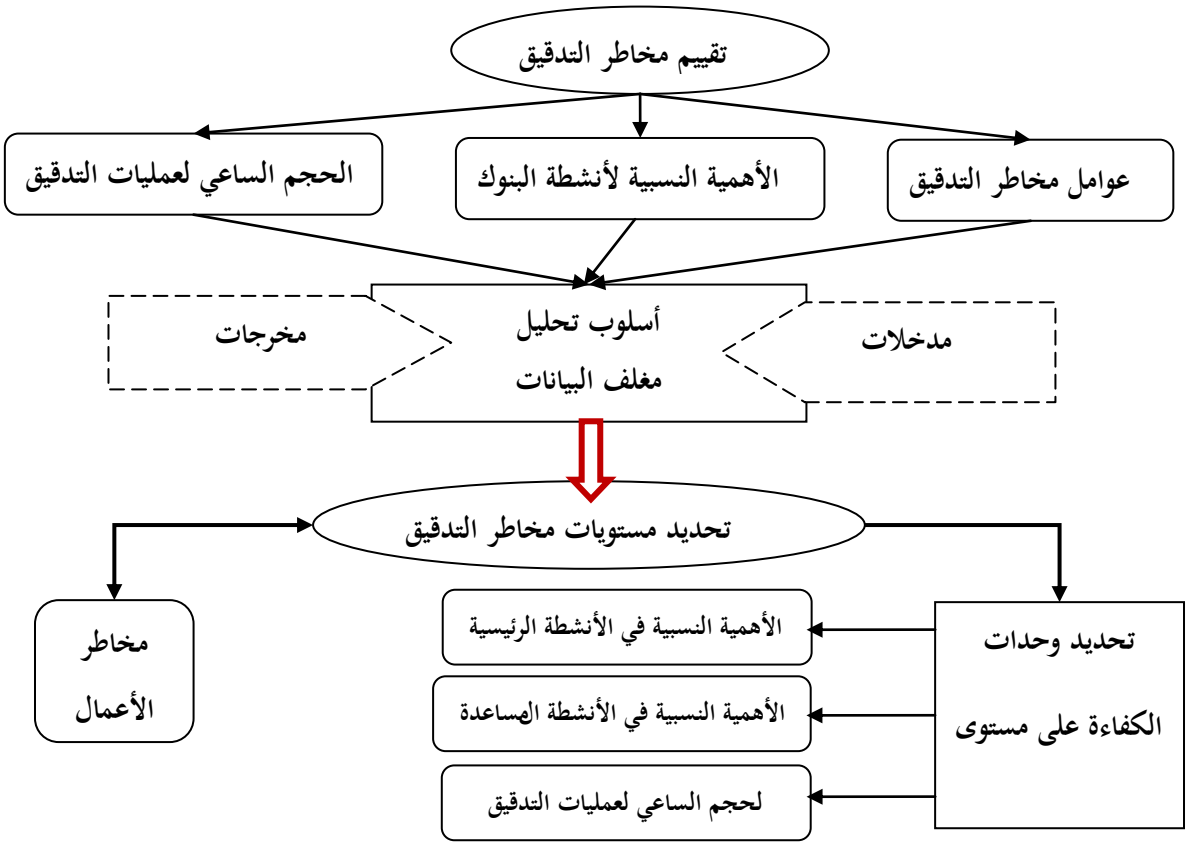

ثانيا: اختبارات الإحصائية والرياضية: تم الاعتماد على عدة اختبارات ونماذج قياس نوجزها في النقاط الآتية:

1 **-الإحصاء الوصفي:** وهو يتعلق باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل إجابات أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة.

2 **-اختبار بيرسون(Pearson):** وهو من المقاييس المعلمية التي يستخدم في حالة المتغيرات الكمية، ويستخدم لتحليل الارتباط بين عدة متغيرات ويوضح فيما إذا كان الارتباط موجب أم سالب.

3 **-نموذج Sherrod:** يعتبر مؤشر من مؤشرات وجود مخاطر الأعمال في البنوك، ويستخدم لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات، والتنبؤ بالفشل المالي، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي.

4 **-نموذج تحليل مغلف البيانات:** وهو نموذج يقوم على برمجة خطية رياضية نحاول من خلالها تحديد مدخلات ومخرجات النظام للوصول لمعرفة وحدات الكفاءة ووحدات دون حدود الكفاءة.

ثالثا: محاولة صياغة النموذج الرياضي لقياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية

من الضروري تحديد مجموعة من العوامل التي تعكس مخاطر التدقيق والتي يمكن قياسها لجميع وحدات التدقيق في العينة، تعتبر القدرة على التمييز بين عوامل التدقيق ميزة مهمة في نموذج مخاطر التدقيق، وقد توصل عدة مدققين الداخليين لتصنيف عوامل مخاطر التدقيق إلى ستة مجموعات، تم الحصول على تقديرات المخاطر لكل عامل من عوامل الخطر الستة لكل وحدة تدقيق من خلال تعيين مقياس يتراوح من 1 (أدنى خطر) إلى 5 (أعلى خطر)، وشكل عام، تحليل مغلف البيانات هو نموذج أو طريقة التحسين التي تبحث عن التركيبات الأفضل لتحديد درجة المخاطر(أو الكفاءة) وحدة معينة يجري تقييمها، ويتم تحديد الوحدات التي تقع على الحدود الكفء عند 100%(1)، أما الوحدات الأخرى الغير موجودة على الحدود هي وحدات غير كفء أقل من(1)، والنموذج يبحث عن مجموعة من الأوزان أو القيم التي تحسن نقاط كل وحدة مع مراعاة عدم تجاوز أي وحدة لوحدة أخرى.

إن الاستخدام المعتاد لـ DEA هو تحليل أداء الوحدات (مثل فروع البنوك والمستشفيات والمدارس) التي تنتج مخرجات مماثلة وتستهلك مدخلات مماثلة، و يستخدم نموذج DEA النموذجي متغيرات متعددة المدخلات والمخرجات لإنتاج درجة كفاءة محددة.

يمكننا استخدام تحليل مغلف البيانات لقياس المخاطر، وليس الكفاءة، وتحليل الأوزان المثلى، وهذا ما تحاول هذه الدراسة تحقيقه،حيث أننا حاولنا أن ننظر لعملية التدقيق كغيرها من العمليات لديها مدخلات ومخرجات وأن عملية التدقيق ترتكز على ثلاثة عناصر هي مخاطر التدقيق، الأهمية النسبية وأدلة الإثبات، وبالتالي فإن أي مدقق في بداية عملية التدقيق فإنه يحدد أهم العوامل التي تقود لمخاطر التدقيق ليقدر بعد ذلك مستويات الأهمية النسبية ويجمع أدلة الإثبات المناسبة والكافية بهدف تخفيض مؤشرات الخطر في عملية التدقيق، ومن هذا المنطلق سعينا من خلال الدراسات السابقة لتحديد أهم متغيرات(مدخلات ومخرجات) الدراسة، وعليه فإن المعادلة تكون على هذا النحو:

لنفترض بأنه لدينا n من وحدات اتخاذ القرار (DMU) وفي دراستنا فهي تمثل المدققين الداخليين للبنوك الجزائرية، كل وحدة اتخاذ القرار لها عدد متساوي من المدخلات يرمز لها بـ(X) وهنا فهي تمثل عوامل مخاطر التدقيق، والمخرجات يرمز لها بـ(Y) وهنا فهي تمثل الأهمية النسبية لأنشطة البنوك الجزائرية في الحالة الأولى وتمثل الحجم الساعي لعملية التدقيق في الحالة الثانية، ويمثل(i) عدد المدخلات، و(j) عدد المخرجات، والعدد الكلي للمدخلات يرمز له بـ(I) أما العدد الكلي للمخرجات فيرمز له بـ(J)، وتمثل(v) وزن أو درجة الأهمية النسبية(أو عدد الساعات) للمخرج(y)، وتمثل(u) وزن أو درجة الخطر للمدخل(x)، أما (z) فتمثل مؤشر عدم وجود خطر :

النموذج الرياضي لأسلوب تحليل مغلف البيانات لنموذج ثبات عوائد الحجم الثابت (CCR) بالتوجه المدخلي:

$$Min\ z = \sum_{i=1}^{I} u_i x_{im}$$

حيث أن:

$$\sum_{j=1}^{J} v_j y_{jm}$$

$$\sum_{j=1}^{J} v_j y_{jn} - \sum_{i=1}^{I} u_i x_{in} \leq \mathbf{0}\ ; \qquad n = 1,2,\dots\dots,N$$

$$v_j\ , u_i \geq \mathbf{0}\ ; \qquad i = 1,2,\dots\dots,I\ ; \qquad j = 1,2,\dots\dots,J$$

المطلب الثاني: علاقة مخاطر التدقيق بالأهمية النسبية وأدلة الإثبات: فكما أشرنا في الجانب النظري فهناك علاقة تربط بين تحديد مستوى مخاطر التدقيق وكل من مستوى الأهمية النسبية المعطاة للأرصدة أو البيانات، وأدلة الإثبات التي يجمعها المدقق الداخلي من مختلف المصادر، ولهذا نسعى من خلال هذا المطلب تحليل واختبار ذلك.

أولا: تحديد أراء المدققين الداخليين حول" العلاقة بين مخاطر التدقيق والأهمية النسبية وأدلة الإثبات"والجدول الموالي يظهر بالتفصيل أهم النقاط التي تتناول الفرضية المراد اختبارها:

جدول رقم(12): يبين اتجاهات أراء المدققين حول العلاقة بين مخاطر التدقيق، الأهمية النسبية وأدلة الإثبات.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
01	يعتمد المدقق على تقديره الشخصي في تقييم المخاطر والأهمية النسبية	3,48	0,854	13	موافق(45%)
02	تقدير المخاطر بطريقة غير فعالة يؤدي إلى فشل عملية التدقيق	3,65	0,840	11	موافق(68,3%)
03	يتأثر التقدير المهني للمدقق بمخاطر عدم التأكد	3,67	0,774	10	موافق(71,7%)
04	تتأثر ممارسة المدقق لتقديره المهني بتحديد الأهمية النسبية و خطر التدقيق.	3,97	0,551	4	موافق(75%)
05	يمثل كل من الأهمية النسبية و المخاطر مفهومين أساسيين في تخطيط عملية التدقيق.	4,10	0,354	1	موافق(86,7%)
06	يتطلب تخطيط التدقيق إستراتيجية شاملة لتقييم المخاطر	3,62	0,825	12	موافق(65%)

	و أداء عملية التدقيق.				
07	يعد كل من الأهمية النسبية و المخاطر مفهومان وثيقي الصلة ولا يمكن الفصل بينهما.	4,00	0,521	3	موافق(78,3%)
08	يقوم المدقق بتخطيط و أداء عملية التدقيق بهدف الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من وجود أي تحريفات جوهرية.	3,75	0,773	9	موافق(71,7%)
09	تقييم المخاطر يمثل جوهر عملية التدقيق.	3,47	0,853	14	موافق(46,7%)
10	هدف عملية التدقيق هو جمع أدلة إثبات كافية.	3,80	0,684	7	موافق(63,3%)
11	يسعى المدقق لدراسة الأهمية النسبية و مخاطر التحريفات الجوهرية.	3,93	0,516	5	موافق(73,3%)
12	مخاطر التدقيق هي إعطاء المدقق رأيا خاطئا تأسيسا على أدلة الإثبات.	3,62	0,761	12	موافق(61,7%)
13	تخطيط الأهمية النسبية يعتبر مفهوم يتم استخدامه في تقييم عملية التدقيق.	3,83	0,693	6	موافق(63,3%)
14	يستخدم المدقق الحكم المهني أثناء دراسة وتقييم أدلة الإثبات.	3,75	0,704	9	موافق(71,7%)
15	يتعين على المدقق التركيز بصفة أساسية على المخاطر التي تؤثر في تخطيط عملية التدقيق حتى يمكن تحديد حجم الأدلة الذي يجب جمعه.	3,75	0,704	9	موافق(65%)
16	تحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية يساعد المدقق في تخطيط طريقة جمع الأدلة المناسبة.	3,78	0,666	8	موافق(78,3%)
17	يتعين على المدقق فهم نظام الرقابة الداخلية حتى يكون قادرا على تخطيط عملية التدقيق.	3,72	0,761	10	موافق(63,3%)
18	فهم الرقابة الداخلية من طرف المدقق تساعده في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة التي تتطلب اهتماما خاصا.	4,05	0,534	2	موافق(76,7%)
	المجموع			-	موافق

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(spss)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه وجود درجة عالية من الموافقة بأن كل من الأهمية النسبية و المخاطر يمثل مفهومين أساسيين في تخطيط عملية التدقيق حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذه الفقرة لـ (4,10) بانحراف معياري وصل لـ(0,354) وتليها الفقرة تفيد بأن فهم الرقابة الداخلية من طرف المدقق تساعده في التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة التي تتطلب اهتماما خاصا بمتوسط حسابي بلغ(4,05)وبانحراف

معياري وصل لـ(0,534)، فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة التي تفيد بأن تقييم المخاطر يمثل جوهر عملية التدقيق حيث بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذه الفقرة لـ (3,47) بانحراف معياري وصل لـ(0,853) وهذه الفقرة تبين أن عملية التدقيق لا تضمن فقط تقييم المخاطر بل تسعى أيضا لتحقيق أهداف أخرى.

ثانيا: درجة الارتباط بين المتغيرات

لاختبار هذه الفرضية استخدمنا تحليل الارتباط لقياس درجة الارتباط الخطي بين التحديد الأولي للأهمية النسبية (متغير مستقل) وجمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة (متغير مستقل)، وبين تقدير مستوى المخاطر في عملية التدقيق(متغير تابع)، ثم علاقة الارتباط بين التحديد الأولي للأهمية النسبية (متغير مستقل) وجمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة (متغير تابع)، وتتراوح قيمة معامل الارتباط بين (+1) و(−1)، والإشارة الموجبة تعني أن العلاقة طردية، أما الإشارة السالبة فتعني أن العلاقة عكسية بين المتغيرين، وقد تم قياس معامل الارتباط باستخدام معامل الارتباط بيرسون(Pearson) وهو من المقاييس المعلمية التي يستخدم في حالة المتغيرات الكمية.

جدول رقم(13):معامل الارتباط بين الأهمية النسبية (المتغير المستقل) ومخاطر التدقيق(المتغير التابع):

Correlations

		متغير المستقل	متغير التابع
متغير المستقل	Pearson Correlation	1	-0,320*
	Sig. (2-tailed)		0,013
	N	60	60
متغير التابع	Pearson Correlation	-0,320*	1
	Sig. (2-tailed)	0,013	
	N	60	60

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(spss)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين كل من الأهمية النسبية (المتغير المستقل) ومخاطر التدقيق (المتغير التابع) بـ (0,320-)، ويظهر لنا أن Sig بـ (0,013) وهو أقل من مستوى المعنوية(5%).

جدول رقم(14):معامل الارتباط بين أدلة الإثبات (المتغير المستقل) ومخاطر التدقيق(المتغير التابع):

Correlations

		متغير مستقل	متغير تابع
متغير مستقل	Pearson Correlation	1	-0,266*
	Sig. (2-tailed)		0,040
	N	60	60
متغير تابع	Pearson Correlation	-0,266*	1
	Sig. (2-tailed)	0,040	
	N	60	60

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(spss)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا وجود علاقة عكسية بين كل من أدلة الإثبات (المتغير المستقل) ومخاطر التدقيق(المتغير التابع) بـ (0,266-)، ويظهر لنا أن Sig بـ (0,040) وهو أقل من مستوى المعنوية(5%).

جدول رقم(15):معامل الارتباط بين الأهمية النسبية (المتغير المستقل) وأدلة الإثبات(المتغير التابع):

Correlations

		متغير مستقل	متغير تابع
متغير مستقل	Pearson Correlation	1	0,862**
	Sig. (2-tailed)		0,000
	N	60	60
متغير تابع	Pearson Correlation	0,862**	1
	Sig. (2-tailed)	0,000	
	N	60	60

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(spss)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا وجود علاقة طردية بين كل من الأهمية النسبية (المتغير المستقل) وأدلة الإثبات(المتغير التابع) بـ(0,862)، ويظهر لنا أن Sig بـ(0,000) وهو أقل من مستوى المعنوية(1%).

وعلى ضوء ما سبق فإننا نقبل الفرضية التي تفيد بأنه" هناك علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق وكل من الأهمية النسبية وأدلة الإثبات".

ثالثا: وصف إحصائي لمُدخلات ومخرجات مخاطر التدقيق في البنوك: تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري وكذا درجة الخطر لعوامل مخاطر التدقيق:

1 – وصف إحصائي لعوامل مخاطر التدقيق

جدول رقم(16): يبين تقديرات المدققين حول عوامل مخاطر التدقيق

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الخطر
01	عامل الحجم وتضم عدد الموظفين، وأهمية النقدية الموجودة.	2,37	0,991	6	خطر متوسط
02	عامل الرقابة وتشمل هيكل الرقابة الداخلية.	2,93	1,260	4	خطر متوسط
03	عامل التغيير وهي التغييرات في الإدارة و الموظفين الرئيسيين، التنظيم،وأنظمة العمل.	3,08	1,124	1	خطر متوسط
04	عامل البيئة المحيطة وتتمثل في ال قوانين السياسية،القوانين الاقتصادية، الثقافة البيئية،والممارسات المحلية.	3,00	1,150	2	خطر متوسط
05	عامل الضغوط وتشمل ال ضغوط الخارجية والضغوط الداخلية كالإجراءات المطبقة.	2,98	1,295	3	خطر متوسط
06	عامل النطاق وهو نطاق النشاط الممارس في الوحدة (البنك)	2,92	0,979	5	خطر متوسط
	المجموع			–	خطر متوسط

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(spss)

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن عوامل مخاطر التدقيق بلغت درجة "خطر متوسط"، حيث جاء عامل التغيير في الإدارة والموظفين الرئيسيين، التنظيم، وأنظمة العمل في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3,08) وبانحراف معياري وصل لـ(1,124)، في حين جاء عامل الحجم وتضم عدد الموظفين، وأهمية النقدية الموجودة وهي بالمرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (2,37) وبانحراف معياري وصل لـ(0,991).

2 – وصف إحصائي للأهمية النسبية لأنشطة البنوك

جدول رقم(17): يبين تقديرات المدققين حول الأهمية النسبية لأنشطة البنوك

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
01	إجراءات متابعة القروض المقدمة والاقتراضات المبرمة	4,30	0,908	2	أهمية مرتفعة
02	درجة ونسبة السيولة الكافية	4,25	0,816	3	أهمية مرتفعة
03	مصادر التمويل وتنوعها	4,15	0,820	6	أهمية قريبة من المرتفعة
04	إجراءات المعاملات الجارية مع الخارج وإجراءات الحسابات بالعملة الصعبة	4,40	0,867	1	أهمية مرتفعة
05	التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات	4,22	0,846	5	أهمية مرتفعة
06	التقديرات المحاسبية المعمول بها	3,35	1,233	10	أهمية قريبة من المرتفعة
07	إجراءات متعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال	4,24	0,935	4	أهمية مرتفعة
08	المراقبة الاحترازية لملائمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي	3,77	0,909	7	أهمية قريبة من المرتفعة
09	إجراءات الإنذار ومخططات العمل ومخططات الاستعجالية	3,70	0,908	8	أهمية قريبة من المرتفعة
10	الالتزامات الممنوحة والمقبوضة	3,38	0,976	9	أهمية قريبة من المرتفعة
11	الأنظمة المتبعة في حفظ الوثائق	3,00	1,105	11	أهمية قريبة من المرتفعة
	المجموع			-	أهمية قريبة من المرتفعة

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(spss)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن الأهمية النسبية في مجملها جاءت بدرجة "قريبة من المرتفعة" حيث أن الأهمية النسبية الأعلى أعطيت لإجراءات المعاملات الجارية مع الخارج وإجراءات الحسابات بالعملة الصعبة بمتوسط حسابي بلغ (4,40) وبانحراف معياري وصل لـ(0,867)، في حيث أن الأهمية النسبية الأدنى أعطيت للأنظمة المتبعة في حفظ الوثائق بمتوسط حسابي بلغ (3,00) وبانحراف معياري وصل لـ(1,105).

3 – وصف إحصائي للوقت المستغرق في مراحل عملية التدقيق

جدول رقم(18): يبين تقديرات المدققين حول الوقت المستغرق في مراحل عملية التدقيق

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
01	مرحلة فهم طبيعة المنشأة محل التدقيق	11,00	6,626	5
02	مرحلة فهم بيئة الرقابة الداخلية	13,25	6,816	3
03	مرحلة تحديد الإجراءات والاختبارات المراد تطبيقها	14,33	6,069	2
04	مرحلة تقييم وتحليل المخاطر	15,42	6,195	1
05	مرحلة تقييم أدلة الإثبات	13,08	6,043	4
	المجموع			-

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(spss)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن مرحلة تقييم وتحليل المخاطر تحتل المرتبة الأولى من حيث الوقت المستغرق من عملية التدقيق حيث بلغ المتوسط الحسابي(15,42) بانحراف معياري وصل لـ(6,195)، في حين أن مرحلة فهم طبيعة المنشاة محل التدقيق لم تأخذ الوقت من عملية التدقيق بالمقارنة مع المراحل الأخرى حيث بلغ المتوسط الحسابي(11,00) بانحراف معياري وصل لـ(6,626).

المطلب الثالث: محاولة قياس مخاطر التدقيق باستخدام تحليل مغلف البيانات

في هذه المرحلة تم استخدام برنامج تحليل مغلف البيانات بعد تحديد المدخلات والمخرجات لتحديد خطر التدقيق بالنسبة للأنشطة الرئيسية والأنشطة المساعدة، وكذا الوقت المستغرق في عملية التدقيق لكل مدقق داخلي في البنوك الجزائرية(العينة محل الدراسة).

أولا:تحديد خطر تدقيق الأنشطة البنكية بالارتكاز على عوامل مخاطر التدقيق

حيث:

تم استخدام تحليل مغلف البيانات بتوجه مدخلي(Input orientated DEA)

وتم تحديد كفاءة تقنية في ظل ثبات غلة الحجم(crste = technical efficiency from CRS DEA)

بالإضافة إلى كفاءة تقنية في ظل تغير غلة الحجم(vrste = technical efficiency from VRS DEA)

ثم التوصل إلى تحديد السعة(سعة الكفاءة)= كفاءة تقنية في ظل تغير غلة الحجم/كفاءة تقنية في ظل ثبات غلة الحجم (scale = scale efficiency = crste/vrste)

أ - **تحديد خطر تدقيق على مستوى الأنشطة الرئيسية للبنوك:**

الجدول الموالي يظهر لنا درجات الخطر على مستوى الأنشطة الرئيسية بالنسبة لكل مدقق داخلي للبنوك محل الدراسة، حيث أنه تم استخدام عوامل مخاطر التدقيق كمدخلات و الأهمية النسبية للأنشطة الرئيسية للبنوك كمخرجات وتم ذلك عن طريق برنامج تحليل مغلف البيانات، حيث أن النتائج المتحصل عليها إذا كانت تساوي(1) فهذا يعني أن المدقق الداخلي قد بلغ مرحلة عدم الخطر(Min Z=1)، أما إذا كانت أقل من(1) فهذا يعني أن المدقق الداخلي لازال في مرحلة الخطر وبالتالي واعتمادا على تقنية تحليل مغلف البيانات يظهر لنا أن وحدات اتخاذ القرار(المدققين الداخليين) الذين يشكلون حدود الكفاءة (عدم وجود خطر) هم:

$MDUs14_{(BDL)}$ – $MDUs11_{(SB)}$ – $MDUs6_{(AGB)}$ – $MDUs5_{(AGB)}$ – $MDUs4_{(AGB)}$ – $MDUs3_{(AGB)}$ – $MDUs34_{(BNA)}$ – $MDUs29_{(BNA)}$ – $MDUs27_{(BNA)}$ – $MDUs24_{(BNA)}$ – $MDUs23_{(BNA)}$ – $MDUs19_{(BDL)}$ – – $MDUs52_{(BADR)}$ $MDUs53_{(BADR)}$ – $MDUs51_{(BADR)}$ – $MDUs47_{(BADR)}$ – $MDUs46_{(BADR)}$ – $MDUs35_{(BNA)}$ – $MDUs59_{(BADR)}$ – $MDUs58_{(BADR)}$ – $MDUs57_{(BADR)}$ – $MDUs56_{(BADR)}$ – $MDUs55_{(BADR)}$ – $MDUs54_{(BADR)}$ – $MDUs60_{(BADR)}$

أما بالنسبة للوحدات الأخرى فقط حددت تقنية تحليل مغلف البيانات الوحدات المرجعية لها لتصل مستوى عدم الخطر(الحدود)، هذا مبين كالتالي:

جدول رقم(19): يوضحدرجات الخطر على مستوى الأنشطة الرئيسية

Firm	Crste	Vrste	Scale	Peer(s)
$MDUs1_{(AGB)}$	0,625	0,778	0,804	35 - 46 – 14
$MDUs2_{(AGB)}$	0,752	1,000	0,752	
$MDUs3_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs4_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs5_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs6_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs7_{(AGB)}$	0,695	1,000	0,695	
$MDUs8_{(SB)}$	0,552	0,900	0,614	5 – 35- 19
$MDUs9_{(SB)}$	0,609	0,612	0,995	52-60-51-11-19-58
$MDUs10_{(SB)}$	0,857	0,898	0,955	11-6-59-14-55
$MDUs11_{(SB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs12_{(BDL)}$	0,800	1,000	0.800	56-52-47-46
$MDUs13_{(BDL)}$	0,753	1,000	0,753	
$MDUs14_{(BDL)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs15_{(BDL)}$	0,667	0,667	1,000	58
$MDUs16_{(BDL)}$	0,593	0,595	0,996	51-58-60-5-47-14-59
$MDUs17_{(BDL)}$	0,800	1,000	0,800	56-52-47-46
$MDUs18_{(BDL)}$	0,753	1,000	0,753	13
$MDUs19_{(BDL)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs20_{(BDL)}$	0,667	0,667	1,000	58

$MDUs21_{(BDL)}$	0,695	1.000	0,695	7
$MDUs22_{(BDL)}$	0,552	0,900	0,614	5-35-19
$MDUs23_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs24_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs25_{(BNA)}$	0,706	0,706	1,000	60-52-57-11-19-58
$MDUs26_{(BNA)}$	0,750	0,750	1,000	14-57
$MDUs27_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs28_{(BNA)}$	0,583	0,600	0,972	58-57-19
$MDUs29_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs30_{(BNA)}$	0,615	0,615	1,000	58-19
$MDUs31_{(BNA)}$	0,750	1,000	0,750	
$MDUs32_{(BNA)}$	0,447	0,636	0,703	60-56-57
$MDUs33_{(BNA)}$	0,643	1,000	0,643	
$MDUs34_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs35_{(BEA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs36_{(BEA)}$	0,847	1,000	0,847	14-35
$MDUs37_{(BEA)}$	1,000	1,000	1,000	14
$MDUs38_{(BEA)}$	0,667	0,733	0,909	11-6-55
$MDUs39_{(BEA)}$	0,711	0,862	0,824	58-35-4-6-14-55
$MDUs40_{(BEA)}$	0,700	1,000	0,700	
$MDUs41_{(BEA)}$	0,782	0,889	0,879	4-6-57-46
$MDUs42_{(BEA)}$	0,726	1,000	0,726	
$MDUs43_{(BEA)}$	0,761	1,000	0,761	
$MDUs44_{(BEA)}$	0,672	0,733	0,916	57-14-23
$MDUs45_{(BEA)}$	0,863	0,863	1,000	6-58-14-11
$MDUs46_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs47_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs48_{(BADR)}$	0,944	1,000	0,944	47
$MDUs49_{(BADR)}$	0,979	1,000	0,979	
$MDUs50_{(BADR)}$	0,959	0,964	0,995	14-59-52-58
$MDUs51_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs52_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs53_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs54_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs55_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs56_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs57_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs58_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs59_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs60_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
Mean	0,841	0,923	0,913	

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل مغلف البيانات(DEAP 2.1).

التمثيل البياني الموالي يوضح أكثر وحدات اتخاذ القرار التي تمثل حدود الكفاءة(عدم وجود خطر)، والوحدات التي لازالت في مستوى الخطر:

تمثيل بياني رقم(01): يوضح درجات الخطر على مستوى الأنشطة الرئيسية لبنوك العينة

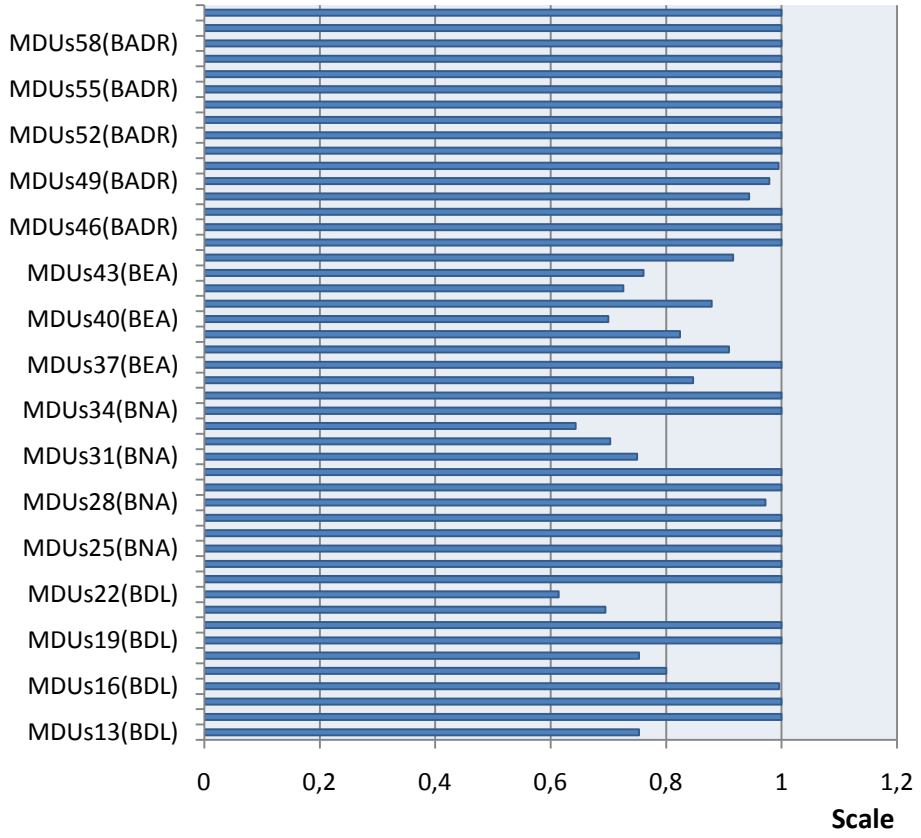

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(EXCEL)

ب -تحديد خطر تدقيق على مستوى الأنشطة المساعدة في البنوك:

الجدول الموالي يظهر لنا درجات الخطر على مستوى الأنشطة المساعدة بالنسبة لكل مدقق داخلي للبنوك محل الدراسة، حيث أنه تم استخدام عوامل مخاطر التدقيق كمدخلات و الأهمية النسبية للأنشطة المساعدة للبنوك كمخرجات وتم ذلك عن طريق برنامج تحليل مغلف البيانات، حيث أن النتائج المتحصل عليها إذا كانت تساوي(1) فهذا يعني أن المدقق الداخلي قد بلغ مرحلة عدم الخطر(Min Z=1)، أما إذا كانت أقل من(1) فهذا يعني أن المدقق الداخلي لازال في مرحلة الخطر وبالتالي واعتمادا على تقنية تحليل مغلف البيانات يظهر لنا أن وحدات اتخاذ القرار(المدققين الداخليين) الذين يشكلون حدود الكفاءة (عدم وجود خطر) هم:

$-MDUs19_{(BDL)}$ $-MDUs14_{(BDL)}$ $-MDUs11_{(SB)}$ $-MDUs6_{(AGB)}$ $-MDUs5_{(AGB)}$ $-MDUs4_{(AGB)}$

$-MDUs46_{(BADR)}$ $-MDUs37_{(BNA)}$ $-MDUs35_{(BNA)}$ $-MDUs34_{(BNA)}$ $-MDUs24_{(BNA)}$ $-MDUs23_{(BNA)}$

$MDUs55_{(BADR)}$ –$MDUs54_{(BADR)}$ –– $MDUs52_{(BADR)}MDUs53_{(BADR)}$– $MDUs51_{(BADR)}$–$MDUs47_{(BADR)}$

– $MDUs60_{(BADR)}$–$MDUs59_{(BADR)}$– $MDUs58_{(BADR)}$–$MDUs57_{(BADR)}$–$MDUs56_{(BADR)}$

أما بالنسبة للوحدات الأخرى فقط حددت تقنية تحليل مغلف البيانات الوحدات المرجعية لها لتصل مستوى عدم الخطر(الحدود)، هذا مبين كالتالي:

جدول رقم(20): يوضح درجات الخطر على مستوى الأنشطة المساعدة

Firm	Crste	Vrste	Scale	Peer(s)
$MDUs1_{(AGB)}$	0,577	0,611	0,944	57-14-23-46-11
$MDUs2_{(AGB)}$	0,770	0,867	0,889	46-19
$MDUs3_{(AGB)}$	0,941	1,000	0,941	5-55
$MDUs4_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs5_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs6_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs7_{(AGB)}$	0,508	0,541	0,940	56-60-5-55
$MDUs8_{(SB)}$	0,583	0,650	0,896	46-14
$MDUs9_{(SB)}$	0,727	0,733	0,992	57-14-46-23
$MDUs10_{(SB)}$	0,692	0,750	0,923	51-60-29-14
$MDUs11_{(SB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs12_{(BDL)}$	0,800	1,000	0.800	56-57-47
$MDUs13_{(BDL)}$	0,784	0,867	0,905	46-19
$MDUs14_{(BDL)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs15_{(BDL)}$	0,752	0,754	0,997	14-23-46-55-24
$MDUs16_{(BDL)}$	0,575	0,600	0,958	60-5-14-47
$MDUs17_{(BDL)}$	0,800	1,000	0,800	56-57-47
$MDUs18_{(BDL)}$	0,784	0,867	0,905	46-19
$MDUs19_{(BDL)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs20_{(BDL)}$	0,752	0,754	0,997	14-23-46-55-24
$MDUs21_{(BDL)}$	0,508	0.541	0,940	56-60-5-55
$MDUs22_{(BDL)}$	0,583	0,650	0,896	46-14
$MDUs23_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs24_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs25_{(BNA)}$	0,478	0,643	0,744	60-56-51
$MDUs26_{(BNA)}$	0,536	0,647	0,828	51-46-60
$MDUs27_{(BNA)}$	0,706	1,000	0,706	27
$MDUs28_{(BNA)}$	0,586	0,587	0,999	55-14-4-46-23-57
$MDUs29_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs30_{(BNA)}$	0,724	0,765	0,947	14-46
$MDUs31_{(BNA)}$	0,752	0,754	0,997	14-23-46-55-24
$MDUs32_{(BNA)}$	0,490	0,636	0,770	55-56-54-60
$MDUs33_{(BNA)}$	0,646	0,667	0,969	14-57-46-55
$MDUs34_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs35_{(BEA)}$	1,000	1,000	1,000	

$MDUs36_{(BEA)}$	0,882	1,000	0,882	46
$MDUs37_{(BEA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs38_{(BEA)}$	0,353	0,478	0,738	60-51-57
$MDUs39_{(BEA)}$	0,522	0,600	0,870	57-55-47-60
$MDUs40_{(BEA)}$	0,662	0,667	0,993	46-14-55
$MDUs41_{(BEA)}$	0,795	0,846	0,940	24-57-14
$MDUs42_{(BEA)}$	0,611	0,615	0,992	47-51-14-56
$MDUs43_{(BEA)}$	0,692	0,733	0,944	24-14-4-57
$MDUs44_{(BEA)}$	0,714	0,733	0,974	57-14-24
$MDUs45_{(BEA)}$	0,563	0,714	0,788	51-47-60
$MDUs46_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs47_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs48_{(BADR)}$	0,683	0,778	0,878	46-57-60-47-27
$MDUs49_{(BADR)}$	0,878	0,889	0,987	5-59-47-51-14
$MDUs50_{(BADR)}$	0,866	0,900	0,962	60-47-24-23-51-56
$MDUs51_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs52_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs53_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs54_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs55_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs56_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs57_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs58_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs59_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs60_{(BADR)}$	1,000	1,000	1,000	
Mean	0,805	0,847	0,944	

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل مغلف البيانات(DEAP 2.1).

التمثيل البياني الموالي يظهر لنا درجات الخطر على مستوى الأنشطة المساعدة لبنوك العينة المدروسة، وكذا وحدات اتخاذ القرار التي تمثل الحدود الكفء(عدم وجود خطر):

تمثيل بياني رقم(02): يوضح درجات الخطر على مستوى الأنشطة المساعدة لبنوك العينة

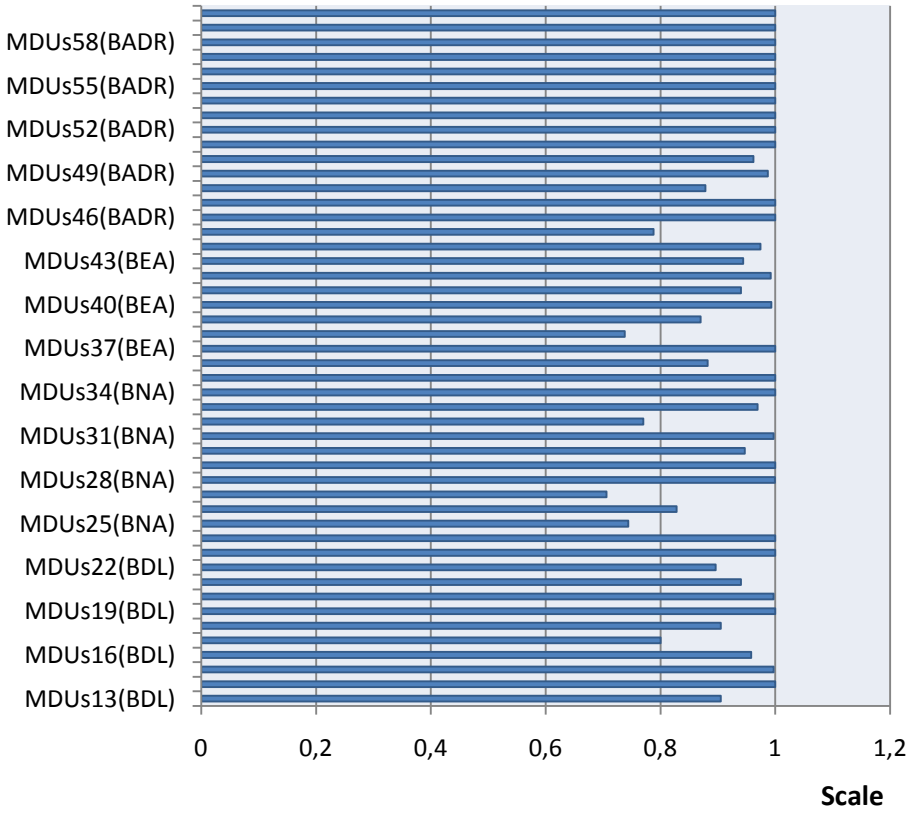

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(EXCEL)

ثانيا:تقدير خطر التدقيق في مراحل عملية التدقيق بالارتكاز على عوامل مخاطر التدقيق

في هذا المستوى سيتم تقدير درجات الخطر بعد تحديد الوقت الكلي المستغرق خلال كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق من طرف كل مدقق في البنوك الجزائرية للعينة المدروسة، حيث يرمز لـ:

1. مرحلة فهم طبيعة المنشأة محل التدقيق بـــالرمز($\mathbf{X_1}$).
2. مرحلة فهم بيئة الرقابة الداخلية بـــالرمز($\mathbf{X_2}$).
3. مرحلة تحديد الإجراءات والاختبارات المراد تطبيقها بـــالرمز($\mathbf{X_3}$).
4. مرحلة تقييم وتحليل المخاطر بـــالرمز($\mathbf{X_4}$).
5. مرحلة تقييم أدلة الإثبات بـــالرمز($\mathbf{X_5}$).

وعليه يتم حساب مجموع مراحل عملية التدقيق لكل مدقق كالتالي:

المدقق $_{(01)}$ = $1.1X + 2.1X + 3.1X + 4.1X + 5.1X$

المدقق $_{(02)}$ = $1.2X + 2.2X + 3.2X + 4.2X + 5.2X$

المدقق $_{(03)}$ = $1.3X + 2.3X + 3.3X + 4.3X + 5.3X$

...

...

...

المدقق $_{(60)}$ = $1.60X + 2.60X + 3.60X + 4.60X + 5.60X$

والجدول الموالي يبين الوقت المستغرق في كل عملية تدقيق من طرف كل مدقق داخلي للبنوك الجزائرية العينة محل الدراسة:

جدول رقم (21): يوضح الوقت المستغرق في كل عملية تدقيق من طرف كل مدقق داخلي

الوقت المستغرق لعملية التدقيق(ساعة عمل)			
المدقق1 (AGB)	70	المدقق 31 (BNA)	100
المدقق 2 (AGB)	85	المدقق 32 (BNA)	45
المدقق 3 (AGB)	75	المدقق 33 (BNA)	115
المدقق 4 (AGB)	50	المدقق 34 (BNA)	75
المدقق 5 (AGB)	55	المدقق 35 (BEA)	80
المدقق 6 (AGB)	55	المدقق 36 (BEA)	60
المدقق 7 (AGB)	55	المدقق 37 (BEA)	55
المدقق 8 (SB)	70	المدقق 38 (BEA)	85
المدقق 9 (SB)	70	المدقق 39 (BEA)	95
المدقق 10 (SB)	65	المدقق 40 (BEA)	120
المدقق 11 (SB)	50	المدقق 41 (BEA)	85
المدقق12 (CPA)	55	المدقق 42 (BEA)	80
المدقق 13 (BDL)	105	المدقق 43 (BEA)	80
المدقق 14 (BDL)	85	المدقق 44 (BEA)	70
المدقق 15 (BDL)	110	المدقق 45 (BEA)	55
المدقق 16 (BDL)	115	المدقق 46 (BADR)	50
المدقق 17 (BDL)	55	المدقق 47 (BADR)	40
المدقق 18 (BDL)	110	المدقق 48 (BADR)	45
المدقق 19 (BDL)	90	المدقق 49 (BADR)	45
المدقق 20 (BDL)	110	المدقق50 (BADR)	45

المدقق21(BDL)	55	المدقق51(BADR)	40
المدقق22(BDL)	70	المدقق 52(BADR)	35
المدقق23(BNA)	90	المدقق 53(BADR)	30
المدقق 24(BNA)	50	المدقق 54(BADR)	30
المدقق25(BNA)	45	المدقق55(BADR)	40
المدقق26(BNA)	70	المدقق56(BADR)	45
المدقق27(BNA)	100	المدقق57(BADR)	30
المدقق28(BNA)	70	المدقق58(BADR)	40
المدقق29(BNA)	110	المدقق59(BADR)	35
المدقق30(BNA)	45	المدقق60(BADR)	35

من إعداد الطالبة بالاعتماد على إجابات المدققين.

وبالاعتماد على أسلوب تحليل مغلف البيانات سيتم تحديد درجات الخطر بعد تقدير درجات عوامل خطر التدقيق كمُدخلات من جهة، وتقدير الوقت المستغرق في كل عملية تدقيق كمخرجات، والجدول الموالي يبين درجات الخطر في كل وحدة (المدقق الداخلي) من وحدات اتخاذ القرار:

جدول رقم (22): يوضح تقدير خطر التدقيق في مراحل عملية التدقيق

Firm	Crste	Vrste	Scale	Peer(s)
$MDUs1_{(AGB)}$	0,424	0,495	0,858	29-27-51-47-19
$MDUs2_{(AGB)}$	0,515	0,606	0,850	51-5-29-56
$MDUs3_{(AGB)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs4_{(AGB)}$	0,500	1,000	0,500	60-27
$MDUs5_{(AGB)}$	0,898	1,000	0,898	6
$MDUs6_{(AGB)}$	0,898	1,000	0,898	6
$MDUs7_{(AGB)}$	0,333	0,558	0,598	56-60-29-55
$MDUs8_{(SB)}$	0,318	0,450	0,707	29-56-60-51
$MDUs9_{(SB)}$	0,424	0,593	0,716	29-27-51-47
$MDUs10_{(SB)}$	0,547	0,739	0,741	29-60-19-51
$MDUs11_{(SB)}$	0,500	1,000	0,500	60-27
$MDUs12_{(BDL)}$	0,898	1,000	0.898	46-35
$MDUs13_{(BDL)}$	0,903	0,905	0,998	29-35-40
$MDUs14_{(BDL)}$	0,944	1,000	0,944	19
$MDUs15_{(BDL)}$	0,667	0,667	1,000	29
$MDUs16_{(BDL)}$	0,697	1,000	0,996	40-29
$MDUs17_{(BDL)}$	0,898	1,000	0,898	46-35
$MDUs18_{(BDL)}$	0,946	0,952	0,994	29-35-40
$MDUs19_{(BDL)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs20_{(BDL)}$	0,667	0,667	1,000	

$MDUs21_{(BDL)}$	0,333	0.558	0,598	56-60-29-55
$MDUs22_{(BDL)}$	0,318	0,450	0,707	29-56-60-51
$MDUs23_{(BNA)}$	0,818	0,972	0,842	29-57-51-47
$MDUs24_{(BNA)}$	0,455	0,917	0,496	29-51-47-57
$MDUs25_{(BNA)}$	0,360	0,652	0,552	51-60-29-56
$MDUs26_{(BNA)}$	0,528	0,694	0,761	29-60-46-27
$MDUs27_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs28_{(BNA)}$	0,424	0,568	0,746	29-47-60-46
$MDUs29_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs30_{(BNA)}$	0,273	0,577	0,473	60-19-29-51-47
$MDUs31_{(BNA)}$	0,606	0,659	0,920	29-60-55-51
$MDUs32_{(BNA)}$	0,386	0,645	0,598	56-60-55-29
$MDUs33_{(BNA)}$	0,939	0,955	0,983	35-40-29
$MDUs34_{(BNA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs35_{(BEA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs36_{(BEA)}$	0,516	0,659	0,784	29-19-47
$MDUs37_{(BEA)}$	0,550	1,000	0,550	60-27
$MDUs38_{(BEA)}$	0,515	0,548	0,941	29-55
$MDUs39_{(BEA)}$	0,792	0,825	0,959	29-46-34
$MDUs40_{(BEA)}$	1,000	1,000	1,000	
$MDUs41_{(BEA)}$	0,731	0,795	0,920	29-6-35-55
$MDUs42_{(BEA)}$	0,688	0,743	0,926	29-47-6-46
$MDUs43_{(BEA)}$	0,485	0,620	0,782	29-47-27-51-19
$MDUs44_{(BEA)}$	0,424	0,604	0,702	29-27-47-51-46
$MDUs45_{(BEA)}$	0,463	0,714	0,648	51-27-47
$MDUs46_{(BADR)}$	0,909	1,000	0,909	
$MDUs47_{(BADR)}$	0,727	1,000	0,727	
$MDUs48_{(BADR)}$	0,409	0,778	0,526	57-46-55-27-60-47
$MDUs49_{(BADR)}$	0,409	0,828	0,494	60-56-51-29
$MDUs50_{(BADR)}$	0,409	0,886	0,462	56-47-51-29
$MDUs51_{(BADR)}$	0,627	1,000	0,627	
$MDUs52_{(BADR)}$	0,636	1,000	0,636	47
$MDUs53_{(BADR)}$	0,429	1,000	0,429	27-57
$MDUs54_{(BADR)}$	0,545	1,000	0,545	57
$MDUs55_{(BADR)}$	0,727	1,000	0,727	
$MDUs56_{(BADR)}$	0,571	1,000	0,571	
$MDUs57_{(BADR)}$	0,545	1,000	0,545	
$MDUs58_{(BADR)}$	0,653	1,000	0,653	47
$MDUs59_{(BADR)}$	0,568	1,000	0,568	56
$MDUs60_{(BADR)}$	0,500	1,000	0,500	60
Mean	0,637	0,838	0,758	

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل مغلف البيانات(DEAP 2.1).

الجدول أعلاه يظهر لنا درجات الخطر في كل عملية تدقيق لكل مدقق داخلي بالعودة للوقت المستغرق في كل عملية تدقيق للبنوك محل الدراسة حيث أن النتائج المتحصل عليها إذا كانت تساوي(1) فهذا يعني أن المدقق الداخلي قد بلغ مرحلة عدم الخطر(Min Z=1)، أما إذا كانت أقل من(1) فهذا يعني أن المدقق الداخلي لازال في مرحلة الخطر وبالتالي واعتمادا على تقنية تحليل مغلف البيانات يظهر لنا أن وحدات اتخاذ القرار(المدققين الداخليين) الذين يشكلون حدود الكفاءة (عدم وجود خطر) هم: $MDUs3_{(AGB)}$ $MDUs17_{(BDL)}$ $MDUs27_{(BNA)}$ $MDUs29_{(BNA)}$ $MDUs34_{(BNA)}$ $MDUs35_{(BNA)}$ $MDUs40_{(BEA)}$

أما بالنسبة للوحدات الأخرى فقط حددت تقنية تحليل مغلف البيانات الوحدات المرجعية لها لتصل مستوى عدم الخطر(الحدود)، والتمثيل البياني الموالي يبين بوضوح وحدات اتخاذ القرار التي تشكل حدود الكفاءة(عدم وجود خطر):

تمثيل بياني رقم(03): يوضح تقديرات خطر التدقيق في مراحل عمليةالتدقيق

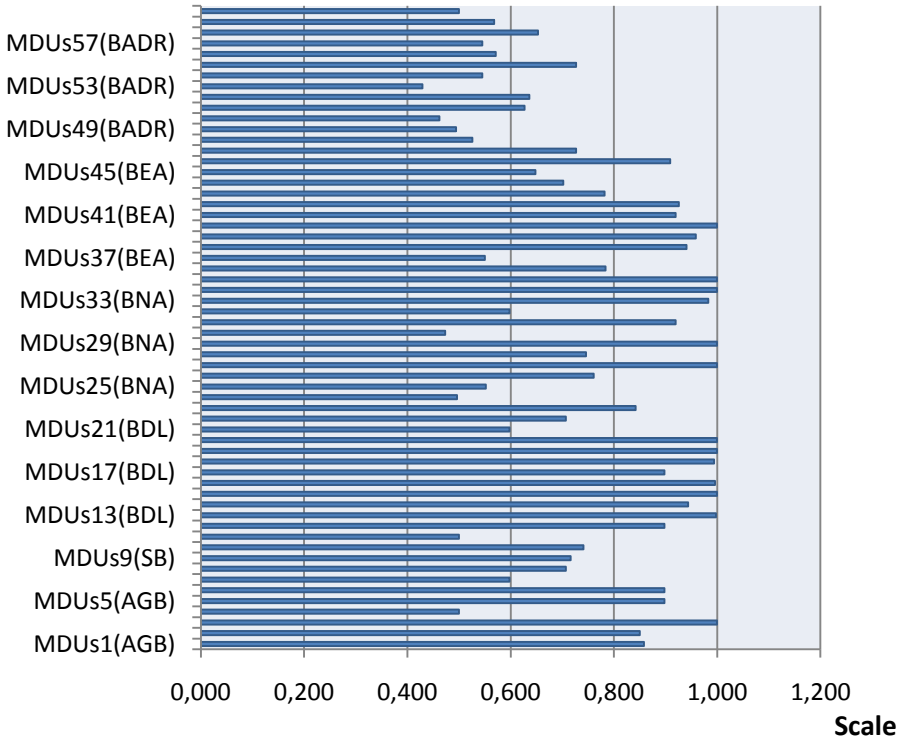

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج(EXCEL)

المبحث الثالث: تحليل مدى ارتباط مخاطر التدقيق بمخاطر الأعمال

في هذا المبحث سنحاول قياس مخاطر الأعمال في عينة البنوك الجزائري وربطها ومخاطر التدقيق التي توصلنا إليها من خلال تطبيق برنامج تحليل مغلف البيانات، بالإضافة إلى تحديد مستويات الأهمية النسبية الواجب إعطائها لكل من الأنشطة الرئيسية والأنشطة المساعدة، بالإضافة إلى تحديد الحجم الساعي المثالي لعمليات التدقيق لعينة الدراسة.

المطلب الأول: قياس مخاطر الأعمال في البنوك الجزائرية باستخدام نموذج Sherrod

نسعى في هذه المرحلة لتحليل مدى ارتباط مخاطر الأعمال بمخاطر التدقيق، وذلك من خلال قياس مؤشر الفشل المالي باستخدام نموذج Sherrod الذي يعتبر مؤشر من مؤشرات وجود مخاطر الأعمال في البنوك، ليتم بعد ذلك مقارنتها بنتائج نموذج تحليل مغلف البيانات، وتحليل مدى تقارب تقديرات مستويات مخاطر التدقيق المتوصل إليها بالاعتماد على التقديرات المقدمة من طرف المدققين الداخليين للبنوك الجزائرية مع نتائج مؤشر الفشل المالي؛ ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات، حسب الصيغة التالية:[1]

$$Z = 17X_1 + 9X_2 + 3.5X_3 + 20X_4 + 1.2X_5 + 0.10X_6$$

حيث أن:

Z: مؤشر الإفلاس(مؤشر درجة مخاطر القروض)

X_1: نسبة: رأس المال العامل/إجمالي الأصول؛

X_2: نسبة: النقديات/إجمالي الأصول؛

X_3: نسبة: إجمالي حقوق المساهمين/إجمالي الأصول؛

X_4: نسبة: الأرباح قبل الضرائب/إجمالي الأصول؛

X_5: نسبة: إجمالي الأصول/إجمالي الالتزامات؛

X_6: نسبة: إجمالي حقوق المساهمين/القيم الثابتة المادية.

حيث أن كل متغير من المتغيرات السابقة الذكر يمثل مؤشر للسيولة أو الربحية أو الرفع بوزن ترجيحي، والجدول التالي يبين بوضوح الأوزان الترجيحية لكل مؤشر كالتالي

جدول رقم(23): يوضح الأوزان الترجيحية حسب أهمية كل واحد منها

المتغير	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
X1	مؤشر سيولة	17
X2	مؤشر سيولة	09
X3	مؤشر رفع	3,5
X4	مؤشر ربحية	20
X5	مؤشر رفع	1,2
X6	مؤشر رفع	0,10

من إعداد الطالبة

[1] شعيب شنوف، **التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للابلاغ المالي**، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص258.

وعليه:

فإن أي قيمة تمثلها Z فهي تشير لدرجة الخطورة في القروض وتكون من قروض عديمة المخاطر إلى قروض عالية المخاطر، بمعنى آخر، فإنه:

- إذا كانت قيمة(Z) أكبر أو تساوي (25) فإن القروض ممتازة ولا توجد مخاطر.
- إذا كانت قيمة(Z) بين (20) و(25) فإن القروض قليلة المخاطر.
- إذا كانت قيمة(Z) بين (5) و(20) فإن القروض متوسطة المخاطر.
- إذا كانت قيمة(Z) أقل من (5) فإن القروض عالية المخاطر.

أولا: نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الخليج الجزائر:

تم حساب النسب المكونة لمعادلة Sherrod وذلك من خلال الاعتماد على ميزانية بنك الخليج الجزائر وجدول حساب النتائج، تحصلنا على النتائج التالي:

جدول رقم(24): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الخليج الجزائر

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
2014	14,948	3,065	0,589	0,606	1,562	0,303	21,073
2015	14,866	2,503	0,449	0,027	1,55	0,194	19,589
2016	19,303	1,40	0,456	0,387	1,537	0,154	23,237

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الخليج الجزائر لسنوات-2014-2015-2016

يوضح لنا الجدول (24) أن مؤشر الخطر لبنك الخليج الجزائر للمدة 2015 بلغ19,589 هي أقل من 20، أما في سنة 2014و2016 فقد كانت 21,073 ، 23,237 على التوالي هي أكبر من 20، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض قليلة المخاطرة، ومن خلال نتائج تحليل مغلف البيانات فإننا نلاحظ أن مخاطر الأعمال قليلة المخاطر نتج عنها خطر تدقيق على مستوى الأنشطة الرئيسية للبنك حيث تمكن أربع مدققين من أصل سبعة مدققين من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الخطر تدقيق على مستوى الأنشطة المساعدة للبنك فقد تمكن ثلاثة مدققين من أصل سبعة مدققين من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الحجم الساعي لعملية التدقيق للبنك فقد تمكن مدقق واحد فقط من أصل سبعة مدققين من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)؛ والتمثيل البياني الموالي يظهر انخفاض مستوى مؤشر الخطر سنة2014 إلى سنة 2015 ليعود للارتفاع في سنة2016 :

تمثيل بياني رقم(04): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الخليج الجزائر

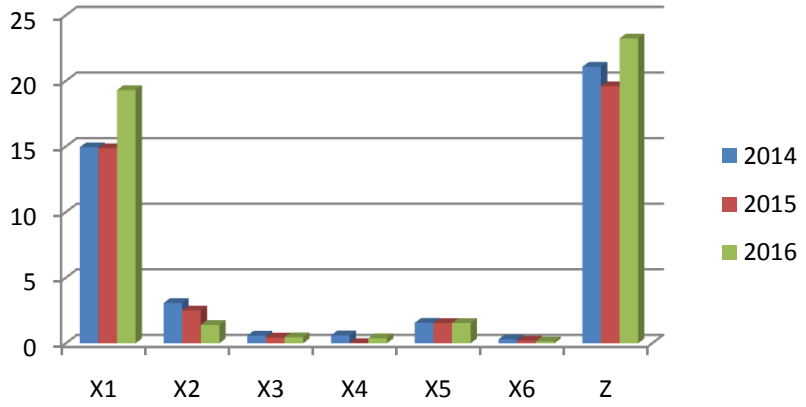

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج(EXCEL)

ثانيا: نتائج تطبيق معادلة Sherrod على بنك السلام –الجزائر:

تم حساب النسب المكونة لمعادلة Sherrod وذلك من خلال الاعتماد على ميزانية عامة لبنك السلام –الجزائر وجدول حساب النتائج، تحصلنا على النتائج التالي:

جدول رقم(25): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrod على بنك السلام–الجزائر

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
2014	7,449	2,781	1,741	0,973	2,24	1,214	16,398
2015	6,67	3,51	1,625	0,235	2,055	0,698	14,794
2016	5,032	3,207	1,30	0,566	1,846	0,657	12,608

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك السلام لسنوات-2014-2015-2016

يوضح لنا الجدول (25) أن مؤشر الخطر لبنك السلام الجزائر للمدة الممتدة من 2014 إلى 2016 بلغ 16,398، 14,794، 12,608 على التوالي هي أقل من 20، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة، وعلى البنك التحوط بزيادة مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها؛ ومن خلال نتائج تحليل مغلف البيانات فإننا نلاحظ أن مخاطر الأعمال متوسطة المخاطر نتج عنها خطر تدقيق على مستوى الأنشطة الرئيسية للبنك حيث تمكن مدقق واحد من أصل أربعة مدققين من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الخطر تدقيق على مستوى الأنشطة المساعدة للبنك فقد تمكن مدقق واحد من أصل أربعة مدققين من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الحجم الساعي لعملية التدقيق للبنك فلم يتمكن أي مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)؛ والتمثيل البياني الموالي يظهر انخفاض مستوى المؤشر العام من سنة لأخرى:

تمثيل بياني رقم(05): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك السلام –الجزائر

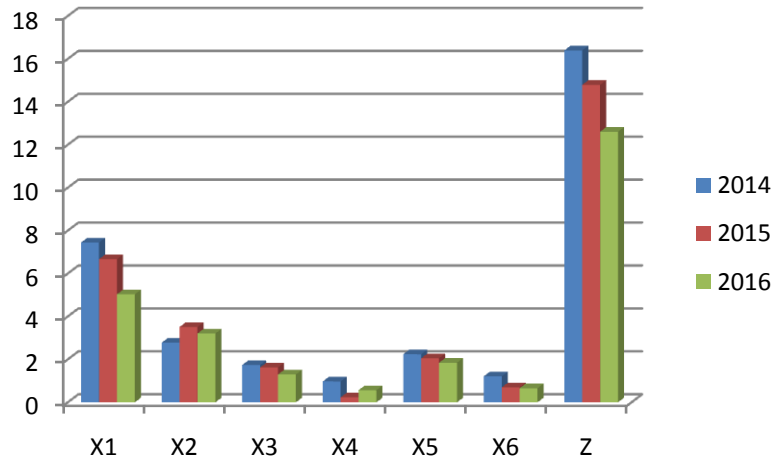

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج(EXCEL)

ثالثا: نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الجزائر الخارجي:

تم حساب النسب المكونة لمعادلة Sherrod وذلك من خلال الاعتماد على ميزانية العامة لبنك الجزائر الخارجي وجدول حساب النتائج، تحصلنا على النتائج التالي:

جدول رقم(26): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الجزائر الخارجي

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
2014	15,40	1,802	0,305	0,313	1,447	1,411	21,226
2015	12,929	1,26	0,331	0,352	1,473	1,40	17,745
2016	13,65	1,604	0,30	0,334	1,505	1,278	18,671

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الجزائر الخارجي لسنوات-2014-2015-201

يوضح لنا الجدول (26) أن مؤشر الخطر لبنك الجزائر الخارجي للمدة الممتدة من 2014 إلى 2016 بلغ 21,226، 17,746، 18,671على التوالي هي إجمالا أقل من 20، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة، هذا يدل على أن أصحاب القروض سوف يتأخرون عن التسديد في الموعد المحدد، وهذا يعني أن البنك لن يكون بمأمن إذا لم يتحوط بشكل جيد من المخاطر المحيطة بهذه القروض، ومن خلال نتائج تحليل مغلف البيانات فإننا نلاحظ أن مخاطر الأعمال متوسطة المخاطر نتج عنها خطر تدقيق على مستوى الأنشطة الرئيسية للبنك حيث فلم يتمكن أي مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الخطر تدقيق على مستوى الأنشطة المساعدة للبنك فلم يتمكن أي مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، وأما الحجم الساعي لعملية التدقيق للبنك فقد يمكن مدقق واحد فقط من أصل إحدى عشر مدقق من

الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)؛ والتمثيل البياني الموالي يظهر انخفاض مستوى المؤشر سنة 2014 إلى سنة 2015 لتعود للارتفاع الطفيف في سنة2016

تمثيل بياني رقم(06): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الجزائر الخارجي

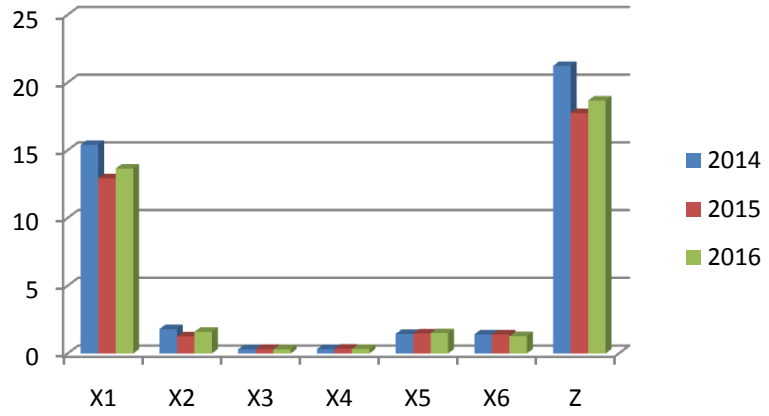

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج(EXCEL)

رابعا: نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى البنك الوطني الجزائري:

تم حساب النسب المكونة لمعادلة Sherrod وذلك من خلال الاعتماد على ميزانية العامة لبنك الوطني الجزائري وجدول حساب النتائج، تحصلنا على النتائج التالي:

جدول رقم(27): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى البنك الوطني الجزائري

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
2014	11,972	1,092	0,267	0,304	1,634	0,902	16,171
2015	13,516	1,078	0,288	0,306	1,503	1,038	17,729
2016	10,21	0,967	0,298	0,308	1,811	1,145	14,739

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الوطني الجزائري لسنوات2014، 2015 و2016.

يوضح لنا الجدول (27) أن مؤشر الخطر للبنك الوطني الجزائري للمدة الممتدة من 2014 إلى 2016 بلغ 16,171، 17,729، 14,739على التوالي هي أقل من 20، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة، ومن خلال نتائج تحليل مغلف البيانات فإننا نلاحظ أن مخاطر الأعمال متوسطة المخاطر نتج عنها خطر تدقيق على مستوى الأنشطة الرئيسية للبنك حيث تمكن ستة مدققين من أصل إثني عشر مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الخطر تدقيق على مستوى الأنشطة المساعدة للبنك فقد تمكن خمسة مدققين من أصل إثني عشر مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الحجم الساعي لعملية التدقيق للبنك فقد يمكن ثلاثة مدققين فقط من أصل إثني عشر مدقق من الوصول لحدود

الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)؛، والتمثيل البياني الموالي يظهر انخفاض مستوى المؤشر من سنة 2014 إلى 2015 ليعود للارتفاع في 2016:

تمثيل بياني رقم(07): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى البنك الوطني الجزائري

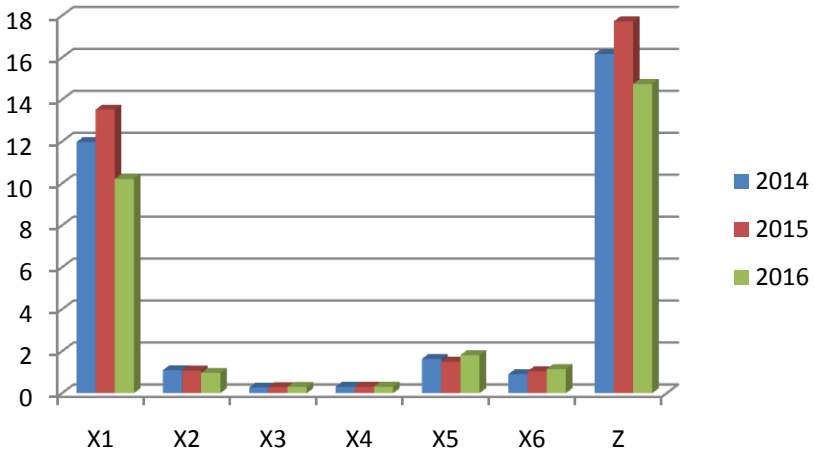

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج(EXCEL)

خامسا: نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك التنمية المحلية:

تم حساب النسب المكونة لمعادلة Sherrod وذلك من خلال الاعتماد على ميزانية عامة لبنك التنمية المحلية وجدول حساب النتائج لمدة عامين وذلك لاستحالة توفر ميزانية البنك وجول حساب نتائج النتائج لسنة2014، تحصلنا على النتائج التالي:

جدول رقم(28): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك التنمية المحلية

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
2015	13,746	1,495	0,232	0,252	1,468	0,60	17,793
2016	14,179	0,951	0,335	0,520	1,463	0,901	18,349

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك التنمية المحلية لسنوات-2015-2016

يوضح لنا الجدول (28) أن مؤشر الخطر للبنك الوطني الجزائري للمدة 2015-2016 بلغ 17,793 و18,349 على التوالي هي أقل من 20، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة، ومن خلال نتائج تحليل مغلف البيانات فإننا نلاحظ أن مخاطر الأعمال متوسطة المخاطر نتج عنها خطر تدقيق على مستوى الأنشطة الرئيسية للبنك حيث تمكن مدققين من أصل إحدى عشر مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الخطر تدقيق على مستوى الأنشطة المساعدة للبنك فقد تمكن مدققين من أصل إحدى عشر مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، وأما الحجم الساعي لعملية التدقيق للبنك

فقد يمكن مدقق واحد فقط من أصل إحدى عشر مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)؛ والتمثيل البياني الموالي يظهر ارتفاع مستوى المؤشر من سنة 2015 إلى 2016 :

تمثيل بياني رقم(07): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك التنمية المحلية

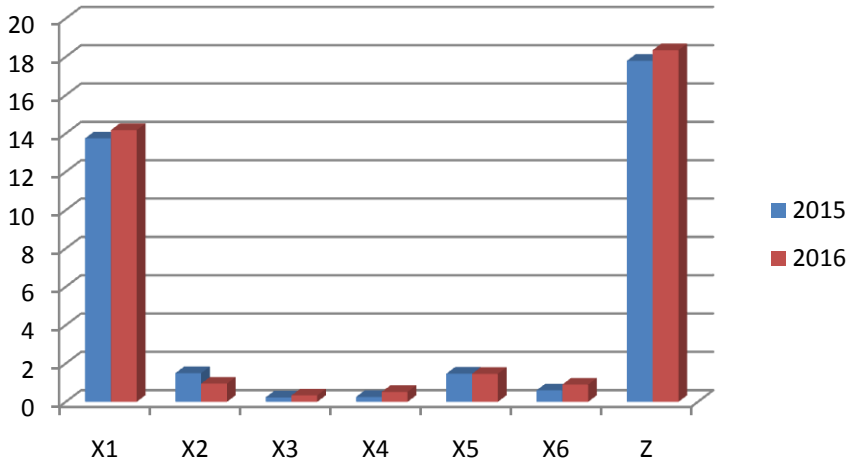

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج(EXCEL)

سادسا: نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تم حساب النسب المكونة لمعادلة Sherrod وذلك من خلال الاعتماد على ميزانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية وجدول حساب النتائج، تحصلنا على النتائج التالي:

جدول رقم(29): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrodعلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية

السنة	X1	X2	X3	X4	X5	X6	Z
2014	14,95	1,608	0,122	0,098	1,304	0,325	18,407
2015	14,87	2,139	0,145	0,116	1,314	0,354	18,93
2016	14,98	1,41	0,245	0,214	1,375	0,617	18,841

من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنوات-2014-2015-2016

يوضح لنا الجدول (29) أن مؤشر الخطر للبنك الوطني الجزائري للمدة من 2014 إلى 2016 بلغ 18,407، 18,93، 18,841 على التوالي هي أقل من 20، وهذا يعني أن القروض التي يقوم بمنحها هي قروض متوسطة المخاطرة، ومن خلال نتائج تحليل مغلف البيانات فإننا نلاحظ أن مخاطر الأعمال متوسطة المخاطر نتج عنها خطر تدقيق على مستوى الأنشطة الرئيسية للبنك حيث تمكن إثني عشر مدقق من أصل خمسة عشر مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الخطر تدقيق على مستوى الأنشطة المساعدة للبنك تمكن إثني عشر مدقق من أصل خمسة عشر مدقق من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، أما الحجم الساعي لعملية التدقيق للبنك فلم يتمكن أي من الوصول لحدود الكفاءة(مرحلة عدم الخطر)، غير أنه في

حالة هذا البنك فنعتبرها حالة استثنائية، لأن مديرية التدقيق والتفتيش للبنك هي مديرية جهوية وليست مركزية كغيرها من مديريات تدقيق البنوك، لذلك فالجدول الزمني المعد من طرفها والموجه للمدققين يكون على مستوى الجهوي فقط؛ والتمثيل البياني الموالي يظهر ثبات نسبي في مستوى المؤشر من سنة 2014 إلى 2016 :

تمثيل بياني رقم(07): يوضح نتائج تطبيق معادلة Sherrod على الفلاحة والتنمية الريفية

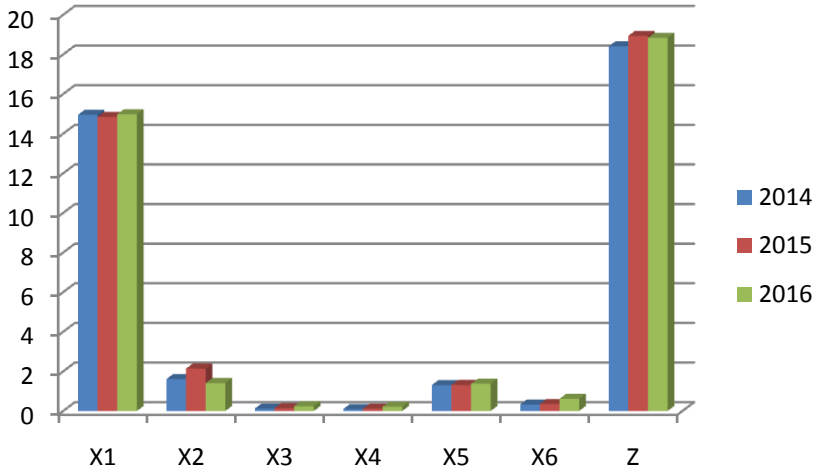

من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج(EXCEL)

المطلب الثاني: المخرجات المستهدفة للوصول لمرحلة عدم الخطر في عملية التدقيق باستخدام تحليل مغلف البيانات

بعد تحديد نسب أو مؤشرات خطر الأعمال في بنوك العينة واتضح أنها جاءت متوسطة الخطر على العموم فإن تحليل مغلف البيانات يقدم طريقة تسهم في تحديد المخرجات المناسبة أو ما يسمى بـ"**المُخرجات المستهدفة**".

أولا: الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة الرئيسية:

سنحاول هنا تحديد الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة الرئيسية للبنوك الجزائرية(العينة) وذلك بالارتكاز على برنامج تحليل مغلف البيانات حيث يبين لنا المُخرج المستهدف(**O**utput **T**arget) وذلك بهدف الوصول إلى درجة الأهمية النسبية التي تمكن المدقق الداخلي من تقليل عوامل المخاطر وبالتالي احتواء مخاطر التدقيق التي تؤثر على عملية التدقيق، والجدول الموالي يظهر لنا المُخرجات(الأهمية النسبية) المستهدفة، حيث نرمز بـ:

- **O**utput **T**arget1: الأهمية النسبية المستهدفة من إجراءات متابعة القروض المقدمة والاقتراضات المبرمة(OT1)؛
- **O**utput **T**arget2: الأهمية النسبية المستهدفة من متابعة درجة ونسبة السيولة الكافية(OT2)؛
- **O**utput **T**arget3: الأهمية النسبية المستهدفة من متابعة مصادر التمويل وتنوعها(OT3)؛

- **O**utput **T**arget4: الأهمية النسبية المستهدفة من إجراءات المعاملات الجارية مع الخارج وإجراءات الحسابات بالعملة الصعبة(OT4)؛
- **O**utput **T**arget5: الأهمية النسبية المستهدفة من التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات(OT5)؛
- **O**utput **T**arget6: الأهمية النسبية المستهدفة من التقديرات المحاسبية(OT6)؛
- **O**utput **T**arget7: الأهمية النسبية المستهدفة من المراقبة الاحترازية لملائمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي(OT7)؛
- **O**utput **T**arget8: الأهمية النسبية المستهدفة من الالتزامات الممنوحة والمقبوضة(OT8)؛

جدول رقم(30): يوضح الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة الرئيسية

Firm	OT1	OT2	OT3	OT4	OT5	OT6	OT7	OT8	moyen
$MDUs1_{(AGB)}$	5	5	4,3	5	4,3	3	5	4,3	4,48
$MDUs8_{(SB)}$	5	5	5	5	5	4,5	5	4	4,8
$MDUs9_{(SB)}$	4,3	4,2	4,4	4	4	3,4	4	3,7	4
$MDUs10_{(SB)}$	4,7	4,8	5	5	4,6	4	4	4	4,51
$MDUs12_{(BDL)}$	4,7	4,4	4	4,2	4	2	4	3,7	3,87
$MDUs16_{(BDL)}$	4,5	4,3	4,3	4	4	4	4	4	4,13
$MDUs17_{(BDL)}$	4,7	4,4	4	4,2	4	2,6	4	3,7	3,95
$MDUs25_{(BNA)}$	4,4	4,3	4,3	4	4	3,1	4	3,7	3,97
$MDUs28_{(BNA)}$	5	4,4	4,8	5	5	3	2	2	3,9
$MDUs30_{(BNA)}$	5	4,1	5	5	5	3,3	4,1	3,3	4,35
$MDUs32_{(BNA)}$	4,5	4,5	4	4	4,2	2	4	3,8	3,87
$MDUs38_{(BEA)}$	4,8	5	5	5	4,2	4	3,6	3,2	4,35
$MDUs39_{(BEA)}$	4,7	4,9	5	5	4,6	4	4,1	4	4,5375
$MDUs41_{(BEA)}$	5	5	4,7	5	4	4	3,7	3,2	4,32
$MDUs44_{(BEA)}$	5	5	4,2	5	5	2,6	3,4	3,8	4,25
$MDUs45_{(BEA)}$	5	4,6	5	5	4,6	4	4,2	3,5	4,48
$MDUs50_{(BADR)}$	4,4	4,3	5	5	5	2	3,7	3,4	4,1

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل مغلف البيانات(DEAP 2.1)

ومن خلال ما ورد في الجدول أعلاه فإن الأهمية النسبية الواجب منحها للأنشطة الرئيسية فهي أهمية نسبية مرتفعة وذلك لأنها تعتبر دعامات رئيسية يقوم عليها البنك أو بنوك العينة.

ثانيا: الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة المساعدة(الفرعية):

تناولنا في هذه النقطة الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة المساعدة في البنوك الجزائرية وهي التي تضمن قيام الأنشطة الرئيسية بدورها المطلوب، ولذلك فهي أخرى تحظ بأهمية يوليها المدقق الداخلي لها بهدف تدنية عوامل مخاطر التدقيق وبالتالي تقليل مخاطر التدقيق، وعليه نذكر المُخرجات (الأهمية النسبية)المستهدفة، ونرمز بـ:

- **O**utput **T**arget1:الأهمية النسبية المستهدفة من إجراءات متعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال(OT1)؛
- **O**utput **T**arget2: الأهمية النسبية المستهدفة من إجراءات الإنذار ومخططات العمل والمخططات الاستعجالية(OT2)؛
- **O**utput **T**arget3: الأهمية النسبية المستهدفة من الأنظمة المتبعة في حفظ الوثائق(OT3)؛

وجدول الموالي يظهر لنا درجات الأهمية النسبية المستهدفة لكل نشاط من الأنشطة المساعدة في بنوك العينة:

جدول رقم(31): يوضح الأهمية النسبية المستهدفة للأنشطة المساعدة لبنوك العينة

Firm	OT1	OT2	OT3	Moyen
$MDUs1_{(AGB)}$	5	4,15	3	4,05
$MDUs2_{(AGB)}$	5	5	4,6	4,86
$MDUs3_{(AGB)}$	4,4	4	4	4,13
$MDUs7_{(AGB)}$	4,16	3,8	3	3,65
$MDUs8_{(SB)}$	5	5	4,6	4,86
$MDUs9_{(SB)}$	5	4,13	4	4,37
$MDUs10_{(SB)}$	3,66	3,66	3	3,44
$MDUs12_{(BDL)}$	4,28	3,9	2	3,39
$MDUs13_{(BDL)}$	5	5	4,6	4,86
$MDUs15_{(BDL)}$	5	4	4	4,33
$MDUs16_{(BDL)}$	5	5	3	4,33
$MDUs17_{(BDL)}$	4,28	3,9	2	3,39
$MDUs18_{(BDL)}$	5	5	4,6	4,86
$MDUs20_{(BDL)}$	5	4	4	4,33
$MDUs21_{(BDL)}$	4,16	3,8	3	3,65
$MDUs22_{(BDL)}$	5	5	4,6	4,86
$MDUs25_{(BNA)}$	3,9	3,8	2,8	3,5

$MDUs26_{(BNA)}$	3,9	3,9	3	3,6
$MDUs27_{(BNA)}$	2	2	2	2
$MDUs28_{(BNA)}$	5	4,2	3	4,06
$MDUs30_{(BNA)}$	5	5	4,2	4,73
$MDUs31_{(BNA)}$	5	4	4	4,33
$MDUs32_{(BNA)}$	3,8	3	3	3,26
$MDUs33_{(BNA)}$	5	4,7	4	4,56
$MDUs36_{(BEA)}$	5	5	5	5
$MDUs38_{(BEA)}$	4,3	3,8	2,26	3,45
$MDUs39_{(BEA)}$	4,5	4	3	3,83
$MDUs40_{(BEA)}$	5	4,3	4	4,43
$MDUs41_{(BEA)}$	5	4,1	2,3	3,8
$MDUs42_{(BEA)}$	4	3,6	2	3,2
$MDUs43_{(BEA)}$	5	4,1	2,6	3,9
$MDUs44_{(BEA)}$	5	4,2	2,6	3,93
$MDUs45_{(BEA)}$	3,4	3,4	2,2	3
$MDUs48_{(BADR)}$	4,1	4	3	3,7
$MDUs49_{(BADR)}$	4	4	2,3	3,43
$MDUs50_{(BADR)}$	4	3,5	2,3	3,26

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل مغلف البيانات(DEAP 2.1)

ومن خلال ما ورد في الجدول أعلاه فإن الأهمية النسبية الواجب منحها للأنشطة المساعدة فهو يتراوح من أهمية نسبية متوسطة إلى أهمية نسبية مرتفعة.

ثالثا: الحجم الساعي المستهدف لعملية التدقيق:

تسعى هذه الجزئية لتحديد الحجم الساعي المستهدف في كل عملية تدقيق لكل مدقق داخلي من بنوك العينة، حيث أن الوقت المخصص لكل عملية يساعد على جمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لتدنية عوامل مخاطر التدقيق، والجدول الموالي يبين لنا المُخرج (الحجم الساعي)المستهدف، حيث نرمز بـ:

- **O**utput **T**arget1: وهو يمثل الحجم الساعي المستهدف فيعملية التدقيق لكل مدقق من مدققين الداخليين لبنوك العينة(OT1).

جدول رقم(32): يوضح الحجم الساعي المستهدف لعملية التدقيق

Firm	OT1
$MDUs4_{(AGB)}$	67H
$MDUs11_{(SB)}$	67 H
$MDUs14_{(BDL)}$	90H
$MDUs52_{(BADR)}$	40H
$MDUs53_{(BADR)}$	49H
$MDUs56_{(BADR)}$	35H

من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج تحليل مغلف البيانات(DEAP 2.1)

ومن خلال ما ورد في الجدول أعلاه فإن الحجم الساعي المثالي لعمليات التدقيق في البنوك الجزائرية فهو يتراوح ما بين 67ساعة عمل وحتى 90ساعة عمل ، أما بالنسبة لبنك(BADR) فهو يعتبر حجم ساعي مثالي بالنسبة لمديرية تعمل على مستوى جهوي وهو يتراوح ما بين 35ساعة عمل وحتى 49ساعة عمل.

خاتمة الفصل:

لقد تم اقتراح نموذج لقيام مخاطر التدقيق بحيث أن أول خطوة كانت تقييم مخاطر التدقيق، وذلك بتحديد عوامل مخاطر التدقيق كمُدخلات للنظام، وتحديد الأهمية النسبية لأنشطة البنوك الجزائرية كمخرجات أولى للنظام، والتي قسمت هي الأخرى لمجموعتين أولها أنشطة رئيسية وثانيا الأنشطة المساعدة، كما تم تحديد جدول زمني لعمليات التدقيق في البنوك كمخرجات ثانية للنظام، والخطوة الثانية هي معالجة البيانات باستخدام تحليل مغلف البيانات الذي يعتمد على المدخلات والمخرجات، لنصل لتحديد مستويات مخاطر التدقيق بالنسبة لكل مدقق من عينة الدراسة، ثم تم مقارنة مخاطر التدقيق بالمخاطر الأعمال التي تم حسابها بالاعتماد على ميزانيات وجداول حسابات النتائج للبنوك عينة الدراسة، لنصل للخطوة الأخيرة وهي تحديد الوحدات ذات الكفاءة وعديمة الكفاءة وإجراء عملية تصحيح لمسار الوحدات عديمة الكفاءة.

الخاتمة

بعد إجراء التحليلات للجوانب النظرية والتطبيقية، توصلنا إلى أن مجالات التدقيق الداخلي المهمة هي بصفة عامة تلك الجوانب التي تنطوي على الحكم المهني باستخدام تقدير جوهري، مثل التقديرات المحاسبية، القيمة العادلة، اختيار السياسات المحاسبية وتطبيقها، وعلى المدقق توثيق كل ما يتعلق بهذه الجوانب والأثر الناتج على القوائم المالية، ففي المحاسبة العديد من المضامين المتعلقة بالتدقيق، والتدقيق الداخلي من واجبه تحديد وجود معاملات أو أحداث غير العادية التي تكون مصدر لمخاطر تحريفات جوهرية كما عليه فهم المعاملات الأساسية وتدعيمها بأدلة تثبت وجودها، والتحقق من القيمة الحقيقية للأصول حيث أن استخدام التكلفة التاريخية لتقييم الأصول وبالتالي فإن المركز المالي الحقيقي للبنك لا يتم تقديره بالشكل الصحيح، لأن الكثير من الأرصدة والبنود في القوائم المالية تظهر بناءا على أساس حكم وتقدير شخصي لقسم المحاسبة الذي يعتمد على نظام المعلومات المحاسبية والذي يعد مصدر رسمي للمعلومات في بنك وركيزة أساسية، لذلك على المدقق الداخلي أن ينبه على ضرورة تكامل صورة النظام بطريقة صحيحة.

إن البيانات التي تحتويها القوائم المالية هي بيانات مالية ذات طبيعة كمية، وبما يعني أنها لا توضح العديد من البيانات ذات الطبيعة غير المالية أو غير الكمية(الوصفية) والتي يمكن بدورها أن تساعد المدقق، والأمر هنا يتطلب ضرورة البحث عن بيانات أخرى من مصادر أخرى، ضف إلى أن إمكانية استخدام العديد من الطرق والسياسات والمحاسبية لمعالجة الأحداث التي قامت بها البنوك يمكن أن يطرح تساؤل حول الجدوى أو الفائدة من استخدام طريقة دون أخرى أو تفضيل إحداها عن غيرها، حيث أن قسم المحاسبة قد يختار طريقة أو سياسة محاسبية التي يمكن أن تؤدي إلى خدمة غرض معين يرغب البنك في تحقيقه؛ ولأن المدقق الجيد يعلم أن الخطر موجود وأن عليه أن يتعامل معه على نحو ملائم، ويصعب قياس معظم المخاطر التي يواجهها المدققين ويتطلب ذلك توافر فكر جيد للاستجابة لها على نحو ملائم، لهذا فإن أسلوب تحليل مغلف البيانات يعد من أنجع الطرق لقياس مخاطر التدقيق وتحديد الوحدات ذات الكفاءة، فمن خلال هذا المنهج يتم تحديد المخاطر ذات التأثير المرتفع ليتسنى للمدقق الداخلي تركيز الجهد لتحليل المناطق أو النقاط التي تتواجد فيها المخاطر الهامة، كما على المدققين الداخليين ومن خلال تحليلهم لعمليات البنوك أن يقدروا نوع وحجم مخاطر الأعمال التي يمكن أن تؤثر على أهدافها.

وعليه، فإن ما توصلت إليه هذه الدراسة يمكن إيجازه في عدة نقاط مهمة نذكرها كالآتي:

- توضيح مدى ارتباط مخاطر الأعمال بعملية التدقيق واعتبار مخاطر الأعمال جزء من مخاطر التدقيق.
- تقييم الأساليب والقوانين المطبقة في التنظيم والتشغيل ومقارنتها بأهداف الأداء المتطور والحديث.

- على المدقق الداخلي ضمان أن الخطر قد تم التعرف عليه وتقييمه بالشكل الصحيح.
- إدارة التدقيق الداخلي تعتبر الحلقة التي توفر التغذية العكسية لإدارة المخاطر في البنوك بحيث تسمح لها بإعادة تقييم المخاطر المصنفة وتحديد المخاطر الجديدة وتحليلها.
- يقدم المدقق الداخلي خلال خرجاته التدقيقية تدابير تصحيحية للأخطاء التي يلاحظها أو يكتشفها ويمنح مدة معينة للموظفين المعنيين بذلك الخطأ لتصحيحه وفي حالة عدم القيام بتصحيح الخطأ المرتكب فإن المدقق يقدم تقرير مفصل حول الوضعية.
- حرص المدقق الداخلي على إيصال مضامين القوانين والتعليمات التي يقوم عليها العمل البنكي، خاصة القوانين الصادرة حديثا، وذلك لكي يبقي الموظفين على دراية تامة وإطلاع دائم، حتى لا تكون حجة لهم لإبقاء القوانين القديمة نسبيا.
- عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى مرتفع يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على زيادة حجم عينات التدقيق وإجراء اختبارات تفصيلية وتحليلية مكثفة خلال العام وفي نهايته.
- عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى متوسط يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على تخفيض حجم عينات التدقيق وأداء اختبارات تفصيلية وتحليلية خلال العام مع الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.
- عند تقدير مخاطر التدقيق في مستوى منخفض يجب على المدقق وضع إستراتيجية للتدقيق تعتمد على أداء اختبارات تفصيلية خلال العام لعينات تدقيق أقل، وقد تقتصر على البنود الكبيرة غير الاعتيادية، مع أداء إجراءات تدقيق تحليلية عامة واختبارات معقولية بحيث يتم الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية وتقييمه.
- إن نسبة حدوث المخاطر الملازمة أعلى في بعض التأكيدات وفئات المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات ذات العلاقة من غيرها من التأكيدات.
- الظروف الخارجية التي تؤدي إلى حدوث مخاطر في الأعمال تؤثر على المخاطرة الملازمة.
- أهمية إخضاع مدققي البنوك وأساليب عملهم إلى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم مقارنة بالمدققين الآخرين والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الإطلاع على أساليب التدقيق الداخلي.

- تفعيل التنسيق بين التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة ولجنة التدقيق في البنوك من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها.
- تبين طريقة تحليل مغلف البيانات مدى قدرة المدقق على الكشف عن المخاطر الداخلية والخارجية للبنوك وذلك بالمقارنة بين عدد من المدققي البنوك الجزائرية.

وبالنظر لنتائج المتوصل إليها في الجانب التطبيقي فإننا نفيد بـ:

- قبول الفرضية التي تفيد بأنه هناك علاقة عكسية بين مخاطر التدقيق وكل من الأهمية النسبية وأدلة الإثبات.
- قبول الفرضية التي تفيد بأنه ليس هناك تقارب في درجات المخاطر التي تواجه المدققين الداخليين.
- قبول الفرضية التي تفيد بأنه ليس هناك تقارب في درجات الأهمية النسبية لأنشطة البنوك الجزائرية للعينة المدروسة.
- قبول الفرضية التي تفيد بأنه هناك علاقة طردية بين مخاطر التدقيق ومخاطر الأعمال.
- قبول الفرضية التي تفيد بأنه اتساع مدى عملية التدقيق يقلل من عوامل مخاطر التدقيق.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

1. أسامة كامل، عبد الغني حامد، النقود و البنوك، مؤسسة لورد العالمية للشئون الجامعية للنشر، البحرين، 2006.
2. حسين علي بني هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، الأسس والمبادئ، دار الكندي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013.
3. حسن أحمد عبد الرحيم، البنوك، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011.
4. محمد الفاتح محمود بشير المغربي، نقود وبنوك، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2016.
5. لؤي عبد الرحمان وديان، العمليات المصرفية، دار البداية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.
6. وجدي حامد حجازي، القروض المصرفية:البيئة المصرفية-تحليل وإدارة المخاطر-أسباب الاقتراض-أشكال مؤسسات الأعمال، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2014.
7. حسين جميل البدري،البنوك:مدخل إداري ومحاسبي،مؤسسة الوراق للنشر، الأردن،2003.
8. سامر بطرس جلدة،النقود و البنوك،دار البداية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية،الأردن،2008.
9. سوزي عدلي ناشد،مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي،منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان، 2007.
10. مصطفى كمال السيد طايل،الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية،الدار الجامعية للنشر،الطبعة الأولى،الاسكندرية مصر،2014.
11. عبد القادر بحيح،الشامل لتقنيات أعمال البنوك دراسة تحليلية لتقنيات النظام المصرفي الجزائري مع الإشارة إلى اقتصاد البنكي الإسلامي كبديل لنظام بنكي الكلاسيكي،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،2013.
12. هيل عجمي جميل الجنابي،إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2015.
13. علي عبد الوهاب نجا وآخرون،اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية،مكتبة الوفاء القانونية للنشر، الطبعة الأولى،مصر،2014.
14. عصام عمر أحمد مندور،البنوك الوضعية والشرعية(النظام المصرفي-نظرية التمويل الاسلامي-البنوك الاسلامية)،دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع،مصر،2013.
15. محمد عبد الخالق،الإدارة المالية والمصرفية،دار أسامة لنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،الأردن، 2010.

16. محمد شوقي الفنجري،ذاتية السياسة الاقتصادية الإسلامية وأهمية الإقتصاد الإسلامي،دار النهضة العربية،القاهرة مصر،1993.
17. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي،الاقتصاد الإسلامي أسس ومبادئ وأهداف،مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان،الطبعة الحادية عشرة، السعودية ،2009.
18. عبد الله بن سليمان المنيع،بحوث في الاقتصاد الإسلامي،المكتب الإسلامي،مكة المكرمة، الطبعة الأولى،السعودية،1996.
19. عبد الرحمن يسري احمد،الاقتصاد الإسلامي بين منهاجية البحث وإمكانية التطبيق،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة الثانية،السعودية،2000.
20. مصطفى كمال السيد طايل،الصناعة المصرفية والعولمة الاقتصادية،الدار الجامعية للنشر،الطبعة الأولى،مصر،2014.
21. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،مكتبة الملك فهد الوطنية،البنك الإسلامي للتنمية، الطبعة الأولى،السعودية،2004.
22. محمد محمود العجلوني،البنوك الإسلامية أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،الأردن،2010.
23. خالدي خديجة،بن حبيب عبد الرزاق،نماذج وعمليات البنك الإسلامي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2016.
24. عوف محمود الكفراوي،النقود والمصارف في النظام الإسلامي،دار الجامعات المصرية للنشر،الاسكندرية،الطبعة وسنة النشر غير مذكورة.
25. عبد الحميد عبد الفتاح المغربي،الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية،المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب،البنك الإسلامي للتنمية،جدة السعودية،2004.
26. الغريب ناصر،أصول المصرفية الإسلامية وقضايا التشغيل،دار أبوللو للطباعة والنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،مصر،1996.
27. قادري محمد الطاهر وآخرون،المصارف الإسلامية بين الواقع والمأمول،مكتبة الحسن العصرية للنشر،الطبعة الاولى،لبنان،2014.
28. صادق راشد الشمري، الصناعة المصرفية الإسلامية مداخل وتطبيقات،دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،الأردن،2014.
29. خبابه عبد الله،الاقتصاد المصرفي النقود-البنوك التجارية-البنوك الإسلامية-السياسة النقدية-الأسواق المالية-الأزمة المالية،دار الجامعة الجديدة،الاسكندرية،2013.

30. شهاب أحمد سعيد العزعزي،إدارة البنوك الإسلامية،دار النفائس للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى ، الأردن،2011.
31. أسامة عبد الخالق الأنصاري،إدارة البنوك التجارية والبنوك الإسلامية،كلية التجارة،جامعة القاهرة، www.Kotobarabia.com .
32. أحمد سفر،المصارف الإسلامية-العمليات،إدارة المخاطر،والعلاقة ومع المصارف المركزية والتقليدية،إتحاد المصارف العربية،بيروت لبنان،2005.
33. شوقي بورقبة،الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية،دار النفائس للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى ، الأردن،2014.
34. عادل عبد الفضيل عيد،نظرية الخسارة في معاملات المصارف الإسلامية،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،مصر،2014.
35. شقيري نوري موسى وآخرون،إدارة المخاطر،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية، الأردن،2016.
36. عاطف عبد المنعم وآخرون،تقييم وإدارة المخاطر،مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث،كلية الهندسة،جامعة القاهرة، الطبعة الأولى،مصر،2008.
37. ممدوح حمزة أحمد،ناهد عبد الحميد،إدارة الخطر التأمين،دار النشر غير مذكورة،كلية التجارة،جامعة القاهرة،2003.
38. دريد كامل آل شبيب،إدارة البنوك المعاصرة،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2012.
39. عبد الله ابراهيم نزال،محمود حسين الوادي، الخدمات في المصارف الإسلامية،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى، الأردن،2010.
40. خالد وهيب الراوي،إدارة المخاطر المالية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،الأردن،2009.
41. محمد أحمد عبد النبي،الرقابة المصرفية،دار زمزم لنشر والتوزيع،عمان،الأردن، 2009.
42. سلامة عبد الله،الخطر والتأمين الأصول العلمية والعملية،دار النهضة العربية للنشر ،الطبعة الرابعة ، مصر،1974.
43. شوقي سيف النصر سيد،الأصول العلمية والعملية للخطر والتأمين،دار النشر غير مذكورة،مصر،الطبعة الثالثة،1998.
44. غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية،دار المسيرة للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،2009.
45. احمد حلمي جمعة،المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق،دار صفاء للنشر والتوزيع،الطبعة الثانية،عمان،الأردن،2015.

46. سامي محمد الوقاد،لؤي محمد وديان،تدقيق الحسابات(1)،مكتبة المجتمع العربي،الطبعة الاولى،عمان،الأردن،2010.
47. محمد فضل مسعد،خالد راغ الخطيب،دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات،دار الكنوز المعرفة للنشر والتوزيع،الطبعة غير مذكورة،عمان،الأردن،2008.
48. وليم توماس،امرسون هنكي،المراجعة بين النظرية التطبيق،دار المريخ للنشر والتوزيع،المملكة العربية السعودية،1989.
49. خالد راغب الخطيب،مفاهيم حديثة في الرقابة المالية والداخلية في القطاع العام والخاص،مكتب المجتمع العربي للنشر والتوزيع،الطبعة الاولى،عمان،الأردن،2010.
50. خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك،دار وائل للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2012.
51. محمد بوتين،المراجعة ومراقبة الحسابات من النظري إلى التطبيقي،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،سنة النشر غير مذكورة.
52. عماد سعيد الزمروآخرون،مقدمة في مبادئ وبرامج المراجعة،الناشر كلية التجارة،جامعة مصر،سنة النشر غير مذكورة.
53. وليم توماس،أمرسون هنكي،المراجعة بين النظرية والتطبيق،دار المريخ للنشر،الرياض،المملكة العربية السعودية،1989.
54. عوض لبيب فتح الله الديب،شحاتة السيد شحاته،أصول المراجعة الخارجية مسؤوليات المراجع-مخاطر المراجعة-تخطيط المراجعة وتوثيق أعمالها-مراجعة النفقات والمدفوعات-تقرير مراقب الحسابات،دار التعليم الجامعي،الاسكندرية،مصر،2013.
55. حاتم محمد الشيشيني،أساسيات المراجعة مدخل معاصر،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،مصر،2007.
56. عبد الرزاق محمد عثمان،أصول التدقيق والرقابة الداخلية،دار النشر غير مذكورة،الموصل،العراق،1999.
57. محمد أبو العلا الطحان،محمد هشام الحموي،أساسيات المراجعة،مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح،مصر،1998.
58. أحمد حلمي جمعة،الاتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد الحديث،دار الصفاء للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009.
59. محمد سمير الصبان،عبد الله عبد العظيم هلال،الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،مصر،2002.

60. غسان فلاح المطارنة،تدقيق الحسابات المعاصر،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،الطبعة الثانية ، الأردن،2009.
61. فتحي رزق السوافري وآخرون،الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية،دار الجامعة الجديدة،مصر،2002.
62. أحمد حلمي جمعة،تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة،دار صف اء للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،عمان،الأردن،2009.
63. عبد الوهاب نصر علي،شحاته السيد شحاته:دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،مصر، 2003.
64. حسين أحمد الطراونة،توفيق صالح عبد الهادي:الرقابة الإدارية،دار حامد للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2011.
65. محمد أحمد عبدالنبي:الرقابة المصرفية،دار زمزم للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009.
66. عبده ناجي:الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية،الدار الجامعية للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،الاسكندرية،مصر،2011.
67. زاهر عبد الرحيم عاطف:الرقابة على الأعمال الإدارية،دار الراية للنشر والتوزيع،عمان،الأردن،2009.
68. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين،المبادئ الأساسية للتدقيق،مطابع الشمس،عمان،الأردن، 2001.
69. رزق ابو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية(الإطار النظري)،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2013.
70. أحمد حلمي جمعة، الريادة في المحاسبة والتدقيق، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2011.
71. حيدر محمد على بني عطا، مقدمة في نظرية المحاسبة والمراجعة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
72. الإتحاد الدولي للمحاسبين، دليل استخدام معايير التدقيق الدولية للتدقيق على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم"المفاهيم الاساسية"، المجلد الأول، الطبعة الثالثة،جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، الأردن،2011.
73. أمين السيد أحمد لطفي، تطلعات حديثة في المراجعة، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2013.
74. أمين السيد أحمد لطفي، المراجعة وخدمات التأكد بعد قانون Sarbanes – Oxley، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2008.
75. هادي التميمي، مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، 2006.

76. محمد سمير الصبان، عبد الله هلال، الأسس العملية العملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2002.
77. أمين السيد أحمد لطفي، أساليب المراجعة لمراقبي الحسابات والمحاسبين القانونيين، http://www.askzad.com/، 2001.
78. الإتحاد الدولي للمحاسبين، إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة، الجزء الثاني، الأردن، 2010.
79. زاهرة عاطف سواد، مراجعة الحسابات والتدقيق، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.
80. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا لمعايير الدولية للابلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.

– المجلات والدوريات:

1 – عبد الحليم غربي،مبادئ الأعمال المصرفية،مطبوعات (www.Kie.university)KIE، المملكة العربية السعودية،2017.
2 – ماهر واكد،التدقيق المصرفي من الناحية العملية،اتحاد المصارف العربية،البحوث المصرفية،الورقة رقم23،سنة النشر غير مذكورة.
3 – ميراندا زغلول رزق،النقود والبنوك،التعليم المفتوح،كلية التجارة،جامعة نبها،مصر،2009.
4 – محمود علي الروسان،العلاقة بين الميزة التنافسية والتحليل البيئي –دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الأردني،مجلة الإدارة والاقتصاد،العراق،العدد63،2007 .
5 – عبد الرزاق حمد حسين،علي خضير عباس،العولمة وآثارها على الجهاز المصرفي في البلدان النامية(الجزائر حالة دراسية)،جامعة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية،العراق،المجلد7،العدد24، 2012.
6 – سليمان ناصر،تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر واقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة،مجلة الباحث،جامعة ورقلة،الجزائر،العدد 04، 2006.سليمان ناصر،تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة،مجلة الباحث،العدد الرابع،جامعة ورقلة،الجزائر، 2006.
7 – ياسر عبد طه الشرفا،أهمية دور البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي–دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين–،مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات،فلسطين،العدد الخامس،يوليو2013.
8 – ابراهيم خريس،إدارة المخاطر الائتمانية ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية،مجلة الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي،الأردن،المجلدالرابع،العدد الأول،2015.

9 – إبراهيم الكراسنة،البنوك الإسلامية:الإطار المفاهيمي والتحديات،معهد الدراسات الاقتصادية،صندوق النقد العربي،أبوظبي،الإمارات العربية المتحدة،رقم24، 2013.

10 –ابراهيم خريس،إدارة المخاطر الائتمانية ومدى تطبيقها في المصارف الإسلامية،مجلة الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي،الأردن،المجلدالرابع،العدد الأول،2015.

11 –منير إبراهيم هندي،الفكر الحديث في إدارة المخاطر الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات–الجزء الأول:التوريق،سلسلة الفكر الحديث في الإدارة المالية،القاهرة.

12 –بوعظم كمال،شوقي بورقبة،تطوير نظام إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية ضرورة حتمية في ظل الأزمة المالية العالمية،مداخلة مقدمة بالملتقى الدولي الثاني"الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية والمصرفية–النظام المصرفي الإسلامي نموذجا"،معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،المركز الجامعي خميس مليانة،الجزائر،يومي06/05ماي 2009.

13 –جلعزوز بن علي،إدارة المخاطر بالصناعة المالية الإسلامية مدخل الهندسة المالية،ورقة بحثية مشاركة في ملتقى الخرطوم النسخة الرابعة للمنتجات المالية الإسلامية تحت عنوان"التحوط وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية الإسلامية"،السودان،5–6أبريل2012.

14 –حالدي خديجة،البنوك الإسلامية:نشاة،تطور،أفاق–،بحث منشور ضمن دفاتر MECAS،جامعة ابوبكر بلقايد تلمسان،العدد الأول،2005.

15 –جلعزوز بن علي،استراتيجيات إدارة المخاطر في المعاملات المالية،مجلة الباحث،العدد 07،2009–2010.

16 –حصماني عبد القادر،أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية،مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي"الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية"،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس،سطيف،الجزائر،يومي20و21أكتوبر2009.

17 –طهراوي أسماء،حبيب عبد الرزاق،إدارة المخاطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل،مجلة دراسات اقتصادية إسلامية،المجلد 19،العدد1، 2013.

18 –هيثم عبد القادر الجنابي،قياس مدى تطبيق المصارف العراقية الحكومية لمقررات لجنة بازل 2 دراسة تطبيقية،مجلة كلية المأمون الجامعة،العراق،العدد الثامن عشر، 2011.

19 –زهراء ناجي عبيد المالكي،أحمد محمد فهمي سعيد،دور معايير كفاية رأس المال المصرفي على وفق مقررات بازل 1و2 في المخاطر الائتمانية:دراسة حالة،مجلة دراسات محاسبية ومالية،العدد24،مجلد8،الفصل 3، 2013.

20 -وفيق حليمي الأغا،نسيم حسن أبو جامع،توافق معايير بازل 2 وإدارة مخاطر السيولة المصرفية دراسة تحليلية على المصارف العاملة في قطاع غزة،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الموصل،مجلة تنمية الرافدين،العراق،العدد105،مجلد33، 2011.

21 -مصطفى كامل رشيد،مدى إمكانية استجابة المصارف العربية لمتطلبات لجنة بازل مع إشارة إلى العراق،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد السابع والستون،2007.

22 -لوقا إريكو،ميترا فرح بخش،النظام المصرفي الإسلامي:قضايا مطروحة بشأن قواعد التنظيم الاحترازي والمراقبة،ورقة صندوق النقد الدولي،مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد الإسلامي،مجلد13، 2001.

23 -سجى فتحي محمد،متطلبات بازل 1وبازل2 حول كفاية رأس المال دراسة لبعض المصارف العربية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة الموصل،مجلة تنمية الرافدين،العدد91،المجلد30، 2008،.

24 -إخلاص باقر النجار،اتفاقية بازل 2وانعكاساتها على المصارف العربية،جامعة البصرة،كلية الإدارة والاقتصاد،مجلة العلوم الاقتصادية،العدد20، 2008،.

25 -اللجنة العربية للرقابة المصرفية،المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة (مبادئ بازل الأساسية)،صندوق النقد العربي،2014.

26 -حبار عبد الرزاق،الالتزام بمتطلبات لجنة بازل كمدخل لإرساء الحوكمة في القطاع المصرفي العربي-حالة دول شمال إفريقيا-،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع.

27 -فاطمة الزهراء رقايقية،مساهمة التدقيق في رفع جودة المعلومات المالية في ظل حوكمة الشركات،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية،العدد1،ديسمبر2014.

28 -حلي ذنيبات،مدى تأثير موقع التدقيق الداخلي في الهيكل التنظيمي في تحقيق الشفافية المالية،دراسات،العلوم الإدارية،المجلد35،العدد2، 2008.

29 -خاظم حسن عبد السيد،دور التدقيق الداخلي وفقا للمفاهيم والاتجاهات الحديثة في الرقابة على تكاليف الجودة ومؤشراتها(دراسة ميدانية في معمل اسمنت طاسلوجة)،العلوم الاقتصادية،المجلد07،العدد2010،26.

30 -جوفاسة سليمان،سعيداني الرشيد،لجنة التدقيق كمدخل لتفعيل الحوكمة ورفع جودة التدقيق في المؤسسة،المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية،المدية،الجزائر،العدد03، 2015.

31 -أحمد محمد العمري،فضل عبد الفتاح عبد المغني،مدى تطبيق معايير التدقيق الداخلي المتعارف عليها في البنوك التجارية اليمنية،المجلة الأردنية في إدارة الأعمال،المجلد2،العدد3، 2006.

32 -عهد علي زعيتر،حسام عبد المحسن العنقري،اعتماد المراجع على تقديره الشخصي في تحقيق عدد من متطلبات معايير العمل الميداني وآثاره على جودة الأداء المهني من وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة في

المملكة العربية السعودية:دراسة ميدانية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة،المجلد25،العدد01، 2011.

33 -حمر اقبال توفيق المشهداني،تدقيق التحكم المؤسسي(حوكمة الشركات) في ظل معايير التدقيق المتعارف عليها"إطار مقترح"،مجلة أداء المؤسسات الجزائرية،العدد02، 2012.

34 -قواسمية هيبة،دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية(دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)،مجلة الباحث الاقتصادي،العدد السابع،2017.

35 -لعايب عبد الرحمان،دور التدقيق الداخلي في الممارسة السليمة لحوكمة الشركات على ضوء المعايير الدولية لممارسة مهنة التدقيق الداخلي،مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد16، 2016.

36 -وليد زكريا صيام،محمود فؤاد فارس أبوأحميد،مدى التزام مراجعي الحسابات في الأردن بقواعد السلوك المهني،مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة،المجلد20،العدد02، 2006.

37 -إحسان صالح المعتاز،أخلاقيات مهنة المراجعة،والمتعاملين معها:انهيار شركة إنرون والدروس المستفادة،مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة،مجلد22،العدد1، 2008.

38 -مي ناصر الثنيان،حسام عبد المحسن العنقري،أسباب وآثار وجود ظاهرة"تسوق رأي المراجعة 3 في المملكة العربية السعودية:دراسة ميدانية،مجلة جامعة الملك عبد العزيز:الاقتصاد والإدارة،مجلد 24،العدد02، 2010.

39 -فاطمة جاسم محمد،ثامر عادل الصقر،تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية،العلوم الاقتصادية،المجلد08،العدد30، 2012.

40 -محمد فوزي أبو الهيجاء،أحمد فيصل خالد الحايك،خصائص لجان التدقيق وأثرها على فترة إصدار تقرير المدقق:دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة الأردنية،مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية،المجلد20،العدد02، 2012.

41 -محمد عبد الله المومني،تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان التدقيق وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات: دراسة ميدانية،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد26،العدد الأول،2010.

42 -أشرف حنا ميخائيل،التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات،مداخلة في المؤتمر العربي الأول،القاهرة،مصر،أيام 24-26سبتمبر 2005.

43 -صالح ميلود خلاط،عبد الحكيم محمد مصلي،دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية،المجلة الجامعة،المجلد01،العدد16، 2014،.

44 -جان توفيق نجم،الدور التكاملي للتدقيق الداخلي في فاعلية التحكم المؤسسي"دراسة استطلاعية في عينة من المصارف والشركات العراقية"،مجلة الاقتصادي الخليجي،العدد24، 2013.

45 -صفاء أحمد محمد العاني،دور لجان التدقيق في تعزيز أداء واستقلالية المدقق الداخلي،مجلة الإدارة والاقتصاد،العدد الرابع والخمسون،2005.

46 -حسام حميد سلطان،عبد الصاحب نجم عبد:نظام الرقابة الداخلية في الهيئة العامة للضرائب ودوره في زيادة الحصيلة الضريبية،مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد10،العدد31،الفصل الثاني،2015.

47 -إبراهيم العدي،رنا صقور،مدى تأثير نظام الرقابة الداخلية الفعال في الحد من ممارسات إدارة الأرباح،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية،سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية،المجلد36،العدد03، 2014.

48 -الطيب سايح،عز الدين بن تركي:إسهامات نظام الرقابة الداخلية في دعم مراقبة التسيير البنكي في قيادة المخاطر التشغيلية لدى المؤسسة البنكية دراسة حالة:التشريع البنكي الجزائري،مجلة العلوم الإنسانية،المجلد ب العدد43، 2015.

49 -آلان عجيب مصطفى هلدني،ثائر صبري محمود الغبان،دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الالكتروني دراسة تطبيقية على عينة من المصارف في إقليم كردستان-العراق،مجلة علوم إنسانية،العدد45، 2010.

50 -عباس حميد يحيى،نصيف جاسم محمد علي:إجراءات الرقابة الداخلية والضبط الداخلي في هيئة التعليم التقني،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد19،العدد71.

51 -علي حسين الدوغجي،إيمان مؤيد الخيرو،تحسين فاعلية نظام الرقابة الداخلية وفق أنموذج COSO،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد19،العدد70.

52 -عبير خالد أحمد،نزار فليح حسن،توظيف الاطر والمعايير الحديثة في تقويم نظام الرقابة الداخلية-بحث تطبيقي في الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية،مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد الحادي عشر،العدد35،الفصل الثاني،2016.

53 -ابتسام أحمد فتاح،رجاء جاسم محمد:تقويم نظام الرقابة الداخلية في الشركة العامة لصناعة البطاريات،مجلة دراسات محاسبية ومالية،المجلد07،العدد20،الفصل الثالث،2012.

54 -ثامر محمد مهدي،أثر استخدام الحاسب الالكتروني على أنظمة الرقابة الداخلية،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد12،العدد04، 2004.

55 -قاسم محمد عبد الله البعاج:تقييم أنظمة الرقابة الداخلية في وحدات قطاع التعليم العالي دراسة تطبيقية في قسم الرقابة والتدقيق الداخلي-جامعة القادسية،مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية،المجلد13،العدد4، 2011.

56 -صفوان قصي عبد الحليم،تيسير محمد جمعه،تقويم نظام الرقابة الداخلية على وفق المعلومات المحاسبية المضللة،مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية،المجلد22،العدد93.

57 -رشا بشير الجرد، **أثر** تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية،مجلة الجامعة،العدد الخامس عشر،المجلد الثالث،2013.

58 -ابراهيم طه عبد الوهاب سالم، أبعاد خطر المراجعة وانعكاساته في تخطيط وتقييم أعمال المراجعة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، المجلد الثالث العشر، العدد الخامس،1989.

59 -محمد إبراهيم النوايسة، العوامل المؤثرة على جودة تدقيق الحسابات: دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد02، العدد03، 2006.

60 -جمال الطرايرة، منهاج محاسب دولي عربي قانوني معتمد (IACPA)، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، الاردن،2013.

61 -رشا بشير الجرد، أثر تقييم مكونات الرقابة الداخلية على تقدير خطرها في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، المجلة الجامعة، المجلد03، العدد15، 2013.

62 -طلال الجحاوي، تحليل أهمية عناصر الرقابة الداخلية لمراقبي الحسابات "دراسة استكشافية لعينة من مراقبي الحسابات بالعراق"، المجلة العربية للإدارة، 2006.

63 -عباس أحمد رضوان، تقدير خطر الرقابة في ضوء المسؤوليات الجديدة للمراجع عن نظام الرقابة الداخلية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد13، العدد02، 1989.

64 -لجنة معايير المراجعة، معيار مخاطر المراجعة والأهمية النسبية، الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين SOCPA، أبريل2000.

65 -عهد علي زعيتر، حسام عبد المحسن العنقري، اعتماد المراجع على تقديره الشخصي في تحقيق عدد من متطلبات معايير العمل الميداني وآثاره على جودة الأداء المهني من وجهة نظر ممارسي مهنة المراجعة في

المملكة العربية السعودية: دراسة ميدانية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، المجلد 25، العدد01، 2011.

66 -حصام قريط، أحمد زريكلي، دور تخطيط التدقيق في الكشف عن المخالفات الجوهرية في البيانات المالية للعملاء(دراسة ميدانية في شركات ومكاتب التدقيق العاملة في سوريا)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد38، العدد03، 2016.

67 -خور الدين عبد الله حمودة، العوامل المؤثرة في تحديد الأهمية النسبية في التدقيق دراسة تحليلية انتقادية بالتطبيق على الوضع في ليبيا، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد02، 2013.

68 -منهل مجيد أحمد العلي، تغريد سالم الليلة، استخدام الأهمية النسبية في العمل التدقيقي وفقا لمعايير التدقيق الدولية، تنمية الرافدين، المجلد87، العدد29، 2007.

69 -محمود كمال مهدي، الإجراءات التحليلية في التدقيق، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، جامعة بغداد، العراق، 2001.

70 -حطا الله خليل، العوامل المؤثرة في التخطيط لعملية التدقيق في المكاتب الأردنية في ضوء معيار الأهمية النسبية" دراسة ميدانية"،مجلة جامعة دمشق، المجلد16، العدد02، 2000.

71 -جمعية المدققين الداخليين، الإطار المهني الدولي لممارسة أعمال التدقيق الداخلي،مؤسسة الأبحاث، لبنان، 2012.

- المذكرات والأطروحات:

1. عبد الكريم منصوري،محاولة قياس كفاءة البنوك التجارية باستخدام أسلوب التحليل التطويقي للبيانات(DEA)-دراسة حالة الجزائر-،مذكرة ماجستير،تخصص تحليل اقتصادي،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد،الجزائر،2010.
2. بوترية وهيبة،علاقة البنوك بالبورصة والأزمات المالية-دراسة حالة أزمة الرهن العقاري 2008في الو.م.أ-،أطروحة دكتوراه،تخصص علوم اقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة وهران2، 2016.
3. أمين قسول،متطلبات تفعيل خدمات التمويل المصغر في البنوك الإسلامية-دراسة تجارب دول عربية-،أطروحة دكتوراه،تخصص علوم اقتصادية،جامعة حسبية بن بوعلي ،جامعة شلف،الجزائر،2016.
4. بوترشة أحمد،دور البنوك الإسلامية في التنمية المستديمة دراسة حالة البنك الإسلامي للتنمية،مذكرة ماجستير،تخصص تحليل اقتصادي،جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،الجزائر، 2011.

5. أمل حسني عبد العزيز الحيلة،أخلاقيات التمويل الإسلامي في المصارف الإسلامية في فلسطين،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد،كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة الأزهر،غزة فلسطين، 2016.
6. زينب عمراوي،قياس الكفاءة النسبية للبنوك باستخدام تقنية التحليل التطويقي للبيانات- DEA- ،مذكرة ماجستير،تخصص اقتصاد كمي،جامعة الجزائر 3،الجزائر،2013.
7. موسى عمر مبارك،مخاطر صيغ التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار كفاية رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 2،أطروحة دكتوراه،تخصص المصارف الإسلامية،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،2008.
8. محمد عبد الحميد عبد الحي،استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،أطروحة دكتوراه،تخصص مالية ومصرفية،كلية الاقتصاد،جامعة حلب،سوريا، 2014.
9. محمد عبد الحميد عبد الحي،استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية،أطروحة دكتوراه،العلوم المالية والمصرفية،كلية الاقتصاد،جامعة حلب،سوريا، 2014.
10. خضراوي نعيمة،إدارة المخاطر البنكية-دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية-حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبنك البركة الجزائري،مذكرة ماجستير،نقود وتمويل،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الجزائر .
11. نصر رمضان احلاسه،دور المعلومات المحاسبية والمالية في إدارة مخاطر السيولة"دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العاملة في قطاع غزة"،مذكرة ماجستير،المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2013.
12. رنده محمد سعيد ابو شعبان،دور التدقيق الداخلي في تقييم إدارة المخاطر التشغيلية"دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"،مذكرة ماجستير،محاسبة وتمويل،الجامعة الإسلامية ،غزة،فلسطين، 2016.
13. هيا مروان ابراهيم لظن،مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر وفق إطار COSO – دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة،مذكرة ماجستير،المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية، فلسطين،2016.
14. إيهاب ديب مصطفى رضوان،أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية،مذكرة ماجستير،المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين،2012.
15. ميرفت علي أبو كمال،الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية"بازل 2" دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين،مذكرة ماجستير،إدارة أعمال،الجامعة الإسلامية،فلسطين،2007.
16. بهية مصباح محمود صباح،العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين دراسة تحليلية،مذكرة ماجستير،إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين، 2008.

17. إبراهيم رباح إبراهيم المدهون،دور المدقق الداخلي في تفعيل غدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة(دراسة تطبيقية)،مذكرة ماجستير،المحاسبة والتمويل،الجامعة الإسلامية،غزة،فلسطين، 2011.

18. ميساء محي الدين كلاب،دوافع تطبيق دعائم بازل 2 وتحدياتها "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين"،مذكرة ماجستير،تخصص إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية،فلسطين، 2007.

19. نبيه توفيق المرعي،دور لجنة التدقيق في تحسين وظيفة التدقيق الداخلي في شركات التأمين الأردنية:دراسة ميدانية،رسالة ماجستير،تخصص محاسبة،كلية الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية،جامعة جدارا للدراسات العليا،الأردن،2009.

20. محمد علي محمد الجابري،تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية،صنعاء،اليمن،2014.

21. أحمد محمد مخلوف،المراجعة الداخلية في ظل المعايير الدولية للمراجعة الداخلية في البنوك التجارية الأردنية،رسالة ماجستير،قسم علوم التسيير،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر، 2007.

22. فارس محمود ابو معمر،مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين بدراسة وتقويم نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية العاملة في فلسطين،رسالة ماجستير،إدارة الأعمال،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،فلسطين،2004.

23. هيا مروان إبراهيم لظن:مدى فاعلية دور التدقيق الداخلي في تقويم إدارة المخاطر وفق إطار COSO(دراسة تطبيقية على القطاعات الحكومية في قطاع غزة)،رسالة ماجستير،المحاسبة والتمويل،كلية التجارة،الجامعة الإسلامية،فلسطين،2016.

24. أسعد جاسم خضير الكروي،دور نظام الرقابة الداخلية في تشخيص حالات الفساد المالي(واقع ومعوقات) دراسة ميدانية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان،رسالة ماجستير،تخصص محاسبة،كلية الأعمال،جامعة الشرق الأوسط،2015.

25. محمد علي محمد الجابري:تقييم دور المدقق الداخلي في تحسين نظام الرقابة الداخلية لنظم المعلومات المحاسبية في شركات التأمين العاملة في اليمن دراسة ميدانية،رسالة ماجستير،قسم المحاسبة،العلوم المالية والمصرفية،صنعاء،الجمهورية اليمن،2014.

26. علاء الدين صالح محمود عودة، أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي، رسالة ماجستير، المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

27. نبيل حكمت نبيل بليبله، أثر مخاطر الرقابة على إجراءات التدقيق الخارجي دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، المحاسبة، جامعة الشرق الاوسط، 2015.

28. نسيم ابراهيم زقوت، استخدام غشارات خطر المراجعة في تحسين فعالية المراجعة الخارجية في كشف الاحتيال المالي(دراسة تطبيقية على مكاتب المراجعة في قطاع غزة)، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2015.

29. أكرم محمد علي أحمد الوشلي، تقييم مخاطر غش الإدارة كمدخل لأداء أعمال المراجعة الخارجية في الجمهورية اليمنية، أطروحة دكتوراه، المحاسبة، كلية التجارة، جامعة أسيوط، اليمن، 2008، ص63.

30. أحمد كمال مرتجى، دور المعايير المهنية الصادرة عن (ICPA)في ترشيد التقدير المهني للمراجع " دراسة تطبيقية على المراجعين العاملين في مكاتب المراجعة بقطاع غزة، رسالة ماجستير، الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.

31. أحمد فريد سالم أبو لحية، مدى كفاءة مهارات مدقق الحسابات الخارجي في جمع وتقييم أدلة الإثبات في ظل بيئة أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة(دراسة تطبيقية على المدققين الممارسين للمهنة في قطاع غزة)،رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، 2015.

32. ماجد خلف محمد المطر، مدى التزام المحاسبين القانونيين الأردنيين بمعايير التدقيق الدولية في تحديد مخاطر الأخطاء الجوهرية والإحتيال: دراسة ميدانية، رسالة ماجستير، المحاسبة، جامعة جرش، 2013.

33. محمد جمال عبد القادر النزلي، ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية، رسالة ماجستير، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009.

القوانين المراسيم التنفيذية:

- المرسوم التنفيذي08-273، المؤرخ في 06سبتمبر2008، متضمن تنظيم الهياكل المركزية للمفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية عدد50، الصادر في 07سبتمبر2008.
- المرسوم التنفيذي08-274 المؤرخ في 06 سبتمبر2008، المتضمن تحديد تنظيم المفتشيات الجهوية للمفتشية العامة للمالية وصلاحياتها، الجريدة الرسمية عدد50، صادر بتاريخ 07 سبتمبر2008.

المرسوم التنفيذي رقم08-272 المؤرخ في 06 سبتمبر 2008 ، يتضمن تحديد صلاحيات المفتشية العامة للمالية، الجريدة الرسمية عدد50، صادر بتاريخ 07 سبتمبر2008.

- النظام رقم 11-08 المؤرخ في 28 نوفمبر2011، يتعلق بالرقابة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 11-06 المؤرخ في 19 أكتوبر2011 يعدل ويتمم النظام رقم07-01، المؤرخ في 03 فبراير2007، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.
- النظام رقم 14-04 المؤرخ في 29 سبتمبر2014، يحدد شروط تحويل رؤوس الأموال إلى الخارج بعنوان الاستثمار في الخارج من طرف المتعاملين الاقتصاديين الخاضعين للقانون الجزائري.
- النظام رقم11-04 المؤرخ في 24 ماي2011، يتضمن تعريف وقياس وتسيير ورقابة خطر السيولة.

- النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فبراير2014، يتضمن نسب الملاءمة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.
- النظام رقم 12-03 المؤرخ في 28 نوفمبر 2012، يتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

المواقع الإلكترونية للبنوك:

https://www.agb.dz/article-viewCat-1-111111-143-129-9.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

https://www.alsalamalgeria.com/ar/page/list-151-0-11.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

https://www.bea.dz/index.html2018/04/16:تاريخ الإطلاع على الموقع

http://www.bna.dz/ar/%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%86%D9%83.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

https://www.bdl.dz/Algerie/arabe/index.html تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

https://www.badr-bank.dz/index.php?id=presentation تاريخ الإطلاع على الموقع:2018/04/16

المراجع باللغات الأجنبية:

1- Benamghare mourad,la réglementation prudentielle des banques et des établissements financiéres en algérie et son degré d'adéquation aux standards de bale1et bale2,mémoire de magister,sciences economiques,universite de tizi-ouzou,algérie,2012.
2- Amine mokhefi,Les banques islamiques :Fondements theoriques,Journale Ouahate de la Recherche et études, algérie, Vol 12,2011.
3- World bank,opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility »in europe and central asia :evidence from bulgaria,croatia and romania.working paper

4- Emmett J.vaughan,therese M.vaughan,Fundamentals of risk and insurance,John wiley &sons,inc.,USA,Tenth edition,2007.
5- Yvon mougin,Les Nouvelles Pratiques de L'audit de Management QSEDD,AFNOR,France,2008.
6- Michael P.cangemi,Tommie Singleton :Managing the Audit Function :Procedures Guide,John Wiley & Son, third edition,new jersey,2003.
7- K.H.Spencer Pickett:The Internal Audit Handbook,John wiley & Sons,second edition,USA,2003.
8- Osita Aguolu, les nouvelles approches de l'audit interne, Association of Accountany Bodies in West Africa,Volume 01 ,N02, 2009.
9- Jasques Renard,Théorie et pratique de l'audit interne(préface de louis gallois),7édition,Eyrolles,Paris,2010.
10- Valérie Pallas,Le contrôle interne bancaire est-il toujours pertinent,finance contrôle stratégie,Volume 09,N 03,2006.
11- Sonda Chtourou,Sana Ben hasine,Impact de la mise en places des comités d'audit dans les banques tunisiennes , Association Francophone de Comptabilité,Tunis 2006.
12- P. Coetzee, D. Lubbe, The use of risk management principles in planning an internal audit engagement.
13- Lasse Niemi et all, Responsiveness of auditors to the audit risk standards: Unique Evidence from Big 4 audit firms, Accounting in Europe, DOI:10.1080/17449480.2018.1431398, 2018, p03.
14- C. Janie, A Decision Support System for Audit Staff Scheduling of multiple and Large-Scaled Engagements, The Review of Business Information Systems, VOL.06, NO.01, 2011, P28.
15- Julia Baldauf et al, The Influence of Audit Risk and Materiality Guidelines on Auditor's planning materiality Assessment, Accounting and Finance Research, VOL.04, NO.04, 2015.
16- Hironori fukukawa and all, Audit programs and audit risk : a study of japanse practice, International Journal of Auditing, Vol:10, 2006.
17- Willie E. Gist, Empirical Evidence on the Effect of Audit Structure on Audit Pricing, Auditing a Journal of Practice & Theory, VOL.13, NO.02, 1994.
18- Kurt F. Reding et al, Manuel D'audit Interne, Eyrolles, IFACI, 2015.
19- Ineum Consulting, Etude des métiers du contrôle dans la banque, Document de travail, 2009.
20- Pierre Schick et al, Audit interne et référentiels de risques « vers la maitrise des risques et la performance de l'audit, 2e édition, Dunob, paris, 2014.
21- Zied Boudriga, L'audit Interne: Organisation et Pratiques, Collection Azurite, Tunisie, septembre2012.
22- Self-Study Continuing Professional Education, Companion to PPC's Guide to Audit of Financial Institutions, Thomson Reuters, 2010.

23- Kathryn A. Enget, Indicators of fraud detection proficiency and their Impact on Auditor Judgments in Fraud Risk Assessments and Audit plan Modifications, Doctor of Philosophy, Accounting and Information Systems, Blacksbutg, VA, June2015.
24- Ha Kruger, JM Hattingh, A combined AHD-GP Model to Allocate Internal Auditing Time to Projects, Orion, Vol.22, Issue 1, http://www.orssa.org.za.
25- Manel H. Sahnoun, Mohamed A. Zarai, Effect of Auditee business Risk, Audit Risk and Auditor Business Risk on Auditor Auditee Negotiation Outcomes: An Experimental Study in Tunisian Context, Economic Research Forum, Working Paper, No.467,2009.
26- Sherman D. H. ,Data Envelopment Analysis as a New Managerial Audit Methodology-Test and Evaluation, Auditing: A Journal of Practice and Theory, 1984.
27- Summers, E. L., The Audit Staff Assignment Problem: A Linear Programming Analysis, The Accounting Review, july 1974.
28- Miltz, D. J. et al, Optimal Allocation of Internal Audit Resources: A Risk Based Approach, onderzoeksrapport NR 9021, 1990.
29- Suleyman, U., Esin, Y., The Use of Linear Programming in Audit Task Planning, Journal of Accounting, Finance and Auditing Studies,2015, http://www.jafas.org
30- BradBury, M. E., Rouse, P., An Application of Data Envelopment Analysis to the Evaluation of Audit Risk, Abacus, june2002.
31- Lawrence M. Seiford, Data Envelopment Analysis : Twenty Years Out, Gabler edition, Wiesbaden, 1999.
32- Subhash C. Ray, Data Envelopment Analysis Theory and Techniques for Economics and Operations Research, First edition, Cambridge University Press, New York, USA, 2004.
33- Sergey Samoilenko, Overview on Data Envelopment Analysis, Integrated Series in Information System, Springer, USA, 2014.
34- Ramanathan R. , An Introduction to data envelopment analysis : A tool for performance measurement, Sage Publication India Pvt Ltd, 2003.

الملاحق

الملحق(1)

جامعة أحمد دراية–أدرار–

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

موضوع الاستبيان:

قياس مخاطر التدقيق في البنوك الجزائرية باستخدام تحليل مغلف البيانات

– دراسة عينة من مديريات التدقيق في البنوك–

أخي الفاضل،أختي الفاضلة

تحية طيبة وبعد...

نهدف من خلال هذا الاستقصاء إلى استطلاع أراء المدققين في مديريات التدقيق البنوك في الجزائرلعام 2017، فيما يتعلق بقياس مخاطر التدقيق التي يتعرض لها المدقق في كل مرحلة من مراحل عملية التدقيق والتي تنشأ نتيجة لعدة عوامل إما تكون متعلقة بالمدقق نفسه أو تكون متعلقة بالبنك محل التدقيق. إن مشاركتكم الفعالة في هذا الاستقصاء تعد ضرورية ولا غنى عنها من أجل تسليط الضوء على دور التدقيق في معالجة الانحرافات التي تصاحب مخرجات الأنظمة والإجراءات المطبقة في البنوك، لذا فإن الآراء والاقتراحات التي تقدمونها سوف تكون محل تقدير،لما تمثله من إضافة قيمة تعكس الواقع المهني لدى مزاولي مهنة التدقيق في الجزائر. وأنا إذ نسجل شكرنا لسيادتكم على تعاونكم معنا فإننا نحيطكم علماً بأن ما ستدلون به من بيانات ومعلومات سيتم استغلاله لأغراض البحث العلمي وفقط، كما ستكون موضع سرية تامة، شاكرين لكم حسن تعاونكم ومساعدتكم لنا.

و مسبقا تفضلوا بقبول منا وافر التقدير والاحترام

الطالبة عامر عائشة

المشرف أ/بوعزة عبد القادر

ملاحظة هامة:(وضع علامة × أمام الاختيار الذي تختاره لكل عبارة)

شرح مصطلحات الرئيسية في الاستبيان:

1 -**مخاطر التدقيق:**

هي المخاطر التي تؤدي إلى قيام المدقق بإبداء رأي غير مناسب عندما تكون البيانات المالية خاطئة بشكل جوهري.

2 -**الأهمية النسبية:**

وهي أن المعلومة تعتبر ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنها في التقرير أو عدمه يؤثر أو يغير في أحكام وتقديرات متخذي القرارات.

3 -**أدلة الإثبات:**

هي البيانات والحقائق التي يستند إليها المدقق لتكوين رأيه حول البيانات المالية.

4 -**عوامل مخاطر التدقيق:**

وهي تتمثل في طبيعة العوامل المسببة لمخاطر التدقيق وتشمل عوامل داخلية وأخرى خارجية.

- **القسم الأول:**

المحور الأول: المعلومات شخصية

1 -المؤهل العلمي:

- **ليسانس** ☐ • **ماستر** ☐ • **ماجستير** ☐ • **دكتوراه** ☐
- **أخرى (حدد)**

2 -الخبرة المهنية:

- **أقل من 5 سنوات** ☐ • **من 5إلى 10سنوات** ☐ • **من 10إلى15سنة** ☐
- **من15إلى20سنة** ☐ • **أكثر من 20 سنة** ☐

3 -المنصب الوظيفي:

- **مدقق رئيسي** ☐ • **مدقق مساعد** ☐ • **مدقق مبتدئ** ☐
- **أخرى (حدد)**

4 -الدورات التدريبية:

- **أقل من 4 دورات** ☐ • **من 4إلى 8دورات** ☐ • **من 8إلى12دورة** ☐
- **أكثر من12دورة** ☐ • **لم تلتحق بأي دورة** ☐

المحور الثاني: العلاقة بين مخاطر التدقيق و الأهمية النسبية و أدلة الإثبات

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
05	يعتمد المدقق على تقديره الشخصي في تقييم المخاطر والأهمية النسبية					
06	تقدير المخاطر بطريقة غير فعالة يؤدي إلى فشل عملية التدقيق					
07	يتأثر التقدير المهني للمدقق بمخاطر عدم التأكد					
08	تتأثر ممارسة المدقق لتقديره المهني بتحديد الأهمية النسبية و خطر التدقيق.					
09	يمثل كل من الأهمية النسبية و المخاطر مفهومين أساسيين في تخطيط عملية التدقيق.					
10	يتطلب تخطيط التدقيق إستراتيجية شاملة لتقييم المخاطر و أداء عملية التدقيق.					
11	يعد كل من الأهمية النسبية و المخاطر مفهومان وثيقي الصلة ولا يمكن الفصل بينهما.					
12	يقوم المدقق بتخطيط و أداء عملية التدقيق بهدف الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من وجود أي تحريفات جوهرية.					
13	تقييم المخاطر يمثل جوهر عملية التدقيق.					
14	هدف عملية التدقيق هو جمع أدلة إثبات كافية.					
15	يسعى المدققلدراسة الأهمية النسبية و مخاطر التحريفات الجوهرية.					
16	مخاطر التدقيق هي إعطاء المدقق رأي ا خاطئا تأسيسا على أدلة الإثبات.					
17	تخطيط الأهمية النسبية يعتبر مفهوم يتم استخدامه في تقييم عملية التدقيق.					
18	يستخدم المدقق الحكم المهني أثناء دراسة وتقييم أدلة الإثبات.					
19	يتعين على المدقق التركيز بصفة أساسية على المخاطر التي تؤثر في تخطيط عملية التدقيق حتى يمكن تحديد حجم الأدلة الذي يجب جمعه.					
20	تحديد الحكم الأولي عن الأهمية النسبية يساعد المدقق في تخطيط طريقة جمع الأدلة المناسبة.					
21	يتعين على المدقق فهم نظام الرقابة الداخليةحتى يكون قادرا على					

	تخطيط عملية التدقيق.						
22	فهم الرقابة الداخلية من طرف المد قق تساعدهفي التعرف على النواحي ذات المخاطر المرتفعة التي تتطلب اهتماما خاصا.						

- **القسم الثاني:**

المحور الثالث: عوامل مخاطر التدقيق

الرقم	العبارات	درجات الخطر				
		1(منخفض)	2	3(متوسط)	4	5(مرتفع)
23	عامل الحجم وتضم عدد الموظفين،وأهمية النقدية الموجودة.					
24	عامل الرقابة وتشمل هيكل الرقابة الداخلية.					
25	عامل التغيير وهي التغييرات في الإدارة و الموظفين الرئيسيين، التنظيم،وأنظمة العمل.					
26	عامل البيئة المحيطة وتتمثل في ال قوانين السياسية،القوانين الاقتصادية، الثقافة البيئية،والممارسات المحلية.					
27	عامل الضغوط وتشملال ضغوط الخارجيةوالضغوط الداخلية كالإجراءات المطبقة.					
28	عامل النطاق وهو نطاق النشاط الممارس في الوحدة (البنك)					
29	في حالة وجود عوامل أخر لمخاطر التدقيق (يرجى تحديدها ودرجة الخطر)					

المحور الرابع: الأهمية النسبية لكل عنصر من عناصر النشاط البنكي

الرقم	العبارات	درجة الأهمية				
		1(منخفض)	2	3(متوسط)	4	5(مرتفع)
30	إجراءات متابعة القروض المقدمة والاقتراضات المبرمة					
31	درجة ونسبة السيولة الكافية					
32	مصادر التمويل وتنوعها					
33	إجراءات المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة					

	الصعبة					
34	التنظيم المحاسبي ومعالجة المعلومات					
35	التقديرات المحاسبية المعمول بها					
36	إجراءات متعلقة بأمن أنظمة المعلومات والاتصال					
37	المراقبة الاحترازية لملائمة الأموال الخاصة والإبلاغ المالي					
38	إجراءات الإنذار ومخططات العمل ومخططات الاستعجالية					
39	الالتزامات الممنوحة والمقبوضة					
40	الأنظمة المتبعة في حفظ الوثائق					
41	في حالة وجود عناصر أخرى مهمة بالنسبة للمدقق (يرجى تحديدها ودرجة الأهمية)					

المحور الخامس: تحديد الوقت اللازم لإجراءات التدقيق

الرقم	العبارات	الوقت المخصص(ساعة)				
		1-5سا	6-10سا	11-15سا	16-20سا	أكثر من20سا
43	مرحلة فهم طبيعة المنشأة محل التدقيق					
44	مرحلة فهم بيئة الرقابة الداخلية					
45	مرحلة تحديد الإجراءات والاختبارات المراد تطبيقها					
46	مرحلة تقييم وتحليل المخاطر					
47	مرحلة تقييم أدلة الإثبات					

48 - **هل لديك أي إضافات أو اقتراحات :**

.....

.....

.....

.....

الملحق(2)

قائمة بأسماء المحكمين:

	الاسم	المهنة أو الوظيفة
01	الدكتور ساوس الشيخ	أستاذ محاضر في جامعة أدرار
02	الدكتور قالون الجيلالي	أستاذ محاضر في جامعة أدرار
03	السيد بورقبة ر.	مدقق/مفتش بمديرية التدقيق والتفتيش الجهوية بولاية سيدي بلعباس
04	السيد ضباب س.	مدقق/مفتش بمديرية التدقيق والتفتيش الجهوية بولاية سيدي بلعباس
05	السيد بوسيري ن.	موظف بمديرية التفتيش الجهوية بولاية وهران

الملحق رقم(03):

ميزانية وجدول حسابات النتائج بنك السلام–الجزائر مأخوذة من التقارير المنشورة:[1]

Balance sheet

Thousands DZD

ASSETS	Note	2014	2013
1. Cash, central bank, public treasury, Post office accounts	2.1	11 221 358	10 029 677
2. Financial assets held for transaction aims			
3. Financial assets available for sale			
4. Loans and receivables on financial institutions	2.2	64 164	60 395
5. Loans and receivables on customers	2.3	22 548 034	27 530 829
6. Financial assets held to maturity			
7. Current taxes -assets	2.4	105 574	6 076
8. Deferred taxes- assets	2.5	46 840	58 657
9. Other assets	2.6	546 281	10 558
10. Adjustment accounts	2.7	160 095	146 874
11. Investments in subsidiaries, joint ventures and associates	2.8	10 000	10 000
12. Investment properties			
13. Tangible fixed assets	2.9	1 487 870	1 551 994
14. Intangible fixed assets	2.10	118 873	145 689
15. Goodwill			
TOTAL ASSETS		**36 309 089**	**39 550 749**

[1] https://www.alsalamalgeria.com/?path=support.downloads.sommaire

Balance sheet

Thousands DZD

LIABILITIES	Note	2014	2013
1. Central Bank			
2. Due to financial institutions			
3. Due to customers	2.11	15 409 819	19 084 716
4. Debts represented by securities	2.12	4 041 129	4 846 969
5. Current taxes – liabilities	2.13	59 559	187 844
6. Deferred taxes – liabilities			
7. Other liabilities	2.14	667 259	1 233 467
8. Adjustment accounts	2.15	1 749 154	936 481
9. Provisions for risks and charges	2.16	53 430	11 082
10. Equipment Subsidies-other investment subsidies			
11. Fund for general bank risks	2.17	328 749	633 514
12. Subordinated liabilities			
13. Capital		10 000 000	10 000 000
14. Share premiums			
15. Reserves		261 668	135 002
16. Evaluation surplus			
17. Revaluation surplus			
18. Retained earnings (+/-)		2 355 008	1 215 014
19. Profit or loss (+/-)		1 383 314	1 266 660
TOTAL LIABILITIES		**36 309 089**	**39 550 749**

Income statement

Thousands DZD

	Note	2014	2013
1. + Interests and similar incomes	4.1	2 351 715	2 489 569
2. - Interests and similar expenses	4.2	149 880	134 629
3. + Commissions (incomes)	4.3	660 186	1 748 244
4. - Commissions (expenses)	4.4	2 756	82 066
5. +/- Net profit or loss on financial assets held for transaction aims			
6. +/- Net profit or loss on financial assets available for sale			
7. + Other activities incomes	4.5	136	693
8. - Others activities expenses			
9. NET BANKING INCOME		**2 859 401**	**4 021 811**
10. - General operating expenses	4.6	1 007 324	1 126 574
11. - Allowances for depreciation, amortization and impairment losses of tangible and intangible fixed assets	4.7	191 859	183 547
12. GROSS OPERATING INCOME		**1 660 218**	**2 711 690**
13. - Allowances for provisions, impairments and bad debts	4.8	460 608	1 171 920
14. + Recoveries on provisions, impairments and amortized debts	4.9	567 666	222 238
15. OPERATING PROFIT		**1 767 276**	**1 762 008**
16. +/- Net Profits or losses on other assets			
17. + Extraordinary items (incomes)			
18. - Extraordinary items (expenses)			
19. NET PROFIT OR LOSS BEFORE TAX		**1 767 276**	**1 762 008**
20. - Taxes on profit or loss and similar	4.10	383 962	495 348
21. NET PROFIT OR LOSS OF THE YEAR	4.11	**1 383 314**	**1 266 660**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية–أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة–أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**53 103 919**	**40 575 207**

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2016	2015
1 البنك المركزي			
2 التزامات تجاه الهيئات المالية			
3 التزامات تجاه الزبائن	12.2	29 084 236	19 407 756
4 التزامات ممثلة بورقة مالية	13.2	5 427 617	4 277 406
5 الضرائب الجارية– خصوم	14.2	316 882	47 661
6 الضرائب المؤجلة– خصوم			
7 خصوم أخرى	15.2	1 115 344	538 190
8 حسابات التسوية	16.2	1 179 441	1 472 579
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	17.2	226 481	226 000
10 إعانات التجهيز–إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	18.2	372 485	304 268
12 ديون تابعة			
13 رأس المال		10 000 000	10 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطات		4 301 347	399 999
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/–)			3 599 991
19 نتيجة السنة المالية (+/–)		1 080 086	301 357
مجموع الخصوم		**53 103 919**	**40 575 207**

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

		الإيضاح	2016	2015
1	+ أرباح و نواتج التشغيل	1.4	2 261 997	1 758 252
2	نصيب المودعين في الأرباح	2.4	205 547	125 930
3	+ عمولات (نواتج)	3.4	717 907	584 807
4	– عمولات (أعباء)	4.4	5 083	2 880
5	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6	+/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7	+ نواتج النشاطات الأخرى			35
8	– أعباء النشاطات الأخرى	5.4	78	
9	**الناتج البنكي**		**2 769 196**	**2 214 284**
10	– أعباء إستغلال عامة	6.4	1 365 471	915 333
11	– مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	7.4	225 787	201 686
12	**الناتج الإجمالي للإستغلال**		**1 177 938**	**1 097 265**
13	– مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	8.4	344 379	803 866
14	+ إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة	9.4	668 725	183 981
15	**ناتج الإستغلال**		**1 502 284**	**477 380**
16	+/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى			
17	+ العناصر غير العادية (نواتج)	10.4	3 102	
18	– العناصر غير العادية (أعباء)			
19	**ناتج قبل الضريبة**		**1 505 386**	**477 380**
20	– ضرائب على النتائج و ما يماثلها	11.4	425 300	176 023
21	**الناتج الصافي للسنة المالية**	**12.4**	**1 080 086**	**301 357**

ميزانية وجدول حسابات النتائج بنك (BNA) مأخوذة من التقارير المنشورة:[1]

Bilan au 31 décembre 2014 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 14
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	318 233 779
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	212
Actifs financiers disponibles à la vente	230 569 742
Prêts et créances sur les institutions financières	55 145 087
Prêts et créances sur la clientèle	1 831 665 625
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 032 319
Impôts courants - Actif	12 678 581
Impôts différés - Actif	643 381
Autres actifs	39 924 437
Comptes de régularisation	77 806 314
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 467 981
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	22 190 068
Immobilisations incorporelles nettes	261 760
Ecart d'acquisition	-
TOTAL DE L'ACTIF	2 620 619 286

PASSIF	Déc - 14
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	162 789 197
Dettes envers la clientèle	1 742 545 916
Dettes représentées par un titre	18 698 362
Impôts courants - Passif	9 958 741
Impôts différés - Passif	389 090
Autres passifs	288 693 599
Comptes de régularisation	91 192 610
Provisions pour risques et charges	23 990 196
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	68 044 201
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	106 245 349
Ecart d'évaluation	2 862 137
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 142
Résultat de l'exercice (+/-)	29 784 457
TOTAL DU PASSIF	2 620 619 286

[1] http://www.bna.dz/index.php/fr/a-propos-de-la-bna/bna-en-chiffre-avec-les-bilans-pdf.html

Compte de résultats de l'exercice 2014

En milliers de Dinars	Déc - 14
+ Intérêts et produits assimilés	111 560 106
- Intérêts et charges assimilées	-24 588 757
+ Commissions (produits)	1 785 268
- Commissions (charges)	-47 262
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	19
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	265 133
+ Produits des autres activités	132 073
- Charges des autres activités	-
PRODUIT NET BANCAIRE	89 106 580
- Charges générales d'exploitation	-15 871 056
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 325 244
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	71 910 280
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-74 801 315
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	42 787 301
RESULTAT D'EXPLOITATION	39 896 266
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	-153 068
RESULTAT AVANT IMPOT	39 896 266
-Impots sur les resultats et assimilés	-9 958 741
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 784 457

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219

PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015

En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars

ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immeubles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178

PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

Compte de résultats de l'exercice 2016	
En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impots sur les resultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896

ميزانية وجدول حسابات النتائج بنك (BDL) مأخوذة من التقارير المنشورة:

ACTIF	2016	2015
CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRESOR PUBIC, CENTRE CHEQUES POSTAUX	89 573 416 155,66	134 268 674 558,06
ACTIFS FINANCIERS DETENUES A DES FIN DE TRANSACTION	1 097 292 734,44	12 798 298 898,75
ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLE A LA VENTE	50 570 550 140,62	37 228 566 599,57
PRETS ET CREANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIERES	51 018 637 860,03	32 051 274 808,29
PRETS ET CREANCES SUR LA CLIENTELE	599 905 587 976,20	527 623 699 997,27
ACTIFS FINANCIERS DETENUS JUSQU'A l'ECHEANCE	9 498 433 035,13	8 502 040 000,00
IMPOTS COURANTS - ACTIF	6 645 955 179,61	4 049 403 132,49
IMPOTS DIFFERES - ACTIF	460 173 316,07	33 218 592,05
AUTRES ACTIFS	20 229 213 283,36	24 087 166 732,73
COMPTES DE REGULARISATIONS	2 992 397 256,45	13 466 344 466,47
PARTICIPATION FILIALES, CO-ENTREPRISES/ENTITES ASSOCIEES	5 902 782 300,71	5 204 452 030,47
IMMEUBLES DE PLACEMENT	11 021 247,71	28 396 909,94
IMMOBILISATIONS CORPORELLES	9 009 328 820,03	8 850 188 748,13
IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	10 988 227,39	11 123 392,07
TOTAL ACTIF	846 925 777 533,41	808 202 848 866,29

PASSIF	2016	2015
BANQUE CENTRALE		
DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIERES	1 786 497 145,47	21 644 803 381,66
DETTES ENVERS LA CLIENTELE	684 915 563 176,26	638 939 006 599,57
DETTES REPRESENTEES PAR UN TITRE	7 737 441 431,11	9 212 883 598,76
IMPOTS COURANTS - PASSIF	11 669 731 239,65	6 418 984 292,42
IMPOTS DIFFERES - PASSIF	2 770 025,01	1 067 829 710,49
AUTRES PASSIFS	28 531 994 240,04	38 195 706 247,67
COMPTES DE REGULARISATION	7 124 409 941,01	9 472 717 570,26
PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	4 256 433 654,49	4 076 804 147,55
SUBVENTIONS D'EQUIPEMENT ET AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENT		
FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GENERAUX	11 454 644 326,37	9 958 516 842,52
DETTES SUBORDONNEES	8 400 000 000,00	8 400 000 000,00
CAPITAL	36 800 000 000,00	36 800 000 000,00
PRIMES LIEES AU CAPITAL		
RESERVES	14 038 998 626,47	9 049 455 295,08
ECART D'EVALUATION	-133 216 963,26	-1 047 911 383,40
ECART DE REEVALUATION	8 230 051 736,46	8 264 941 982,65
REPORT A NOUVEAU (+/-)	5 359 432 811,16	759 567 249,67
RESULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	16 751 026 143,17	6 989 543 331,39
TOTAL PASSIF	846 925 777 533,41	808 202 848 866,29

COMPTE DE RESULTATS	2016	2015
Intérêts et produits assimiles	43 532 017 698,25	29 175 638 601,25
Intérêts et charges assimiles	-10 317 718 197,69	-9 182 425 931,78
Commissions (produits)	6 280 643 269,79	5 098 896 266,99
Commissions (charges)	-82 630 450,18	-56 932 768,45
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		
Gains ou pertes nets sur actif financiers disponibles à la vente	58 000,00	
Produits des autres activités	312 830 436,33	695 739 084,37
Charges des autres activités	-149 680 626,26	-533 327 398,29
Produits nets bancaires	39 575 520 130,24	25 197 587 854,09
Charges générales d'exploitation	-11 360 951 190,47	-9 573 286 504,82
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-672 330 495,21	-690 894 661,49
Résultat brut d'exploitation	27 542 238 444,56	14 933 406 687,78
Dotations aux provisions et aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-21 406 530 022,74	
Reprise de provisions de pertes de valeurs et récupération sur créances amorties	15 889 508 216,74	-16 747 476 805,33 12 014 786 249,70
Résultat d'exploitation	22 025 216 638,56	10 200 716 132,15
Gains ou pertes nets sur autres actifs	10 225 426,80	15 856 846,68
Eléments extraordinaires "charges"		
Résultat avant impôt	22 035 898 871,59	10 216 649 071,53
Impôts sur les résultats et assimilés	-5 284 872 728,42	-3 227 105 740,14
Résultat net de l'exercice	16 751 026 143,17	6 989 543 331,39

ميزانية وجدول حسابات النتائج بنك (BEA) مأخوذة من التقارير المنشورة

BILAN AU 31/12/2014 - SCF

Unité= Milliers de DA

ORDRE	ACTIF	31/12/2014	31/12/2013
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	517 009 936	390 351 461
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	18 795 666	0
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	32 236 411	9 342 970
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	753 788 693	643 242 640
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	877 652 593	751 291 690
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	259 323 153	177 174 152
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 830 575	20 132 039
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 134 525	1 375 124
9	AUTRES ACTIFS	62 861 985	69 050 254
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	3 943 606	8 995 651
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	22 492 525	21 592 283
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0	0
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	18 090 156	18 695 843
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	233 665	199 346
15	ÉCART D'ACQUISITION	0	0
	TOTAL DE L'ACTIF	**2 581 393 491**	**2 111 443 454**

ORDRE	PASSIF	31/12/2014	31/12/2013
1	BANQUE CENTRALE	0	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	1 953 504	1 135 407
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	2 095 068 385	1 679 475 902
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	42 418 435	41 838 931
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	13 250 174	10 633 807
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	8 485	581
7	AUTRES PASSIFS	77 179 879	55 743 696
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	34 156 781	33 965 873
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	6 188 912	8 270 157
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0	
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	18 514 668	9 070 564
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520	67 276 520
13	CAPITAL	100 000 000	100 000 000
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0	
15	RÉSERVES	62 064 237	56 132 294
16	ECART D'ÉVALUATION	9 889 283	-43 417
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077	12 456 077
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 498	14 555 120
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	29 807 653	20 931 943
	TOTAL DU PASSIF	**2 581 393 491**	**2 111 443 454**

N°	ACTIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	458 780 715 263,71	365 814 996 127,37	92 965 719 136,33
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	46 102 921 604,62	75 977 416 237,67	(29 874 494 633,05)
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	88 120 803 157,19	24 564 952 630,24	63 555 850 526,95
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	90 583 911 657,68	518 947 756 822,39	(428 363 845 164,71)
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	1 589 151 710 206,70	1 234 797 639 435,82	354 354 070 770,88
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	236 805 268 019,32	251 291 422 928,43	(14 486 154 909,11)
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	13 271 543 605,26	11 511 947 904,03	1 759 595 701,23
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	1 191 164 618,25	1 047 199 011,06	143 965 607,19
9	AUTRES ACTIFS	1 719 819 546,34	72 080 078 469,85	(70 360 258 923,51)
10	COMPTES DE RÉGULARISATION	5 522 461 865,20	4 013 914 090,34	1 508 547 774,87
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	25 166 513 952,22	24 915 995 356,59	250 518 595,63
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	0,00	0,00	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	17 286 738 035,80	17 568 937 660,87	(282 199 625,07)
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	302 616 949,37	279 362 028,38	23 254 920,99
15	ÉCART D'ACQUISITION	0,00	0,00	-
	TOTAL DE L'ACTIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

N°	PASSIF	31/122016	31/12/2015	VARIATION
1	BANQUE CENTRALE	55 161 600 000,00	0,00	55 161 600 000,00
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	20 728 868 885,73	1 655 980 034,31	19 072 888 851,42
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	1 992 943 041 699,63	2 074 079 456 466,09	(81 136 414 766,45)
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	38 033 422 593,89	43 629 430 673,16	(5 596 008 079,27)
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	14 699 315 474,80	15 371 993 030,97	(672 677 556,16)
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	5 754 838,27	2 766 767,39	2 988 070,88
7	AUTRES PASSIFS	28 835 611 685,26	94 751 560 067,87	(65 915 948 382,61)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	56 892 536 211,70	31 958 249 295,09	24 934 286 916,61
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	5 396 474 091,85	4 890 667 049,49	505 807 042,36
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	0,00	0,00	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	29 314 631 911,56	22 873 741 238,70	6 440 890 672,86
12	DETTES SUBORDONNÉES	67 276 520 000,00	67 276 520 000,00	-
13	CAPITAL	150 000 000 000,00	100 000 000 000,00	50 000 000 000,00
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	0,00	0,00	-
15	RÉSERVES	43 790 555 375,07	76 871 890 294,50	(33 081 334 919,43)
16	ECART D'ÉVALUATION	12 738 867 889,47	12 414 124 056,48	324 743 832,99
17	ECART DE RÉÉVALUATION	12 456 077 117,23	12 456 077 117,23	-
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	11 160 497 531,20	11 160 497 531,20	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	34 572 413 175,99	33 418 665 080,57	1 153 748 095,42
	TOTAL DU PASSIF	2 574 006 188 481,65	2 602 811 618 703,04	-28 805 430 221,39

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2015	31/12/2014 (PROFORMA)	31/12/2014
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	42 476 997 168,07	45 409 068 489,59	45 409 068 489,59
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-18 939 839 422,85	-17 029 528 841,08	-17 029 528 841,08
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	39 295 400 091,03	25 334 576 267,77	25 334 576 267,77
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 453 800 520,94	-1 161 215 315,32	-1 161 215 315,32
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	725 351 916,62	245 175 148,75	245 175 148,75
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	20 795 047,45	-10 039 433,75	-10 039 433,75
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	53 089 328 001,92	27 390 672 334,38	27 390 672 334,38
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-45 640 462 996,41	-18 515 490 104,56	-18 515 490 104,56
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**69 573 769 284,89**	**61 663 218 545,78**	**61 663 218 545,78**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-15 554 386 404,97	-11 923 830 567,37	-11 923 830 567,37
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 136 916 591,83	-1 172 560 172,17	-1 172 560 172,17
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**52 882 466 288,09**	**48 566 827 806,24**	**48 566 827 806,24**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-8 510 055 069,80	-8 521 557 270,87	-13 632 119 620,08
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	1 478 849 936,04	5 445 841 399,41	5 445 841 399,41
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**45 851 261 154,33**	**45 491 111 934,78**	**40 380 549 585,57**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	4 176 419,88	47 504 447,83	47 504 447,83
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0,00	0,00	0,00
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0,00	0,00	0,00
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**45 855 437 574,21**	**45 538 616 382,61**	**40 428 054 033,40**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-12 436 772 493,64	-11 795 830 550,81	-10 620 401 210,49
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**33 418 665 080,57**	**33 742 785 831,80**	**29 807 652 822,91**

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTION
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	45 409 068	33 303 635	12 105 433
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	-17 029 529	-15 919 101	-1 110 428
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	25 334 576	21 091 334	4 243 243
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	-1 161 215	-1 241 756	80 541
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	245 175	43 908	201 267
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	-10 039	-13 879	3 840
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	27 390 672	16 423 367	10 967 305
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	-18 515 490	-8 064 715	-10 450 775
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**61 663 219**	**45 622 792**	**16 040 426**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	-11 923 831	-16 196 291	4 272 461
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	-1 172 560	-1 172 708	148
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**	**48 566 828**	**28 253 792**	**20 313 035**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	-13 632 120	-2 510 783	-11 121 337
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	5 445 842	2 566 992	2 878 850
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**	**40 380 550**	**28 310 002**	**12 070 548**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	47 504	447	47 057
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	0		
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	0		
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**	**40 428 055**	**28 310 449**	**12 117 606**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	-10 620 401	-7 378 506	-3 241 895
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**29 807 653**	**20 931 943**	**8 875 711**

ميزانية وجدول حسابات النتائج بنك (BADR) مأخوذة من التقارير المنشورة[1]

ORDRE	PASSIF	CODIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTIONS	%
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	30 886 074 159,15	33 057 905 120,18	(2 171 830 961,03)	(6,57)
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 222 023 941 248,05	973 371 766 600,60	248 652 174 647,45	25,55
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE	BP0400	13 311 123 721,53	12 506 048 039,86	805 075 681,67	6,44
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	3 208 035 723,01	1 088 048 638,17	2 119 987 084,84	194,84
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	817 356,61	412 868 243,84	(412 050 887,23)	(99,80)
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	2 871 561 310,00	3 516 886 388,83	(645 325 078,83)	(18,35)
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	9 257 103 502,86	7 358 640 150,49	1 898 463 352,37	25,80
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	11 500 831 387,36	9 967 481 742,06	1 533 349 645,30	15,38
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	15 219 050 386,37	13 230 150 019,33	1 988 900 367,04	15,03
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	12 302 591 502,68	13 421 016 397,40	(1 118 424 894,72)	(8,33)
13	CAPITAL	BP1300	33 000 000 000,00	33 000 000 000,00	-	-
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-	-
15	RÉSERVES	BP1500	8 130 189 505,53	5 475 054 854,26	2 655 134 651,27	48,50
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-404 344 001,36	1 238 604 731,53	(1 642 948 732,89)	(132,65)
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	8 336 333 753,04	8 336 333		-

[1] https://www.badr-bank.dz/?id=chiffre

				753,04	-	
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	311 138 906,78	311 138 906,78	-	-
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	6 124 669 251,89	5 155 134 651,27	969 534 600,62	18,81
TOTAL DU PASSIF			**1 376 079 117 713,50**	**1 121 447 078 237,64**	**254 632 039 475,86**	**22,71**

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIF	31/12/2014	31/12/2013	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	33 010 212 291,18	29 270 614 690,71	3 739 597 600,47	12,78
2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(8 378 783 021,63)	(9 420 150 403,37)	1 041 367 381,74	(11,05)
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	8 581 909 390,21	7 925 910 212,06	655 999 178,15	8,28
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(2 982 956,81)	(29 522 810,11)	26 539 853,30	(89,90)
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0,00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	575 156 605,84	632 115 645,55	-56 959 039,71	(9,01)
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	3 966 214 122,16	4 073 649 344,25	-107 435 222,09	(2,64)
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(478 885 817,05)	(240 676 214,18)	-238 209 602,87	98,98
9	***PRODUIT NET BANCAIRE***		**37 272 840 613,90**	**32 211 940 464,91**	**5 060 900 148,99**	**15,71**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(20 349 954 509,22)	(17 983 521 960,46)	(2 366 432 548,76)	13,16
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(1 441 930 287,73)	(1 444 079 606,68)	2 149 318,95	(0,15)
12	***RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION***		**15 480 955 816,95**	**12 784 338 897,77**	**2 696 616 919,18**	**21,09**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(34 120 271 909,22)	(18 745 162 644,31)	(15 375 109 264,91)	82,02
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	25 426 113 063,74	11 506 085 280,19	13 920 027 783,55	120,98
15	***RÉSULTAT D'EXPLOITATION***		**6 786 796 971,47**	**5 545 261 533,65**	**1 241 535 437,82**	**22,39**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	-	(7 757 211,46)	7 757 211,46	-
17	(+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)	CP4200	-	60 522 541,58	(60 522 541,58)	-
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	(35 909 747,78)	35 909 747,78	-
19	***RÉSULTAT AVANT IMPÔTS***		**6 786 796 971,47**	***5 562 117 115,99***	**1 224 679 855,48**	**22,02**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(662 127 719,58)	(406 982 464,72)	(255 145 254,86)	62,69
21	***RESULTAT NET DE L'EXERCICE***		**6 124 669 251,89**	***5 155 134 651,27***	**969 534 600,62**	**18,81**

BILAN ACTIF AU 31/12/2016

ORDRE	ACTIF	CODIF	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTIONS	%

1	CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX	BA0100	199 584 542 893,98	310 605 073 215,79	(111 020 530 321,81)	-35,74
2	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	BA0200	0,00	0,00	-	-
3	ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	BA0300	84 405 672 317,44	107 002 074 089,80	(22 596 401 772,36)	-21,12
4	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BA0400	81 945 646 987,60	29 569 235 520,06	52 376 411 467,54	177,13
5	PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE	BA0500	825 543 312 809,21	797 425 798 441,15	28 117 514 368,06	3,53
6	ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE	BA0600	34 116 359 244,63	19 824 761 484,90	14 291 597 759,73	72,09
7	IMPÔTS COURANTS - ACTIF	BA0700	4 987 623 026,48	1 717 083 422,90	3 270 539 603,58	190,47
8	IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF	BA0800	1 517 323 349,04	1 572 025 251,57	(54 701 902,53)	-3,48
9	AUTRES ACTIFS	BA0900	9 751 401 647,16	440 120 861,17	9 311 280 785,99	2 115,62
10	COMPTE DE RÉGULARISATION	BA1000	5 708 845 884,30	12 281 764 235,75	(6 572 918 351,45)	-53,52
11	PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES	BA1100	11 198 028 095,02	10 861 052 558,61	336 975 536,41	3,10
12	IMMEUBLES DE PLACEMENT	BA1200	0,00	0,00	-	-
13	IMMOBILISATIONS CORPORELLES	BA1300	14 485 248 308,72	15 317 959 332,68	(832 711 023,96)	-5,44
14	IMMOBILISATIONS INCORPORELLES	BA1400	23 872 889,67	27 133 035,95	(3 260 146,28)	-12,02
15	ÉCART D'ACQUISITION	BA1500	0,00	0,00	-	
TOTAL DE L'ACTIF			**1 273 267 877 453,25**	**1 306 644 081 450,33**	**(33 376 203 997,08)**	**(2,55)**

BILAN PASSIF AU 31/12/2016

ORDRE	PASSIF	CODIF	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTIONS	%
1	BANQUE CENTRALE	BP0100	0,00	0,00	-	
2	DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES	BP0200	23 645 050 598,29	29 297 380 261,72	(5 652 329 663,43)	-19,29
3	DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE	BP0300	1 076 035 492 884,49	1 148 994 624 450,24	(72 959 131 565,75)	-6,35
4	DETTES REPRÉSENTÉES PAR	BP0	11 081 266	14 442 713	(3 361	-

	UN TITRE	400	241,57	828,99	447 587,42)	23,27
5	IMPÔTS COURANTS - PASSIF	BP0500	11 615 180 766,92	4 064 708 058,64	7 550 472 708,28	185,76
6	IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF	BP0600	1 273 387,41	1 273 387,41	-	0,00
7	AUTRES PASSIFS	BP0700	1 531 367 426,19	3 774 465 141,37	(2 243 097 715,18)	-59,43
8	COMPTES DE RÉGULARISATION	BP0800	14 760 687 410,90	12 344 655 365,57	2 416 032 045,33	19,57
9	PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES	BP0900	9 353 830 326,66	8 547 546 756,21	806 283 570,45	9,43
10	SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS	BP1000	0,00	0,00	-	-
11	FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX	BP1100	26 816 167 736,07	19 250 224 708,81	7 565 943 027,26	39,30
12	DETTES SUBORDONNÉES	BP1200	8 956 066 448,47	11 584 683 247,70	(2 628 616 799,23)	-22,69
13	CAPITAL	BP1300	54 000 000 000,00	33 000 000 000,00	21 000 000 000,00	63,64
14	PRIMES LIÉES AU CAPITAL	BP1400	0,00	0,00	-	
15	RÉSERVES	BP1500	15 302 682 380,90	14 254 858 757,42	1 047 823 623,48	7,35
16	ECART D'ÉVALUATION	BP1600	-746 838 581,75	-625 405 623,70	(121 432 958,05)	19,42
17	ECART DE RÉÉVALUATION	BP1700	8 336 333 753,04	8 336 333 753,04	-	0,00
18	REPORT À NOUVEAU (+/-)	BP1800	2 818 790 777,28	-6 305 531 391,75	9 124 322 169,03	-144,70
19	RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-)	BP1900	9 760 525 896,81	5 681 550 748,66	4 078 975 148,15	71,79
TOTAL DU PASSIF			**1 273 267 877 453,25**	**1 306 644 081 450,33**	**(33 376 203 997,08)**	**-2,55**

COMPTES DE RESULTATS AU 31 12 2016

ORDRE	COMPTES DE RESULTATS	CODIFICATION	31/12/2016	31/12/2015	EVOLUTIONS	%
1	(+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS	CP1100	57 883 817 757,94	41 159 043 000,87	16 724 774 757,07	40,63

2	(-) INTÉRÊTS ETCHARGES ASSIMILÉES	CC1100	(12 508 753 796,12)	(10 301 266 203,67)	-2 207 487 592,45	21,43
3	(+) COMMISSIONS (PRODUITS)	CP1200	6 891 030 767,67	7 071 724 477,72	(180 693 710,05)	-2,56
4	(-) COMMISSIONS (CHARGES)	CC1200	(31 450 191,58)	(24 239 630,65)	-7 210 560,93	29,75
5	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION	CP/CC1300	-	-	0,00	
6	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE	CP/CC1400	120 719 763,10	108 208 987,80	12 510 775,30	11,56
7	(+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS	CP1500	6 068 980 724,32	4 421 283 756,72	1 647 696 967,60	37,27
8	(-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS	CC1500	(1 955 756 291,53)	(80 324 174,79)	-1 875 432 116,74	2 334,83
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**		**56 468 588 733,80**	**42 354 430 214,00**	**14 114 158 519,80**	**33,32**
10	(-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION	CC2600	(21 853 775 829,16)	(21 960 518 948,56)	106 743 119,40	-0,49
11	(-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES	CC2700	(1 446 381 853,98)	(1 438 569 736,49)	(7 812 117,49)	0,54
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**33 168 431 050,66**	**18 955 341 528,95**	**14 213 089 521,71**	**74,98**
13	(-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES	CC3800	(29 345 313 774,91)	(25 476 043 067,36)	(3 869 270 707,55)	15,19
14	(+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES	CP3900	9 801 732 850,46	14 080 273 139,11	(4 278 540 288,65)	-30,39
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**13 624 850 126,21**	**7 559 571 600,70**	**6 065 278 525,51**	**80,23**
16	(+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS	CP/CC4100	23 899 978,00	24 453 134,84	(553 156,84)	-
17	(+) ÉLÉMENTS	CP4200				-

	EXTRAORDINAIRES (PRODUITS)		-	-	-	
18	(-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES)	CC4300	-	-	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔTS**		**13 648 750 104,21**	**7 584 024 735,54**	**6 064 725 368,67**	**79,97**
20	(-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS	CR5000	(3 888 224 207,40)	(1 902 473 986,88)	(1 985 750 220,52)	104,38
21	**RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**9 760 525 896,81**	**5 681 550 748,66**	**4 078 975 148,15**	**71,79**

ميزانية وجدول حسابات النتائج بنك الخليج–الجزائر مأخوذة من التقارير المنشورة:[1]

	ACTIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	49 344 833	60 230 137
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.A.2	9 141 893	83 740
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.A.3	104 883 046	101 162 236
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance			
7	Impôt courant actif	2.A.4	1 273 345	1 577 683
8	Impôt différe actif	2.A.5	147 638	100 359
9	Autres actifs	2.A.6	36 144	152 829
10	Comptes de régularisation	2.A.7	650 500	3 524 031
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.8	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.9	11 698 836	9 820 065
14	Immobilisations incorporelles	2.A.10	185 601	152 695
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**177 377 511**	**176 819 451**

[1] https://www.ag-bank.com/PDF-AGBRapportAnnuel.html

	PASSIF	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Banque centrale, CCP			
2	Dettes envers les institutions financières	2.P.1	-	2 170
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	125 339 056	122 863 971
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 947 410	12 955 879
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 707 388	1 686 029
6	Impôts Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 486 515	9 529 897
8	Comptes de régularisation	2.A.5	5 207 981	7 634 497
9	Provisions pour risques et charges	2.A.6	340 929	368 307
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.A.7	1 395 460	1 402 123
12	Dettes subodonnées			
13	Capital	2.A.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.A.9	849 620	849 620
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.A.10	8 324 337	5 516 534
19	Résultat de l'exercice		3 628 435	4 010 423
	TOTAL PASSIF		**177 377 511**	**176 819 451**

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2015	31/12/2014
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	10 025 265	7 401 970
2	Intérêts et charges assimilés	4.R.2	- 1 274 825	- 1 200 424
3	Commissions	4.R.1	2 227 118	4 446 515
4	Charges/Commissions	4.R.2	- 163 666	- 73 335
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			
7	Produits des autres activités	4.R.1	85 886	4 868
8	Charges des autres activités			
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 899 778**	**10 579 594**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	- 4 804 771	- 3 930 724
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	- 889 621	- 560 426
12	**RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**5 205 385**	**6 088 444**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	- 501 213	- 902 610
14	Reprise de provision, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	4.R.6	201 292	180 495
15	**RESULTAT D'EXPLOITATION**		**4 905 464**	**5 366 329**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.7	9 413	
17	Eléments extraordinaires Produits			10 657
18	Eléments extraordinaires Charges			- 17 682
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**4 914 877**	**5 359 304**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		- 1 286 442	- 1 348 881
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.8**	**3 628 435**	**4 010 423**

	ACTIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	29 544 542	49 344 833
2	Actifs financiers détenus à des fins de transactions			
3	Actifs financiers détenus disponibles à la vente			
4	Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	18 351 676	9 141 893
5	Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	117 870 551	104 883 046
6	Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	5 131 507	
7	Impôt courant Actif	2.A.5	1 372 832	1 273 345
8	Impôt différé Actif	2.A.6	164 383	147 638
9	Autres actifs	2.A.7	32 957	36 144
10	Comptes de régularisation	2.A.8	708 244	650 500
11	Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675
12	Immeubles de placement			
13	Immobilisations corporelles	2.A.10	15 989 552	11 698 836
14	Immobilisations incorporelles	2.A.11	200 495	185 601
15	Ecart d'aquisition			
	TOTAL ACTIF		**189 382 415**	**177 377 511**

	PASSIF	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Banque Centrale, CCP		-	
2	Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	-	-
3	Dettes envers la clientèle	2.P.2	136 255 900	125 339 056
4	Dettes représentées par un titre	2.P.2	11 574 456	11 947 410
5	Impôts courants Passif	2.P.3	1 330 377	1 707 388
6	Impots Différés Passif			
7	Autres Passifs	2.P.4	8 675 252	8 486 515
8	Comptes de régularisation	2.P.5	4 886 720	5 207 981
9	Provisions pour risques et charges	2.P.6	406 055	340 929
10	Subventions d'équipement autres subventions d'investissements			
11	Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	1 550 243	1 395 460
12	Dettes subordonnées			
13	Capital	2.P.8	10 000 000	10 000 000
14	Primes liées au Capital			
15	Réserves	2.P.9	1 000 000	1 000 000
16	Ecart d'évaluation			
17	Ecart de réevaluation			
18	Report à nouveau	2.P.10	11 071 620	8 324 337
19	Résultat de l'exercice	2.P.11	2 631 793	3 628 435
	TOTAL PASSIF		**189 382 415**	**177 377 511**

	ENGAGEMENTS	Note	31/12/2016	31/12/2015
1	Intérêts et produits assimilés	4.R.1	9 469 204	10 025 265
2	Intérêtset charges assimilés	4.R.2	-1 373 411	-1 274 825
3	Commissions	4.R.1	2 383 515	2 227 118
4	Charges/Commissions	4.R.2	-119 164	-163 666
5	Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		-	-
6	Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente		-	-
7	Produits des autres activités	4.R.1	43 242	85 886
8	Charges des autres activités		-	-
9	**PRODUIT NET BANCAIRE**	**4.R.3**	**10 403 387**	**10 899 778**
10	Charges générales d'exploitation	4.R.4	-4 993 743	- 4 804 771
11	Dotations aux Amortis / immobilisations	4.R.5	-1 029 994	- 889 621
12	**RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION**		**4 379 650**	**5 205 385**
13	Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.6	-722 235	-501 213
14	Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.6	3 815	201 292
15	**RÉSULTAT D'EXPLOITATION**		**3 661 230**	**4 905 464**
16	Gains ou pertes nets sur autres actifs		5 833	9 413
17	Eléments extraordinaires Prouits	4.R.7	-	-
18	Eléments extraordinaires Charges	4.R.8	-	-
19	**RÉSULTAT AVANT IMPÔT**		**3 667 064**	**4 914 877**
20	Impôts sur les résultats et assimilés		-1 035 271	-1 286 442
21	**RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE**	**4.R.9**	**2 631 793**	**3 628 435**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهمية وجود إدارة التدقيق الداخلي ضمن هيكل البنوك التقليدية والإسلامية، ومدى ارتباط التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر ولجنة الدقيق، ومعرفة أهم المخاطر التي يتعرض لها المدقق أثناء قيامه بعمله، وربط مخاطر التدقيق بكل من أدلة الإثبات والأهمية النسبية للبيانات الواردة في القوائم المالية للبنوك الجزائرية.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها اعتمدنا على أسلوب تحليل مغلف البيانات(DEA) باعتباره أسلوب لا معلمي يقوم على برمجة خطية رياضية، ودرسنا العلاقة بين نتائج هذا الأسلوب ونتائج نموذج **Sherrod** لقياس مخاطر الأعمال في البنوك عينة الدراسة، حيث اعتمدت الدراسة على مجموعة من المدخلات والمخرجات المرتبطة بعمليات البنوك وكذا عمليات التدقيق الداخلي.

وقد توصلت الدراسة لتحديد مستويات خطر التدقيق على مستوى أنشطة البنوك، وكذا تحدد مدى ارتباط مخاطر الأعمال بعملية التدقيق.

الكلمات المفتاحية: البنوك التقليدية والإسلامية، التدقيق الداخلي، تحليل مغلف البيانات، مخاطر الأعمال، مخاطر التدقيق.

Abstract :

The objective of this study is to identify the importance of the internal audit department within the structure of traditional and Islamic banks, the extent of internal audit relevance to risk management, and to know the most important risks to the auditor during his work in Algerian banks.

In order to achieve the objectives of the study and test hypotheses, we relied on the method of data envelopment analysis (DEA) as a method of noparametric based on mathematical linear programming, and examined the relationship between the results of this method and the results of the Sherrod model to measure the business risk in banks sample study, the study relied on a set of inputs and outputs associated with operations Banks as well as internal audits.

The study has identified the levels of audit risk at the level of banking activity, as well as the extent to which business risk correlates with the audit process.

Keywords: the traditional and Islamic banks, the internal audit, data envelopment analysis (DEA), the business risk, the audit risk.

Résumé :

Cette étude visait à identifier l'importance du service d'audit interne dans la structure des banques conventionnelles et islamiques, et connaître les risques les plus importants pour le l'auditeur durant son travail, et lier le risque d'audit aux éléments de preuve et l'importance relative des données dans les états financiers des banques algériennes.

Pour atteindre les objectifs de l'étude et tester les hypothèses, nous nous sommes basés sur la méthode DEA en tant que méthode basée sur la programmation mathématique linéaire, et nous avons examiné la relation entre les résultats de cette méthode et les résultats du modèle de Sherrod pour mesurer le risque d'entreprise dans des banques d'échantillons. L'étude s'est appuyée sur un ensemble d'intrants et de produits liés aux opérations bancaires et à des audits internes.

L'étude a identifié les niveaux de risque d'audit au niveau des activités bancaires, ainsi que la mesure dans laquelle le risque d'entreprise est lié au processus d'audit.

Les mots clés : les banques conventionnelles et islamiques, l'audit interne, l'enveloppement d'analyse des données, le risque d'entreprise, le risque d'audit.